الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم و التكنولوجيا
قسم: الهندسة المعمارية
المرجع:2019/21

Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté des Sciences et de la technologie
Département :……..
Ref :……

أطروحة لنيل شهادة
دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية

تخصص
التجمعات البشرية في المناطق الجافة وشبه الجافة

أثر العمارة الاحتلالية في تحول الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية ضمن القصور العتيقة
- دراسة حالة مدينة بسكرة -

من إعداد :
تابعي إبراهيم

نوقشت في: 22 أفريل 2019.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ نور الدين زموري	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة بسكرة**
أ.د/ جمال علقمة	**أستاذ التعليم العالي**	**مقررا**	**جامعة قالمة**
أ.د/ مصدق بن عباس	**أستاذ التعليم العالي**	**ممتحنا**	**جامعة بسكرة**
أ.د/ عيسى محيمود	**أستاذ التعليم العالي**	**ممتحنا**	**جامعة قسنطينة**

قائمة المحتويات

الـمـحـتـويـات:

إهداء.

شكر وعرفان.

المحتويات.

الفـهـارس العـامـــة:

فهرس الأشكال.

فهرس الصور.

فهرس الجداول.

فهرس البيانات.

ملخص عربي- إنجليزي

تـقـديـم عـــام:

مقدمة عامة. 1

1- إشكال البحث. 2

2- فرضية البحث. 4

3- أهداف البحث. 4

4- منهجية البحث. 5

4-1- اتجاه نظري. 5

4-2- اتجاه ميداني. 5

5- عينة الدراسة. 6

6- حجم العينة. 6

الـفـصـل الأول:

مقدمة. 11

I- مدخل إلى ظاهرة الحضرية. 12

I- 1- نشأة الريف. 12

I- 2- نشأة المدينة. 12

I- 2- 1- مرحلة النشأة (Eopolis). 13

I- 2- 2- مرحلة المدينة (Polis). 13

I- 2- 3- مرحلة المدينة المسيطرة (Metropolis). 14

I- 2- 4- مرحلة المدينة العظمى (Megalopolis). 14

I- 2- 5- مرحلة المدينة الطاغية (Myrannopolis). 14

I- 2- 6- مرحلة المدينة المنهارة (Nekropolis). 14

I- 3- مفهوم المدينة. 15

I- 3- 1- أساس التمايز بين المدينة والريف. 16

I- 3- 2- الأساس الإحصائي الديمغرافي. 18

I- 3- 3- الأساس السياسي. 18

I- 3- 4- الأساس الجغرافي. 18

I- 4- مميزات المدينة. 19

I- 4- 1- مركز المدينة. 19

I- 4- 2- المنطقة السكنية. 19

I- 4- 3- شبكة المواصلات. 19

I- 4- 4- الخدمات الاجتماعية العامة. 19

I- 4- 5- المنطقة الصناعية. 19

I- 4- 6- المساحات الخضراء والمفتوحة. 19

I- 5- المداخل الكبرى لدراسة المدينة. 20

I- 5- 1- مدخل التحليل النموذجي. 20
I- 5- 2- مدخل مركب السمات. 20
I- 5- 3- مدخل المتصل الريفي الحضري. 20
I- 5- 4- المدخل التاريخي. 21
I- 5- 5- المدخل الإيكولوجي. 21
I- 6- وظائف المدينة. 22
I- 6- 1- الوظيفة الإدارية. 22
I- 6- 2- الوظيفة التجارية. 22
I- 6- 3- الوظيفة الصناعية. 22
I- 6- 4- الوظيفة الثقافية والاجتماعية. 23
I- 7- مشكلات المدن. 23
I- 7- 1- مشكلة الإسكان. 23
I- 7- 2- المشكلات الاجتماعية. 24
II - 1- مفهوم النسيج العمراني. 24
II - 2- تطور الأنسجة العمرانية. 26
II - 3- أشكال تطور الأنسجة العمرانية. 26
II - 3- 1- التطور بتضاعف الأنسجة العمرانية. 27
II - 3- 2- التطور بانفجار الأنوية القديمة. 28
II - 3- 3- التطور المتراص للأنسجة العمرانية. 28
II - 4- أنماط الأنسجة العمرانية. 31
II - 5- الأسباب الأساسية المساهمة في تغير الأنسجة العمرانية. 34
II - 5- 1- العامل الاقتصادي. 34
أ- طبيعة التحولات الاقتصادية. 34
ب- أثر التحولات الاقتصادية على الأنسجة العمرانية. 35

II – 5– 2– العامل الثقافي. 35
أ– طبيعة التحولات الثقافية. 36
ب– أثر التحولات الثقافية على الأنسجة العمرانية. 36
II – 5– 3– العامل الاجتماعي. 36
أ– طبيعة التحولات الاجتماعية. 37
ب– أثر التحولات الاجتماعية على الأنسجة العمرانية. 40
II – 6– العوامل المتحكمة في تطور الأنسجة العمرانية. 41
II – 6– 1– العوامل الطبيعية. 41
II – 6– 2– المخططات المفروضة من قِبَل الإنسان. 41
خـــاتـــمـــة 44

الفصل الثاني:

مقدمة. 46
I– التكوين العمراني للقصر 52
I– 1– المساكن والبيوت. 52
I– 2– الشوارع والطرقات. 53
I– 3– الساحات والرحبات. 54
I– 4– المسجد. 54
I– 5– السوق. 55
I– 6– المرافق العامة. 55
I– 7– المنشآت الدفاعية. 56
II – الخصائص المادية للعمران المحلي. 57
II – 1– التجمع على شكل شبكة واحاتية. 57
II – 2– خصائص شكلية وتنظيمية. 57

II – 3– خصائص بيئية ومناخية. 58
أ– في فصل الصيف. 58
ب– في فصل الشتاء. 59
III – علاقة القصر بالمدينة. 62
III–1– أوجه الشبه. 62
III–2– أوجه الاختلاف. 64
IV – واقعية العمران العتيق. 65
V– أنماط القصور العتيقة. 66
V–1– النمط الأول. 67
أ– القسم الأول 67
ب– القسم الثاني 67
V–2– النمط الثاني. 67
أ– القسم الأول. 68
ب– القسم الثاني. 68
V–3– النمط الثالث. 68
V–4– النمط الرابع. 68
V–5– النمط الخامس. 68
أ– القسم الأول. 68
ب– القسم الثاني. 68
V–6– النمط السادس. 69
أ– القسم الأول. 69
ب– القسم الثاني. 69
VI– المسكن التقليدي واستعمالاته. 69
VI–1– تعريف المسكن. 69

VI–2– تجهيز المسكن القصوري واستعمالاته. 70
أ– فضاء رجالي. 71
ب– فضاء نسائي. 71
ج– فضاء مشترك. 71
– فضاء مشترك ممنوع. 71
– فضاء مشترك غير ممنوع. 72
VI–3– المركبات التقليدية للمسكن التقليدي. 72
VI–3–1– السقيفة. 72
VI–3–2– وسط الدار (الفناء الداخلي). 72
VI–3–3– الغرف (البيوت). 73
VI–3–4– السـطـح. 73
VI–4– حاجات العائلة داخل المسكن. 75
VI–4–1– الحاجات الفسيولوجية. 76
VI–4–2– الحاجة إلى الأمان. 76
VI–4–3– الحاجة إلى الانتماء. 76
VI–4–4– الحاجة إلى التقدير. 76
VI–4–5– الحاجة إلى تحقيق الذات. 76
VI–5– العلاقات الاجتماعية داخل المسكن القصوري. 76
VI–5–1– العلاقات داخل العائلة. 76
VI–5–2– العلاقات الاجتماعية بين الأقارب. 77
VI–5–3– العلاقات الاجتماعية بين الجيران. 78
VII– الخصائص الاجتماعية للعمران المحلي. 78
خـلاصـــــة. 82

الـفـصـل الـثـالـث:

مقدمة. 85

I- مراحل تطور العمارة الأوربية من القرن 16م إلى القرن 20م. 86

I- 1- العمارة والعمران ابتداء من القرن السادس العشر. 86

I- 2- القرن السابع العشر. 87

I- 3- القرن الثامن العشر. 88

I- 4- القرن التاسع العشر. 89

I- 5- ظهور الحركة الحديثة للعمارة الأوربية. 89

II – الغزو الاحتلالي والمنطق الجديد في العمارة والتعمير. 91

III – دور الاستعمار في تفكك العلاقات الاجتماعية وتقهقر الأنظمة العمرانية. 94

IV – آثار التدخل الاستعماري على التجمعات الحضرية العتيقة. 103

V– العوامل الأساسية المساهمة في التغير الاجتماعي. 105

V–1- تغير نمط الإنتاج. 105

V–2- موجات النزوح الريفي. 106

V–3- انتشار التعليم الحكومي. 108

VI– خصائص المجتمع الجزائري قبيل الاحتلال. 109

VI–1- على المستوى السياسي. 109

VI–2- على المستوى الاقتصادي. 110

VI–3- على المستوى الاجتماعي. 110

VI–4- على المستوى الثقافي. 111

VI–5- على المستوى السكاني. 111

خـلاصـــــة. 113

الـفـصـل الـرابـــــع:

مقدمة. 116

I- مراحل سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر. 117

I-1- مرحلة ما قبل الاستعمار. 117

I-2- المرحلة الاستعمارية. 117

I-3- مرحلة ما بعد الاستقلال. 118

I-3-1- أزمة السكن والانفجار الديمغرافي. 120

I-3-2- مرحلة الثمانينات. 123

II- السياسة الحضرية للجزائر منذ الاستقلال. 124

II-1- المرحلة الأولى: سياسة التوازن الجهوي (1962م/1978م). 124

II-2- المرحلة الثانية: سياسة الصلاحيات المفقودة (1978م/1986م). 126

II-3- المرحلة الثالثة: انحطاط السياسة الترابية (1986م/1994م). 127

II-4- المرحلة الرابعة: مرحلة السياسة الجديدة الخاصة بالتهيئة العمرانية. 128

III- انعكاسات آليات التخطيط والتهيئة العمرانية على واقع المدينة ومجالها الحضري. 130

III-1- على المستوى الفيزيائي. 130

III-2- على المستوى الاجتماعي والثقافي. 132

III-3- على المستوى الاقتصادي. 133

III-4- على المستوى السكاني. 133

IV – آثار التحضر على المجتمع الجزائري. 134

IV –1- التريف التدريجي للمدن. 135

IV –2- تغير قيم المجتمع. 137

IV –2-1- القيم التقليدية. 137

IV –2-2- القيم العصرية. 139

IV –2-3- القيم الدخيلة. 140

IV –3– ظهور الأحياء العشوائية. 143
V– أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر. 145
V–1– الرسيمة الوطنية لتهيئة الإقليم (SNAT). 145
V–2– الرسيمة الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT). 145
V–3– مخطط تهيئة الولاية (PAW). 146
V–4– المخطط العمراني التوجيهي (PUD). 146
V–5– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU). 147
V–6– مخطط شغل الأراضي (POS). 147
V–7– رسيمة التناسق الإقليمي (SCOT). 148
V–8– المخطط المحلي للتعمير (PLU). 148
V–9– مخطط التهيئة والتنمية المستدامة (PADD). 148
خـلاصـــــة. 149

الـفـصـل الـخـامـــــــس:

مقدمة. 152
I– تقديم عام لحالة الدراسة. 153
I–1– المعطيات الجغرافية والمناخية. 153
I–2– المعطيات الطبيعية. 155
I–3– المعطيات الديموغرافية. 156
I–4– المعطيات الاقتصادية. 160
I–5– واقع الحظيرة السكنية. 162
I–5–1– معامل شغل المسكن (TOL). 164
II – دراسة التوسعات العمرانية للمدينة. 166
II –1– مرحلة ما قبل الغزو الفرنسي. 166

II –2– مرحلة الاحتلال الفرنسي (1844م – 1962م). 169
II –2–1– المرحلة الأولى (1844م – 1865م). 169
أ– توسع القلعة العسكرية. 169
ب– ظهور المنشآت الأولى. 170
ج– الـتـوسـع الأول. 170
II –2–2– المرحلة الثانية (1865م – 1932م). 170
أ– الـتـوسـع الثـاني. 170
ب– مخطط درفو (1932م). 171
II –2–3– المرحلة الثالثة (1932م – 1962م). 172
أ– تطور المدينة في الخمسينات. 172
II –3– مرحلة ما بعد الاستقلال (1962م إلى يومنا هذا). 174
II –3–1– المرحلة الأولى (1962م – 1977م). 174
II –3–2– المرحلة الثانية (1977م – إلى يومنا هذا). 178
خـلاصـــــة. 184

الـفـصـل الـســادس:

مقدمة. 186
I– تعريف منهج الدراسة. 187
II – أدوات جمع البيانات. 188
II – 1– السجـلات والوثائـق. 188
II – 2– المـلاحـظـة. 189
II – 3– المـقـابـلة. 190
II – 4– استـمـارة الاسـتـبيان. 191
III– العينة وأساليب اختيارها. 193

III–1- حجم العينة. 194
III–2- المجال المكاني. 196
III–2–1- الحي الاستعماري. 196
III–3- المجال الزمني. 198
IV– عرض وتحليل البيانات. 199
IV–1- عرض البيانات. 199
IV–2- تحليل البيانات. 200
IV–2–1- التحليل الكمي. 200
IV–2–2- التحليل الكيفي. 200
IV–2–3- البيئة البرمجية المعتمدة في التحليل. 201
V– صعوبات الدراسة. 201
V–1- صعوبات ذاتية. 201
V–2- صعوبات موضوعية. 201
أ- صعوبات إدارية. 201
ب- صعوبات ميدانية. 202

الفصل السابع:

مقدمة. 204
I- عرض نتائج وتحليل بيانات الدراسة الميدانية. 205
I–1- المستوى الأول (الدراسة أحادية المتغير). 205
I–1–1- متغير الجنس. 205
I–1–2- متغير السن. 205
I–1–3- متغير الحالة الاجتماعية. 206
I–1–4- متغير المهنة. 207

I-1-5- متغير مجال العمل. 207
I-1-6- متغير ممارسة الفلاحة من قبل. 208
I-1-7- متغير ممارسة الأصول للعمل الفلاحي. 208
I-1-8- متغير الأصل الجغرافي. 208
I-1-9- متغير أفراد العائلة. 209
I-1-10- متغير وجود أبناء متزوجون. 210
I-1-11- متغير الطبيعة القانونية للمسكن. 210
I-1-12- متغير احتواء المسكن على سقيفة في المدخل. 210
I-1-13- متغير احتواء المسكن على حوش. 211
I-1-14- متغير احتواء المسكن على مجال أخضر. 211
I-1-15- متغير وجود زريبة لتربية الحيوانات. 212
I-1-16- متغير وجود غرفة لاستقبال الضيوف. 212
I-1-17- متغير مستوى تأثيث غرفة استقبال الضيوف. 213
I-1-18- متغير الاهتمام بتزيين واجهة المسكن. 213
I-1-19- متغير مستوى تزيين واجهة المسكن. 214
I-1-20- متغير مستوى العلاقة مع الجيران. 214
I-1-21- متغير استشارة جيران. 215
I-1-22- متغير الالتقاء مع سكان الحي. 215
I-1-23- متغير الشعور اتجاه تناثر القاذورات. 216
I-1-24- متغير تقديم نصائح لأطفال الحي. 216
I-1-25- متغير وجود جماعة من العقلاء لحل النزاعات. 216
I-1-26- متغير ردة الفعل عند عدم تحصيل الحقوق. 217
I-1-27- متغير المستوى التعليمي للزوجة. 217
I-1-28- متغير ممارسة الزوجة لنشاط مهني. 218

I-1-29- متغير ممارسة الزوجة لنشاط حرفي. 219
I-1-30- متغير اعتراض الزوجة على قرارات الزوج. 219
I-1-31- متغير علاقة الزوجة بأقارب الزوج. 220
I-1-32- متغير كيفية اختيار الزوجة. 220
I-1-33- متغير القرابة بين الزوج والزوجة. 221
I-1-34- متغير حدوث خصام مع الزوجة. 221
I-1-35- متغير الرغبة في تحديد النسل. 222
I-1-36- متغير الرغبة في تعديد الزواج. 222
I-1-37- متغير تقييم طاعة الأبناء. 223
I-1-38- متغير تقييم طاعة البنات مقارنة بالأبناء. 223
I-1-39- متغير تقييم طاعة الأخوات للإخوة. 224
I-1-40- متغير حدوث خصام مع أحد الأبناء. 225
I-1-41- متغير الرغبة في تعليم البنات. 225
I-1-42- متغير أين يدرس الأبناء الصغار قبل سن الدراسة النظامية. 226
I-1-43- متغير من تحب أكثر من الأولاد. 226
I-1-44- متغير رغبة الأبناء في تقليد الأب في طبيعة العمل. 227
I-1-45- متغير الرغبة في تزويج البنات في سن مبكرة. 228
I-1-46- متغير إرغام البنت على الزواج. 228
I-1-47- متغير كيفية تربية البنات فيما يتعلق بإبداء الرأي. 229
I-1-48- متغير من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما. 229
I-1-49- متغير هل تتحاور مع الزوجة والأولاد في متغيرات الحياة. 230
I-1-50- متغير مع من تقضي معظم أوقات الفراغ بعد انتهاء دوام العمل. 230
I-2- المستوى الثاني (الدراسة متعددة المتغيرات). 231
I-2-1- متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول//السن). 231

I-2-2- متغيرات (تأثيث غرفة استقبال الضيوف//الاهتمام بتزيين واجهة المسكن). 232
I-2-3- متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران). 234
I-2-4- متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء). 236
I-2-5- متغيرات (دراسة الأبناء الصغار//المستوى التعليمي للزوجة). 238
I-2-6- متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات). 240
II - تصنيف الممارسات الاجتماعية. 241
II -1- الممارسات الاجتماعية المتحولة. 241
II -1-1- طبيعة النشاط المهني. 241
II -1-2- طبيعة التركيبة الأسرية. 242
II -1-3- ارتفاع مستوى حرية الفرد. 242
أ- اعتراض الزوجة على قرارات الزوج. 243
ب- تحرر الشاب من الضوابط التقليدية. 243
ج- حرية الفرد في اختيار شريك حياته. 243
د- تقلص درجة تسلط وديكتاتورية الأب. 243
II -1-4- تعليم المرأة. 244
أ- اقتحام المرأة عالم الشغل. 244
ب- لجوء الأسرة الحديثة إلى تحديد النسل. 244
ج- ميل نظام تعدد الزوجات إلى الانقراض. 244
د- ارتفاع سن الزواج. 245
هـ- العلاقة بين الإخوة والأخوات. 245
II -1-5- الاستقلال السكني عن الأهل. 246
أ- قيام الزوجة بمهام خارج المسكن العائلي. 246
ب- تدخل أهل الزوج في شؤون أسرة الزوجة. 246
II -1-6- تفكك الروابط القرابية. 247

II -1-7- تغير أساليب ومبادئ التربية. 247
II -1-8- تعدد أوقات الفراغ. 248
II -1-9- تفكك علاقات الجيرة. 248
II -1-10- اختلاف نمط المسكن. 249
II -1-11- التمدد الزمني للفئة الشبابية. 249
II -1-12- تغير قيم التفكير. 250
II -2- علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية. 250
II -2-1- أنواع القيم الاجتماعية. 250
أ- القيم الإلزامية//القيم التفضيلية. 250
ب- القيم الوسيلية//القيم الغائية. 251
ج- القيم الروحية//القيم المادية. 251
د- القيم العامة//القيم الخاصة. 251
هـ- القيم المطلقة//القيم النسبية. 251
و- القيم الإيجابية//القيم السلبية. 251
ي- القيم الحافظة//القيم المحركة. 251
ل- القيم العمودية//القيم الأفقية. 251
II -2-2- ربط الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية. 251
خـلاصـــــة. 254
ملخص عام.
المراجع ومصادر البحث.
الملاحق.

فهارس عامة

فـــهـــارس عـــــامـــــة:

1- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (I–1)	التطور بتضاعف الأنوية القديمة. مدينة ميلة –الجزائر–	29
الشكل (I–2)	الانفصال بين النسيج القديم والحديث. مدينة فاس –المغرب الأقصى–	29
الشكل (I–3)	التطور بانفجار الأنوية القديمة. مدينة الدار البيضاء – المغرب الأقصى–	29
الشكل (I–4)	التطور المتراص على حواف الأنوية القديمة.	30
الشكل (I–5)	زحف الأنسجة الحديثة على العتيقة. مدينة الرباط – المغرب الأقصى–	30
الشكل (I–6)	الأشكال الجديدة للأنسجة العمرانية.	30
الشكل (I–7)	مخطط شبكي مستطيل. مدينة **Monpazier** –فرنسا–	33
الشكل (I–8)	التعقيد الباروكي للرسومات يساهم في خلق عقد رمزية.	33
الشكل (I–9)	تأثير منحنيات التسوية على شبكة الطرق وشكل الأنسجة العمرانية. مدينة **New–Orléans** – الولايات المتحدة–	42
الشكل (I–10)	الاختلاف بين شكل مخطط المدينة (الشطرنجي) وطبيعة الأرضية. مدينة سان فرانسيسكو – الولايات المتحدة–	43
الشكل II–1	الشبكة الواحاتية لإقليم القورارة. – الجزائر–	51
الشكل II–2	التدرج في المجالات من المفتوحة إلى المغلقة.	60
الشكل II–3	التحكم الجيد في الأبعاد والنسب.	60
الشكل II–4	الفتحات المدروسة للتقليل من الحرارة.	60
الشكل II–5	الاستعمال المتعدد للمجال الواحد.	61
الشكل II–6	استعمال السطح للأعمال المنزلية والنوم عند تلطف درجات الحرارة.	61
الشكل II–7	رسم تخطيطي توضيحي لمبدأ عمل السقيفة.	73

الشكل II–8	**الدور المهم للروزنة في وسط الدار.**	74
الشكل II–9	**رسم تخطيطي لمسكن تقليدي –غرداية–**	74
الشكل II–10	**المجال الخارجي وقيمة الحشمة في البيئة العتيقة.**	80
الشكل III–1	**المنطق القديم في التعمير.** **توضع القصور العتيقة بالتماس مع مصادر المياه والغابات.**	93
الشكل III–2	**المنطق الاستعماري في التعمير.** **توضع التوسعات الاستعمارية بمعزل عن مصادر المياه والغابات.**	93
الشكل V–1	**ولاية بسكرة، الحدود الإدارية والبلديات.**	154
الشكل V–2	**وفرة الموارد المائية الباطنية بمنطقة بسكرة.**	155
الشكل V–3	**حيز التأثير للميتروبولات الثلاثة بالصحراء المنخفضة.**	158

2- فهرس الصور:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
الصورة (I-1)	مخطط إشعاعي مركزي. مدينة تمرنة الجديدة -الجزائر-	33
الصورة (I-2)	نمو المدينة على امتداد المجرى المائي. مدينة LIEGE -بلجيكا-	42
الصورة (I-3)	تموضع المدينة على أعلى التلة. قصر غرداية - الجزائر-	42
الصورة (I-4)	تخطيط مدينة باريس الشعاعي لغرض قمع الثورة بنصب المدافع في الميدان لمواجهة شوارع البوليفارد.	43
الصورة II-1	صورة القسرية النظام السائد في توزيع مياه السقي في التجمعات القديمة -تيميمون-	56
الصورة II-2	الفتحات الرأسية الصغيرة لدخول الضوء والتقليل من الحرارة.	61
الصورة III-1	مبنى محطة القطارات بوهران.	93
الصورة III-2	مبنى البريد المركزي بالجزائر العاصمة.	93
الصورة V-1	تموضع المجمعات السكانية داخل بساتين النخيل بمدينة بسكرة.	167
الصورة V-2	خريطة بسكرة سنة 1972م تظهر الأحياء العتيقة وربطها بالمدينة.	168
الصورة V-3	النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الأولى (1844م – 1865م).	172
الصورة V-4	النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الثانية (1865م – 1932م).	173
الصورة V-5	النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الأولى (1932م – 1962م).	173
الصورة V-6	النسيج العمراني لبسكرة في المرحلة الأولى بعد الاستقلال (1962م – 1977م).	178
الصورة V-7	التقسيم الزمني والمكاني لمختلف الأنسجة الحضرية لمدينة بسكرة.	182
الصورة V-8	الأنسجة الحضرية المنجزة في الفترة المعاصرة بمدينة بسكرة.	183
الصورة VI-1	مخطط الحي الاستعماري ببسكرة.	197
الصورة VI-2	مخطط حي سيدي غزال ببسكرة.	200

3- فهرس الجداول:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
الجدول II-1	**أهم النقاط المشتركة بين القصر والمدينة.**	64
الجدول III-1	**تطور السكان في القطاعين الحضري والريفي.**	107
الجدول III-2	**تطور معدل التمدرس للفئة العمرية (4-16) سنة عبر مختلف التعدادات الوطنية.**	108
الجدول IV-1	**النزوح الريفي في الفترة (1962م/1966م).**	121
الجدول IV-2	**نسبة نمو سكان الحضر في الجزائر خلال الفترة (1830م/2014م).**	121
الجدول IV-3	**عدد السكان في المدن الجزائرية.**	134
الجدول V-1	**معدل الزيادة الطبيعية لولاية بسكرة عبر مختلف التعدادات الوطنية.**	157
الجدول V-2	**النمو السكاني لمدينة بسكرة.**	157
الجدول V-3	**الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة.**	159
الجدول V-4	**توزيع اليد العاملة في مختلف القطاعات لبلدية بسكرة.**	161
الجدول V-5	**المساكن المنجزة ببلدية بسكرة في الفترة 93/87.**	163
الجدول V-6	**مقارنة معامل شغل المسكن لمدينة بسكرة بمعامل شغل المسكن الوطني في الفترة 98/66.**	164
الجدول V-7	**تطور الحظيرة السكنية لمدينة بسكرة.**	164
الجدول V-8	**التوزيع المجالي للمساكن حسب التجمعات السكانية.**	165
الجدول V-9	**تعداد السكنات الاجتماعية المطلوبة.**	165
الجدول V-10	**مقارنة مدينة بسكرة بالمدن الجزائرية الكبرى.**	165
الجدول V-11	**الاستهلاك المجالي لمدينة بسكرة عبر الزمن.**	166
الجدول VI-1	**الإحصائيات السكانية للأنسجة العمرانية محل الدراسة.**	195
الجدول VII-1	**متغير الجنس.**	205
الجدول VII-2	**متغير السن.**	206
الجدول VII-3	**متغير الحالة الاجتماعية.**	206
الجدول VII-4	**متغير المهنة.**	207

الجدول VII–5	متغير مجال العمل.	207
الجدول VII–6	متغير ممارسة الفلاحة من قبل.	208
الجدول VII–7	متغير ممارسة الأصول للعمل الفلاحي.	208
الجدول VII–8	متغير الأصل الجغرافي.	209
الجدول VII–9	متغير أفراد العائلة.	209
الجدول VII–10	متغير وجود أبناء متزوجون.	210
الجدول VII–11	متغير الطبيعة القانونية للمسكن.	210
الجدول VII–12	متغير وجود سقيفة في المدخل.	211
الجدول VII–13	متغير وجود حوش داخلي.	211
الجدول VII–14	متغير وجود مجال أخضر.	212
الجدول VII–15	متغير وجود زريبة لتربية الحيوانات.	212
الجدول VII–16	متغير وجود غرفة لاستقبال الضيوف.	213
الجدول VII–17	متغير مستوى تأثيث غرفة استقبال الضيوف.	213
الجدول VII–18	متغير الاهتمام بتزيين واجهة المسكن.	214
الجدول VII–19	متغير مستوى تزيين واجهة المسكن.	214
الجدول VII–20	متغير مستوى العلاقة مع الجيران.	215
الجدول VII–21	متغير استشارة الجيران.	215
الجدول VII–22	متغير الالتقاء مع سكان الحي.	216
الجدول VII–23	متغير الشعور اتجاه تناثر القاذورات.	216
الجدول VII–24	متغير تقديم نصائح لأطفال الحي.	216
الجدول VII–25	متغير وجود جماعة من العقلاء لحل النزاعات.	217
الجدول VII–26	متغير ردة الفعل عند عدم تحصيل الحقوق.	217
الجدول VII–27	متغير المستوى التعليمي للزوجة.	218
الجدول VII–28	متغير ممارسة الزوجة لنشاط مهني.	219
الجدول VII–29	متغير ممارسة الزوجة لنشاط حرفي.	219

الجدول VII–30	متغير اعتراض الزوجة على قرارات الزوج.	220
الجدول VII–31	متغير علاقة الزوجة بأقارب الزوج.	220
الجدول VII–32	متغير كيفية اختيار الزوجة.	221
الجدول VII–33	متغير القرابة بين الزوج والزوجة.	221
الجدول VII–34	متغير حدوث خصام مع الزوجة.	222
الجدول VII–35	متغير الرغبة في تحديد النسل.	222
الجدول VII–36	متغير الرغبة في تعدد الزواج.	223
الجدول VII–37	متغير تقييم طاعة الأبناء.	223
الجدول VII–38	متغير تقييم طاعة البنات مقارنة بالأبناء.	224
الجدول VII–39	متغير تقييم طاعة الأخوات للإخوة.	224
الجدول VII–40	متغير حدوث خصام مع أحد الأبناء.	225
الجدول VII–41	متغير الرغبة في تعليم البنات.	226
الجدول VII–42	متغير أين يدرس الأبناء قبل سن الدراسة النظامية.	226
الجدول VII–43	متغير من تحب أكثر من الأولاد.	227
الجدول VII–44	متغير رغبة الأبناء في تقليد الأب في طبيعة العمل.	227
الجدول VII–45	متغير الرغبة في تزويج البنات في سن مبكرة.	228
الجدول VII–46	متغير إرغام البنت على الزواج.	228
الجدول VII–47	متغير كيفية تربية البنات فيما يتعلق بإبداء الرأي.	229
الجدول VII–48	متغير من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما.	230
الجدول VII–49	متغير هل تتحاور مع الزوجة والأولاد في متغيرات الحياة.	230
الجدول VII–50	متغير مع من تقضي معظم أوقات الفراغ بعد انتهاء دوام العمل.	231
الجدول VII–51	متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول//السن).	232
الجدول VII–52	متغيرات (تأثيث غرفة استقبال الضيوف//الاهتمام بتزيين واجهة المسكن).	233
الجدول VII–53	متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران).	235
الجدول VII–54	متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء).	237

الجدول VII–55	**متغيرات (أين يدرس الأبناء الصغار//المستوى التعليمي للزوجة).**	239
الجدول VII–56	**متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات).**	240
الجدول VII–57	**علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية.**	252

4- فهرس البيانات:

رقم البيان	العنوان	الصفحة
البيان III–1	**تطور السكان في القطاعين الحضري والريفي.**	107
البيان III–2	**تطور معدل التمدرس للفئة العمرية (4–16) سنة عبر مختلف التعدادات الوطنية.**	109
البيان V–1	**معدل الزيادة الطبيعية لولاية بسكرة عبر مختلف التعدادات الوطنية.**	157
البيان V–2	**النمو السكاني لمدينة بسكرة.**	157
البيان V–3	**الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة.**	160
البيان V–4	**توزيع اليد العاملة في مختلف القطاعات لبلدية بسكرة.**	162
البيان VII–01	**متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول//السن).**	232
البيان VII–02	**متغيرات (كيفية تأثيث غرفة استقبال الضيوف//كيفية تزيين واجهة المسكن).**	234
البيان VII–03	**متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران).**	235
البيان VII–04	**متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء).**	238
البيان VII–05	**متغيرات (أين يدرس الأبناء الصغار//المستوى التعليمي للزوجة).**	239
البيان VII–06	**متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات).**	241
البيان VII–07	**علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية.**	253

ملخص عربي

إنجليزي

الـمـلـخـص العـــربي:

خضعت الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي إلى تناقضات أخلَّت بتوازنها مع بداية الغزو الاحتلالي الفرنسي وتنفيذه للمشاريع الاستيطانية، حيث أوجد نتاجا معماريا وعمرانيا هجينا بين المدينة العربية الإسلامية والمدينة الأوربية وذلك بتأسيس أحياء جديدة بمنطق عمراني مخالف لما كما عليه الحال في المدينة العتيقة، ويمكن اعتبار التعمير الاحتلالي البذرة الأولى في تغير المركزية التي كانت ممثلة في القصر.

إن المظهر العام للمدينة الجزائرية اليوم وفي حالة الدراسة – مدينة بسكرة – لم يعد له أي ارتباط بما توارثته المدينة عبر الأجيال سواء على المستوى المعماري والعمراني أو على المستوى الاجتماعي والثقافي، فغابت اللمسة المعمارية الأصيلة واختفت الممارسات الاجتماعية التي كانت تسود الأنسجة التقليدية.

إن الملاحظ المتفحص يرى وبوضوح أن المجتمع اليوم قد غلبت عليه مجموعة القيم المادية القائمة أساسا على العناصر الملموسة على حساب نظيرتها الروحية المنبثقة من تعاليم الدين والعرف والنظم الأخلاقية، فطفت على السطح الممارسات الاجتماعية المستمدة أساسا من القيم التفضيلية الخادمة لرغبات الإنسان والمنبثقة من الواقع المادي المحيط بالفرد المعاصر.

تعتبر الممارسات الاجتماعية الجديدة بمجموعة قيمها التي انبثقت منها قوى مساهمة في تغيير العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وداخل المجتمع ككل، إذ عملت على إعادة تنظيم العلاقات وانتقالها من الأسس السلطوية القائمة على أساس الجنس والسن إلى الأسس الديمقراطية القائمة على أساس الكفاءة والأهلية.

الكلمـات المفتاحيـة: العمـران الاحـتلالي (الكولونيـالي)، الممارسـات الاجتماعيـة، القـيم الاجتماعية، مدينة بسكرة.

Abstract:

The Arab Maghreb countries and Algeria were subjected to contradictions that broke their balance with the beginning of the French occupation invasion and its implementation of the occupation projects. It created a hybrid architectural and urban product between the Arab Islamic city and the European city, and to the reconstruction of the occupation with a new logic, contrary to what it was in the traditional urban construction, so that the reconstruction of the occupation could be regarded as the first seed in the change of centrality that was represented in the palace.

The today's global backed of Algerian city and in our case –Biskra city- was not linked with city's heritage that it was inherited about the generations alike an architectural and urban denominator or a social and cultural denominator, so the original architectural and traditional social practices was lose.

The observant observer clearly sees that today's society has been overwhelmed by a set of material values based on concrete material elements at the expense of spiritual values, These practices came at the expense of traditional social practices based on a set of spiritual values emanating from the teachings of religion, custom and moral systems, He has covered a range of social practices derived mainly from materialistic preferential values that serve the desires of man and emanate from the material reality surrounding the contemporary individual.

These new social practices and the set of values that emerged from them is undoubtedly considered a force contributing to the change of social relations within the family and within the community and is working to reorganize relations and move them from the basis of gender-based and age-based foundations to democratic foundations based on competence and eligibility.

Key words: Urbanization of occupation, social practices, and social values, Biskra city.

تـــقـــديـــــم

مدخل عام

مـقـدمـــة:

إن التعمير ضمن المناطق الصحراوية لم يكن وليد عصرنا الحالي بل له بعد تاريخي متميز مرتبط أساسا بالطرق القافلية التي كانت تجوب الصحراء.

وبالرغم من أن الصحراء تعتبر من البيئات التي يصعب العيش فيها لما يميز ظروفها الطبيعية من قساوة إلا أننا نجدها قد احتضنت أعظم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ كالحضارة الفرعونية على ضفتي نهر النيل، والحضارة السومرية والبابلية والآشورية في بلاد الرافدين، والحضارة المغولية في صحراء الصين، وحضارة قبائل الأباشي والنفاهو في صحراء تكساس، وحضارة الأنكا بصحراء أتاكاما بالبيرو، وأكد **مارك كوت** <<أن غزو الإنسان للصحراء بدأ مع ازدهار تجارة الذهب والملح بين شمال الصحراء وجنوبها حيث سارت القوافل التجارية لشق قلب الصحراء متخذة الواحات محطات للاستراحة والتزود بالمياه.>>، ويضيف **علقمة جمال** <<أنه مع استقرار الإنسان في هذه المحطات بدأ بزراعة المحاصيل المعيشية وغرس أشجار النخيل مكونا بذلك تجمعا بشريا متكاملا ومتناقضا مع المحيط الصحراوي يدعى **الواحة** >>.

فالواحة إن هي إلا المظلة الطبيعية التي تحمي الإنسان وتساعده على العيش ضمن الظروف البيئية القاسية، وبإمعان النظر يتجلى جمال الواحة من خلال التناقض الكبير الذي يميز مناخها الداخلي عن الخارجي المحيط بها.

لكن ما لبث هذا التعمير الصحراوي أن تطاله يد التغيير، فقد تكلم البروفيسور مارك كوت عن إيقاع التعمير بمنطقة الصحاري المنخفضة بالجزائر وأوضح أن له نوعين أساسيين:

– التعمير القديم: الذي يمتاز بوتيرة محتشمة بسبب الظروف الحياتية السائدة بالمنطقة، حيث لم تكن المناطق المعمرة إلا لغرض التبادل التجاري وراحة القوافل وامتدت من القرن 08م إلى القرن 18م.

– التعمير الحالي: ويختلف اختلافا جذريا عن التعمير القديم، حيث ظهر في القرن العشرين بإيقاع متسارع جدا.

هذا الإيقاع المتسارع أحدث نوعا من الاختلال في التنظيم العام للنسيج العمراني ومكوناته ضمن الإطار المبني بسبب القطيعة بين ما شيد سابقا والتوسعات الحالية، فأصبحت الأنسجة العمرانية تمتاز بمظهر التعقيد والتمزق.

ولقد تفاقم هذا الوضع وتولدت عنه مضاعفات أخرى ساهمت بشكل فعال في اندثار المعالم العريقة للتجمعات البشرية بمنطقة الصحراء وهي الأنوية العتيقة التي كانت تمتاز بالانسجام التام مع البيئة الصحراوية وفقا لعلاقة (ماء- سكن- واحة) وأبرز هذه المضاعفات هو التحولات في الممارسات الاجتماعية المصاحبة للتحول الحاصل في الأنسجة والمركبات العمرانية بسبب الصيغة المتسارعة للتعمير بالمناطق الصحراوية، وقد أكد البروفيسور علقمة جمال هذه الحقيقة بقوله <<إن واقع هذه التجمعات بالصحراء ونشوء هذه التطورات العمرانية وذلك بتوضع لأنسجة عمرانية غير متجانسة ومن دون أي توافق لم تستطع أن تعطي أي صورة لمدينة متوازنة مع بيئتها، وكذلك أدى هذا التموقع إلى ظهور أنماط جديدة من العمارة غير متوافقة مع المعطيات المناخية والبيئية وحتى التطور على حساب عمارة طالما شكلت الصورة الحقيقية والمتزنة لعمارة محلية وافقدها عناصرها ومدلولها، وأصبحنا نرى من يوم لأخر ظهور عمارة رديئة منقولة من دون مهارة ولا إتقان عما ينتج بمدن الشمال والتي تشكل عنصرا دخيلا على بيئة الأحياء العتيقة والواحات التي أصبحت تعرف الموت والاندثار البطيء. >>.

ومما ينبغي التنويه إليه أن المدن الصحراوية الجزائرية ظلت محافظة على طابعها الواحاتي والذي تميزت به منذ مدة ليست بالقصيرة حتى وصول المستعمر الفرنسي الذي حارب سكان هذه التجمعات في كل ما هو محلي ومتعلق بهم من خلال قيامه بزرع نموذج جديد ودخيل يعد بحق أول مسمار دق في نعش العمارة المحلية.

إشكال البحث:

إنه ومما لا شك فيه أن لكل نسيج عمراني مجموعة من الممارسات الاجتماعية تتم على مستواه تجعله يتميز بها عن غيره، ومن هنا تتحدد إشكالية البحث فقد كانت القصور العتيقة تمتاز بتركيبة عمرانية متميزة تحوي في جنباتها مجموعة ممارسات اجتماعية محددة وخاصة بها، لكن وبدخول المستعمر قام بزرع طراز معماري وعمراني جديد بمجالات ومرافق جديدة وبمسميات جديدة ومس

التغيير الأنسجة العمرانية على جميع المستويات العمرانية والمعمارية وحتى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكانت بداية هذه التغيرات بإحداث تغيرات على المستويين العمراني والمعماري حيث استبدلت الهيكلة الوظيفية والعناصر النمطية للفضاء المسكون بعناصر أخرى، وحتى المبدأ التصميمي القديم الذي كان يعتمد على مبدأ المركزية والاتجاه نحو الداخل وبواجهات خارجية صماء عموما أصبح يعتمد أنظمة هيكلية ووظيفية جديدة، فأصبحت الفضاءات المسكونة ذات وظائف وحيدة وموجهة بعناصر تأثيث ثابتة وأصبح المبدأ التصميمي يعتمد على المحورية المتجهة نحو الخارج وبواجهات ذات شرفات خارجية وبطوابق متعددة، وظهرت الشوارع الواسعة والمكشوفة للأغراض الأمنية وغيرها.

والمدينة الصحراوية الجزائرية هي إحدى المدن التي تأثرت بالناتج الأوربي من خلال تدخلات المستعمر على أنسجتها العمرانية، حيث أدخل المستعمر الفرنسي المجتمع الجزائري في مرحلة استهلاك منتوج العمارة الأوربية ذات الطراز الدولي الذي كان يعتمد أساسا على مفهوم مكننة الفضاء المسكون اعتمادا على توصيات المؤتمر الدولي للعمارة الحديثة مما أدى إلى زعزعت البنيات القديمة القائمة بين الإنسان والمدينة لتحل محلها العلاقات السوسيواقتصادية التي دفعت إلى إحداث تنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة داخل المدن تطلبت صياغة جديدة ومناسبة لشكل المدينة ومجالها.

ومن هذا المنطلق فقد حاولنا معرفة طبيعة التحولات في الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية المصاحبة لتحول الأنسجة العمرانية العتيقة عقب الغزو الاستعماري وتدخلاته على الفضاء المسكون، وجاء الموضوع بعنوان:

أثر العمارة الاحتلالية في تحول الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية ضمن القصور العتيقة.

وقد جاء هذا الموضوع محاولة منا للإجابة على السؤال الرئيسي للبحث وهو:

ما هي طبيعة التحولات التي مست الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية ضمن القصور العتيقة عقب تدخل الاستعمار عليها ؟

وتجدر الإشارة إلى أن التحولات في الممارسات الاجتماعية المتسائل عنها ضمن إشكالية البحث مرتبطة أساسا بالنسيج العمراني و تحولاته واستعمالات المجال الفيزيائي ضمن النسيج العمراني فقط دون تعلق لها بأي عامل آخر.

فرضية البحث:

إن جل الدراسات المقامة على المجال الفيزيائي للأنسجة العمرانية تؤكد على الاختلاف والتحول بين النسيج العمراني في أنويته القديمة وتوسعاته العمرانية المعاصرة والحديثة.

إلا أننا نجد بعض الباحثين يؤكدون على وجود استمرارية ضمنية بين مختلف المراحل التطورية المتتابعة للنسيج العمراني، ومنه فيمكننا صياغة الفرضية كما يلي:

<< إن التحول الذي طرأ على الأنسجة العمرانية العتيقة عقب دخول المستعمر وبعده قد أحدث تحولا في الممارسات الاجتماعية القائمة ضمن هذه الأنسجة العمرانية بصورة متفاوتة تتجلى في وجود استمرارية ضمنية لبعض الممارسات الاجتماعية في خضم التغير الحاصل على مستوى النسيج العمراني عبر الزمن >>.

الكلمات المفتاحية:

النسج العمراني، الممارسات الاجتماعية، العمران العتيق، العمران الاستعماري، بسكرة، الاستمرارية.

أهداف البحث:

يمكننا تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

1- تحديد التغيرات الحاصلة على مستوى الممارسات الاجتماعية من جراء التدخل الاستعماري على الأنسجة العمرانية التقليدية بغية المساهمة في تأطير التدخلات المستقبلية على الأنسجة العمرانية.

2- الخلوص بالمفردات والمصطلحات التي تحدد خصائص النسيجين العمرانيين المحلي والاستعماري وكذا الممارسات الاجتماعية القائمة ضمن كل نموذج منهما والكشف عن كيفية تأثر الممارسات الاجتماعية بتغير الأنسجة العمرانية في خطوة تساهم في المحافظة على الهوية الأصلية للسكان وكذا أقلمت التدخلات المعاصرة بما يخدم هذا الهدف.

3- النهوض بالإرث العمراني والمعماري التقليدي المحلي من خلال إثراء المعارف والمكتسبات بالمصطلحات العمرانية والمعمارية المتعلقة بالعمارة المحلية التي تشهد أفول نجمها وطغيان ملامح العمارة الشمالية.

منهجية البحث:

وتتعدد المناهج وتختلف باختلاف المجالات والمواضيع والبحوث، ولكل منهج وظيفته وخصائصه، ويتحدد المنهج المناسب للدراسة حسب الموضوع البحثي، وبالنسبة لموضوع بحثنا والمتعلق أساسا بمدى تغير الممارسات الاجتماعية وتأثرها بالتدخلات الاحتلالية على الأنسجة العمرانية فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي سعيا منا للوصف الدقيق لهذه الظواهر كما هي موجودة في الواقع وجمع ما أمكن من معلومات عنها ثم تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم للوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة، وقد قامت الدراسة أساسا على:

1- اتجاه نظري:

حيث تم الاعتماد فيه على التخصصات التي تُعنى بدراسة المدينة والظاهرة الحضرية ككل ومختلف الاتجاهات التي تفسر كيفية نشوء المدينة ومدى تأثرها وتأثيرها على الممارسات الاجتماعية للأسرة والفرد، إذ لا يخفى أن التغيرات التي تمس الأنسجة الحضرية أثناء مراحلها التطورية تعود إلى عدة عوامل ومسببات مرتبطة بأحداث تاريخية بارزة تتعلق أساسا بعوامل ثلاثة اجتماعية واقتصادية وثقافية كان لها التأثير البالغ على الأنسجة العمرانية كما ونوعا، كما تم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى المدينة حالة الدراسة والتفصيل في مراحل نشأتها وتطورها السريع الذي أدى إلى نشوء أشكال عمرانية متضاربة وتوسعت الهوة بين الأنسجة العمرانية العتيقة والحديثة وتدهور المجال العمراني وخاصة بالتجمعات الحضرية، ثم لم يلبث هذا المشكل حتى عم ثروة النخيل والمساحات الفلاحية التي اضمحلت وسط الكتل الخراسانية والمباني العقارية.

2- اتجاه ميداني:

ويقوم هذا الجزء أساسا على جس نبض المستعملين للفضاء المسكون ضمن المجال الحضري المحدد باستعمال أدوات الاستقصاء العلمية المعمول بها ميدانيا ونعني بذلك تقنية الاستبيان والاستعانة بتقنية الملاحظة المباشرة للمبحوثين وللفضاء المسكون على حد سواء.

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي كونه أكثر المناهج موائمة وتماشيا مع طبيعة الموضوع حيث يقوم بدراسة الظروف والظواهر والعلاقات على طبيعتها كما هي موجودة في أرض الواقع ودون تدخل من الباحث، كما أن الدراسة ككل تنطلق أساسا من محاولة الكشف عن ماهية التغيرات الحادثة على مستوى الأنسجة العمرانية حيز الدراسة على الصعيد الاجتماعي الأسري والمجتمعي ككل، حيث نحاول البحث عن طبيعة هذه التغيرات وكذا تحديد خصائصها وأبعادها ومحاولة تصنيفها.

عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة شمول المجتمع ككل بالدراسة وذلك لتعذر الإلمام به ميدانيا سواء من خلال الإمكانيات المادية والزمنية وحتى البشرية المتاحة، كما أن كبر حجم الدراسة يجعل البحث سطحيا وأقل عمقا وتركيزا، ولذلك فقد تم الاقتصار في الدراسة على عينة مأخوذة من مجال الدراسة ثم تعميم النتائج على باقي الحالة.

ولكون الدراسة تهتم بالبحث عن مدى تأثر الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية المحلية بالموروث العمراني والمعماري الاحتلالي فقد تحتم علينا أن تكون أولى عينات الدراسة مأخوذة من الحي الاستعماري بالمدينة والذي شهد اجتياحا من الأسر الجزائرية عقب استرداد البلاد للسيادة الوطنية، أما ثاني العينات فقد أُخذت من حي (سيدي غزال) والذي يصنف ضمن البناء الذاتي العشوائي الذي ظهر عقب الاستقلال مباشرة.

حجم العينة:

بالرغم من اختيارنا لعينة كلية لدراسة المجتمع البحث وهي عينة كلية تمثلت في الحي الاستعماري وكذا حي (سيدي غزال)، إلا أن حجم هذه العينة لازال يمتاز بالكبر فقد تعدى مجموع المساكن أو عناصر البحث فيها *(1500)* مسكن أو عنصر، ولذا كان لزاما علينا اختيار عينة جزئية من العينة الكلية، ونظرا لتجانس مفردات الظاهرة البحثية والخصوصيات العامة لمناطق البحث وعناصره التي شكلت مجال الدراسة فقد ارتأينا في بحثنا هذا اللجوء لتطبيق العينة العشوائية البسيطة والتي كان حجمها الإجمالي مقدرا بـ (140) عنصرا مقسما بالتساوي بين الحيين مجالي الدراسة.

هيكلة الأطروحة:

تم تقسيم هذه الأطروحة إلى ثمانية فصول موزعة على جزأين أساسيين أحدهما نظري يحوي خمسة فصول والآخر تحليلي أو ميداني، ويتقدم كل ذلك فصل تمهيدي:

فالفصل التمهيدي خصص لبلورة الاشكالية وشرح بعض المفاهيم والمعطيات المتعلقة بالدراسة.

أما الجزء النظري فخصص لدراسة وطرح مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدينة من أجل تكوين قاعدة متكاملة وراسخة تشكل منطلقا قويا للموضوع المدروس:

فالفصل الأول يطرح كل المفاهيم المرتبطة بالمدينة عموما وديناميكية الأنسجة العمرانية ومسببات الحراك والتغير العمراني والمعماري.

أما الفصل الثاني فقد خصص للكلام عن المدينة العتيقة ومكوناتها وظروف نشأتها وتطورها وخصائصها وكذا استقصاء ملامح الاستدامة المحققة بها سواء على المستوى العمراني أو المعماري.

وأما الفصل الثالث فكان للكلام عن المدينة الاستعمارية وخصائصها العمرانية والمعمارية والاجتماعية، ودور العمارة الاحتلالية في التأثير على المجتمع الجزائري ماديا ومعنويا ومساهمته في توجيه سياسات الدولة التنموية حتى بعد الاستقلال.

وأما الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه للحديث عن السياسة التنموية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية عقب الاستقلال وبيان مدى ارتباطها وتأثرها الموروث الاحتلالي، وتحديد مختلف وأهم أدوات التخطيط الحضري التي تعتمدها الدولة، مع ذكر تأثير هذه السياسات الحديثة على مجموعة القيم والممارسات الاجتماعية للأسرة والفرد المعاصر.

والفصل الخامس تعرضنا فيه للتنمية المستدامة وبيان أهميتها ودورها لضمان استمرارية المدن وتعايشها مع المحيط الطبيعي والبيئي، واستغلال الطاقات المجددة والمحافظة على البيئة والاقتصاد في استهلاك الطاقات الغير متجددة.

أما الجزء التحليلي فيحوي ثلاثة فصول تضم الدراسة الميدانية:

فالفصل الأول منها كان عبارة عن تقديم عام وعرض لمدينة بسكرة حالة الدراسة من حيث خصائصها ومميزاتها ومراحل نموها وتوسعها.

أما الفصل الثاني فخصص للتفصيل في المقاربة المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية إذ إنها تمثل المسار الذي يتبعه الباحث لبلوغ هدفه المسطر مسبقا من خلال اعتماده على مجموعة من العمليات المنظمة والمقننة والتي تتيح للباحث الوصول إلى أهدافه بيسر.

وأما الفصل الثالث والأخير فتم فيه تحليل نتائج الاستبيان بشكل مفصل واستخراج مختلف التحولات الاجتماعية التي مست الأسرة والفرد الجزائري جراء التغير الحاصل على مستوى الأنسجة الحضرية، ومن ثم تحديد القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المعاصر.

وختاما فقد ذُيلت هذه الأطروحة بخلاصة عامة تتضمن ما يلي:

- سردا لأهم النتائج المتوصل إليها من هذا البحث.
- الإجابة عن الأسئلة البحثية المقدمة في بداية هذه الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات المقترحة.
- واختتمت هذه الأطروحة بذكر قائمة المراجع المعتمدة هي هذا البحث.

الجـــزء النظري

الفصل الأول

الظاهرة الحضرية

مـقـدمـــة:

لقـد صـنع الإنسـان بيئتـه منـذ الأزل وحـاول التكيـف معهـا وتسـخيرها بمـا يضـمن لـه الراحـة والاستقرار فأبدع وابتكر وبنى لنفسه ولغيره، كما كان لتوالي الحقب الزمنية والتجارب الإنسانية الأثر البالغ في إحداث خبرات توارثت عبر الأجيال وظهر صداها على المجتمع متجليا في أنسجته العمرانية.

ولطالما كانت المدينة في خدمة الإنسان وما وجدت إلا لتناسب أذواقه وأعرافه ولتوفر له العيش الأمثل وتحميه من العالم المناوئ له، ولذا فقد كانت كل مدينة تولد إلا وتمارس ثقافة خاصة بها مستجيبة لمبادئ خاصة وملبية لاحتياجات الأمم والشعوب، تحكمها قيم مختلفة مرتبطة أساسا بالسكان المحليين وبمدى نجاحاتهم وقتئذ.

ولا تعد المدينة مجرد مكان أو مجموعة أماكن أين يقع المجتمع، بل هي كيان يؤثر ويتأثر بما حوله من ثقافات السكان وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن للتغير الحاصل في التراكيب الاجتماعية وبنية الأسرة والتطور أو التحول الثقافي الأثر البالغ في تطور الأنسجة العمرانية لما يصاحب الأول من تغير في الممارسات الاجتماعية الحياتية والهياكل الأسرية مما يؤدي إلى بروز وظائف جديدة في المدن تتطلب مرافق جديدة وبسميات جديدة.

ولهذا الحراك الشديد الذي يعتري المدينة فقد أكسبها نوعا من التعقيد والغموض مما صعب من وضع مفهوم دقيق لها، ومن هنا كان لزاما علينا التمعن في ماهية المدينة التي تعد المكان الذي يمضي فيه الناس أكثر جزء من حياتهم حيث يمارسون نشاطاتهم اليومية ويكتسبون مزيد خبرة في الحياة.

I- مدخل إلى ظاهرة الحضرية:

I- 1- نشأة الريف:

ترتبط نشأة الريف ارتباطا وثيقا باكتشاف الزراعة، هذه الأخيرة كانت حدثا بارزا في تاريخ البشرية الطويل والحافل بتراكم التجارب والمعارف، كما أنها عُدَّت خطوة نوعية تقدمية في تحضر المجتمع البشري.

هذه الخطوة كانت انتقالا من مستوى إلى آخر، من مستوى الحياة الوحشية القائمة على التصارع مع الطبيعة وظروفها من خلال القيام بأعمال الصيد وسكنى الكهوف والمغارات إلى مستوى أكثر تعقيدا يتجلى في تحويل وإعادة إنتاج واستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة، هذا المستوى من العيش الذي وصل إليه الإنسان آنذاك والذي حدث بفضل الزيادة في تراكم الخبرات والمعارف فرض على الإنسان التوطن والثبات وتشكيل جماعة وإنشاء مجال للعيش وتشييد مساكن ملائمة، ومن هنا نشأت القرية التي مثلت أول مؤسسة بشرية على الاطلاق.

I- 2- نشأة المدينة:

" إن مستلزمات الجماعة البشرية فيما يتعلق بالتنظيم وتسيير المجتمع والمؤسسة البشرية والحفاظ على الموارد الاقتصادية وتطويرها وتوفير الأمن كانت هي الأساس في نشأة المدينة، فإذا كان الريف يُعرف أساسا بالأنشطة الزراعية، فالمدينة على عكس ذلك فإنها تُعرف بإنتاج الخدمات أو أنها غير فلاحية، فهما على هذا التقدير مستقلان عن بعضهما البعض، لكن وبإمعان النظر يتضح أنهما وباتحادهما يشكلان المؤسسة البشرية، هذه المؤسسة تشغل منطقة مركبة يكون مركزها ونواتها حضرية ذات مرافق ووظائف خاصة، ويكون الريف محيطا لها " *(سعيدوني، م، 1999، ص10)*، وعلى هذا الأساس فإن العامل المؤثر في نشأة المدن هو العامل الاقتصادي حيث ترى **بوجو قارنيي** أن هذا الاعتبار هو من زاوية نظر الماركسيين الذين يُرجعون سبب نشأة المدن إلى ارتقاء نوع العمل وتطوره، حيث تكمن البداية بالقطاع الفلاحي الذي يُخصص جله للاستهلاك الخاص ثم يأخذ تدريجيا في النمو والتنوع وينشط إلى جانبه النشاط التجاري وترويج النقود الذي يمتد إلى تخوم المدينة وتظهر حركات النقل وتتوسع التعاملات التجارية وتكثر الوظائف وتزيد الثروات عند الأشخاص وترتفع عمليات التملك للأراضي والاستثمارات، فتنمو المدن وتتطور

وتزدهر ويحصل نوع من الاستقرار تتولد معه الخدمات الأساسية للسكان، ومجمل القول أن أساس ديمومة المدن وبقاء الحضارات هو الازدهار الاقتصادي.

كما أكدت الباحثة أن العامل الاقتصادي يساهم وبشكل فعال في نشأة مدن أخرى ذات تخصص آخر بفعل الصناعة وذلك ابتداءً من بريطانيا سنة 1870م، حيث أصبحت المدن تتخصص في مجال ما كالصناعات والأنسجة، وقد خلصت الباحثة أن للعامل الاقتصادي فعالية كبرى في نشأة المدن وتطورها خصوصا إذا ما اشترك بعاملي الصناعة والتجارة لإسهاماتهما الكبيرة في الازدهار الاقتصادي.

" ولقد عرف الإنسان المدينة منذ عصور قديمة، غير أن طبيعتها وخصائصها اختلفت اختلافا كبيرا عبر مراحل تطورها التاريخية، كما تفاوتت هذه الخصائص من مكان إلى آخر، وتعود نشأة المدن إلى العديد من العوامل المتداخلة والمعقدة، كما أن نموها وتطورها قد ارتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أولاها علماء الاجتماع أهمية كبيرة." *(هالة منصور، 2001، ص81)*، ويرى **ممفورد** أن المدينة تمر في تاريخها من لحظة نشأتها إلى حين انهيارها بالمراحل الآتية:

I– 2– 1– مرحلة النشأة (Eopolis):

جاء عند *(حسين أحمد، ع، ح، ر، 2005)* أن هذه المرحلة تمثل " المدينة في فجر قيامها، وفي هذه المرحلة تنضم بعض القرى إلى بعضها البعض وتشهد الحياة الاجتماعية إلى حد ما نوعا من الاستقرار، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الإنسان للزراعة واستئناس الحيوان وتربية الطيور وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشافه للمعادن، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث وعصر اكتشاف المعادن."

I– 2– 2– مرحلة المدينة (Polis):

وامتازت بوضوح التنظيمات الاجتماعية والإدارية والتشريعية المنظمة للحياة الاجتماعية، وانبثقت التجارات وتوسعت أسواق المبادلة، وتنوعت فيها الأعمال والوظائف وتعددت الاختصاصات مما أدى إلى ظهور التمايز الطبقي بين مختلف الفئات، واتسعت أوقات الفراغ وظهرت الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية وعُقدت المناظرات والمساجلات وقامت المؤسسات

والفنون ونشأت المدارس وبدأ الاهتمام بالرياضيات وعلم الفلك.

I– 2– 3– مرحلة المدينة المسيطرة (Metropolis):

" تنفرد المدينة المسيطرة بمميزات خاصة ويبرز شأنها في حدود الإقليم الذي تقع فيه، فهي تتمتع بمقومات طبيعية جذابة كتوفر المجاري المائية والتربة الخصبة، كما تتوفر على الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة، وتميز المدينة بهذه الخصائص يجعل منها المكان الأمثل لجذب العيد من السكان، وبهذا يتسع نطاقها وتتعدد نشاطاتها وخدماتها وقد تصل بعض هذه المدن وتترقى إلى أن تصبح عاصمة إقليم أو دولة، وتصبح هي المركز الرئيسي للحكومة وكذا الإدارة المحلية، وتتركز فيها كل العوامل والأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحيث تصبح بحق المدينة الأم." *(ميدني، ش.ذ، 2014، ص19)*.

I– 2– 4– مرحلة المدينة العظمى (Megalopolis):

ومن المفارقة أن هذه المرحلة هي مرحلة بداية انحلال المدينة وأولى مراحل سقوطها وانهيارها، حيث تبرز الطبقة الرأسمالية وتسيطر على الإدارات والوظائف وتتعداه إلى التدخل في السياسة وشؤون الحكم، وتظهر النزعة الفردية مما يؤدي إلى نشوب الصراع بين طبقة أصحاب رؤوس المال وبين العمال، ويؤدي هذا إلى الصراع إلى نشوء الأحزاب والنقابات والقيام بأعمال التخريب والعنف وقيام الحكومات المحلية بأعمال القمع والتعذيب والتشريد، كل هذا يدفع إلى حدوث العديد من الانحرافات والجرائم.

I– 2– 5– مرحلة المدينة الطاغية (Myrannopolis):

وتصل المدينة في هذه المرحلة إلى أعلى درجات السيطرة الاقتصادية، حيث تحظى مسائل الميزانية والضرائب والنفقات بالاهتمام الأكبر، كما تبدو المشكلات الإدارية والسلوكات الناجمة عن كبر الحجم، كل هذا يدفع بالسكان إلى إحداث حركة عكسية بغية الارتداد إلى الريف مرة أخرى أو إلى مناطق الضواحي والأطراف فرارا من ظروف العيش الغير مرغوبة.

I– 2– 6– مرحلة المدينة المنهارة (Nekropolis):

وهي آخر مراحل المدينة وتمثل نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي، ومع أنه لم تتحقق بعد إلا أن **ممفورد** يؤكد على حتمية وقوعه عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حروب أو ثورة

أو انقلاب، فتنتفي الحضرية وتحي الريفية وتظهر ما أسماها **ممفورد** "مدن الأشباح[1]". *(عبد الحميد بوقصاص، 1999/1998، ص25)*.

إن تعدد المرافق والوظائف في المدن وتنوعها وكذا التغيرات التي تطرأ عليها بما يوافق متطلبات واحتياجات سكانها جعلها تكتسي نوعا من التعقيد والغموض على مستوى منظومتها التركيبية من جهة وكذا صعوبة حصرها في ممارسة أو عدة ممارسات من جهة أخرى الأمر الذي جعل من مهمة وضع تعريف دقيق لها أمرا ليس بالسهل.

I– 3– مفهوم المدينة:

تعد المدينة محط اهتمام وانشغال العديد من الباحثين، كما أنها شكلت موضوع بحث للعديد من المختصين غير المعماريين أو العمرانيين مثل الديمغرافيين، المؤرخين، رجال القانون، الجغرافيين، الاقتصاديين وعلماء النفس، كل أولئك له تعريفه الخاص للمدينة حسب مفهومه ومجال عمله وتخصصه، هذا التعدد والتنوع في التعاريف والمقاربات يعكس درجة التعقيد الذي يكتسي المدينة إذ إنها كيان مركب من عدة قوى جعلت كُلًّا ينظر إليها حسب اختصاصه، فالأفكار تتوزع على المختصين كل حسب اهتماماهم، فالوجود الفعلي للمدينة يهم الجغرافي بشكل مباشر، أما عن الوظائف الاجتماعية والعلاقات القائمة بين الأفراد والمجتمعات فهي تخصص يُعنى به علماء الاجتماع، وأما عن الأفكار الوظيفية فهي من اهتمامات علماء الاقتصاد.

والمدينة لغةً هي الكلمة المستقاة من "دين" ذات المعنى السامي وجمعها مدن ومدائن وهي حصن يبنى وسط قرية كبيرة وكثيرة السكان، كما يطلق عليها أيضا "المصر". *(غالب، ع، ر، 1988)*

وأما اصطلاحا فنجد تعريف المدينة مختلفا أيضا حسب العلماء بحسب تخصصاتهم وأزمنتهم، فعند *(خلف الله، ب، 2005)* "اعتقد **أرسطو** أن المدينة هي مجموعة من الذكريات الصخرية التي يمكن إدراك معانيها ومكوناتها"، أما **ابن خلدون** فرأى " أن المدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون

1– لعل الأمر يحث الآن في المجتمع السوري وخاصة مدينة **"**حلب **"** التي شهدت دمارا شديدا جراء الحرب القائمة وانقسام المجتمع وتفككه إلى أطياف متناحرة تهدف كل طائفة منها إلى دحر الأخرى ومحاولة إبادتها مما انعكس على المجتمع الحضري ككل فتدهور العمران ودمرت البنى التحتية وهُجِّر السكان إلى المجهول.

فلا بد في تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة"، كما يمكن اعتبار المدينة إسقاطا لمجموعة متغيرات طبيعية ومخلفات تاريخية وأسس اقتصادية على حيز معلوم من المجال وفق مستويات من التطورات التقنية تتجلى في عبقرية المعماريين، كما أنها المكان الذي تمارس فيه مختلف الوظائف الاجتماعية، وقد ذكر **معاوية سعيدوني** عدة أسس اعتمدها الباحثون في تعريف المدينة هي:

I– 3– 1– أساس التمايز بين المدينة والريف:

وهو تعريف وظيفي حيث أنه يعرف المدينة من خلال وظائفها الخاصة والتي من خلالها يمكن التفريق بين المدينة والريف دون إهمال لعنصر التكامل بينهما باعتبار أن الريف يُمد المدينة بكل احتياجاتها من الموارد واليد العاملة وحتى الاحتياطات العقارية الضرورية واللازمة لتطور المدينة، أما المدينة فتمتاز بطابعها الخاص من الوظائف والأشكال العمرانية وقيمة العقارات وحتى الإشعاع الثقافي، في حين تقتصر غالبا وظائف الريف على النشاط الفلاحي.

لكن وبإمعان النظر نجد المدينة والريف يختلفان عن بعضهما في عدة أمور وليس الجانب الوظيفي فحسب، فقد أورد **الديب**[1] عدة اختلافات أخرى ذكرها الباحثان **سوروكان** و **زيمرمان** بعد قيامهما بتحليل المجتمعين الريفي والمديني وخلصا بمجموعة من الخصائص يمكن من خلالها التفريق بين المدينة والريف:

* **المهنة:** يعمل غالبية سكان الأرياف في المجال الفلاحي مع وجود مهن أخرى بأقل كثافة وهي مهن يحتاج إليها الإنسان الريفي في حياه اليومية، في حين تتعدد المهن في المدينة ويعمل غالبية سكانها في الميدان الصناعي وما يتبعه من أنشطة تجارية وإدارية وخدماتية، فالمدينة على الإجمال تضم كل الأنشطة عدا النشاط الفلاحي.

* **البيئة:** يتصل أهل الريف اتصالا مباشرا بالأرض وبالطبيعة وهذا بحكم أنشطتهم، في حين ينعزل سكان المدن عن الطبيعة وهم أقرب إلى البيئة المشيدة من طرف الإنسان.

1– محاضرات الأستاذ الدكتور بلقاسم الديب لطلبة السنة الأولى ماجستير للسنة الجامعية 2009/2008، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

* **حجم المجتمع**: يعيش سكان الأرياف في مجتمعات صغيرة، أما حجم المدن فهو أكبر ويتناسب إيجابا مع التحضر، فقد لوحظ في أيامنا هذه عديد المدن التي فاق تعداد السكان بها عشرات الملايين.

* **كثافة السكان**: وهو انعكاس للعنصر قبله حيث تتميز المجتمعات الريفية بكثافة سكانية منخفضة مقارنة بالمدن.

* **تجانس السكان**: يمتاز السكان الريفيون على نظرائهم من سكان المدينة بكونهم أكثر تجانسا في السمات العنصرية والسيكولوجية الاجتماعية، كما لا تتغير الخصائص الاجتماعية والنفسية المكتسبة لدى سكان الأرياف بينما تتغير كثيرا في المدينة، وهذه الخصائص تتجلى مثلا في اللغة والأعراف وأنماط السلوك.

* **التباين الاجتماعي**: وهي من أهم الفروق الجوهرية بين المجتمعين الريفي والمديني، وهو التباين المؤدي إلى ظهور الطبقية والذي لا يظهر في الريف بينما يبدو جليا في مجتمع المدينة.

وفي حقيقة الأمر فإنه لا يخلو المجتمع الريفي من الطبقات، غير أنها تكون متوارثة ومحدودة، وتميل الطبقات الاجتماعية في الأرياف إلى الاعتدال والوسط أي أنها تكون متوسطة فقَلَّ أن تجد في الريف أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع.

* **التنقل**: وهو ما يعرف بالهجرة وهو مرتبط ارتباطا وطيدا بالتحضر فنجد المدينة تمتاز بالتنقل الاجتماعي الكثيف على عكس الريف، هذا الأخير يشهد حركة كثيفة منه إلى المدن بسبب ظهور ظروف مشجعة كالرقي الاجتماعي وتعدد فرص العمل، لكن الهجرة من المدينة نحو الريف تكون قليلة وربما قاصرة على ظروف خاصة مثلا في أوقات الكوارث أو الأزمات.

* **نسق التفاعل**: ويقصد بهذا العنصر العلاقات الاجتماعية والتي تتميز في الأرياف بالبساطة والمودة والإخلاص والإنسانية، بينما تسود المجتمع الحضري العلاقات السطحية والغير شخصية والقصيرة المدى التي تقوم أساسا على مبدإ المصلحة والمنفعة وتمتاز بالتعقيد والتداخل والشكلية في أغلب الأحيان.

I– 3– 2– الأساس الإحصائي الديمغرافي:

وهو اعتبار المدينة تركزا لمجموعة من الأشخاص على مساحة معينة مما يشكل كثافة سكانية، لكن وبالرغم من وضوح هذا المبدإ إلا أننا نجد تطبيقاته تختلف حسب الدول، فقد اعتبر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسية المدينة كل بلدة لها تجمع سكاني يفوق 2000 نسمة شرط أن لا تتباعد المباني عن بعضها أكثر من 100 متر، في حين أن 1500 نسمة تؤهل أي تجمع بشري لأن يكون مدينة في هولندا، أما في الهند فنجد القيمة الإحصائية الدنيا هي 5000 نسمة، أما في الولايات المتحدة فيضاف إلى القيمة الإحصائية عامل الدخول في نطاق الريفية.

من خلال هذا التعريف يتضح جليا أن الاعتماد على المبدإ الإحصائي الديمغرافي يجعل المدينة تختلف من منطقة لأخرى وعلى سبيل المثال المدينة الجزائرية والمدينة الصينية، كما أنه قد تتخطى بعض المناطق الفلاحية العتبة الدنيا المؤهلة للرقي كمدينة لكنها تبقى محافظة على مميزات وسمات الريفية.

I– 3– 3– الأساس السياسي:

حيث يعتمد على مراسيم إدارية من شأنها إسناد أدوار مهمة ومميزة ضمن التسلسل الإداري للأقاليم مما قد يرقي بعض التجمعات الحضرية إلى مصاف المدن وتوكل إليها مهام مميزة ليس لما تمتاز به وإنما لأهمية الدور الذي ستلعبه وكمثال على ذلك التقسيمات التي شهدتها الجزائر إبان فترة الاحتلال لغرض تنظيم لثورة، وبعد الاستقلال شهدت الجزائر أيضا عدة تقسيمات إدارية أخرى لعل السبب الفاعل وراءها هي المشاكل الحدودية مع بعض الدول المجاورة.

I– 3– 4– الأساس الجغرافي:

وتنظر إلى المدينة من زاويتها العمرانية وهذا بالتركيز على المباني والمؤسسات ودرجة هيكلتها ومدى تنظيم الشوارع والموافقة للقوانين العمرانية، وسبب التركيز على هذه الأسس هو اعتقاد أصحاب هذه النظرة أن أهم عنصر بالمدينة هو التنظيم المجالي الذي يرتكز على ثلاثة أسس هي المجال، السكن ودور المدن من خلال تعدد البنى الداخلية وتنوع الأشكال العمرانية والعلاقات التبادلية المتنوعة، لكن ومع الحركية المعرفية الواسعة المصاحبة للتغيرات المجتمعاتية فقد ازداد التركيز

على مفاهيم وخصائص أخرى لم تكن محط اهتمام من قبل لعل أهمها:

* الاهتمام بأصل السكان ومميزاتهم وهو ما يُعرف بالجغرافيا الحضرية.

* دراسة أنماط العيش وسمات التحضر وهو ما يُعرف بعلم الاجتماع الحضري.

* الاهتمام بتمييز وظائف المدن وأسس التنمية الحضرية وتحديد الدور الإقليمي للمدينة والاهتمام بهياكل الأنوية القديمة وقد ظهرت عدة اتجاهات في هذا المجال:

– اتجاه يهتم بالتطور التاريخي حيث يعتقدون أن للتغيرات الحاصلة على مستوى المدن وظائف جديدة مصاحبة لها، وظهر هذا الاتجاه عند الباحثين السوفييت.

– اتجاه يهتم بالمظاهر النظرية والتركيز على المركزية وترتيب الشبكات، وظهر هذا الاتجاه عند الباحثين الألمان.

– اتجاه يهتم بالدراسات المقارنة على مستوى الإطار الإقليمي، وظهر هذا الاتجاه عند الباحثين الفرنسيين.

I– 4– مميزات المدينة:

I– 4– 1– مركز المدينة: وهي منطقة الخدمات الرئيسية التي تضم مختلف الأنشطة وتوفر مختلف المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة، ويُفترض أن تكون هذه المنطقة من أرقى أجزاء المدن.

I– 4– 2– المنطقة السكنية: وتتشكل من الأحياء والمجاورات السكنية المختلفة.

I– 4– 3– شبكة المواصلات: وهي شبكة الطرق بكل أنواعها، أضف إلى ذلك خطوط النقل الحديدية.

I– 4– 4– الخدمات الاجتماعية العامة: وتتكون من مجموعة المستشفيات والمدارس والجامعات والإدارات المختلفة.

I– 4– 5– المنطقة الصناعية: والتي تضم المصانع والورشات الكبيرة ومناطق النشاطات.

I– 4– 6– المساحات الخضراء والمفتوحة: وتشمل الملاعب والحدائق والمتنزهات ذات الأثر الجمالي والبيئي في المحيط.*(ميدني، ش، ذ، 2014/2013، ص20)*

I– 5– المداخل الكبرى لدراسة المدينة:

وتتعدد المداخل التي تهتم بدراسة الظواهر الحضرية، ولعل أبرز هذه العوامل:

I– 5– 1– مدخل التحليل النموذجي:

وهو مدخل نظري بحت يتجلى في تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة ما، ومحاولة الوصول بها إلى نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن مكانها في الواقع، فهو مدخل تصوري صرف ولذا فمن الصعب أن نجد واقعا تجريبيا لهذه الخصائص.

وقد أكد *(قباري، م، إ، 1985، ص304)* " أن العديد من الباحثين الألمان مالوا إلى هذا المنهج من أمثال الباحث **تونيز** خاصة عندما حاول المقارنة بين ما أسماه المجتمع والمجتمع المحلي، فالنمط النموذجي للمدينة هو محاولة لرسم صورة الخصائص العامة الملازمة للحياة الحضرية التي توجد دائما في المدينة، ولا يمكن التوصل عمليا إلى هذا النموذج نظرا للاختلافات الواضحة بين أنماط المدن في الواقع من حيث الحجم والتاريخ الثقافي والاجتماعي والوضع الاقتصادي وتقسيم العمل وطابع التوجه الإيديولوجي العام للمجتمع بأسره."

ويصعب إيجاد نموذج واقعي لهذه التحاليل كونها مجموعة من التصورات النظرية التي يجب توفرها في المجمعات الحضرية المكونة لمجتمع المدينة الكلي، ونظرا لاختلافات التجمعات الحضرية فإنه من الصعب الإسقاط الفعلي لهذه التصورات على المجال الواقعي.

I– 5– 2– مدخل مركب السمات:

ويرتبط هذا المدخل بالمدخل الأول، غير أن مدخل مركب السمات يستند على جملة صفات ملموسة يمكن تطبيقها أو إدراكها واقعيا، كما أن إيراد هذه الصفات والمتغيرات يكون بصورة يُفهم منها أنها مرتبطة إحداهما بالأخرى. *(ميدني، ش، ذ، 2014/2013، ص20)*

I– 5– 3– مدخل المتصل الريفي الحضري:

أكد *(السيد الحسيني، 1985، ص422)* أن هذا المدخل يدور حول " اعتبار الريف والحضر امتدادا واحدا حيث يمكن أن نلحظ تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري الأمر الذي يمكن معه أن نضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في إحدى حلقات تلك السلسلة المتصلة والمترابطة، ولهذا نعتبر أن هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على

أنهما علامتان على طريق واحد مدخلا مختلفا إلى حد كبير عن المدخلين السابقين، ويقوم المتصل الريفي الحضري على شيئين مهمين هما:

• **الشيء الأول**: المجتمعات المحلية التي تتدرج بصورة مستمرة ومنتظمة من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية وفقا لمجموعة من الخصائص المتدرجة هي الأخرى والتي تتباين من مستوى مجتمعي إلى آخر في مدارج التحضر.

• **الشيء الثاني**: أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة تغاير في أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ونمط التنظيم الاقتصادي وإنتاجه وأساليبه والتي تشكل حياة السكان مثل مجموعة السمات التي تحدث عنها سوروكان."

I– 5– 4– المدخل التاريخي:

وينطلق هذا المدخل من اعتبار المدينة حقيقة تراكمية في المكان والزمان مع إمكانية استقراء هذه الحقائق التراكمية التاريخية، وأن هذه الحقائق التاريخية توضح أسباب وعوامل تطور الشكل القروي إلى الشكل الحضري، وأكد ممفورد أن القرية هي الشكل السابق على قيام المدينة، وأشار *(ميدني، ش، ذ، 2014/2013، ص21)* أن ممفورد تناول المدينة من زاويتين سوسيولوجيتين هما:

– زاوية المدينة كظاهرة حضرية اجتماعية.

– زاوية المدينة كهيكل بنائي اجتماعي يقوم على بعض الأبعاد التي تميزه عن غيره من المدن ليس من حيث النوع وإنما من حيث الدرجة أساسا.

I– 5– 5– المدخل الإيكولوجي:

وينهض التفسير الإيكولوجي لظهور المدن بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان الفيزيقي، وتهتم الإيكولوجية عامة بدراسة مجموعة العلاقات بين الإنسان وبيئته سواء كانت هذه العلاقات تعاونية أو تنافسية، وفي المدينة تهتم الإيكولوجية بدراسة ما يلي:

– دراسة التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات في المدينة ووظيفة كل جماعة.

– دراسة العلاقات بين هذه الجماعات وكيفية تأثيرها في نمط التوزيع المساحي والجغرافي لهذه الجماعات في المدينة.

– دراسة الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الجماعات وأثرها في العلاقات بين

جماعات المدينة.

– دراسة علاقات التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات في المدينة بالتوزيع المساحي والجغرافي للخدمات فيها.

– دراسة ديناميكية تغير النظام الاجتماعي في المدينة وأثرها في التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات فيها. *(ميدني، ش، ذ، 2014/2013، ص22)*

I– 6– وظائف المدينة:

تتعدى المدينة كونها بيئة مادية إلى كونها تنظيما حول مزيد من التبادلات في عدة مجالات، كما تتميز المدينة بمظهر وظيفي معين يرجع غالبا إلى كونه السبب الحقيقي في نشوء تلك المدينة، إلا أن أشهر وظائف المدن تتمثل في:

I– 6– 1– الوظيفة الإدارية:

إن إدارة المدن لا تقتصر على مقر السلطة العامة فقط بل تتعداه إلى مجموعة المناطق والأقاليم التابعة لسلطة المدينة الأم، وتختلف أنماط الإدارة تماشيا مع مقدرة المدينة على تلبية الاحتياجات الإدارية، كما أن قياس كفاءة المدن لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية بل بمدى تعدد الفرص لتراكم الأموال والخبرات لاستثمارها في مجالات التعليم والصحة والفنون.

I– 6– 2– الوظيفة التجارية:

وتعتبر الوظيفة التجارية إحدى أقدم الوظائف التي امتازت بها المدن قديما، فقد لعبت المدينة دورا هاما في تطوير وسائل الاتصال وتبادلات السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية والأفراد، وأوضح **ديكنسون** " أن المدينة التجارية قد تحولت من مرحلة السوق التجارية إلى مرحلة التجارة الإقليمية حتى وصلت مرحلة التجارة العالمية، وأن التجارة كانت سببا في مولد كثير من المدن الصغيرة في أوربا، ومع تقدم المواصلات الحديثة خلقت التجارة مدنا أشبه ما تكون بمستودعات جبارة توحي بأن العالم قد اجتمع فيها." *(عبد المولى، م، 2005، ص28)*

I– 6– 3– الوظيفة الصناعية:

رغم الدور المديني الهام الذي تمثله الصناعة، إلا أنها في أصلها لا تعتبر خلاقة للمدن بصفة دائمة ذلك أن المدن التي نمت نموا كبيرا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة، فنمو

الصناعة يعتمد أساسا على المدينة ووسائل مواصلاتها ومدى توفر المواد بها، إلا أنها وفي الوقت ذاته تعتبر واحدة من أكبر عوامل تحول طبيعة المجتمعات الحضرية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وحتى المادي.

I– 6– 4– الوظيفة الثقافية والاجتماعية:

إن نمط حياة مجتمع المدينة يسمح بالتخصص سواء في الصناعات العادية والحرف والوسائل الفنية أو في النواحي الأخرى من النشاط الثقافي الخلاق الذي لا يمكن أن يكون عاما، والنشاط الثقافي والحركات الاجتماعية بما في ذلك التطورات السياسية ليست مما يهم المدينة وحدها، بل هي ذات دلالات قومية وإقليمية، بل حتى ذات صفة عالمية، ومن ثم تؤدي المدن عن طريق هذه الوظائف نوعا من الخدمة لمجموعات أكبر كثيرا ولفترات أبعد بكثير من الوقت الذي نشأت فيه الخدمة أساسا. *(ميدني، ش، ذ، 2014/2013، ص23)*

I– 7– مشكلات المدن:

غالبا ما تتبع موجات النمو الحضري عددا من المشاكل المهددة لسلامة الإنسان، وتختلف هذه المشاكل وتقل وتكثر من مجتمع لآخر ومن مدينة لأخرى، وتماشيا مع طبيعة الدراسة وكذا التخصص وتفاديا للحشو الكمي الممل سنكتفي بذكر مجموعة من المشاكل المتعلقة بالجانب العمراني والاجتماعي فقط:

I– 7– 1– مشكلة الإسكان:

كثيرا ما تحدث في المدن وخاصة الكبيرة منها مشكلات حادة في الإسكان نتيجة النمو السكاني المتزايد والمرتبط أساسا بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية أو تزاد تدفق أفواج المهاجرين نحو المجتمع المديني أو المرتبطة بالسلوكات الاجتماعية والتي على رأسها تغير نظام الأسرة مما يؤدي إلى انتشار مجموعة من المظاهر السلبية في المدن من أبرزها:

* المناطق المتدهورة: وتتمثل في مجموعة الأحياء العتيقة المشيدة بالمواد المحلية والمحرومة من جملة المرافق الأساسية.

* مدن الفقراء: وهي أحياء السكن العشوائي، وتتميز بغياب تام للمرافق والخدمات وتتموضع غالبا على تخوم المدن أو المناطق الغير قابلة للتعمير.

I– 7– 2– المشكلات الاجتماعية:

وتختلف طبيعة المشكلات الاجتماعية وتتفاوت درجة حدتها من مدينة لأخرى، كما ترتبط ارتباطا وطيدا بدرجة التحضر، وغالبا ما ترتبط بالمجتمع الحضري مجموعة من المشكلات على الصعيد الاجتماعي أبرزها:

– ارتفاع نسبة البطالة مما يصحبه انتشار واسع للفقر الذي يكون سببا مباشرا للانحراف وانتشار المظاهر الغير مرغوبة في المجتمع كمدن الصفيح.

– تطور عمليات السرقة والسطو المسلح وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة.

– معاناة المجتمع الحضري من ظاهرة التريف (الزحف الريفي) وهو طغيان العادات والممارسات والمظاهر الريفية على المجتمع المدني (تربية الحيوانات في المساكن، انتشار وسائل النقل الريفية ...) حيث غالبا ما يكون هذا الزحف زحفا معنويا على عكس الزحف الحضري الذي يكون زحفا ماديا يتجلى في انتشار مجموعة المباني والكتل الخرسانية على حساب الأراضي الريفية والمساحات الخضراء الطبيعية.

إن التعقيد والغموض الملازم لتعريف المدينة مرده أساسا إلى التعقيد في المدينة بحد ذاتها بسبب ما تشهده من تطورات وحراك دائمين سواء على مستوى وظائفها الاقتصادية أو جملة ممارساتها الاجتماعية أو أدوارها السياسية والثقافية من جهة، أو على مستوى إطارها الفيزيائي وأنسجتها العمرانية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تعد استجابة لتلك العوامل وهي في الوقت نفسه مكملة لها ومتماشية معها في علاقة تأثر وتأثير، ومنه نخلص إلى أن التغيرات الحاصلة على مستوى المدن ما هي إلا تغيرات تمس أنسجتها العمرانية المشَكّلة للمدينة وفق ما يسمى بالحضرية أو التحضر، وللإلمام أكثر بكيفية تأثر النسيج العمراني بالتغير الحاصل على مستوى العوامل الاجتماعية وكذا الثقافية وكيفية تأثيره فيها يجب علينا أولا الإحاطة الكاملة بمفهوم النسيج العمراني.

II – 1– مفهوم النسيج العمراني:

شبه الباحثان *(Marlin, P & Choay, F, 2000)* النسيج العمراني بخلاياه المبنية وفراغاته العمرانية بتشابك خيوط النسيج، واعتباره مجموعة من عناصر الإطار العمراني الذي يُكوِّن الكل المتجانس، ويتكون النسيج العمراني من مجموعة من العناصر الفيزيائية وهي الموقع، الشبكاتية،

التحصيصات، النسبة بين ما هو مبني وغير مبني، البعد والشكل والطراز مع إضافة العلاقات التي تربط بين كل هذه العناصر، وخلص الباحثان أن النسيج العمراني ما هو إلا جزء ومظهر لجزء من المدينة حيث إنه أن كان متجانسا فإننا نميز عدم وجود الاختلال بين عناصره المذكورة سابقا.

وقدم *(Duplay, M & Duplay, C, 1982)* ثلاث صيغ للنسيج العمراني:

* معماريا: أين يعتبر النسيج العمراني شيئا مركبا.

* عمرانيا: أين تعتبر المدينة ككل أرضية مقسمة وظيفيا للوصول إلى نماذج.

* معماريا وعمرانيا معا: أين تعتبر المدينة نسقا، وهي الطريقة الأمثل لدراسة الأنسجة العمرانية الموجودة ضمن تعقيداتها وتراكيبها دون تجاهل لأي عنصر.

أما *(Panerai, Ph, 1987)* فقد عرف النسيج العمراني اعتمادا على مفهومه الفلسفي والشكلي، فخلص إلى أن كلمة النسيج ونظرا لمعناها ومدلولها يمكن إرجاعها إلى مفهومين أساسيين:

* أولهما: النسيج المحاك انطلاقا من مبادئ التنظيم والاستقامة والتراص.

* ثانيهما: النسيج البيولوجي انطلاقا من إمكانية التطور والتأقلم مع الشروط المستجدة وكذا إمكانية إصابته بالأمراض والخلل التي تحول دون نموه وتطوره.

وأما من الجهة العملية ومن جهة البناء والتركيب فقد أكد ذات الباحث أن النسيج العمراني مركب من ثلاث مجموعات أساسية:

* مجموعة المجالات الحرة: وهي الشوارع والساحات والطرق بمختلف أشكالها وأنماطها.

* مجموعة التحصيصات: وهي عبارة عن التجزئة العقارية.

* مجموعة المباني: وتشمل المباني بكل أنواعها العشوائية، المخططة، المتاجر وحتى المباني الخاصة مثل المعالم والمرافق.

فالنسيج العمراني إذاً هو توضع لمجموعة من العناصر المبنية وغير المبنية التي تمتاز بمجموعة من الخصائص كنمط المباني والطرق وأشكال التحصيصات والمجالات الحرة دون إهمال للعلاقات القائمة بين هذه العناصر المختلفة، وعلى اعتبار النسيج العمراني أنه المتأثر المباشر بالتغيرات

الحاصلة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فإن تطور الأنسجة العمرانية يعد حتمية لا مفر منها، وقد يأخذ هذا التطور أشكالا مختلفة من حيث تجانسه وعدم تجانسه، حفاظه على شكله الأساسي العام أو تغيره وغيرها من الاعتبارات.

II – 2– تطور الأنسجة العمرانية:

اعتبر *(Peneau, J-P, 1987)* النسيج العمراني كالكائن الحي بضمه هيكلة متغيرة وقابلة للتطور وبأشكال مختلفة من ناحية التجانس، التواصل، التلاحم والترابط المباشر بالمركز القديم للمدينة مما يُنتج لنا تكثفا للنواة الأصلية وما يليها من توسعات مستحدثة، كما يمكن للنسيج العمراني التوسع والتطور بشكل متقطع ومستقل عن النواة الأصلية مما يُنتج فراغات مفتوحة في شغل المجال بين الأنوية القديمة والتوسعات المستحدثة، أي لأن الأنسجة العمرانية في حالتها التطورية التوسعية تستند إلى عنصرين أساسيين يتحكمان في تطورها من الناحية الديناميكية أطلق الباحث عليهما مصطلح **عناصر منظمة** وهما:

* **قطب التطور**: وهو النقطة المرجعية التي تنطلق منها عمليات النمو والتوسع للأنسجة العمرانية وفق عدة خطوط تطورية، وغالبا ما هذه التوسعات انطلاقا من قطب أحادي، وقد تستند هذه التوسعات وتنطلق من قطبين أو أكثر وهي حالة معقدة تعرف بالتوسع ثنائي القطب.

* **خط التطور**: وهو المنحى الذي تأخذه الأنسجة العمرانية في مراحلها التطورية وتكون مختلفة ومتنوعة، وقد تأخذ عدة صيغ، ولعل بعضها يكون موجودا حتى قبل التعمير، وأكد الباحثان *(Panerai, Ph & Panerai, Al, 2002)* أن وظيفة خطوط التطور لا تنحصر في صيغة الطرق المميزة لكن قد تتعدى إلى الربط بين الأقطاب وضبط التطورات الثانوية وهيكلة المجال العمراني.

II – 3– أشكال تطور الأنسجة العمرانية:

إن تطور النسيج العمراني وكما أسلفنا يُعد استجابة لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا التطور هو انتقال للملامح والعناصر الفيزيائية المكونة للنسيج العمراني الأصلي إلى ما استحدث من تطوراته العمرانية، ويمكن أن يأخذ هذا التطور عدة أشكال أهمها:

II – 3– 1– التطور بتضاعف الأنسجة العمرانية:

حيث يتكون نسيج عمراني جديد ومعزول عن النسيج والنواة الأصلية التي تكون قد وصلت إلى حالة التشبع ولم تعد قابلة للتوسع مع الزيادات المستمرة للسكان حيث يصبح إنشاء قطب جديد ضرورة حتمية، ومثال ذلك مدينة فاس بالمغرب الأقصى ومدينة ميلة بالجزائر وكذا مدينة تونس العاصمة.*(أنظر الشكل I-1)*

وفي حقيقة الأمر أن هذا النوع من التطور للأنسجة العمرانية يؤدي إلى نشوء قطبين مختلفين بالمدينة في آن واحد يكون أحدهما عتيقا ومركزا وذا كثافة عالية وبخصائص مميزة ومسالك ضيقة، في حين يكون الآخر حديثا ذا مسالك واسعة وساحات كبيرة مع إمكانية التوسع مستقبلا.

هذه القطبية المزدوجة تشهد كذلك عدة مشاكل في الربط والتواصل بين الأنسجة القديمة والأخرى المستحدثة، حيث تسجل حالة من النمو والازدهار وطغيان الأنسجة الحديثة ذات المكونات والمرافق العمرانية الجديدة على حساب النسيج العمراني العتيق الذي يبدأ يعاني ويشهد حالة من الموت والاندثار البطيء *(أنظر الشكل I-2)*، كما تبرز مستويات وأنماط أخرى للتخطيط المجالي والوظيفي على حد سواء انطلاقا من الشبكات الجديدة لخطوط المواصلات والتجارة والخدمات التي لا تأخذ في الحسبان النسيج العمراني العتيق مما يضفي نوعا من الخصوصية والاحتكارية الوظيفية فنجد أغلب الانشطة ذات الطابع الحرفي كالأسوق الشعبية ومحلات بيع التحف متركزة على مستوى الأنسجة العتيقة، في حين نجد أن الأنسجة العمرانية الحديثة تضم مختلف الانشطة الحديثة كدور السينما والتجارة الحديثة ومراكز الخدمات، ولعل أهم ما يلاحظ هو تركز الخدمات الإدارية على مستوى الأنسجة الحديثة والذي يؤدي إلى إحداث حالة من عدم التوازن المؤدي إلى الاندثار التدريجي للنسيج العتيق.

وبإمعان النظر في هذا النوع من التطورات للأنسجة العمرانية ونتائجها يتضح لنا وبصورة جلية أن هذا كان من سياسة الاستعمار الفرنسي عقب احتلاله للجزائر، حيث يعمد إلى إنشاء قطب جديد وبمواصفات حديثة تلائم وتبرز حياة البذخ والنعيم التي امتاز بها المستوطنون الاوربيون كل هذا بمحاذاة الأنوية العتيقة التي تضم مجموعات الجزائريين الأصليين البؤساء الذين يعانون مختلف مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء.

II – 3– 2– التطور بانفجار الأنوية القديمة:

حيث تتشكل أنوية جديدة على حدود وحواف القطب الأصلي ومثاله مدينة الدار البيضاء بالمغرب الأقصى *(أنظر الشكل -I-3)*، وما يميز هذا النوع من التطورات هو بقاء النواة الأصلية محافظة على خصائصها بسبب أن الأنوية المستحدثة تكون مبعثرة في الإقليم وبأحجام صغيرة مما لا يشكل ضغطا على النواة الأصلية، كما ينتج عن هذا التطور تشكل المدن القصديرية والأحياء العشوائية التي تمثل مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي والعمراني على حد سواء.

II – 3– 3– التطور المتراص للأنسجة العمرانية:

حيث تنمو وتتطور الأنسجة العمرانية بصورة متراصة على محيط النواة الأصلية مما يجعل من هذه الأخيرة في موقع المركز محاطة بالتوسعات المستحدثة من عدة جهات وهذا على الصعيدين المجالي والوظيفي مما قد يؤدي إلى طمس معالم النسيج العتيق خاصة إذا وضعنا في الحسبان ما تمتاز به هذه التوسعات الحديثة من مبان معاصرة وشوارع واسعة وطرق ممتدة للاستجابة للتطور الحاصل في حركة المواصلات وظروف الحياة الاجتماعية والثقافية. *(أنظر الشكل -I-4)*

إن هذا النوع من التطورات يجعل من الأنسجة الحديثة تحتوي وبشكل كامل النسيج القديم وبصورة تلقائية مما يشكل ظاهرة **خنق** النسيج العتيق مثلما حصل في القصبة بالجزائر العاصمة، ثم تبدأ الانسجة العمرانية العتيقة تنجذب وببطء نحو مشابهة الانسجة العمرانية المستحدثة، وأولى هذه التغيرات تبدأ على مستوى الحدود ثم تزحف تدريجيا نحو المركز مشكلة ظاهرة تعرف بظاهرة الزحف العمراني وتشهد معه القضاء على الإرث المعماري والعمراني بتعويض جملة المباني والمظاهر العتيقة بأخرى معاصرة وتبدأ نهاية الأنسجة العتيقة عن طريق ذوبانها وسط مجموعة الأنسجة العمرانية الحديثة. *(أنظر الشكل -I-5)*

إن التطور والتمدد الذي تشهده الأنسجة العمرانية أثناء فترات حياتها يؤدي إلى تغيرات تمس هذه الأنسجة العمرانية في بنيتها ووظائفها وحتى عناصرها، هذه الأخيرة قد يكون منها ما هو دال على التراث والهوية العرقية والاجتماعية والثقافية، ومما قد يفقده النسيج العمراني أيضا بعد عمليات التوسع والتطور هو شكله فيأخذ بعد ذلك أشكال عديدة ومختلفة منها المركزية والخطية والنجمية. *(أنظر الشكل -I-6)*

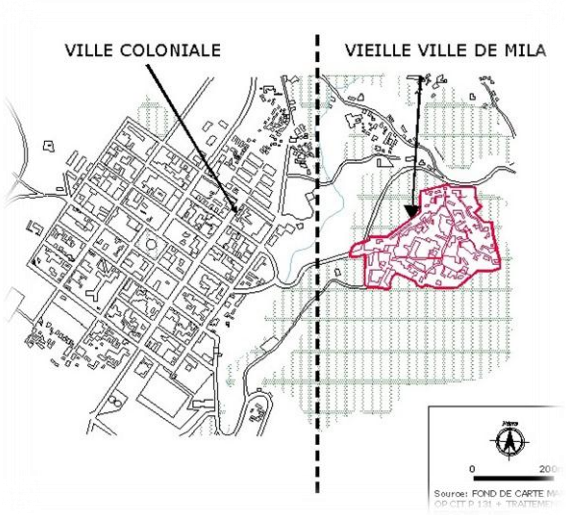

الشكل (I-1): التطور بتضاعف الأنوية القديمة.
مدينة ميلة –الجزائر–
المصدر: قادري، س، 2006.

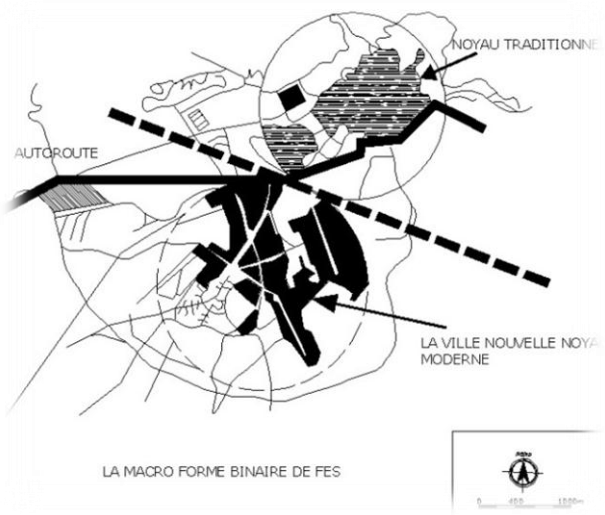

الشكل (I-2): الانفصال بين النسيج القديم والحديث.
مدينة فاس –المغرب الأقصى–
المصدر: قادري، س، 2006.

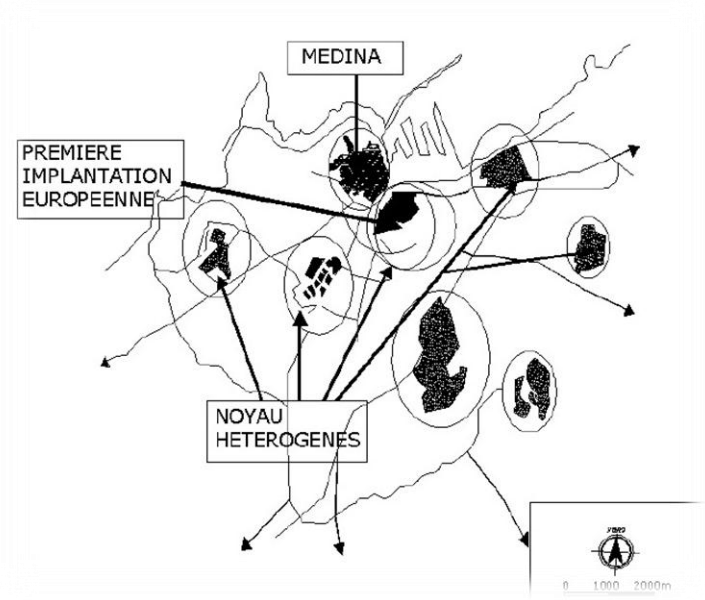

الشكل (I-3): التطور بانفجار الأنوية القديمة.
مدينة الدار البيضاء – المغرب الأقصى–
المصدر: قادري، س، 2006.

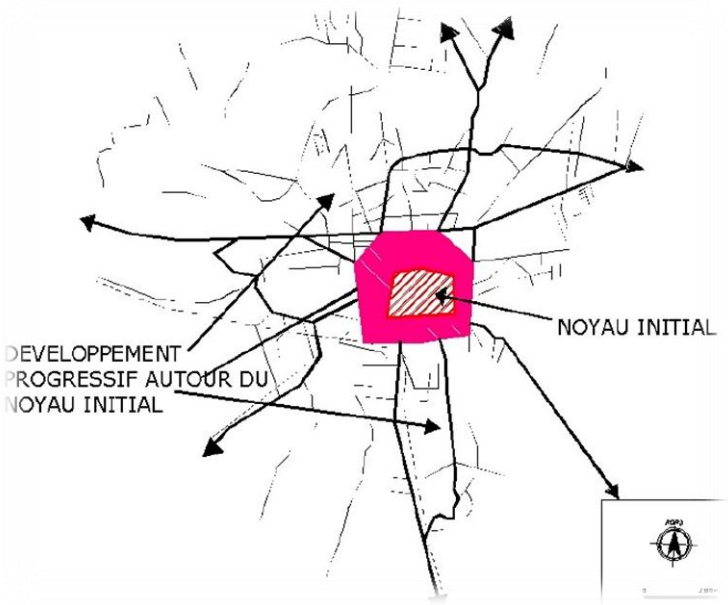

الشكل (I-4): التطور المتراص على حواف الأنوية القديمة.

المصدر: قادري، س، 2006.

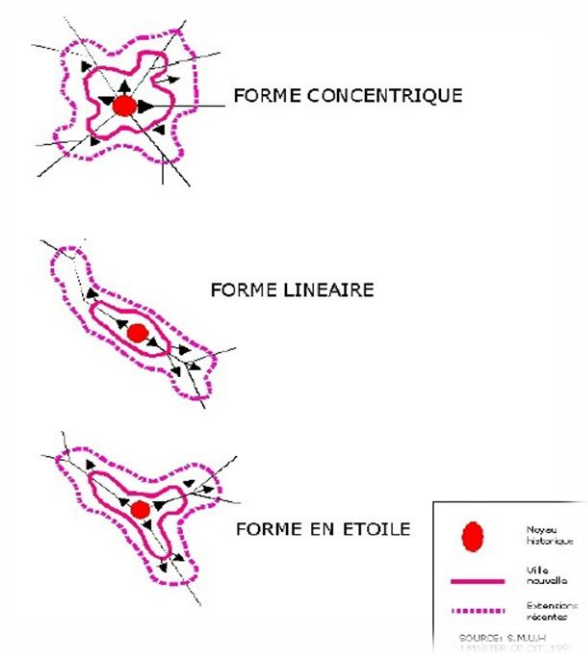

الشكل (I-6): الأشكال الجديدة للأنسجة العمرانية.

المصدر: قادري، س، 2006.

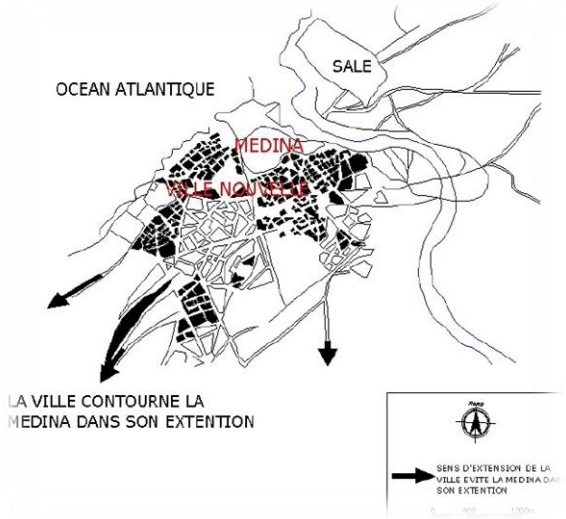

الشكل (I-5): زحف الأنسجة الحديثة على العتيقة.

مدينة الرباط – المغرب الأقصى-

المصدر: قادري، س، 2006.

II – 4– أنماط الأنسجة العمرانية:

بالنظر إلى جملة الأسباب الداعية إلى تكون الأنسجة العمرانية وكذا مختلف الظروف التي مرت عليها والتي أدت إلى إحداث تطورات وتغيرات على مستوى الأنسجة العمرانية ومركباتها العمرانية المختلفة وانطلاقا من وجهة نظر الباحثين فإننا قد نجد العديد من التصنيفات المتعلقة بالأنسجة العمرانية، فمن وجهة نظر (*Allain, R, 2004*) فإنه يوجد أربعة (04) أنماط للنسيج العمراني:

- **النسيج القديم**: وتمتاز به المدن القديم التي تحتوي على أحياء شعبية وفنية يصعب إعادة بناءها وتأهيلها.
- **الأنسجة المركبة والمبرمجة**: وهي تستند أساسا على التحصيصات وتعد الأكثر انسجاما.
- **الأنسجة العشوائية**: هي أنسجة مركبة وعشوائية تتواجد غالبا عند مداخل المدن ومتصلة بها.
- **النسيج الغير متصلة بالمدن الكبيرة**: وتكون متموضعة غالبا على تخوم التجمعات العمرانية، ذات علاقة ضعيفة فيما بينها وغير خاضعة لأي تقسيمات تحصيصية.

أما من الناحية الشكلية فقد قام (*Pelletier, J & Delfante, Ch, 2000*) بتقسيمها إلى:

- **الأنسجة ذات المخططات المستطيلة والمربعة:**

وهي التي تعتمد على شبكة متعامدة من الطرق، تعد الأبسط والأكثر شيوعا بين مخططات الأنسجة العمرانية، ويُعتقد أنها مشتقة من مخططات (*Hippodamos*)[1] حيث انتشرت هذه المخططات في المدن الرومانية وكذا المدن الأيونية بآسيا إضافة إلى المدن الصينية لكن بإضافة نوع من التعقيدات بسبب الفلسفات الصينية. (*أنظر الشكل -I-7*)

- **الأنسجة ذات المخططات الدائرية وشبه الدائرية:**

وتنتظم هذه الأنسجة العمرانية عموما حول مركز مكون أساسا من عناصر مهيكلة ذات أهمية عند السكان (قصر، مسجد، كنيسة) ثم تمتد الشبكات والأنسجة بصفة حلقية على الحواف مما

1. حسب معجم (*Larousse 2008*): هو مهندس إغريقي عاش في القرن الخامس (05) قبل الميلاد وولد في ميليتوس وكان معروفا باعتماد تخطيط الشوارع على شكل شبكات، وقام بتطوير ميناء بيرايوس الأثيني ومستوطنة ثوري ويعتقد أنه باني مدينة رودس الجديدة.

يضمن التوسع العضوي للنسيج، وقد اشتهرت هذه المخططات في غرب أوربا في حقبة العصور الوسطى وحتى عند المسلمين قبل ذلك. *(أنظر الصورة -I-1)*

* **الأنسجة ذات الهندسية المعقدة:**

وظهرت مع بداية العمران الحديث بداية من النهضة الأوربية مركزة على مفهومين أساسيين يتعلقان بالوظيفة والجمال:

– فمن الناحية الجمالية: إبراز قيمة الطرقات والساحات الكبيرة التي تضم المعالم الأثرية وهذا استنادا على الاعتبارات المنظورية.

– ومن الناحية الوظيفية: فقد بدأ الاهتمام بها مع ظهور التطورات على مستوى التعمير في القرن الثامن عشر (18) الميلادي. *(أنظر الشكل -I-8)*

وبعد الدراسة التي قام بها *(عبد الرحيم أبو العيون، أ، 1996)* على الأنسجة العمرانية المصرية فقد استخلص أنها تجمع كثيرا من الأنماط العمرانية التي تبدو كمزيج من التفاعلات الماضية والحاضرة التي تعتبر الأساس في نشأة هذه الأنسجة العمرانية المختلفة والتي يمكن حصرها في:

* **الأنماط العمرانية التاريخية التلقائية القديمة:** وتتواجد غالبا على مستوى المدن القديمة ذات الأنسجة العمرانية المعقدة التي تعجز حاليا عن تلبية متطلبات العصرنة.

* **الأنماط العمرانية الحديثة والمعاصرة:** وهي تكتلات عمرانية حديثة أين تبدو جليا أنها مختلفة عن الأنسجة التلقائية القديمة من خلال التنظيم وكذا مدى الاستجابة لمطالب العصرنة.

* **الأنماط العمرانية العشوائية:** لا تخضع هذه الأنسجة لأية ضوابط تتحكم في تخطيطها أو في تنظيمها، وتتواجد عند أطراف التكتلات العمرانية بالمدن، وتظهر بها جملة من المشاكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

* **الأنماط العمرانية الريفية:** يغلب على هذه الأنماط الطابع الريفي بكل مقوماته، وتتواجد غالبا عند حدود التجمعات العمرانية القائمة وتمتاز هذه الأنماط بسوء التخطيط كما أنها تشكل خطرا بالغا على استقرار التجمعات الحضرية.

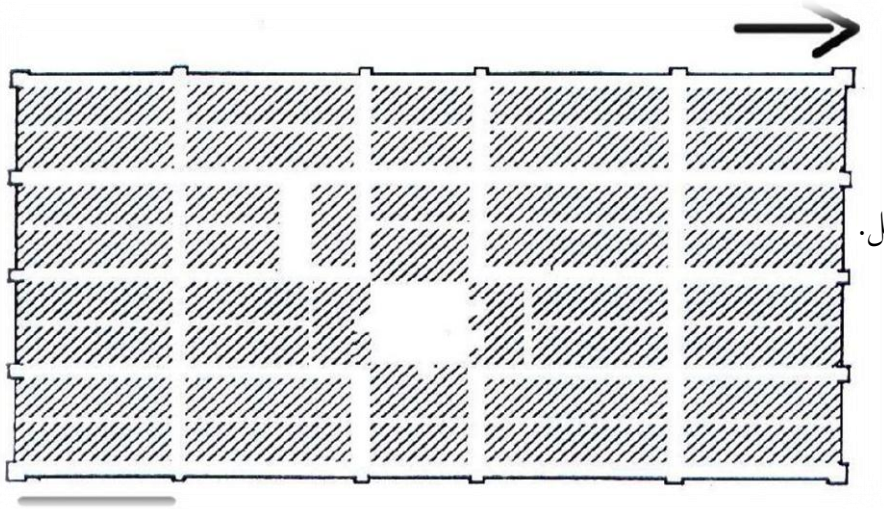

الشكل (I-7): مخطط شبكي مستطيل.
مدينة Monpazier -فرنسا-
المصدر: (Pelletier, J & Delfante, Ch, 2000)

الصورة (I-1): مخطط إشعاعي مركزي.
مدينة تمرنة الجديدة -الجزائر-
المصدر: Google-Earth 2016.

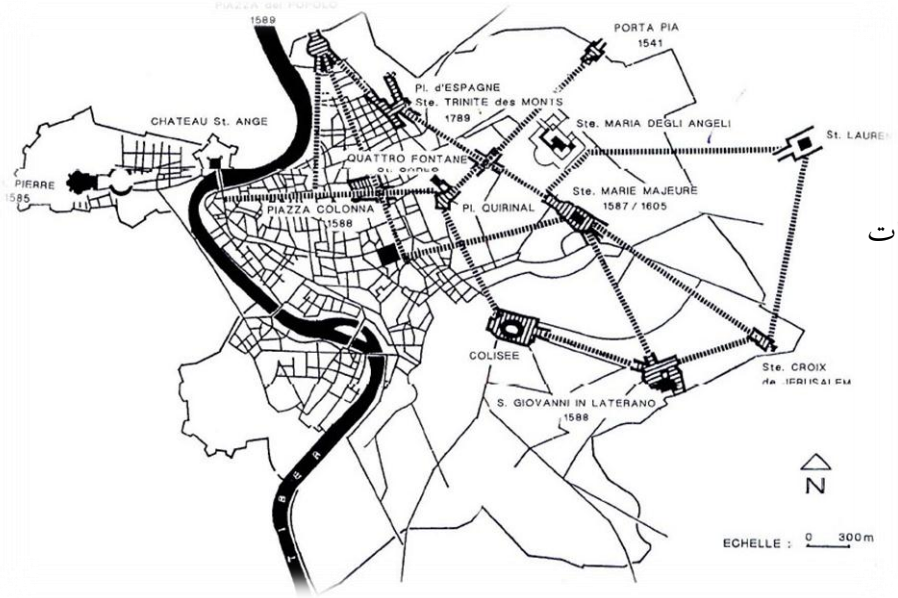

الشكل (I-8): التعقيد الباروكي للرسومات يساهم في خلق عقد رمزية.
المصدر: (Pelletier, J & Delfante, Ch, 2000)

II – 5– الأسباب الأساسية المساهمة في تغير الأنسجة العمرانية:

أكد *(إبراهيم بن يوسف، 1999)* أن الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية تساهم كثيرا في وظيفية وتنظيم المجال الفيزيائي، أما *(منى سراج الدين، 1983)* وبعد دراسة أجرتها على التجمعات الحضرية باليمن *(التطور الاقتصادي والتغير المعماري)* استخلصت أن التحولات الاقتصادية المصاحبة للتحولات الاجتماعية والثقافية الحاصلة بالمنطقة تساهم وبشكل كبير في التأثير على العمارة كما ونوعا، أي أن الأنسجة العمرانية تتغير استنادا على ثلاثة أركان أساسية اجتماعية واقتصادية وثقافية.

II – 5– 1– العامل الاقتصادي:

يعد علم الاقتصاد أحد فروع علم الاجتماع لاهتمامه بدراسة السلوك لكن باتجاه غاية معينة ومحددة وهي الإنتاج والاستهلاك، حيث عرف **ليونيل روبنز** الاقتصاد أنه "علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات"، كما يعتبر الاقتصاد ذلك العلم الذي يهدف إلى تنظيم وتقويم عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة وهذا اعتمادا على المعنى اللغوي **للقصد** الذي هو الاعتدال والتوسط بين الإسراف والتقتير، وقد عرف *(عبد العال صالح، م، 2005)* الاقتصاد أنه " العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات الموجهة لإشباع الحاجيات الإنسانية ذات الطبيعة المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع ضمن إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطرق التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في عملية الإنتاج وغيرهم في ظل إطار حضاري."

أ– طبيعة التحولات الاقتصادية:

وتتأثر الأنسجة العمرانية بالعامل الاقتصادي استجابة للتحولات الحاصلة على مستواه وخاصة الأنشطة التي تتغير مع مرور الزمن، هذه الأنشطة الاقتصادية تندرج دائما تحت قطاعاتها المميزة:

– **القطاع الأولي**: وهو مجموعة النشاطات الاقتصادية المساهمة في إنتاج المواد الأولية وهو القطاع الفلاحي.

– **القطاع الثانوي**: وهو مجموعة النشاطات الاقتصادية المساهمة في تحويل المواد الأولية إلى جملة من المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية وهو القطاع الصناعي.

– **القطاع الثالثي**: وهو مجموعة النشاطات الاقتصادية المساهمة في توفير الخدمات سواء للأفراد أو المجتمعات أو الشركات وهو القطاع الخدماتي.

ب– أثر التحولات الاقتصادية على الأنسجة العمرانية:

ويحدث التغير عند التحول من صيغة إلى صيغة أو انتقال المدينة من قطاع اقتصادي إلى آخر ومثاله انتقال مدينة ما من القطاع الأولي إلى الثانوي أو الثالثي فينتج عن ذلك تغير في الأنسجة العمرانية وتحول في سماتها وخصائصها بما يتلاءم مع طبيعة الأنشطة المستحدثة وما تتطلبه من بنيات أساسية ومرافق عمرانية وشبكات حضرية كتغير شبكة الطرق والمواصلات، وقد أكد (*Racine, F, 1999*) أنه قد صاحب انتقال مدينة – *Sainte-Anne-Des plaines*- من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والذي كان على مرحلتين: الأولى عام 1900م، والثانية عام 1955م، صاحبه تغير على مستوى الأنسجة العمرانية للمدينة على مستوى التحصيصات التي ازداد عددها نظرا لزيادة عدد السكان العاملين بمصانع هذه المنطقة.

II – 5– 2– العامل الثقافي:

عرف **الفيروز أبادي** الثقافة أنها مشتقة من "ثقف" أي صادف وأدرك وظفر به كما قال الله تعالى " *فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون*[1]"، وأثقفه أي قيض له، وله أيضا ثقف يثقف ثقافة وثقفا أي صار حاذقا فطنا ومنه ثقف الكلام أي فهمه سريعا، وثَقَّفَ الرمحَ أي قوَّمه وسوَّاه، وثَقَّفَ الوَلَدَ إذا هَذَّبَه وعلمه، وثاقفه مثاقفة إذا غالبه فغلبه في الحذق والذكاء، وقال في *لسان العرب* ثقف جدد وسوى، وفي *المعجم الوسيط* الثقافة هي العلوم والفنون والمعارف التي يطلب فيها الحذق والذكاء.

وقد عرف **تايلور** الثقافة أنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والعرف والأخلاق والقانون."

1 – القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 57.

أ- طبيعة التحولات الثقافية:

تعتبر التحولات الثقافية كل تحول له علاقة بالجوانب الثقافية وهو أعم وأشمل من التحولات الاجتماعية التي تعد جزءا من التغيرات الثقافية وجانبا من جوانبها، وتمتاز التحولات الثقافية بـ:

- يتولد عن عملية التحول عدة علل.
- تقوم على الحراك المفاجئ والسريع.
- تعتمد على رأس المال الأجنبي الذي ينتج عن الاتصالات الخارجية مع الثقافات الأخرى.
- تقتصر على التحولات التي تحدث في المجتمع.

وبإمعان النظر وخاصة في العنصر الأخير تتضح العلاقة القائمة بين التحولات الثقافية والتحولات الاجتماعية وهي علاقة عموم وخصوص، فالتحول الاجتماعي محتوى ضمن التحول الثقافي من حيث مجالاته وميادينه إذ إنه يعد أحد مجالات وفروع التحول الثقافي، بينما يكون التحول الثقافي محصورا ضمن نطاق وفضاء التحول الاجتماعي من حيث مكانه فالتحول الثقافي إنما يكون في المجتمعات، كما تشهد أيامنا هذه انتشار واسع للثقافات دون اللجوء إلى الاحتكاكات المباشرة بين الشعوب والأمم بسبب التطور الكبير الذي تعرفه وسائل الاتصال.

ب- أثر التحولات الثقافية على الأنسجة العمرانية:

يظهر أثر التحولات الثقافية على الأنسجة العمرانية على مستوى المنشآت والمرافق ذات الطابع الثقافي وذلك بالتأثير على قيمتها وأهميتها ومدى إقبال الناس عليها وخاصة المدارس والمكتبات ودور الثقافة والمسرح والمواقع الأثرية مما يعكس القيم الثقافية وقيمة الثقافة في المجتمع ومدى الإدراك والوعي الثقافي لدى الشعوب، كما أن للتحولات الثقافية أثرا على الأنسجة العمرانية من خلال التأثير على التنظيم العمراني بتحديد مناطق ذات تخصص ثقافي تضم هياكل ثقافية مما قد يساهم في ظهور أشكال عمرانية جديدة لها تعلق بالجانب الثقافي.

II – 5– 3– العامل الاجتماعي:

ويعتر من أهم العوامل المساهمة في تغير الأنسجة العمرانية، كما أنه يتأثر في الوقت ذاته بتغير الأنسجة العمرانية فعلاقته بالأنسجة العمرانية هي علاقة تأثر وتأثير، وقد عرف كل من **جيرث وميلز** التغير الاجتماعي على أنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم الأفراد

والنظم الاجتماعية في مدة زمنية معينة، في حين اعتبر جنزبرغ التحول الاجتماعي كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، حيث يشرع الأفراد بممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها في حقبة زمنية ما.

أما (*حجازي، م، ف، 1987*) فقد عرف التغير الاجتماعي على أنه " أي تحول بنائي يطرأ على المجتمع في تركيبه السكاني ونظمه ومؤسساته وظواهره الاجتماعية والعلاقات بين أفراده وكل ما يصاحب ذلك من تغيرات في القيم الاجتماعية والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة ".

أ- طبيعة التحولات الاجتماعية:

تختلف طبيعة التحولات الاجتماعية وكيفية تأثيرها على النسيج العمراني وتأثرها به، حيث نجد بعض التحولات الاجتماعية يؤثر في النسيج العمراني كما يؤدي في الوقت ذاته إلى ظهور أو تغير في الممارسات الاجتماعية، كما أنه ثمة بعض التحولات الاجتماعية التي تؤثر على تطور الأنسجة العمرانية كمًّا دون التأثير على الجانب النوعي، ومنها ما يؤثر على النسيج العمراني بعكس ذلك، كما نجد بعض التحولات الاجتماعية التي تجمع في تأثيرها على الأنسجة العمرانية على الجانبين الكمي والنوعي ومنها:

*** التغير في النظام والتركيبة الاجتماعية:**

ويعتبر عنصرا مهما في التغير الذي يطرأ على الأنسجة العمرانية كما ونوعا من خلال التغير الذي يطرأ على التركيبة الأسرية والذي قد يرتقي إلى درجة المساس بالنظم القبلية وظهور مجموعة جديدة من الممارسات الاجتماعية الحياتية، وقد صنف (*آل عبد الكريم، ف، ب، ع، ك، 2004*) التركيبة الاجتماعية إلى:

– **القبيلة:** وهي جماعة من الناس ذات الأصل الواحد والمكونة من عدة بطون وعشائر يسكنون إقليما جغرافيا واحدا ويتكلمون لهجة موحدة ولهم ثقافة متجانسة وعصبية اتجاه بعضهم البعض ضد من سواهم.

– **العشيرة:** وتشكل جزءا من القبيلة والتي تتشكل من مجموعة من العشائر، ويعرف (*دينكين ميتشيل، 1986*) العشيرة على أنها "مجموعة من الأفراد تنحدر من نسب واحد ولها جد مشترك، والانتماء إليها يكون إما عن طريق النسب الأبوي أو الأمي ولا يكون عن طريق النسبين ."

وتقوم العشيرة في المجتمع الجزائري المحلي التقليدي على القرابة الأبوية حيث يكون الانتماء النسبي حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا، وتقوم العشيرة بعدة وظائف اجتماعية تدور أغلبها حول التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد المنتمين إليها.

– **الأسرة والعائلة:** وهي ركيزة المجتمع الأساسية ومنطلق التغيرات الاجتماعية، وقد أورد صاحب لسان العرب " أسرة الرجل عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم وهم أهل بيته"، ولفظ الأسرة مشتق من الأسر وهو الشد بالإسار وهو القيد وهو بمعنى القوة والإحكام.

ويرى أرسطو أن الأسرة "تنظيم طبيعي تدعو الطبيعة إليه"، وعرفها أوغست كونت أنها "الخلية الأولى في جسم المجتمع ومنها يبدأ التطور"، ووصفها جون لوك بأنها "مجموعة أشخاص ارتبطوا بروابط الزواج والدم والاصطفاء أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة ومتفاعلة يتقاسمون عبء الحياة وينعمون بعطائها"، ويرى نيمكوف أن الأسرة "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو أحدهما فقط مع أطفاله"، في حين إن الأسرة "هي مؤسسة اجتماعية تولدت من ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية" كما يراها مصطفى الخشاب.

وحسب المواثيق الدولية فإن مفهوم الأسرة مرتب وفق العديد من الاتجاهات:

– الاتجاه الأول: وهو مرتبط بموقع الأسرة في المجتمع على اعتبارها الخلية الأساسية والطبيعية فيه ولها حق التمتع بحمايته ومساعدته.

– الاتجاه الثاني: حيث اشتُق مفهوم الأسرة من أثر العلاقة بين رجل وامرأته توفرت فيهما شروط الاجتماع.

– الاتجاه الثالث: حُدد مفهوم الأسرة انطلاقا من علاقتها بعنصر بشري محدد سواء أكان الطفل أو المرأة وذلك من خلال أبجديات اتفاقيات حقوق الطفل.

– الاتجاه الرابع: حيث عُرفت الأسرة أنها العنصر الأساسي للمجتمع يمارس أعضاؤها وظائف ولهم حقوق وعليهم واجبات، والأسرة حقيقة واقعية لا غنى عنها.

وقد صنف *(العبادي، ع، أ، 2008)* الأسرة إلى ثمانية(08) أصناف اعتمد فيه على تداخل عدة عناصر تفسيرية ونظم اجتماعية، وهذه الأصناف هي:

– الأسرة النووية: وهي مكونة من الأب والأم وأولادهما الغير متزوجين مع إمكانية وجود أحد

الأقارب كالجد والجدة.

– الأسرة الممتدة: وتتكون من الأبوين ومجموعة الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وكذا الأقارب الآخرين الذين يعيشون كلهم في بيت واحد يحكمهم كبير العائلة، وهذا النمط من الأسر هو النمط السائد في الأنسجة التقليدية، وتسمى أيضا بالأسرة الدموية.

– أسرة التوجيه: وهي أقل من الأسرة النووية حيث تقتصر على الأبوين والأبناء الغير متزوجين، وهي في الأصل أسرة نووية في مرحلها الأولى.

– أسرة الإنجاب: وتكون في حالة زواج أحد الأبناء من الأسرة النووية واستقلاله بعيشه تسمى عندها الأسرة النووية الأولى أسرة الإنجاب.

– الأسرة الزوجية: وهي مطابقة لأسرة التوجيه.

– أسرة الوصاية: ويشتغل أعضاء هذه الأسرة كأوصياء على اسم العائلة وأملاكها.

– الأسرة المنزلية: وهي مشتقة من أسرة الوصاية لكن بسلطة أقل.

– الأسرة الذرية: ويكون بها الحد الأدنى من السلطة للأسرة.

• التغير في الممارسات الاجتماعية:

أكد *(بلقيدوم، س، 2005)* أن العمران يعتبر كنموذج منظم للمدن ولا يكون حياديا بل يستند على خلفيات اجتماعية وسياسية تساهم في رسم المدينة، ويعتبر التغير في الممارسات الاجتماعية أحد تلك العناصر الفاعلة في التغير الذي يصيب الأنسجة العمرانية سواء على المستوى العمراني أو المعماري إما بتغير نمط السكن أي بالانتقال من المسكن القصوري إلى المسكن العمراني المعاصر (سكنات فردية، سكنات جماعية، سكنات نصف جماعية)، أو بتغير الهيكلة والبنية الداخلية للمسكن بحد ذاته وكذا مجموعة الممارسات القائمة على مستوى كل مجال من المسكن، كما تتأثر مجموعة الممارسات الاجتماعية بالتطورات الحاصلة على الأنسجة العمرانية أو تلك التي تمس الخلية السكنية في حد ذاتها، بل لعل تأثر الممارسات الاجتماعية بالتغيرات التي تحصل على مستوى الأنسجة العمرانية أكثر منه تأثيرا فيها إذ قد وُجد تأثير كبير لمجموعة الأشكال العمرانية على ذهنية وسلوك الفرد المستعمل للفضاء المسكون من خلال بروز ممارسات اجتماعية جديدة أو اندثار لمجموعة ممارسات قديمة كانت متواجدة ضمن ثنايا الأنسجة العتيقة، بل لقد

تسببت الأنسجة العمرانية المعاصرة في بروز مجموعة من الأخطار والاختلالات الاجتماعية التي تتجلى في عدة صور مَرَضية مثل انتشار الجريمة، الانطوائية، الفردانية، اللامبالاة، تراجع قيمة الجيرة وقلة التفاعل والتكافل الاجتماعي مما أثر على قوة التماسك الاجتماعي واللحمة بين أفراد المجتمع الواحد، هذه المظاهر السلبية وللأسف تجد من البيئة الحضرية مسرحا خصبا لها مما يؤدي إلى خلخلة العلاقات الإنسانية وعلاقة الإنسان ببيئته مما يدفع به إلى العزوف عن القيام بدوره المجتمعي المنوط به وعن تقديم طاقاته التنموية على أكمل وجه، ومما زاد في تفاقم هذه المشاكل وانتشار هذه الظواهر هو أن هذه الأشكال العمرانية أصبحت هي السياسة الاستراتيجية المعتمدة للتنمية في الجزائر خصوصا بسبب الوضعية المتفاقمة لأزمة السكن.

وإجمالا يمكن أن نستخلص أن ثمة علاقة متعدية بين الأنسجة العمرانية ومجموعة الممارسات الاجتماعية، فالأولى تخضع لهذه الممارسات ذات الأبعاد المتعدية بل ما هي في الحقيقة إلا نتيجة لتفاعل هذه الممارسات مع المحيط الذي وجدت فيه، وبعد إنتاج أي نسيج عمراني والذي يكون أسيرا لمنظومة القيم الثقافية والممارسات الاجتماعية فإن هذا النسيج العمراني يأسر وبدوره بأساليبه وإنشاءاته الأفراد والجماعات.

والممارسة الاجتماعية هي كل ما يقوم به الإنسان من أفعال مع نفسه أو مع غيره من البشر، وهي كذلك كل الأنشطة الحياتية المعنوية والمادية، الفردية أو الجماعية التي تخضع لمجموعة علاقات علاقة الإنسان بربه، علاقة الإنسان بالكون، علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة، وهذه العلاقة تخضع لنظم اجتماعية محددة وهي تعرف بأنها كليات ثقافية أساسية منظمة وهادفة تتكون من قوانين وقواعد ومُثُل عليا مدونة وغير مدونة ترعاها هيئات خاصة ذات طابع مجتمعي، وسنخصص فصلا مستقلا للحديث فيه وبإسهاب عن الممارسات الاجتماعية وخصائصها ضن الأنسجة العمرانية طور الدراسة وهذا لجعل الدراسة أثر تخصصا.

ب- أثر التحولات الاجتماعية على الأنسجة العمرانية:

انطلاقا من كون المدينة ظاهرة اجتماعية ناتجة من صنع المجتمع وبوحي من العقل الجماعي نستخلص أن للتغير في التراكيب الاجتماعية وبنية الأسرة أثرا بالغا في تغير وتطور الأنسجة العمرانية، فتغير نمط الحياة الاجتماعية يدفع إلى التغيير في الممارسات والوظائف الاجتماعية

مما يتطلب ظهور أنواع أخرى من المرافق داخل المدينة، كما إن سرعة النمو الديمغرافي يتطلب إنجاز كمٍّ معين من السكنات لتلبية الطلب المتزايد على السكن مما يؤثر كمًّا على كثافة الأنسجة العمرانية، ويعتبر التغير في الهيكلة الأسرية جراء الانفجار العائلي وهو انتقال العائلة التي كانت من قبل تضم الوالدين مع أبناءهم بأكثر من جيل إلى عائلة بجيل واحد أي الانتقال من نمط الأسرة الممتدة التي كانت ضمن القصور إلى نمط الأسرة النووية التي تسعى للعيش برفاهية أكبر وبصيغة جديدة من متطلبات ومرافق أنتجت نمطا جديدا من السكنات ساهم وبشكل كبير في كسر البنية الاجتماعية للعائلة من خلال استقلال كل أسرة بمسكنها الخاص.

II – 6– العوامل المتحكمة في تطور الأنسجة العمرانية:

سبق الإشارة إلى أن تطور الأنسجة العمرانية يكون خاضعا لدفع جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث يكون لهذه العوامل تأثير مباشر يدفع لتطور الأنسجة العمرانية، أي أن تأثيرها يكون أساسا موجها لقطب التطور بدفعه إلى النمو والتغيير مما يجعل من هذه الأنسجة العمرانية ذات أشكال متعددة حسب منحى وخط التطور الذي تتبعه في مراحل نموها، كما أن هذا المنحى يكون هو كذلك خاضعا لمجموعة عوامل مؤثرة لعل أهمها:

II – 6– 1– العوامل الطبيعية:

وهي تؤثر كثيرا في شكل ومنحى توسع الأنسجة العمرانية وخاصة العامل الطوبوغرافي الذي يلعب دورا موجها لمخطط المدينة، فالمدن المحاذية للأنهار والوديان مثلا غالبا ما تنمو وتتطور على طول وامتداد حوافه وضفتيه، كما تتركز أغلب المدن في المناطق الجبلية على أعالي التلال بغرض التحصن الدفاعي، كما تتحكم منحنيات التسوية في مسارات الشوارع فنجدها تساهم وبشكل واضح في التأثير على شكل الأنسجة من خلال إكسابها الطابع المركزي، ويقتصر دور المناخ ربما في تأثيره على توجيه الشوارع لاتقاء الرياح السائدة والضارة.

II – 6– 2– المخططات المفروضة من قِبَل الإنسان:

حيث يخضع تخطيط المدن وتوسعها لقرارات مفروضة من طرف الإنسان تبعا لقرارات إدارية تستند إلى أسس وقوانين قابلة للتنفيذ، ومثاله أشغال **هوصمان** وتدخلاته على العاصمة باريس، كما قد تكون هذه المخططات غير مبالية بالمعطيات الموجودة من قبل في الموقع كما هو الحال

في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة حيث مر مخططها الشطرنجي عبر نتوءات جبلية أوجدت شوارع ذات انحدار شديد.

الصورة (I-2): نمو المدينة على امتداد المجرى المائي.
مدينة LIEGE -بلجيكا-
المصدر: Google-Earth 2016

الصورة (I-3): تموضع المدينة على أعلى التلة.
قصر غرداية – الجزائر-
المصدر: (Jeandroz,P & Chateher,P,2004)

الشكل (I-9): تأثير منحنيات التسوية على شبكة الطرق وشكل الأنسجة العمرانية.
مدينة New-Orléans – الولايات المتحدة-
المصدر: Google-Maps 2016

الصورة (I-4): تخطيط مدينة باريس الشعاعي لغرض قمع الثورة بنصب المدافع في الميدان لمواجهة شوارع البوليفارد.
المصدر: جريدة القدس العربي، العدد 6018 الأربعاء 08 أكتوبر 2008.

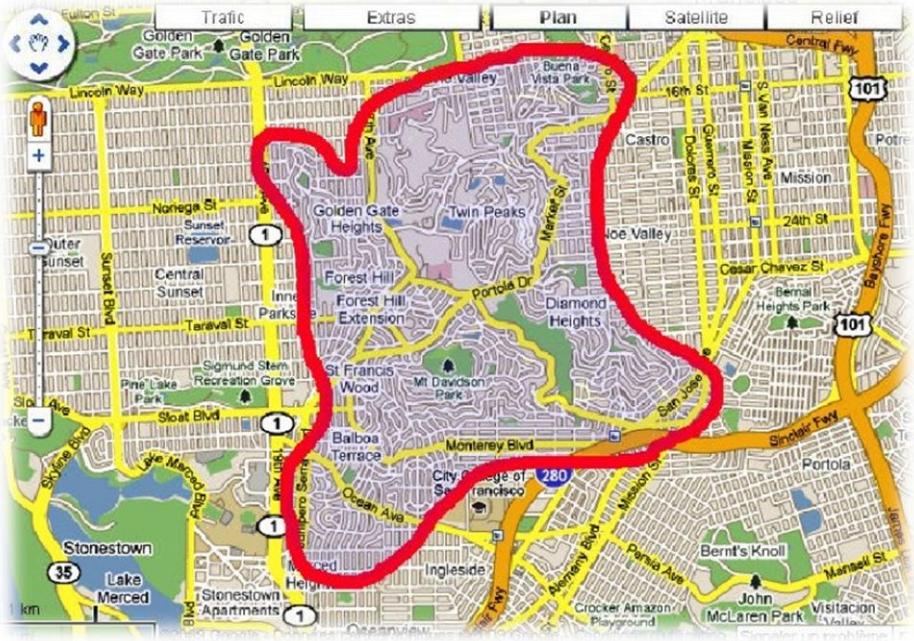

الشكل (I-10): الاختلاف بين شكل مخطط المدينة (الشطرنجي) وطبيعة الأرضية.
مدينة سان فرانسيسكو – الولايات المتحدة-
المصدر: Google-Earth 2016.

خـــلاصـــــــــة:

نظرا للتعقيد والغموض الذي يكتنف المدينة بسبب ما تتصف به من خصائص وسمات كالنوع والوظيفة والموقع الجغرافي ودوافع النشأة وكيفية التخطيط وغيرها والتي نجدها مختلفة من مدينة لأخرى، فقد حاولنا في هذا الفصل وضع إطار معرفي يلم بهذا الكيان (المدينة) في خطوة تهدف لإزالة الإبهام حول مفهوم المدينة.

وتعد المدينة مرحلة من مراحل نمو وتطور المجتمع البشري الحافل بسبب عبقرية الإنسان وقدرته على تطويع وتسييس الطاقات البشرية والبيئية المتاحة بواسطة سن قوانين ونظم اجتماعية واقتصادية تطورت بفضل الزيادة في تراكم الخبرات والمعارف الإنسانية مما أدى بالمجتمع إلى الانتقال من مستوى إلى آخر، من مستوى الحياة الوحشية البربرية القائمة على التصارع مع الطبيعة وظروفها إلى مستوى الحياة المدنية الحضرية القائمة على الإنتاجية وتوفير الخدمات والأمن واستغلال الموارد الطبيعة المتوافرة.

هذا وتتأثر المدينة بما حولها من ثقافات السكان وطبائعهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي أن للتغير الحاصل في التراكيب الاجتماعية وبنية الأسرة والتطورات الثقافية والاقتصادية أثرا بالغا في تغير المدن وتطور أنسجتها الحضرية بسبب بروز وظائف جديدة مواكبة للممارسات الاجتماعية الحياتية والوظائف الاجتماعية الجديدة تتطلب مرافق حضرية جديدة وبمسميات جديدة، فالمدينة إذاً في حراك مستمر وحالة ديناميكية تطورية تمس بالأساس مظهرها الفيزيائي، وما هذه الحركية إلا نتاج لجملة التحولات التي تطرأ على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تكون الأنسجة الحضرية مسرحا لها.

الفصل الثاني

العمارة المحلية

وخصائصها المادية

والاجتماعية

مـقـدمـــة:

يُمكننا الإنتاج المعماري والعمراني لأي مجتمع ما من التعرف على الملامح العامة لهذا المجتمع، عاداته وتقاليده ومعتقداته، غير أن هذا الأمر لا يكون أبدا بسيطا إذا كان هذا المنتوج المعماري خاضعا لمجموعة ممارسات ثقافية واجتماعية دخيلة على هذا المجتمع وغريبة عن عاداته وتقاليده وقيمه الثقافية والاجتماعية، وهذا ما حدث فعلا لكثير من المجتمعات العربية الإسلامية عندما داهمتها موجات الاستعمار الغربي الأوربي ففرضت عليها ثقافتها وأساليبها في العيش والبناء التي تخالف الأساليب المعهودة لدى هذه المجتمعات المحلية، فأضحت أنسجتها العمرانية بعد ذلك أنسجة هجينة، وتصدعت منظومتها الفكرية بأبعادها المختلفة، هذا الأمر صعَّب وبشكل كبير دراسة الأنسجة العمرانية العتيقة وكذا تحديد مجموعة الممارسات الاجتماعية التي كانت تسود تلك المجتمعات خاصة وأن المستعمر قد نجح في فرض منظومته بالفعل فقضى على النموذج البنائي الذي تبنته هذه التجمعات بما يتماشى ومنظومتها الفكرية وهذا ما أكده *(علقمة، ج، 2005)* فقال "إن واقع التجمعات بالصحراء ونشوء هذه التطورات العمرانية وذلك بتوضع لأنسجة عمرانية غير متجانسة ومن دون أي توافق لم تستطع أن تعطي صورة لمدينة متوازنة مع بيئتها، وكذلك أدى التموقع إلى ظهور أنماط جديدة من العمارة غير متوافقة والمعطيات المناخية والبيئية وحتى التطور على حساب عمارة طالما شكلت الصورة الحقيقية والمتزنة لعمارة محلية حيث أفقدتها عناصرها ومدلولاتها وأصبحنا نرى من يوم لآخر ظهور عمارة رديئة منقولة من دون مهارة ولا إتقان لما ينتج بمدن الشمال والتي تشكل عنصرا دخيلا على بيئة الأحياء العتيقة والواحات التي أصبحت تعرف الموت والاندثار البطيء."

لقد اعتبر العديد من الباحثين على غرار *(J.P, Allix, 1999)* " أن المدينة القديمة أو المدينة الصحراوية هي عبارة عن مفارقة من خلال تواجد مجموعة مدن وتجمعات بشرية تمتاز بالديمومة والاستقرار وسط محيط صحراوي يمتاز بالهشاشة وصعوبة العيش وهذا أمام ندرة العوامل المحفزة على استقرار الإنسان"، هذا وقد يطلق على المدينة العتيقة اسم المدينة الصحراوية على اعتبار أن أغلب التجمعات البشرية العربية العتيقة قد تمركزت في الوسط الصحراوي، كما قد يطلق عليها أحيانا مصطلح "القصر".

ويرى (*Pliez, O, 2006*) أن تأسس المدن الصحراوية كان على واقع العديد من التحولات المعقدة والسريعة في ظل الكثير من التحديات المتعلقة بالثروات المائية وتسييرها وشغل المحيط وكذا الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وتستند المدينة العتيقة على مجموعة من العناصر الأساسية للبقاء والاستقرار ضمن وسطها البيئي العدائي والهش.

• الواحـــة:

أوضح (*R-Capot, Rey, 1953*)أن أصل كلمة واحة يرجع إلى اللغة المصرية القديمة، أما الباحث (*Bernard, A, 1939*)فقال "إنها قبطية الأصل وهي "ألواح" وتعني مكان الإقامة"، وعرفها (*Lévy, J & Lussault, M, 2003*)"أنها مكان مسكون ومعزول في محيط قاحل وعدائي متعلق بإمكانية استغلال مصادر الماء من أجل ممارسة الزراعة المسقية"، أما (*Retaille, D, 1989*)فقد اعتمد في تعريفه للواحة على مكوناتها فقال "إنها مكان للاستقرار تضم قصرا ومدينة ومحيطا غذائيا يكون أساسا عبارة عن أشجار النخيل."

ويشترط في الواحة قربها من مصادر المياه سواء أكانت جوفية على مقربة من السطح أو على ضفاف وحواف الأودية والأنهار العابرة للصحراء، وتكون غالبا مكسوة بغطاء نباتي.

• القـصـر:

يعرف القصر لغويا أنه هو المنزل، وقيل كل بيت من حجر قرشية[1]، وسمي كذلك لأنه تقصر فيه الحرمات أي تحبس، مصداقا لقوله تعالى "حور مقصورات في الخيام[2]"، وجمع قصر قصور مثلما جاء ذكره في قوله عز وجل "... تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا[3]" وفي آية أخرى "... ويجعل لك قصورا[4]"، ويعرَّف أيضا أنه ما شُيِّد من المنازل وعلا، وبصيغة أخرى

1 -ابن منظور (جمال الدين محمد)، لسان العرب، ج6، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص411. كذلك الفيروز آبادي (مجد الدين)، القاموس المحيط، ج2، دار الجبل، بيروت، ص122. انظر كذلك: وجدي (محمد فريد)، القصر، دائرة معارف القرن العشرين، المجلد 7، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1971 ص834.

2 – القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآية 72.

3 – القرآن الكريم سورة الأعراف، الآية 73.

4 – القرآن الكريم سورة الفرقان، الآية 10.

هو بناية فخمة واسعة[1]، ولقد ورد ذكره أيضا في القرآن الكريم بنفس المفهوم، في أماكن متعددة حيث يقول تعالى في محكم تنزيله "إنها ترمي بشرر كالقصر[2]" وكذلك في قوله تعالى "وبئر معطلة وقصر مشيد[3]"، ويقترب هذا المفهوم من المصطلح المتداول والشائع في المصادر التاريخية حيث يقصد بالقصر مقر الخليفة أو الحاكم وأفراد عائلته وما يضمه من قيان وغلمان وخصيان[4]، وكان يطلق عليه في بداية العهد الإسلامي *(2هـ/8م)* كلمة بلاط[5].

لكن استعمال كلمة القصر في الصحراء لا يعني كل ذلك، وإنما هو المدينة القديمة أو التجمع السكاني في المدن القديمة، وغالبا ما كانت تؤسس هذه بسبب وجود مصادر المياه (منابع مياه، أودية، مياه جوفية، ...) إضافة إلى مجموعة عوامل أمنية والتي تتحكم في نمط بناء القصر.

وقد اختلفت تعاريف القصر وتنوعت أسمائه حسب المناطق، فيعرف في بعض المناطق بالدشرة وبالآغام، كما يطلق عليه في المغرب الأقصى إيغارم أو تيغرمت.

وقد عرف *(R-Capot, Rey, 1956)* القصر على أنه "قرية محصنة أو بالأحرى هو عبارة عن تكتلات سكنية متراصة ومتلاحمة فيما بينها تقطنها مجموعات بشرية تنتمي إلى أصول عرقية أو طبقات اجتماعية مختلفة، يحيط هذه التكتلات أحيانا سور سميك مدعم بأبراج للمراقبة مثل قصر ورقلة، وأحيانا تخلو من هذه العناصر الدفاعية وتعوض بجدران البيوت الخارجية لشكل ما يشبه السور، كما يمكن أن تحاط أحيانا بخندق للحماية."

ويرى *(Mazouz, S, 2005)* القصر دالا على المفهوم الحقيقي والصريح للفظ *(Palais)* "وهي مجموعة من الحصون ممتدة من جنوب المغرب الأقصى إلى الجنوب التراب التونسي، وهي عبارة عن تجمعات صحراوية تم تشييدها قديما بطابع ريفي."

1- المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الحادية والعشرون، دار المشرق، بيروت 1986، ص633. كذلك: المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس 1989 ، ص990.

2- القرآن الكريم، سورة المرسلات، الآية 32.

3- القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 45.

4- ماجد (عبد المنعم)، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1963، ص121-125.

5- حول هذا المصطلح انظر: D. Sourdel, art Balat, EI2.

ومن أهم مميزات القصور الصحراوية هو وقوعها فوق قمم جبال أو على سفوحها أو متوضعة على هضبات صخرية صلبة تسهل عملية الدفاع عنها وتمكن من استغلال عنصر المياه وتوزيعه بطريقة منتظمة ومضبوطة والحفاظ الأمثل على الأراضي الفلاحية (*Chabou, M, P9*)، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالجانب الفلاحي فهي تقع بالقرب من المجاري المائية والأراضي الصالحة للزراعة ولذا تحيط بمعظم القصور الصحراوية بساتين خضراء تشكل في آن واحد مصدرا رئيسيا للسكان وحاجزا منيعا للتقليل من حدة العواصف الرملية وتساعد أيضا على كسر تيارات الهواء وتوزيعها وتبريد الهواء الحار وتلطيف الجو.

كما تنتشر هذه القصور بشكل ملفت للانتباه كونها تمتد على شكل حزام فاصل بين المناطق الصحراوية أين تكثر الكثبان الرملية وبين المناطق الشمالية ذات الأراضي الفلاحية الخصبة، كما تبدوا هذه القصور من خلال امتدادها بشكل متقارب وكأنها شيدت خصيصا لتقوم بدور ما يشبه المحطات أين تتمكن القوافل التجارية وغيرها من الاستراحة والتزود بكل احتياجاتها وعرض بضائعها بأسواق هذه القصور، وقد أطلق بعض الباحثين على سلسلة القصور هذه "الشبكة الواحاتية". (*أنظر الشكل II-1*)

وتبتدئ القصور تقريبا من "حمص" الواقعة على مسافة 100كم شرق طرابلس بالجمهورية الليبية ومنها تمر جنوبا غرب مسلك جبال "نفوسة" مرورا بـ "غريان" ثم "جادو" ثم "كاباو" ثم "نالوث"، ثم تتجه نحو الشمال مارة بالجنوب التونسي حيث قصور "تطاوين" و"مطماطة"، ثم تتجه غربا نحو الجنوب الجزائري حيث قصور منطقة "وادي ريغ" وقصور "ورقلة"، لتتجه جنوب غرب إقليم "توات" و"القورارة" وغربا إلى منطقة "ميزاب" ومنطقة جبال "عمور"، ثم تواصل امتدادها إلى أقاصي المغرب الأقصى. (*علي حملاوي، 1999، ص19*)

وقد أكد (*Despois, J, 1935*) أن الهدف الأساسي من بناء القصور هو تخزين المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية للقبائل المتاخمة له أو الرحل وهذا ما لوحظ وبشكل كبير في قصور كل من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى وكذا منطقة الأوراس بالجزائر، لكن قصور المناطق الجنوبية بالجزائر تختلف عن تلك المذكورة سابقا من ناحية التوزيع الداخلي حيث تزخر القصور الأولى بغرف التخزين، في حين تفتقر قصور المنطقة الجنوبية من هذه المجالات، ولعل السبب يرجع أساسا إلى

وجود قصبات بالقصر أو على مقربة منه مخصصة لهذا الغرض بالإضافة إلى ندرة المحصول الزراعي من الحبوب الجافة في أغلب المناطق الصحراوية أين يكون المحصول الأساسي بها متمثلا في انتاج التمور، كما أن وفرة المياه الجوفية يساهم وبشكل كبير في توفير وانتاج محاصيل مستمرة ومنتظمة طول فصول السنة.

كما ينبغي الإشارة إلى أن معظم قصور هذه المنطقة يتوفر بها مناخ ملائم للتخزين من خلال تغطية معظم أجزائه مما يوفر الظل، كما أن معظم غرفه معرضة للتهوية لاحتواء مساكنه على فناء داخلي يتوسط المسكن، وحتى مواد البناء المستعملة التي تساعد على تخفيف نسبة البرودة مثل مادة الجبس والحجر، وعلى ذلك نجد أن سكان القصور بهذه المنطقة غالبا ما يخصصون غرفة داخل منازلهم لتخزين المنتجات والمواد الغذائية مع استعمال بعض العناصر التي تفي بالغرض مثل القفاف والخوابي والمطامير، وعلى هذا الأساس فقد عرف *(Louis, A, 1971)* القصر على أنه "الفضاء المشترك المغلق والمقسم إلى مساحات موزعة توزيعا نوعيا والذي تخزن فيه مجموعة بشرية ذات المصلحة الواحدة محصولها الزراعي الموسمي وتستغله وقت السلم لممارسة نشاطاتها التربوية والطقوسية والاجتماعية والتجارية، ووقت الحرب للاحتماء به عند هجوم العدو"، وفي هذه الحالة يتشكل القصر من سور يفتح به مدخل واحد وهو ما يعرف "بفم القصر [1]" ولمزيد من الحيطة يدعم بأبراج للمراقبة يقوم بحراستها شخص واحد يستقر به رفقة عائلته، ومن الداخل فيتكون القصر من عدة غرف شاسعة ومستطيلة الشكل قد يصل عددها إلى مائة أو مائتين حيث تبلغ مقاساتها *(1,5م×2م)* أو *(1,8م×1,2م)* تشبه هذه الغرف في تصميمها العام خلايا النحل، حيث تعلو الواحدة الأخرى وقد تبلغ أحيانا الستة طوابق يصعد إليها بواسطة سلالم خشبية أو بواسطة أغصان سميكة أو حجارة مثبتة على الجدران، كما يحتوي القصر أيضا على مسجد أو ساحة فسيحة لاستعمالها عند الضرورة، وكذلك خزانات للمياه أو بئر يستخدم عند الحاجة[2].

1- هناك أمثلة عديدة من هذا النوع، أو ذات مدخل واحد نذكر منهم: قصر المنيعة وقصر ملوكة بأدرار وقصور تيميمون. وحول هذه الأخيرة انظر: J. C. Echallier; Timimoun; Sahara algérien; Paris 1974; pp.13-14

2 - هذا النموذج من القصور يشبه القصر القديم بالمنيعة وقصر بغداد بالحجيرة (ورقلة) وقصر آخر قرب قرية آسفاو (وادي ريغ) ويشبه كذلك قصور أولاد بلقاسم بتيميمون ولمزيد من التوضيح انظر :.J.C.Echallier , Timimoun …,pp.13-14

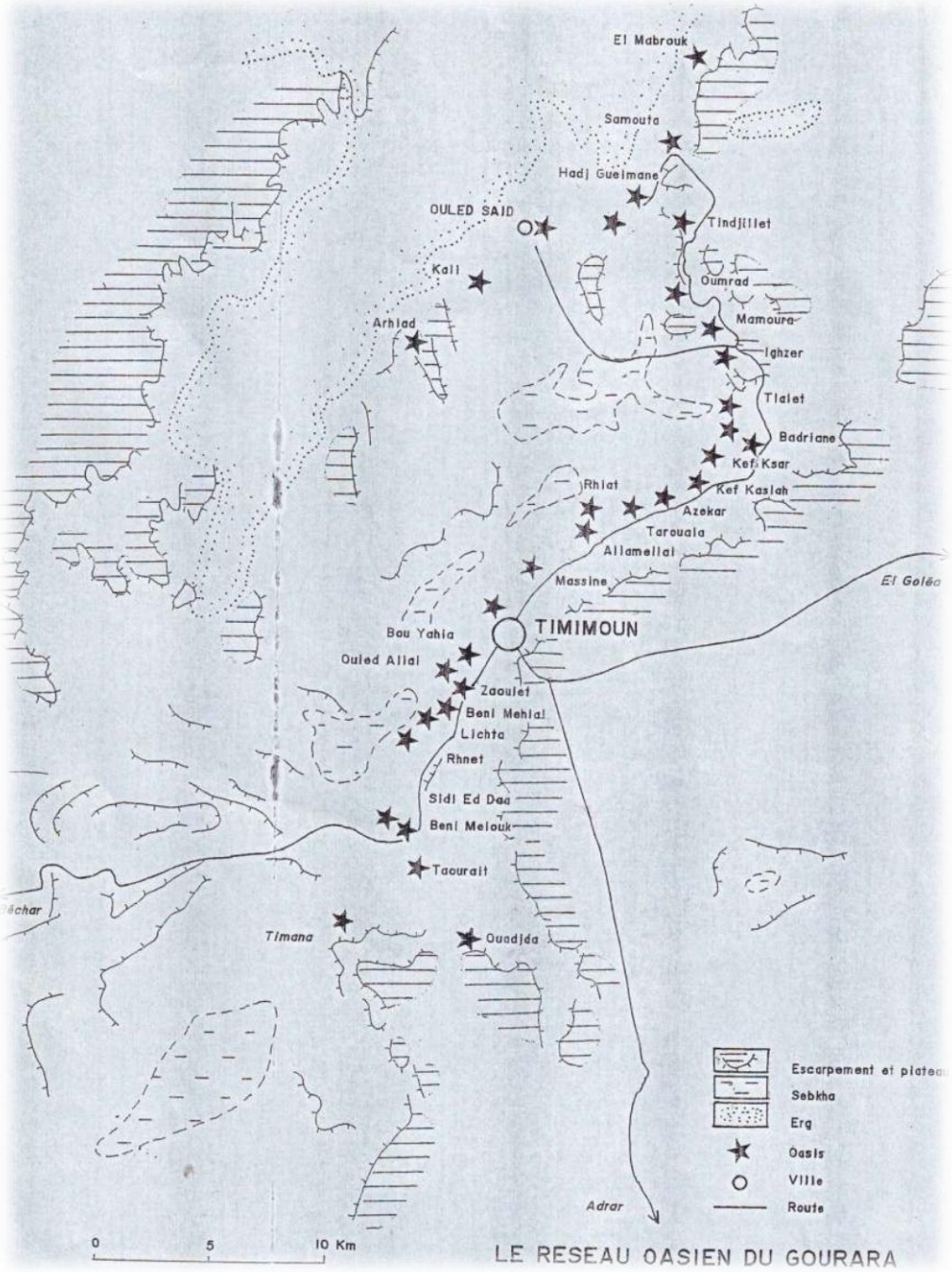

الشكل II-1: الشبكة الواحاتية لإقليم القورارة.

– الجزائر–

المصدر: (Côte, M, 2009)

(من الوثائق العلمية المسلمة لطلبة الماجستير ضمن الجولة العلمية للصحراء الجزائرية)

I- التكوين العمراني للقصر:

يستند النسيج العمراني القديم المكون للقصر على تقاليد حضارية سائدة ومستندة أساسا على تفاعلات أهمها العوامل الاجتماعية، كما يستجيب للشروط التي يسير وفقها مجتمع القصر والتي ينبثق جلها من تعاليم الدين الإسلامي الداعية إلى المحافظة والحرمة واحترام الآخرين وكذا النظافة والتعاون والتماسك الاجتماعي، ولذا فقد بنيت أحياء وبيوت القصر بشكل متراص ومتكتل مما يظهر مبدأ التضامن والترابط، ويتكون القصر عموما من مجموعة مركبات عمرانية أهمها:

I- 1- المساكن والبيوت:

وهي المركب الأساسي الذي يتكون منه القصر وتكون على شكل مجموعات سكنية موزعة على كل مساحة القصر، وتشكل هذه المجموعات السكنية أحياء انتحلت أسماءها إما من جملة الخصائص الطبيعية والتضاريسية لموقعها مثل "العرق" أو "الكدية"، أو من أسماء القبائل والأسر التي تقطنها مثل حي "بني سيسين" و"بني وقين" و"بني إبراهيم" بورقلة، كما قد تنسب أحيانا إلى اسم الولي الصالح المدفون بها مثل حي "سيدي عبد السلام" و"سيدي بوعزيز" بمدينة تقرت.

ونجد أحيانا في بعض القصور أن الأحياء منفصلة عن بعضها البعض بواسطة سور به باب يفتح في أوقات السلم والأمن ويغلق عند اشتعال نار الفتنة والعداوة بين السكان وهذا كله مرده إلى الانتماء القَبَلي الذي يميز كل حي من أحياء القصور القديمة.

إن انفصال الأحياء عن بعضها البعض بالسور لا يعني هذا التباعد بين المساكن بل على العكس فلقد اعتمد تجميع المساكن في المدن القديمة على مبدأ التراص والتكتل ليس لمجرد توفير الظل وتقليل أشعة الشمس الحارة بل للدلالة على مدى التآخي والتآزر واللحمة الذي يربط أهالي القصر ويشدهم إلى بعضهم البعض، وهذه الظاهرة التي أُفتقدت في عصرنا هذا ونتج عنها تفكك شامل في العلاقات الاجتماعية.

ويستمد الأهالي تصميم المساكن من هندسة المسجد حيث تُفتح جل المجالات الداخلية على فناء داخلي وسطي مثل صحن المسجد، ويمثل هذا الفناء متنفسا لمستعملي المسكن ويضمن لهم توفير الشمس والهواء، كما تمارس فيه الأنشطة الأسرية في ظروف تكسوها الحرمة والبعد عن أعين الغرباء، وكثيرا ما تتوفر بهذا الفناء المجالات الخضراء والمياه وتحيط به أروقة تعرف بـ "الساباط"

تتقدم الغرف لوقايتها من لهيب الشمس حيث يكون ذا توجيه شمالي عادة.

I– 2– الشوارع والطرقات:

وهي مجموعة من الشرايين المخصصة للحركة والتي تربط بين الأحياء السكنية، وتعد المواصلات والتنقل إحدى أهم العوامل التي تحدث التفاعل البشري المؤدي إلى نمو المدن وازدهارها فقد أكد الباحث (حسين، ع.ح.أ.ر، 1998) "أن السبب الرئيسي في نمو المراكز الحضرية واتساعها وامتدادها يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد وفي يسر الانتقال النسبي من مكان لآخر، بل هم يذكرون أن هيكل الاتصال أفضل من الأسس لتقييم ثقافة مدينة."

ولقد كانت الشوارع والطرق في المدينة القديمة خاضعة لجملة من الاعتبارات والأسس والقواعد التنظيمية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي والعرف السائد والمتماشية مع الظروف والعوامل المناخية للبيئة المحيطة، فتوجيه الشوارع في المناطق الحارة يكون شمال–جنوب لإحداث التعامد مع أشعة الشمس مما يكسبها ظلا وافرا ولأطول مدة ممكنة في اليوم، كما أنها تعمل على استقطاب موجات الرياح الشمالية الباردة، وفي المناطق الشمالية كان التوجيه شرق–غرب للاستفادة المثلى من أشعة الشمس ولتفادي برودة الرياح.

وقد كان لكل شارع وظيفته الخاصة مما جعل الشوارع تتمايز عن بعضها من جهة المقاسات فكانت الشوارع ذات مقاسات مختلفة شريطة أن تتلاءم مع الوظيفة النوطة بها من جهة أقصى ارتفاع وأضخم شيء يمر من خلالها، وقد قسم الباحث علي حملاوي الشوارع في القصور إلى ثلاثة أقسام وذلك حسب دورها وأهميتها:

* الشوارع الرئيسية: وهي تعرف عند الفقهاء بالطرق السابلة أو شوارع العامة.

* الشوارع الثانوية: وهي طرق فرعية وتعرف بالسكة النافذة.

* الدروب والأزقة الغير نافذة: وغالبا ما تكون ذات خصوصية كبرى كونها توصل مباشرة إلى المساكن أو الرحبات الخاصة المطلة على أبواب المنازل.

تعد الشوارع الرئيسية وسيلة اتصال وربط بين داخل القصر وخارجه، فهي تربطه مع ما جاوره من مناطق كالبساتين والمقابر أو القصور الأخرى، ويتم أيضا عبر هذه الشوارع الاتصال بجميع الوحدات الأساسية المكونة للقصر كالرحبات والبوابات والسوق، وغالبا ما تؤدي هذه الطرق إلى

مركز القصر الذي يشغله عادة المسجد الجامع تتقدمه ساحة فسيحة لاستيعاب كثافة المصلين.

كما تتحكم حركة السير وكذا وظيفة الشارع في تحديد أبعاده وكيفية تشييده، فغالبا ما يكون بمقدورها استيعاب جمل واحد محمل بالغرائر، كما يتركز بها النشاط التجاري المتمثل في الدكاكين والمحلات، ثم تتفرع من الشوارع الرئيسية الشوارع الثانوية الفرعية التي ينحصر دورها في التنقل من الشوارع الرئيسية إلى الدروب والأزقة ولذا فإن أبعادها تقل عن الأولى، أما الأزقة فتكون مغلقة في نهاياتها مما يضفي عليها نوعا من الخصوصية حيث تُفتح عليها أبواب الدور والمنازل التي تنتمي إلى عائلة واحدة عادة، وأحيانا ما تنتهي الدروب إلى ساحة أو رحبة تتوزع حولها المساكن، كما قد تتخلل هذه الدروب ممرات أخرى أكثر ضيقا من الأزقة تعرف بالدريب تفتح به أبواب أخرى للمنازل.

I– 3– الساحات والرحبات:

اسمها الساحة وتعرف بالرحبة اعتبارا لرحابتها واتساعها عكس الشوارع والأزقة، وتحتل الساحة مكانة هامة داخل القصر سواء من الناحية العمرانية أو الاجتماعية، فعمرانيا تعد الساحة المتنفس للأحياء السكنية المتراصة والمتداخلة، كما تعتبر نقطة التقاء الأزقة حيث تسهل المرور بفضل ما تمتاز به من اتساع، وهي المكان الذي ينبعث منه الضوء بحيث يكسر من حدة الظلام المخيم على الدروب والأزقة بسبب تسقيفها، وأما اجتماعية فتعد الرحبة المجال الملائم لمختلف الأنشطة الاجتماعية كالأفراح والاحتفالات وغيرها، وقد يضم القصر بعض الرحبات الخاصة أين تُفتح بها أبواب عدة منازل يسكنها أفراد عائلة واحدة وقد تأخذ هذه الرحبة اسم تلك العائلة.

I– 4– المسجـد:

وتعتبر هذه المنشأة القلب النابض للقصر، وقد احتل هذه المكانة لأدواره الفعالة في الحياة الاجتماعية لسكان القصر، فعلاوة عن وظيفته الدينية التعبدية المتمثلة في الصلاة فإنه يعد أيضا مركزا للبحث في الأمور السياسية والتربوية والاجتماعية، كما يعتبر مدرسة يتعلم فيها الصبيان تلاوة القرآن، ويعتبر المسجد أهم مرفق لتوحيد صفوف الأهالي وشد بعضهم إلى بعض.

وإضافة لأهمية المسجد الوظيفية فقد حظي بأهمية عمرانية وهذا باحتلاله موقع الوسط والمركز في القصر حيث يعتر النواة الأساسية وأول مرفق يختط بها ثم تنطلق منه التوسعات الأخرى وإليه

تنتهي شوارعها وأزقتها، هذه الظاهرة تعد ضرورة اجتماعية الغرض منها تقريب المسجد من كل المساكن العامة وبذلك يسهل على جميع المصلين التوجه إليه من جميع النواحي، كما يلاحظ في القصر تعدد المساجد والمصليات فقد كان كل حي يحتوي على مصلى أو عدة مصليات لتأدية الصلوات الخمس اليومية، أما صلاة الجمعة والأعياد الدينية فكانت تقام بالمسجد الجامع والذي يشغل المركز كما أسلفنا.

I– 5– الـسـوق:

وهي فراغات عمرانية أساسية تعد من العناصر الهامة التي تستقطب الأهالي كما أنها تشكل نقاط التقاء حيث يتم من خلالها وعلى مستواها عرض البضائع المحلية أو غيرها، كما كانت هذه الأسواق تقام على مستوى بعض الأحياء وهي أسواق صغيرة يومية يتزود منها السكان بمتطلباتهم اليومية الضرورية لمعيشتهم، وقد تأخذ هذه الأسواق أسماء بعض الأوقات مثل "سوق العصر" أو أسماء بعض الرحبات مثل "سوق تزيوة" بتقرت، أما الأسواق الأسبوعية فتقام غالبا خارج أسوار القصر حفاظا على حرمته وأسراره.

وكانت الأسواق القديمة تتميز بالتنظيم والترتيب وتصنيف السلع كل نوع في مكان مخصص بها فنجد مثلا محلات العطارين والبزازين تحتل مكانا في السوق يبعد عن محلات الخبازين والحدادين ممن تتطلب حرفهم استعمال النار وهذا لإبعاد ضرر هؤلاء عن أولئك، كما نجد محلات القصابين تتواجد على حواف المدينة وعلى مقربة من المداخل وهذا لتقريبهم من المذابح المتواجدة خارج المدينة وكذا لمنع هؤلاء من عبور شوارع المدينة بذبائحهم.

وقد تأخذ السوق في المدينة القديمة شكلا آخر يتجلى في مجموعة حوانيت ودكاكين متراصفة ومنتظمة على جانبي الشوارع الرئيسية أو الشوارع الفرعية النافذة حيث صنفت المحلات تصنيفا تجاريا يمنع من التضرر وكذا يسهل على المشتري الوصول إلى حاجاته بطريقة سهلة.

I– 6– المرافق العامة:

وهي مرافق ذات منفعة عامة يشترك فيها وفي الانتفاع بها كافة السكان وتتجلى خصوصا في الآبار والمجاري المائية المخصصة إما للشرب أو لسقي البساتين والمزارع، ولقد أبدع سكان القصور في طرق استغلال وتقسيم وتصريف الماء لسقي بساتينهم وأراضيهم على غرار "القسرية" ذات

أسنان المشط *(أنظر الصورة II-1)* حيث يعتمد تقسيم الماء على حجم البستان وما يحتويه من أشجار ومزروعات فيعطى على أساس ذلك عددا معينا من الفتحات في القسرية.

كما وجد ببعض القصور ذات الحجم والأهمية المعتبرة بعض المباني الواسعة التي تحتوي على غرف واسطبلات مخصصة لاستقبال الغرباء سواء أكانوا تجارا أو غيرهم وهو ما يشبه الفنادق بالتعبير المعاصر.

I- 7- المنشآت الدفاعية:

وهي عناصر تعمل على عرقلة المهاجمين والأعداء وتمكن المدافعين من رد الهجوم والتقليل من الأخطار المداهمة، ويتجلى هذا من خلال إقامة الأسوار المحيطة بالمدينة التي قد يتخللها أحيانا أبراج للمراقبة وتفتح بها مداخل رئيسية تغلق عند الضرورة، ولمزيد من التحصين يحفر حول المدينة خارج أسوارها خندق يملأ بالماء، وزيادة على الدور الدفاعي الذي يلعبه السور فإنه يعتبر ضرورة عمرانية إذ يعد رسما حدوديا للفراغ القابل للتعمير.

وقد ذكر *(خلف الله، ب، 2005)* أنه "قد يُلجأ في بعض الأحيان إلى القيام بتحصين المدينة قبل إنشاءها أصلا وذلك حين يتم اختيار الموقع الحصين بطبيعته كإقامتها فوق هضبة وعرة من الجبل أو إحاطتها بنهر أو خندق عميق، ويرى بعض الباحثين أن المزاوجة بين التحصين الطبيعي الذي يوفره الموقع والتحصين المنجز من قبل الإنسان والذي يتطور بمرور الزمن والعصور وتطور وسائل الحرب الهجومية والدفاعية هو الحل الأمثل لتحقيق أكبر قدر من الحماية للمدينة وسكانها."

الصورة II-1: صورة القسرية
النظام السائد في توزيع مياه السقي في التجمعات القديمة -تيميمون-
المصدر: الباحث، 2009

II – الخصائص المادية للعمران المحلي:

لا تعد القصور العتيقة وطريقة بناءها وانسجامها وكثافة بناياتها وعمارتها التقليدية مجرد صدفة وإما تعتبر معبرة وبشكل واضح عن القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعن مدى التواصل بين الإنسان ومحيط عيشه، وسنذكر في هذا العنصر البعض من الخصائص المادية للعمران المحلي:

II – 1– التجمع على شكل شبكة واحاتية:

إن أهم ما يميز هذه التجمعات البشرية هو نشأتها على امتداد الطرق القافلية المخصصة غالبا للتجارة بالصحراء مما يشكل فيما بينها ما يعرف الشبكة الواحاتية، حيث كانت هذه التجمعات تعد كمحطات للتزود بالماء والمتطلبات الأخرى، كما تتم على مستواها مختلف أنواع التجارات.

II – 2– خصائص شكلية وتنظيمية:

* تغليب الجانب الدفاعي من خلال الاعتماد على الأسوار والخنادق والبناء في المواقع المرتفعة والمحصنة وكذا التركز والبناء في الوسط.

* تغليب الطابع المركزي عمرانيا ووظيفيا حيث تأخذ المباني ذات الأهمية كالمساجد والقصور والقلاع المكان المركزي ومنه تنتشر سائر التوسعات، أما وظيفيا فنجد تركزا للوظائف المهمة في المركز في حين تنتشر الأنشطة التجارية والحرف على امتداد الطرق الرئيسية، كما نجد في المدن الإسلامية وعلى مقربة من الأماكن الدينية المباني التعليمية كالزاوية والمدرسة ثم المشفى والمقبرة على مقربة من بعضها وهذا لقرب الصلة الوظيفية بينها.

* الانسجام التام للشوارع والطرقات مع المقياس البشري من خلال التحكم الأمثل في الأبعاد والارتفاعات مما ينجم عنه شعور بالسيطرة والتحكم والإلمام التام بكل ما يحيط بالإنسان.

* التنوع والتعدد في الرؤية المنظورية المحدودة في المسار الواحد وهذا لتعدد المشاهد فالسائر يشعر بالتغير في الشوارع والأزقة والساحات فمن شارع ضيق إلى آخر متسع ثم ينفتح على ساحة بها سوق أو نافورة، كما تظهر السماء أحيانا وتختفي أحيانا أخرى مما يكسر الملل والكآبة، وقد أكدت *(أسمهان، ص، 1981)* ذلك فقالت "ونظرا لعدم حتمية امتداد الشوارع إلى مسافات طويلة من أجل تسهيل حركة المرور فإنه يتيسر للمخطط إنهاء الشوارع أو انعطافها وبذلك فإن الإنسان

يجدد رؤيته المنظورية داخل إطار إنساني معقول وجميل وهذا بخلاف الرؤية المنظورية اللانهائية في المدن الحديثة."

* الاعتماد على شبكة من الطرق والمسالك الضيقة، هذا المبدأ يضمن تراص المباني وقربها من بعضها الأمر الذي يساعدها على الديمومة من خلال تقاسم الحمولات، أضف إلى ذلك أن هذا الضيق في المسالك كان استجابة للمعطيات الوظيفية حينها إذ لم تكن ثمة حاجة ملحة تدعو إلى توسيع الطرق نظرا لاعتماد سكان هذه التجمعات على الحيوانات حيث يتم شق الطرق بأبعاد تسمح بمرور حيوان واحد محمل بجرابين فقط.

* التناسب التام بين مساحة القصر وبين كثافته السكانية وهذا من أجل الحصول على نسيج متراص والتقليل من استهلاك المساحات وكذا التحكم في الموارد وتنظيم الخدمات.

* الاهتمام البارز بعنصر الماء وهو العنصر الأساسي للحياة حيث نجده متوافرا بالمدن العتيقة في النافورات والأحواض وغيرها، وتكمن أهمية الماء في القديم بارتباطه بالنشاط الاقتصادي السائد حينها وهو الزراعة فكان يستخدم للسقي، أضف إلى ذلك علاقة هذا العنصر ودخوله في بعض الشعائر التعبدية في الدين الإسلامي كالوضوء والاغتسال.

II – 3– خصائص بيئية ومناخية:

وهي مجموعة من الإجراءات والحلول المتبعة لدى سكان الأنسجة العمرانية العتيقة للتكيف مع معطيات المناخ والاستفادة المثلى مما توفره البيئة المحيطة على امتداد فصول السنة التي تمتاز بالحرارة الشديدة صيفا والبرودة القاسية شتاء، وقد تجلت هذه المعالجات في:

أ– في فصل الصيف:

* حيث يتم الاعتماد على توفير الظل والتقليل من ولوج أشعة الشمس الحارة، ولعل أبرز ما قام به المصممون المحليون هو اللجوء إلى المخططات المتراصة التي ينتج عنها مجموعة أزقة ضيقة ومتعرجة، وكذا الاعتماد على واجهات صماء مصمتة أو التقليل من استعمال الفتحات الخارجية مع اللجوء إلى بعض العناصر المعمارية لتغطيتها كالمشربيات أو تعويضها بفتحات داخلية مطلة على أفنية داخلية مزودة بساباطات وأروقة ونافورات بها عناصر خضراء.

* التدرج الأمثل في المجالات من المفتوحة إلى النصف مفتوحة إلى المغلقة والتقدير الجيد للطرق والمسارات وأبعاد الشوارع وأحجام الأحياء، أضف إلى ذلك مجموعة الطرق المغطاة والمتعرجة التي توفر الظل وتحمي جدران المنازل من أشعة الشمس وتوقف الرياح.

* التحكم الجيد في الأبعاد والنسب مما يخلق مجالات متكيفة بشكل تام مع المناخ السائد في المنطقة كتقدير ارتفاع الجدران وعرض الشوارع والطرق وكذا الاعتماد على فتحات رأسية صغيرة للإضاءة دون التأثير على درجة حرارة المجالات الداخلية مما ينم عن معرفة جيدة بأحوال الطبيعة.

* المزج الجيد بين المجالات المفتوحة والمغلقة وربطها بالأنشطة اليومية أو الفصلية حيث تتعدد المجالات في المسكن الواحد بين المغلقة والمفتوحة ولكل دوره وأنشطته الخاصة المقامة به، في حين نجد بعض المجالات متعددة الاستعمالات على غرار السطح الذي يمكن العمل فيه وعند ارتفاع درجات الحرارة يمكن النوم فيه.

* اللجوء إلى استخدام جدران وأسقف ثقيلة وسميكة لعزل حرارة الوسط الخارجي عن الداخل كما قد تُعزل الحرارة بجدران مزودة بفراغات بين طبقاتها تسمح بمرور الهواء مع استعمال تكسية جدارية خارجية خاصة.

ب- في فصل الشتاء:

* العمل على توقيف التيارات الهوائية الباردة من خلال التوجيه الأمثل لشبكة الشوارع والطرق مع إحداث موجة من التعرجات والالتواءات ما يكسر من حدة الرياح وسرعتها، كما يتم شق مجموعة من الفتحات أو الشقوق الصغيرة للتهوية والتحكم في حركة الرياح.

* اللجوء إلى عمليات التدفئة التي تعتمد غالبا على عنصر النار واستخدام المدافئ التقليدية ذات المداخن البارزة على الأسطح، وقد يلجأ أفراد الأسرة إلى تغيير مجالات أنشطتهم اليومية بما يتوافق مع طبيعة الفصل حيث تنتقل عمليات الأكل والتجمع إلى المجالات الدافئة كالمطبخ مثلا.

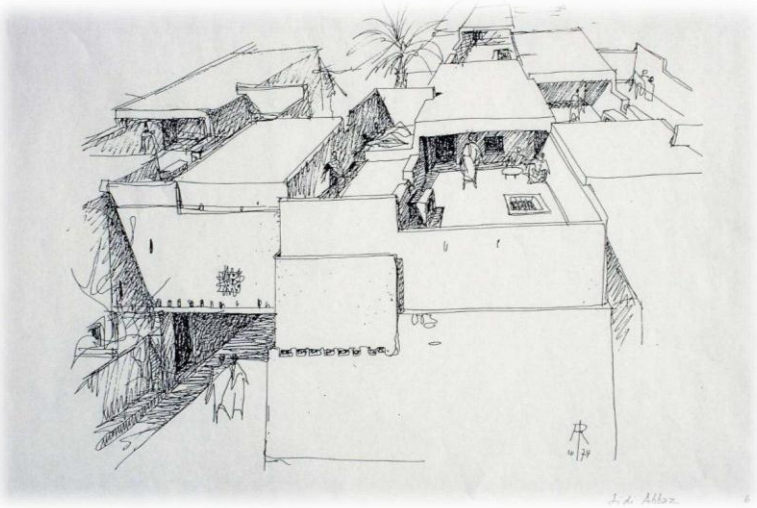

الشكل II-2: التدرج في المجالات من المفتوحة إلى المغلقة.

المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

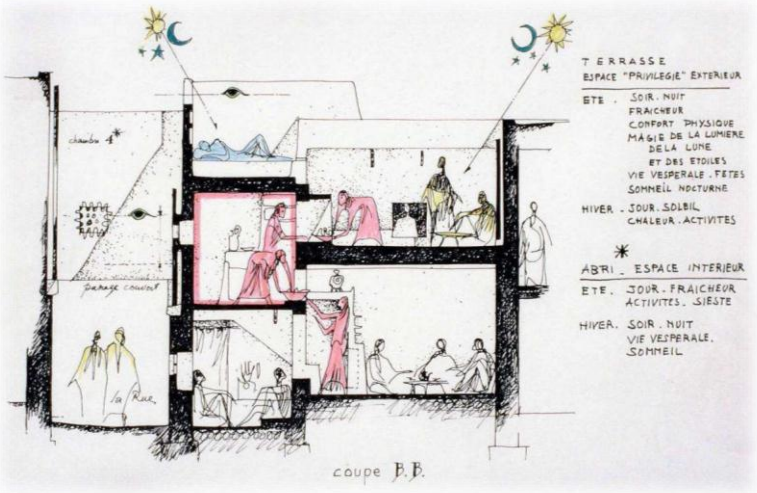

الشكل II-3: التحكم الجيد في الأبعاد والنسب.

المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

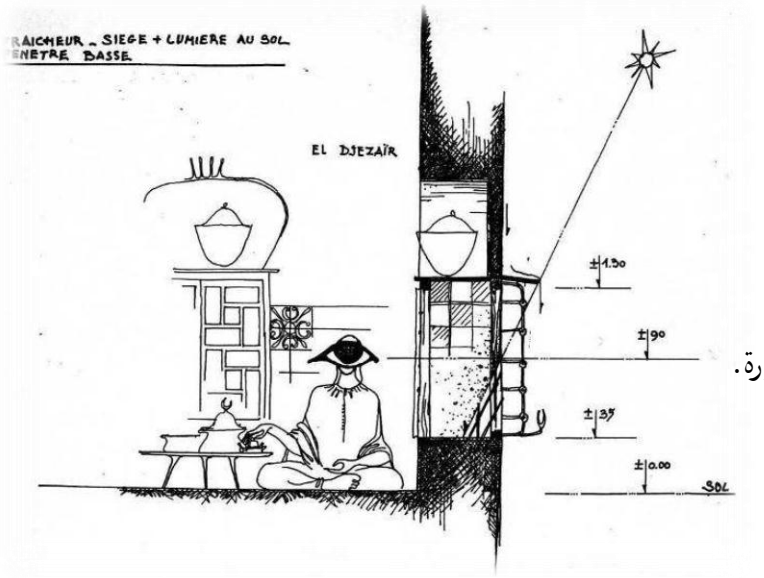

الشكل II-4: الفتحات المدروسة للتقليل من الحرارة.

المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

الصورة II-2: الفتحات الرأسية الصغيرة لدخول الضوء والتقليل من الحرارة.
المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

الشكل II-5: الاستعمال المتعدد للمجال الواحد.
المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

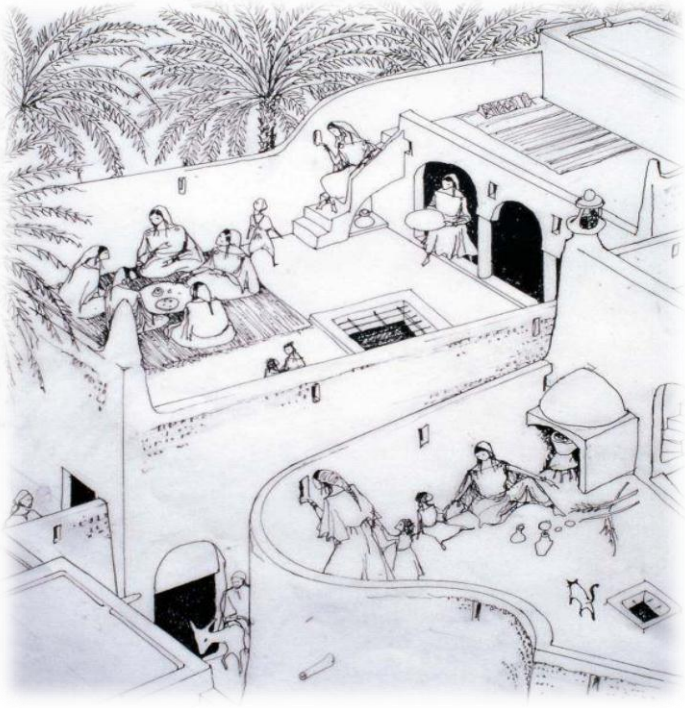

الشكل II-6: استعمال السطح للأعمال المنزلية والنوم عند تلطف درجات الحرارة.
المصدر: المؤتمر الدولي للعمارة والمناخ -غرداية- 2007.

III – علاقة القصر بالمدينة:

لم يعتبر العديد من الباحثين الأوربيين المراكز الحضرية والقصور العتيقة مدنا حقيقية بسبب عدم تجلي مظاهر الترابط الاجتماعي والأسس التنظيمية على شكل قواعد ونظم قانونية تسيرها جهات وهيئات رسمية بلدية كانت أو حكومية، وقد أكد *(مدثر، ع.ر، 1983)* أن "ماكس فيبر ذهب إلى أن المراكز الحضرية في البلدان الإسلامية كانت لا تعدوا أن تكون تجمعات بشرية مترابطة من الزمر والأفراد ويعني ذلك أنها أبعد من أن تكون مدنا."

ولقد اختلف الباحثون في تدقيق واستعمال اللفظ والمصطلح المناسب، فبملاحظة الدراسات القائمة المتعلقة بالمدن العتيقة تتجلى صعوبة تحديد المصطلح فهناك من يطلق عليها اسم "المدينة" وهناك من يحتفظ بالمصطلح القديم "القصر" وهناك من يستعمل كلا اللفظين دون التفريق بينهما لعله لقرب وقوة العلاقة بينهما وقرب المدلول المعبر عنه من كلا اللفظين، وقد أورد الباحث *علي حملاوي* مجموعة من أوجه الشبه والاختلاف القائمة بين القصر والمدينة في خطوة منه لتحديد مدى إمكانية إطلاق اسم المدينة على القصور والمراكز الحضرية القديمة.

III–1– أوجه الشبه:

لقد خضعت القصور العتيقة في طريقة وشروط بناءها لنفس الشروط المطلوبة لتخطيط المدن الإسلامية الواردة في عدة مصادر تاريخية، وقد لخصها **ابن الربيع** في مجموعة النقاط التالية:

1– "سعة المياه المستعذبة: وهي أن يسوق إليها المياه الصالحة للشرب حتى يسهل تناولها للأهالي دون مشقة أو عناء"، وبإمعان النظر نجد أن أغلب التجمعات الحضرية القديمة تراعي عنصر الماء فقد بنيت على مقربة من المجاري المائية سواء أكانت ظاهرة أم جوفية، وقد أجمعت كل الحضارات على أن الماء والمرعى هما العنصران الأساسيان اللذان يجب توافرهما دائما.

2– "إمكانية الميرة المستمدة: ويتمثل في توفير الغذاء لساكنيها بأي شكل من الأشكال مثل أن تقع على طرق تجارية هامة أو في محيط صالح يمدها بما تحتاج إليه"، ويدل هذا العنصر على البعد الاقتصادي الذي كان يقام له وزن في المجتمعات القديمة، هذه الأخيرة التي كانت تعتمد على إقليمها الذي تتواجد فيه لتوفير الموارد الغذائية سواء عن طريق الزراعة أو الرعي أو استغلال القوافل التجارية إذا كانت واقعة على أحد طرقها.

3- اعتدال المناخ وجودة الهواء: ويؤكد على أهمية المناخ ومدى تأثيره على صحة الفرد ولذلك أولى المسلمون عناية فائقة بهذا الجانب منذ وقت مبكر نستشفها من خلال ما تناقلته مصادر التراث الإسلامي في وصفها لمختلف المدن الإسلامية.

4- القرب من المرعى والاحتطاب: ويتمثل في اختيار الموقع القريب الذي يضمن ويوفر الغذاء للسكان ولدوابهم، كما يوفر الأخشاب المستعملة كوقود للطهي والتدفئة أو تلك التي تدخل في عمليات البناء والتشييد.

5- تحصين منازلها من الأعداء والذعار وأن يحيطها بسور يعين أهلها، وهذه في الحقيقة نظرة أمنية بحتة من أجل حماية السكان وممتلكاتهم، وقد أكد الماوردي أن هذه خطوة تهدف إلى ضبط أمور المدينة فلا يدخل عليهم إلا من أرادوه ولا يخرج من بينهم إلا من عرفوه لأنه دار لساكنيه وحرز لمستوطنيه.

إن الناظر في القصور العتيقة ومركباتها العمرانية يرى وبوضوح أن هذه الشروط متجلية وبصورة جد واضحة بها، فأغلب القصور شُيدت على اعتبار وجود الماء والأراضي الفلاحية ولذا نلاحظ أنها محاطة بغابات النخيل والبساتين المثمرة والمنتجة للخضر والفواكه، كما نلاحظ إحاطة هذه القصور بالأسوار والخنادق أو تشييدها فوق الهضبات أو التلال الوعرة لضمان الأمن والاستقرار، بل لقد اعتبر *(الديب، ب، 2001)* "أن المنظور المتعدد الجوانب والزوايا لاختيار موقع مدينة ما عند المسلمين يندرج في إطار شامل واحد ووحيد يضمن توفير المصلحة للإنسان ودفع أي مضرة عنه بشكل عام، وتلك قاعدة يقوم عليها الإسلام وترتبط بها أهداف الشريعة، وأن العالم الغربي لم يُقَدِّر ذلك إلا خلال القرن العشرين عندما ازدادت أخطار التلوث التي تهدد الإنسان باستمرار"، ومنه فإنه يمكننا القول أن القصر لا يختلف عن المدينة ذلك الاختلاف الجوهري الذي يقصيه تماما من أن يعد ضمن المدن بل إن له عدة نقاط يشترك فيها مع المدينة يمكن تلخيصها كالآتي:

المدينة	القصر
– انبثقت من المسجد الجامع. – وجود مداخل باتجاه الطرق التجارية أو مفتوحة تماما. – سميت الأبواب بأسماء لها معان. – ضيق الشوارع والتوائها. – الموقع الوسطي للجامع. – تكتل وتراص الأحياء. – وجود الوسائل الدفاعية (سور، خندق، ...). – وجود ساحات فسيحة (رحبات). – جود الخانات والوكالات. – يحكمها خليفة ذو نفوذ واسع يتجاوز حدود المدينة.	– انبثق من منطلق ديني (ضريح ولي أو زاوية) – وجود مداخل باتجاه الطرق القافلية. – سميت الأبواب نسبة للاتجاهات أو القبائل التي كانت تنفذ منها أو نسبة لأشخاص. – ضيق الشوارع والتوائها. – الموقع الوسطي للجامع. – تكتل وتراص الأحياء. – وجود الوسائل الدفاعية (سور، خندق، ...). – وجود ساحات فسيحة (رحبات). – جود فنادق في بعض القصور. – يحكمه شيخ البلد أو الجماعة ذات النفوذ المحدود الذي لا يتعدى أسوار القصر.

الجدول II–1: أهم النقاط المشتركة بين القصر والمدينة.

المصدر: علي حملاوي، *1999* .

III–2– أوجه الاختلاف:

الفرق الأساسي بين القصر والمدينة هو أن المدينة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة أو الخليفة الحاكم العام فقد أكد **ابن خلدون** " أن المدينة قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه ... وأنها ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير، ولتمصير الأمصار واختطاط المدن لا بد من الدولة والملك."

ولهذا الارتباط بين المدينة ونظام حكمها فقد تشكلت علاقة جدلية بينهما، فإذا قويت الدولة وعمرت طال عمر المدينة وكثرت بنيانها ومصانعها واتسعت خططها وحدودها، وإذا قصر الحكم وضعفت الدولة تراجع عمران المدينة وخربت أي أن أهم ما يميز المدينة هو توفرها على الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية أي ما يُعرف بالهيئة الاجتماعية والتي تعد أبرز ما السمات التي تمتاز بها المدينة عن غيرها من مراكز التجمعات البشرية، حتى إن **ابن الربيع** جعل شروط نمو

المدن وازدهارها مربوطا بمدى تفعيل هذه الصيغ والهيئات الاجتماعية فكلما كانت فاعلية هذه الهيئات مجسدة في المجال الحضري كان لزاما على الأنسجة الحضرية أن تتمدد وتتوسع بينما وعلى النقيض من ذلك كله نجد القصر يفتقر إلى كل هذه المعطيات إذ تستند الصيغ القانونية والنظم السياسية والاجتماعية على أهل الرأي وكبار السن أو ما يعرف بـ "الجماعة" فهي التي تسهر على حسن سير سكان القصر وإليها يرجع الأمر في البت والفصل في مختلف أنواع القضايا سواء أكانت شخصية أم جماعية وفق أحكام العرف والتقاليد السائدة ولا يحق لأي فرد من أفراد المجتمع التصرف فيما يتعلق بالأملاك العامة دون استشارة وموافقة الجماعة وخذ كمثال على ذلك "حلقة العزابة" في المجتمع الميزابي.

وقد أضاف **أيوب عبد الرحمن** أن أغلب القصور لم يكن لها أرباض تسمح باتساعها وتمددها عمرانيا إما بحكم موقعها الجغرافي أو لإحاطتها بالبساتين فبقي العديد منها منغلقا داخل أسواره، وبازدياد كثافة السكان قد يضطرون إلى هجرانه والتخلي عن مساكنهم بحثا منهم عن أماكن شاسعة للاستقرار بها أو التوسع وإنشاء قصور وأنسجة أخرى مجاورة للقصر الأول، ولذلك فإن أغلب القصور الصحراوية لم تتعرض لتغييرات جوهرية كما شهدتها معظم المدن الإسلامية، بل بقيت محافظة على أصالتها وطابعها القديم وهو ما دفع بالعلماء والمهتمين بهذا المجال إلى اعتبار القصر أحد العناصر الثابتة في البنية المعمارية البشرية.

وفي حقيقة الأمر نستطيع الجزم أن العمران العتيق ومبادئه قد فاقت حتى الأسس الحديثة في التصميم التي يمتاز أغلبها بالظرفية والفكر المحدود ويتجلى ذلك في درجة التغيرات التي تطرأ على المنتوج المعماري والعمراني بعد ظرف وجيز من إنجازه على عكس العمران التقليدي الذي يمتاز بالشمول في مبادئه العامة والتخصص في الفروع فهو يحتوي المجتمع في كل ظرف من ظروفه وفي كل زمان من أزمنته، كما أنه يستجيب لحاجات الفرد أو الجماعة ككل دون تغليب لأي أحد.

IV – واقعية العمران العتيق:

ونعني بالواقعية مدى ارتباط المنتوج المعماري والعمراني بالمجتمع ومدى استجابته لمتطلبات هذا المجتمع الذي أنتجه ودرجة تماشيه مع مقوماته، وقد أكد *(طالب، ح.ط، 1990)* هذه الفلسفة فقال "إن الإنتاجات المعمارية والفنية تأخذ أبعادها الحقيقية الواقعية بقدر درجة ترابطها مع مقومات

المجتمع الذي أنتجها فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الناتج واقعيا إذا انسلخ عن آنيات الزمن وفروض المجتمع، فالمحاكاة الصريحة للواقع تعد حجر الأساس في إنتاج عمارة وفنون واقعية منبثقة من صميم بيئتها، والإنتاج الفني والعمراني يرتبط بعالم واسع من المدلولات الاقتصادية والثقافية والزمانية والمكانية التي لا يمكن أن ترحل مع النتاج من مكان إلى مكان أو من عصر إلى عصر، وبدون هذا الترابط يغدو الناتج غريبا غير مستساغ من المدارك البشرية."

والعمران العتيق في حقيقة الأمر يعد نتاجا حقيقيا لمتطلبات بيئته من غير زيادة ولا نقصان وبتكيف مثير مع كل المعطيات البيئية والمناخية والمادية وأحوال ذلك العصر وإمكانات السكان يومئذ، وقد لخص *(الديب، ب، 2001)* كل ذلك معتبرا المدينة العتيقة قد "صاغت ثوبا على مقاس مستعمليها رغم تنوع مشاربهم وطباعهم واختلاف ربوعهم المنتشرة في أصقاع الأرض"، كما يعزز من واقعية العمران التقليدي مجموعة من المظاهر التقليدية المنتشرة وسط شبكة الأنسجة العمرانية والمتجلية في جملة الممارسات الاجتماعية لسكان تلك التجمعات البشرية حيث يقول الباحث *(طالب، ح.ط، 1990)* "لا يمكن بحال من الأحوال تصور بيئة سكنية تقليدية أصيلة دون أن نقرنها بمشاهد السكان التقليديين بملابسهم ومقابلاتهم الحميمة، ولا يمكن أبد أن نسلخ هذا الواقع عن مشاهد الأطفال بعبثهم البريء على قارعات الطرق والحارات أو مشاهدة دكان الجيرة ومقهى الحي، كل هذه المقررات وغيرها تضفي إلى العمارة والمجال العمراني عبيرها وشذاها المحلي والتالي تعزز واقعيتها وانتمائها البيئي."

V– أنماط القصور العتيقة:

لقد أكد الباحث علي حملاوي أن عدم توفر المعطيات الكافية والمتعلقة القصور والتي على ضوئها يمكن وضع إطار زمني موحد يساعد على إرجاع كل قصر إلى عصره لجأ الباحثون إلى تقسيمها إلى أنماط معينة دون التمكن من إعطاء تاريخ محدد لكل نمط منها، ولقد تعددت هذه الأنماط نتيجة لاختلاف الرؤى بين الدارسين، ففريق من الباحثين يرى بأن الشكل الخارجي للسور كفيل بتحديد نمطه وعلى هذا الأساس تم تقسيم القصور إلى أنواع معينة، وفريق آخر اعتمد على التخطيط الداخلي للقصر أي كيفية توزيع الأزقة والدروب بداخله، وفريق بنى تقسيمه على أساس وجود القصبة بالقصر أو لا، في حين ينتقد طرف آخر التقسيمات السابقة

ويرى أن الاعتماد على النصوص التاريخية والشكل الخارجي للقصر لا تعتبر أدلة كافية بل يجب تدعيمها بالأدلة المادية لكون أغلب المعطيات التاريخية التي تعرضت لبعض هذه المنشآت جاءت في وقت لاحق وغير معاصر لها.

ونظرا للاختلافات الكبيرة بين الباحثين والتي قد يصل بعضها إلى حد التضارب فيما بينها حيث يعتمد كل باحث على مجموعة أسس ويهمل البقية فتكون نتائجه أقل دقة، وسنكتفي في بحثنا بذكر التقسيم الذي وصل إليه الباحث **ايشاليي** والذي يبدو الأكثر منهجية من الناحية العلمية كونه يستند إلى المصادر التاريخية ومدعم بعمل ميداني ودراسة لأزيد من (333) قصرا معتمدا على تحليل الصور الجوية وما تم جمعه من الأثريات والحفريات المتمثلة خصوصا في القطع الفخارية والأجزاء من البقايا الفحمية والنباتية، وهذه الأنماط التي توصل إليها هي:

V–1– النمط الأول:

يضم هذا النوع مجموعة من المباني تجمع فيما بينها مجموعة من نقاط متشابهة منها السور الخارجي المبني على حواف الهضبة الصخرية الغير مهذبة وكذا الدرجة الكبيرة من الانهيار الذي تعاني منه، وقد قسم الباحث هذا النمط إلى قسمين أساسيين:

أ– القسم الأول: وهو مكون أساسا من مجموعة مبان ضخمة مبنية فوق مرتفع طبيعي يحيط بها سور من الحجارة الكبيرة والصغيرة الممزوجة بالطين يتراوح سمكه بين *(40سم إلى 60سم)* ويتخذ غالبا الشكل الدائري أو الشبه دائري، كما تتوسط هذا النمط ساحة فسيحة شاغرة، وما يلاحظ على هذا الصنف هو سوره الملامس لحواف المرتفع الصخري المشيد فوقه ومبانيه الداخلية المندثرة الدالة على قدمها وقدم المنشأة ككل، ويعتبر هذا النمط بمثابة مكان لتخزين المنتجات الفلاحية وملجإ للسكان عند الضرورة، وقد سُجل عدم وجود أي تدخلات للإنسان عليه.

ب– القسم الثاني: ويشبه كثيرا القسم الأول من جهة موقعه وشكل السور لكنه أقل حجما منه وأحسن تقنية منه، وكثيرا ما يتواجد أسفل هذا القسم من القصور قرى صغيرة مبنية من الحجارة الصغيرة المتماسكة بالطين وبها حدائق مهجورة.

V–2– النمط الثاني:

وهو أكثر تطورا من النمط الأول خاصة من حيث تقنية بنائه وهيكله وهو مقسم إلى:

أ- القسم الأول: ويشتمل على مجموعة قصور مبنية فوق مرتفق طبيعي، وقد سُجل عليها عدة تغييرات من طرف الإنسان حسب ما تمليه عليه حاجته، ويحيط بها سور سميك محكم البناء خال من أبراج المراقبة حيث يتخذ السور شكلا شبه دائري أو ذا أضلاع منحنية أو متعددة الرؤوس.

ب- القسم الثاني: وهو مشابه للقسم الذي سبقه في شكله وتحصينه، ويشغل دائما قمم الجبال أو النقاط العالية بعد تهيئتها ثم تشيد مبان صغيرة غالبا ما تكون على هيئة أطلال، ويختلف هذا القسم عن سابقه طريقة توزيعه الداخلي.

V-3- النمط الثالث:

رغم تشابهه مع النمطين قبله في استعمال الحجارة الممزوجة بالطين واتخاذه مكانا مرتفعا إلا أنه ينفرد عنهما بتخطيطه العام فهو يتخذ شكلا مستطيلا أو مربعا، ويحتوي على مبان حجرية، كما يحيط به سور محاط بخندق، ويخلو تماما من أية أبراج ركنية باستثناء برج أو برجين للمراقبة، ويُتوصل إلى القصر عبر جسر، ويمتاز هذا النمط بعمارته المتقنة حيث جاءت زواياه قائمة ومواد بناءه وضعت بطريقة منظمة.

V-4- النمط الرابع:

وهو مجموعة مبان شُيدت بحجارة ضخمة من الملح الممزوجة بالطين وهي الميزة التي انفرد بها عن الأصناف السابقة، أما بالنسبة لتخطيطه العام فيبدو نوعا ما غير دقيق ومعقدا وهذا لعدم وجود السور المحيط به.

V-5- النمط الخامس:

وتنعدم بهذا النمط القاعدة الصخرية التي غالبا ما شُيدت عليها الأصناف الأخرى، كما يلاحظ عليه أن تقنيته غير متقنة، وينقسم إلى قسمين:

أ- القسم الأول: ويعتقد الباحث أن هذا القسم ما هو إلا محاولة غير موفقة للنمط الثالث السالف الذكر وهذا لوجور السور بشكل مستطيل أو مربع مع خلوه من الأبراج، كما أن منشآته بنيت بحجارة صغيرة مغمورة في الطين.

ب- القسم الثاني: ويختلف عن سابقه في احتوائه على أبراج ركنية مربعة أو هرمية الشكل.

V–6– النمط السادس:

ويمثل مجموعة القصور المبنية من الآجر الطيني الغير مشوي والتي تغير مع مرور الزمن، ويتخذ هذا الصنف شكلا مستطيلا تشغل أجزاؤه الداخلية أروقة ودكانات للاستراحة، وينقسم إلى:

أ– القسم الأول: وهي مبان طينية يحيط بها سور مربع الشكل خال من الأبراج أو ممشى السور.

ب– القسم الثاني: وهو مشابه لسابقه غير أن به أبراجا ركنية وممشى للسور.

وقد أشار الباحث إلى إمكانية تداخل وتلاحم قصران أو أكثر ينتميان إلى أنماط مختلفة مع بعضها البعض مكونة في نهاية المطاف قصرا واحدا.

VI– المسكن التقليدي واستعمالاته:

تحدثنا في بداية هذا الفصل عن المسكن القصوري بصفة عامة ومجملة، وسنتطرق هنا إلى مركباته واستعمالاته وخصائصه الاجتماعية كونه المحضن الأساسي للأسرة والمجال الأهم عندها والذي تمارس فيه مختلف ممارساتها الاجتماعية اليومية.

VI–1– تعريف المسكن:

اشتق المسكن من السكون أي ثبوت الشيء بعد تحركه، ويستعمل في الاستيطان فنقول نذهب إلى سكن فلان أو مكان سكن فلان أي المكان الذي استوطنه فلان *(إبراهيم،ي، 1992)*، والسكن هو الإيواء والانتفاع لقوله تعالى "والله جعل لكم من بيوتكم سكنا..."[1]، وقد أمر الإسلام والعادة والعرف ببناء المسكن لما فيه من حفظ النفس وسترها وحماية الإنسان من الجو والمناخ والناس وتحقيق راحة النظر والسمع وسلامة الصحة، وللمسكن مرادفات مثل البيت والمنزل والدار.

ولقد اقترن اسم البيت والمسكن بمعنى العائلة لأنه وببساطة هو المحل الذي تسوده العلاقات الإنسانية وتمارس فيه الأنشطة الاجتماعية الأسرية وهو الذي يكفل تماسك الأسرة ورقيها وفيه يبلور كل فرد من العائلة ذاته وكيانه الاجتماعي ويحمي حياته الخاصة بشكل طبيعي وعادي وهو

1– القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 80.

بهذا كله من أهم حاجيات حياة الأفراد والأسر وشكل من أشكال ثقافتها المادية، كما عرف **بيار جورج** المسكن بأنه "عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والعائلة والوسط الاجتماعي والصلة اليومية في الإطار التاريخي والجماعي والوظيفي معا، وهو يصنع نموذجا من الإنسانية."

بل إن المسكن قد يحول دون وقوع عدة مشاكل اجتماعية خطيرة فقد أكد *(عبد الكريم، ب، 1947)* أن **إليزابيث وود** قالت "أن المسكن يسمح للعائلة بتحقيق وصيانة الشرف وعزة النفس ويسمح بالتجمع ولا يحتم الانفصال، كما يلبي الحاجات والأعمال اليومية ويوفر فضاء إضافيا يستجيب لطموحات أخرى."، وعبرت *(سارة، م، 1972)* عن المسكن بأنه "يحمي من عوارض الطبيعة ومكان مقدس يحمي النساء والأهل قال الله عز وجل في هذا الصدد "يأيها الذين ءامنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها..."[1] وعلى هذا الأساس فقد اعتبر المسكن جنة الحياة."

VI–2– تجهيز المسكن القصوري واستعمالاته:

تعد التجهيزات الداخلية للمسكن وطرق تنظيمه من شروط وملامح الرفاهية، وقد كانت المساكن التقليدية تقسم وتهيء على أساس طبيعة المسكن ومواد بنائه وكذا المرتبة الاجتماعية لمالك المنزل، وعلى عكس الشكل العام للسكنات التي تتحكم فيها الأعراف الاجتماعية العامة والتي تدعو إلى التساوي والتآخي والتلاحم مما جعل واجهات المساكن القصورية تتجانس وتتشابه من حيث استخدام مواد بناء موحدة وألوان متشابهة وكذا شكل الأبواب وتموضعها ونمط الفتحات والواجهات، على عكس هذا كله نجد الشكل الداخلي للوحدات السكنية تحدده القيم الخاصة فللفرد أن يزيد في منزله ما يشاء من غرف وتجهيزات وعوامل رفاهية أي أن انعكاس المرتبة الاجتماعية ودرجة الترف والرفاهية يتجلى في مساكن القصور خلف الباب ي بعد اجتياز عتبة الباب، أما من الخارج فتظهر سمات التساوي والتجانس.

والمنزل في حقيقة الأمر يعد فضاء المرأة كونها تقضي فيه من الوقت ما لا يقضيه الرجل زد على ذلك فإنه غالبا ما يضطر الرجل لإعلان دخوله، وفي حالة وجود النساء فإنه يضطر للانتظار

1– القرآن الكريم، سورة النور، الآية 27.

أو لدخول غرفة أخرى، وعلى هذا الأساس فقد كان المسكن التقليدي منغلقا على نفسه فهو خال من أي فتحة إلى الخارج صونا وحفظا للحرمات وقد تم تعويض هذا الانغلاق الخارجي بانفتاح نحو الداخل بواسطة الحوش (وسط الدار) الذي يكون منفتحا على السماء ليسمح بمرور الضوء والهواء ولتتمتع المرأة بأشعة الشمس زمن الشتاء والظل والرطوبة زمن الصيف.

ويعتبر الصحن الفضاء الحيوي للمسكن والذي يتم من خلاله توزيع الفضاءات الأخرى، وهو يعتبر محورا مفصليا من خلال جمعه بين الوحدات المختلفة الموجودة داخل المسكن، ولقد استطاع مصمم المسكن بفضل ابتكاره للصحن إيجاد تخطيط جد ملائم لمتطلبات السكان وتماشيا مع سلوكاتهم وعاداتهم فهو يتوفر على إمكانيات ضخمة في توجيه الاستعمال اليومي، ويعد كذلك نموذجا سكنيا ملائما للربط بين المعطيات المناخية من جهة والعادات والتقاليد من جهة أخرى، وزيادة على حوش الدار فإن المرأة تستطيع استغلال سطح المنزل للتشميس والنوم في فترات الحر أو للمرور من دار إلى دار تاركة بذلك الشارع للرجال.

وقد يشكل المسكن وحدة واحدة من خلال ضمه لعائلة واحدة تجمعهم رابطة الدم أو المصاهرة أو غيرها كالعائلة التي تضم الجد والجدة ثم أبنائهم المتزوجين مع نسائهم وأبنائهم، ونتيجة لتكرر الزواج داخل البيت الكبير فقد تنشأ فكرة الوحدات المتعددة والتي تنشأ معها فكرة تقسيم المسكن إلى مجالات مختلفة تتجلى في الفضاءات الممنوعة والغير ممنوعة، وتنشأ هذه المجالات بسبب الأعراف والتقاليد من خلال منع الرجال من الاطلاع على غير محارمهم من النساء، وعلى هذا الاعتبار يمكن تقسيم المسكن إلى مجموعة فضاءات:

أ- فضاء رجالي: قد تقتصر هذه الفضاءات على غرفة الاستقبال كون الرجال يقضون أغلب أوقاتهم خارج المسكن.

ب- فضاء نسائي: قد يشمل أغلب فضاءات المسكن لكنه يشمل خصوصا المطبخ والحوش أين تمارس المرأة أغلب أنشطتها اليومية.

ج- فضاء مشترك: وهي مجموعة الفضاءات التي تُمارس فيها وظائف يشترك فيها الرجل والمرأة، أو يمكن أن يتواجد فيها الرجال والنساء معا ويمكن تقسيمها إلى:

- فضاء مشترك ممنوع: وهي مجالات يُحتاج عند دخولها إلى إذن خاص مثل غرفة النوم.

- فضاء مشترك غير ممنوع: وهي مجالات تمارس فيها أنشطة مشتركة ولا يُحتاج عند دخولها إلى إذن مثل الحوش تستعمله المرأة لممارسة الأنشطة اليومية ويستعمله الرجل للمرور والحركة.

وقد يُقسم المسكن وفق اعتبارات أخرى مثل السن أو الطبقة أو الحالة الاجتماعية كتقسيم فضاءات المسكن على اعتبارات السادة الخدم والعبيد وغيرها.

VI-3- المركبات التقليدية للمسكن التقليدي:

وهي مجموعة المجالات الداخلية التي يتركب ويتكون منها المسكن التقليدي وما يميز هذه المركبات هو تنظمها وفق جملة من المعطيات الاجتماعية والثقافية والمناخية.

VI-3-1- السقيفة:

وتكون في مقدمة المسكن وتأخذ غالبا الشكل المتعرج لإعاقة الداخلين من تسليط نظرهم مباشرة إلى قلب المسكن استجابة لمبدأ الحرمة والحشمة، وتنشأ السقيفة عادة جراء إزاحة المدخل الرئيسي عن مدخل المسكن (أنظر الشكل II-9)، هذا المدخل الوحيد غالبا على مستوى واجهة المسكن يمتاز بانخفاضه حيث يصل علوه إلى حوالي *1.70م* ما يكفي لمجرد الدخول ويعيق نظرة الأجنبي، وعلى العكس من ذلك فإننا نجده يمتاز بالعرض والاتساع نوعا ما *(من 1.10م إلى 1.20م)* هذه الأبعاد جاءت مدروسة حيث يتمكن الحيوان المحمل أن يلج إلى داخل المسكن.

ويمكن للسقيفة أن تحتوي على مجال يُتخذ عادة كمخزن للعناصر القديمة، كما يمكن للسقيفة أن تمد مباشرة للمجال المخصص للضيوف (بيت الضياف) الذين يكونون عادة من الذكور، وإن تواجد السقيفة في البيوت العتيقة يدل على "مدى أهمية هذا المجال بالنسبة لهذا المجتمع المحلي الذي يحظى بقيم هامة شكلتها الرؤية الاجتماعية الثقافية وتحكم فيها إلى حد بعيد النظام العرفي السائد آنذاك." *(الديب، ب، 2001)*

VI-3-2- وسط الدار (الفناء الداخلي):

وهو المجال الأكثر اتساعا والأكثر إضاءة في المسكن التقليدي ويتخذ الموقع المركزي في المسكن ويتحد مباشرة مع السقيفة، كما يحوي غالبا على مجموعة من العناصر المعمارية مثل الوقد (الكانون) المعد للطبخ ويضم السلالم الموصلة للطوابق العليا، كما نجد في وسط الدار عنصرا معماريا محليا يعرف بـ **الروزنة** والذي يضمن الإضاءة والتهوية ويحجب أشعة الشمس بفضل

ارتفاعه، وقد صنف الديب وسط الدار أنه أحد أنجح المجالات المعيشية من خلال تكيفه مع المعطيات المناخية ونمط معيشة الأسرة آنذاك، هذا الأخير يعد السبب الرئيسي في خلق مثل هذا النوع من المجالات حيث إن الأسرة الممتدة التي تمتاز بكثافة أفرادها وتنوعهم تتطلب غالبا مسكنا ممتدا يمتاز بتشكيل عمراني مميز بمجموعة مجالات متداخلة ومتعددة تتجمع دوما حول وسط الدار.

VI-3-3- الغرف (البيوت):

وتتواجد غالبا متراصفة حول وسط الدار ومفتوحة عليه، وتعتبر البيوت أبعد المجالات عن المخل الرئيسي وأكثر مجالاته خصوصية، وتأخذ الشكل المستطيل بحيث يتناسب عرضها مع طول جذوع النخيل من أجل سهولة تسقيفها، كما تمتاز البيوت بتنوع استعمالاتها والوظائف المقامة بها كالنوم والتحادث والأكل والنسيج وغيرها.

VI-3-4- السطح:

ويُتوصل إليه عبر السلالم المتواجدة في الحوش، وتستعمل الأسر السطح في فصول الحر للنوم ليلا والتجمعات العائلية، كما قد يحوي على زريبة لتربية الحيوانات ومجموعة من الغرف تستعمل غالبا للتخزين وتجفيف التمور، وليس من الغريب أن ترى في الأحياء القديمة البعض من غرف السطح ناتئة على المجال العمومي ومستندة على جدران المسكن المقابل لتشكل من تحتها ممرا مغطى ضمن الحي العتيق.

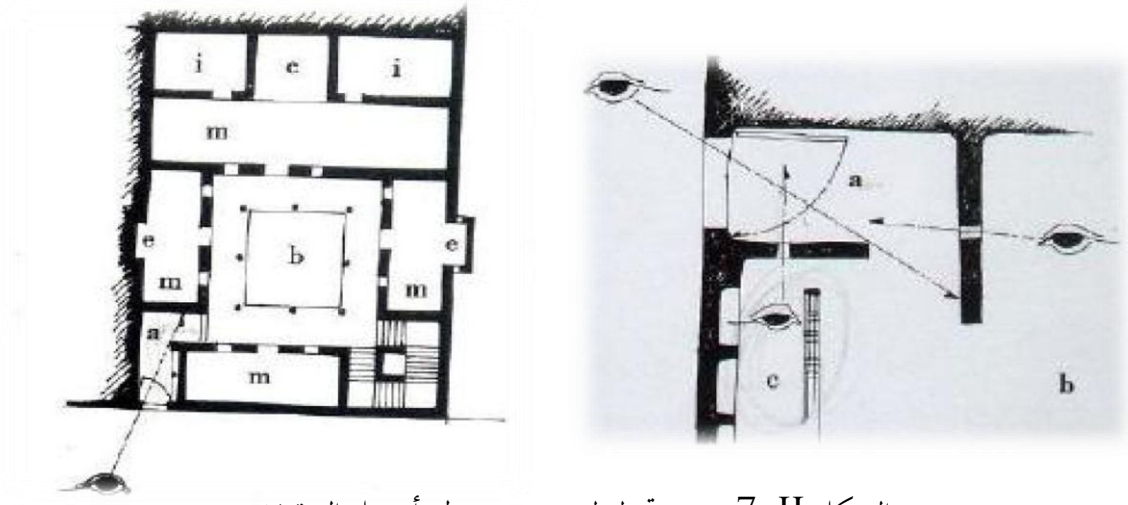

الشكل II-7: رسم تخطيطي توضيحي لمبدأ عمل السقيفة.

المصدر: André, Ravéreau, 2003

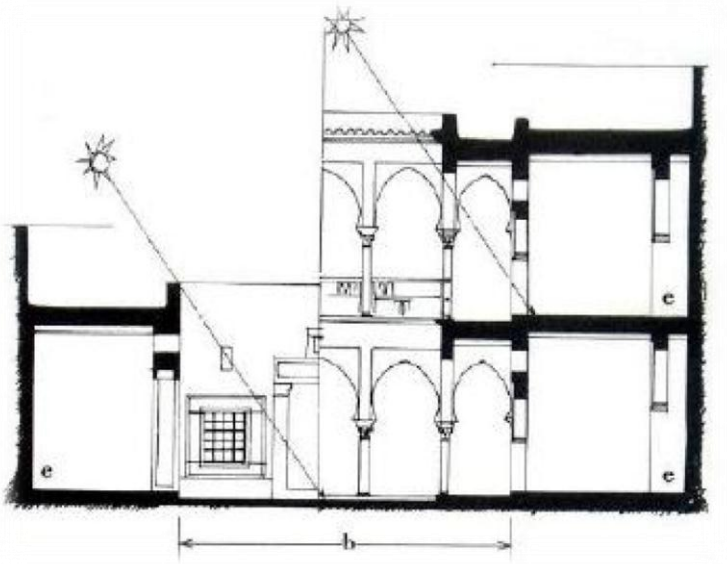

الشكل II-8: الدور المهم للروزنة في وسط الدار.
المصدر: André, Ravéreau, 2003

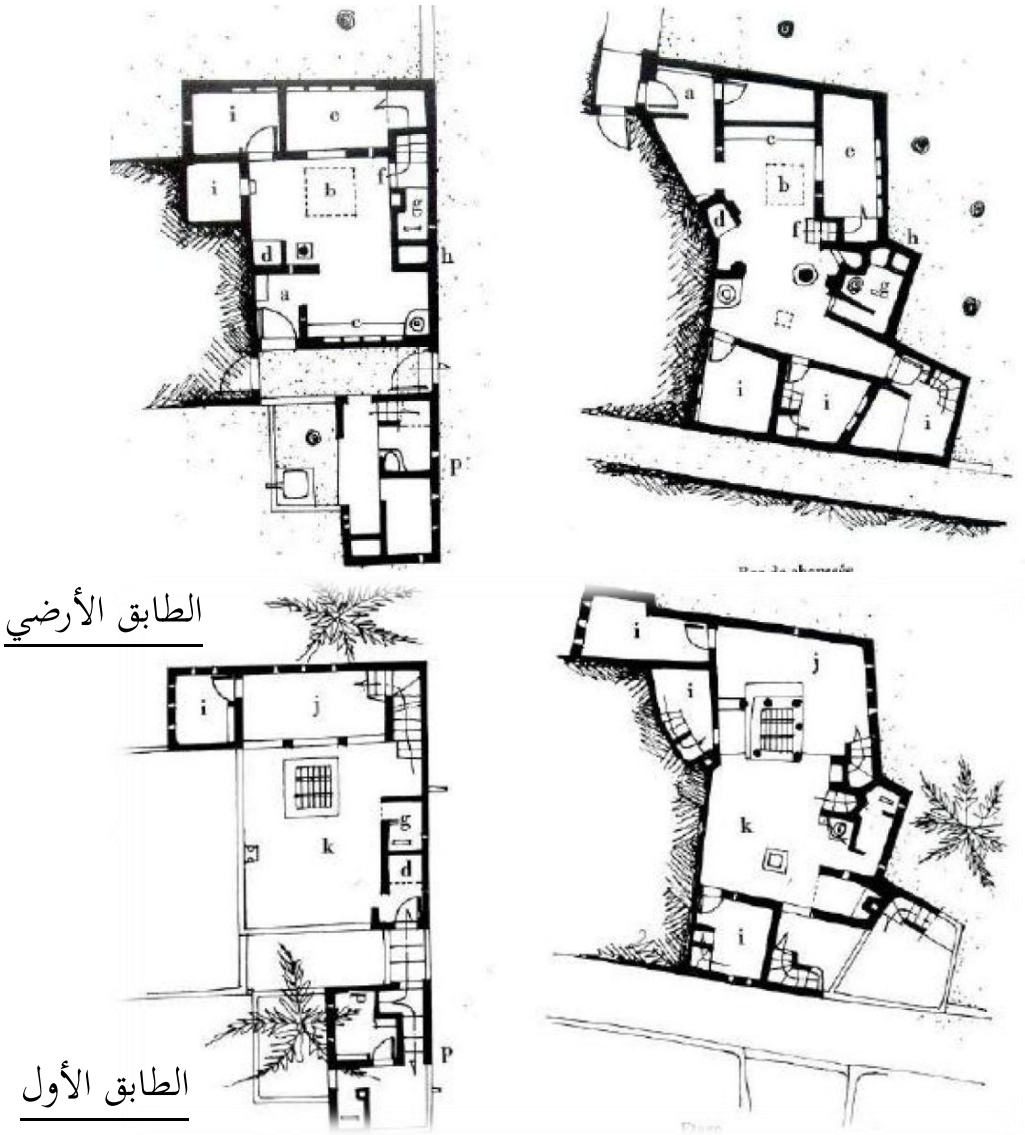

الشكل II-9: رسم تخطيطي لمسكن تقليدي -غرداية-
المصدر: André, Ravéreau, 2003

إن تنظيم المسكن يعني تهيئة مجالاته لجعله يلبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة متطلبات العائلة وتختلف طريقة تنظيم المسكن من فئة لأخرى حيث ترتبط بنمط المعيشة والمستوى الثقافي والأصل الجغرافي ومستوى الدخل، كما يرتبط التنظيم بالممارسات الاجتماعية والاقتصادية فكل تغير يحدث في العائلة سواء في تشكيلتها الاجتماعية أو في تنظيمتها أو في عاداتها وتقاليدها يؤثر على الإطار العملي للمسكن، فأي تغير يحدث على مستوى المعيشة وعلى المستوى الاجتماعي يؤدي وبالضرورة إلى تغيرات في طريقة استعمال واستغلال المجالات وبالتالي تغير التكيف مع المحيط المبني، فالمسكن ليس مجرد وسيلة لتغطية الرأس بل هو زيادة على ذلك مهد ومحضن الحياة الاجتماعية للأسر والأفراد حيث يجسدون إراداتهم وتتجلى فيه أخلاقهم وسلوكاتهم ويُظهرون به مدى تحضرهم ورقيهم كما أنه يعكس أسلوب حياة العائلة واهتماماتها ونظرتها إلى الحياة.

ويعتبر المسكن القصوري مجالا مبنيا تعبر عناصره عن احتياجات ومتطلبات الأسرة الموجودة فيه حيث يتمكن أفرادها من إنشاء علاقات اجتماعية تعكس خصائصهم الثقافية والعمرانية وإن أي تغير لأنماط هذه المساكن بما لا يستجيب والمعطيات الثقافية أو عادات هذه الأسر يؤدي بلا شك إلى إحداث نوع من الرفض الاجتماعي لهذا المنتوج المعماري والعمراني متجل في صور متعددة من الممارسات الاجتماعية الغير معهودة التي قد يصل البعض منها إلى وسمها بالخلل الاجتماعي.

VI–4– حاجات العائلة داخل المسكن:

تعتبر العائلة رباطا بيولوجيا وقانونيا ينشأ بين الأفراد في المجتمع، وهي زيادة على ذلك وحدة اقتصادية مستهلكة ومنتجة تتميز بعلاقات ذات أنماط مختلفة بين أفرادها، والواقع أن مخطط السكن وشكل الحي يجب أن يعبرا عن وظائف محددة ومستندة على ما يحتاجه الفرد في المجتمع وإن كل عنصر من عناصر الإطار المبني من الضروري أن تحقق منفعة ما وعلى كل قسم منه أن يلبي وظيفة ما، ويأتي التركيز على هذين العنصرين (المسكن والحي) لأنهما المسرح الذي يقوم فيه الفرد بممارسة مجموعة مختلفة من الأنشطة والممارسات الاجتماعية التي تحكمها ظروف المجتمع الذي يعيش فيه ومعطياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق وإشباع رغباته وحاجاته الإنسانية التي صنفها **إبراهام مازلو** إلى خمس مستويات:

VI–4–1– الحاجات الفسيولوجية: وهي الحاجات الطبيعية المرتبطة بالوظائف البيولوجية مثل الحاجة للغذاء والماء والراحة وكذا الحاجات الضرورية لضمان بقاء الإنسان واستمراريته.

VI–4–2– الحاجة إلى الأمان: من خلال ضمان محيط آمن خال من المخاطر مما يهدد بقاء الإنسان واستمراريته في الحياة.

VI–4–3– الحاجة إلى الانتماء: وهذا في الجماعات وتأسيس علاقات اجتماعية.

VI–4–4– الحاجة إلى التقدير: من خلال تحقيق النجاح.

VI–4–5– الحاجة إلى تحقيق الذات: من خلال بذل الطاقات والقدرات والاستفادة من مزايا التعليم والتطور المجتمعي.

إن مجموعة الممارسات الاجتماعية التي يمارسها الإنسان بدافع تحقيق رغباته وإشباع حاجاته الإنسانية لمرتبطة ارتباطا وطيدا بعوامل البيئة الخارجية ومكونات المحيط من خلال تكيفها مع مكونات الأنسجة العمرانية وكذا مجموعة الأعراف والتقاليد السائدة في أوساط المجتمع والتي تحرص المجتمعات على تطبيقها وتفشيها بين أفرادها، وإن أي تحول في هذين العنصرين يؤدي بالضرورة إلى إحداث خلل في مجموعة الممارسات المتبعة تماشيا مع التحول الحاصل في العناصر الاجتماعية والعمرانية.

VI–5– العلاقات الاجتماعية داخل المسكن القصوري:

تشغل المسكن مجموعة من الأفراد تربط بينهم علاقات مختلفة إما دموية وإما عاقات مصاهرة أو علاقات اجتماعية أخرى، كما يضم القصر ككل مجموعات مختلفة من الأسر والعائلات حيث يحتم هذا التنوع وجود علاقات اجتماعية متنوعة تنوع الأجناس والأفراد، ويمكن تعديد هذه العلاقات كما يلي:

VI–5–1– العلاقات داخل العائلة:

إن التعاضد والتآزر والتماسك والعصبية هي سمات العلاقات العائلية ليس بسبب اعتماد أفرادها على بعضهم البعض بل لأنهم بذلك التعاضد كما قال **ابن خلدون** "تشتد شوكتهم وتعظم رهبة العدو لهم"، فالعصبية الأسرية تقوم على أواصر الدم والمصاهرة والتوحد في مصير مشترك فيتقاسم أفرادها الأفراح والأحزان والمكاسب والخسائر والكرامة، كما قد تنشأ التوترات في

العلاقات الأسرية وتحتدم النزاعات بينهم، وكان التناحر والتلاؤم بين ذوي القربى عميقا في الحياة ولازال إلى اليوم، وقد اعتبر **ابن خلدون** أن النحرة بين الأقارب هي نزعة طبيعية في البشر.

أما عن العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة فقد وصف *(فرانز، ف، 1970)* العلاقة بين الأب وابنه أو الزوج وزوجته بأنه "لم يكن لابن في العائلة الجزائرية التقليدية قبل عام *1954م* أن يقف في وجه والده إلا أن فاعليته لم تكن لتتبدل في مسلكه كابن في إطار الأسرة، أما على مستوى الأم فإن علاقتها بزوجها أقل ديمومة أو ربما تتحول علاقتها بزوجها إلى مجرد معيل ومرجع للسلطة في الأسرة ومسؤول عن تأمين رزقها وحمايتها."

ويعتقد الكثيرون أن الأسرة ما هي إلا خلية أولية تظهر عن طريق الزواج وهي علاقة بين رجل وامرأة وفق تقاليد الجماعة والقوانين العامة والذي يهدف إلى إكثار العدد البشري، وفي حقيقة الأمر أن هذه النظرة نظرة قاصرة للزواج وللأسرة، فزيادة إلى ضرورة الزيادة العددية لحفظ البشر والسلالة فإن الزواج يهدف أيضا لتطوير العلاقات ونموها وظهور علاقات جديدة لعل أقلها الأبوة والمصاهرة وإلى ذا المعنى أشار *(محمد البهي، 1993)* فقال "نمو الإنسان في مجتمعه إذاً ليس نموا عدديا فقط وإنما هو مع ذلك نمو في العلاقات بين أعداده وإذا لم يحقق الإنسان بين أعداده الكثيرة والمتزايدة معنى المجتمع أو هدفه من الاطمئنان والسلام والمودة في علاقات الأفراد فإن الإنسان في نطاق هدف النبات والحيوان."

VI–5–2– العلاقات الاجتماعية بين الأقارب:

وتتحكم هي هذه العلاقات مجموعة من الصلات الرحمية سواء أكانت دموية أو مصاهراتية حيث يرتبط أفرادها بروابط عضوية واجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ التزامات ومسؤوليات وواجبات تفيد أبناء الرحم الواحد أو النسب الواحد، وتقوم هذه العلاقات على التفاعلات المباشرة إذ إن الأفراد يحتكون مع بعضهم وجها لوجه ودون اللجوء إلى وسطاء، وقد أكد معن خليل عمر أن الروابط وعلاقات القرابة في المجتمعات التقليدية تمتد إلى المجالات الاجتماعية الأساسية في الحياة خصوصا المجال الاقتصادي والسياسي والزوجي والعقائدي وحتى الترفيهي، وهكذا يمكن القول أن مجال روابط القرابة ينطوي على الحياة بكب أبعادها في هذا الصنف من المجتمعات مما يجعل من وظيفتها في هذه المجتمعات بالغة التعقيد.

ولا تقتصر علاقة القرابة على روابط الدم والمصاهرة إذ يمكن أن تقوم علاقة قرابة دون علاقة دموية إذ تعتبر القرابة ظاهرة سوسيولوجية تستند على مجموعة علاقات اجتماعية تأخذ نمطا دينيا وقانونيا وأخلاقيا.

VI–5–3– العلاقات الاجتماعية بين الجيران:

تُعد العلاقات القائمة على الجيرة في أوساط المجتمعات القصورية واحدة من أهم وأمتن العلاقات الاجتماعية إذ إن الاشتراك في الحيز المكاني له الدور البالغ في خلق نوع من العلاقات القائمة على التساند المستمر بل قد تتعداه إلى التشابه والتشارك في معظم مظاهر الحياة نظرا لتشابه النطاق الجغرافي مما يخلق نفس الظروف الحياتية، ويرى *(أندري، م، 1972)* أن "علاقات الجيرة تكاد تكون قرابة وما يؤكدها اتسام الجيرة بطابع التعاون التلقائي والشعور بالانتماء الجغرافي يجعلهم يشتركون في نفس العادات والتقاليد، وقد تتطور علاقات الجيرة إلى مرحلة الأسرية فالطفل مثلا منذ صغره لا يخرج من هذا العالم الصغير بين البيت والجيران فيعمل لصالح جيرانه وتكون علاقات مبنية على التعاون أبرزها التويزة الشكل الدائم للمساعدة الودية القائمة على تبادل المصالح وتتسم بطابع الإحسان."

كما تتميز علاقات الجيرة بكونها تتجسد في نطاق أوسع من علاقة القرابة أو العلاقات العائلية لأنها تقع على مستوى الحي، حيث تنشأ هذه العلاقات بسبب ارتباط مجموعة الأسر والأفراد بحيز مكاني واحد يتشاركون فيه ذات المصالح والاهتمامات ويقتسمون الشعور بالانتماء والولاء وهذه العلاقات تحكمها قواعد ومبادئ معينة يساهم الحي في تطويرها وبلورتها لعل أهمها هو شعور الناس أن مؤسسات الحي كالمدرسة والمصلى والمحلات كلها مؤسسات خاصة بالسكان يعملون على حفظها واستمراريتها تماما كما ينعمون بوظيفتها وخدماتها.

VII– الخصائص الاجتماعية للعمران المحلي:

لم يستند العمران المحلي في تصميماته على الجوانب البيئية والمادية فحسب بل كان للجانب الاجتماعي والثقافي الأثر الواضح على المنتوج المحلي التقليدي سواء على الصعيد العمراني أو المعماري، ولعلنا نوجز أهم هذه الخصائص في:

1– إن ضيق الطرق والمسالك ناتج عن تراص المباني وقربها من بعضها والذي يدل على الوحدة

والتماسك في إشارة إلى قوة الروابط الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع.

2- الخصوصية: وهي خاصية بارزة في المجتمعات التقليدية وتعمل على عزل أي أجنبي عن العائلة على مستوى الوحدات السكنية من خلال إقامة جدران صماء قد تتخللها فتحات مطلة على الشارع مع مراعاة كون هذه الفتحات في الطوابق العليا، كما اعتمد تصميم المنازل على الفناء المركزي الذي يضم أغلب الأنشطة اليومية وخاصة النسوية منها.

3- تعدى مبدأ الحرمة وإبعاد الغرباء عن المساكن والمجالات الأسرية التصميم المعماري إلى الجانب العمراني من خلال إعطاء مبادئ خاصة في تخطيط الأحياء عن طريق التدرج في الطرقات من العام إلى الخاص للقيام بتمحيص الداخلين نحو الأنسجة العمرانية وهي ما شبهها *(الديب، ب، 2001)* بأنه نظام يشبه المصفاة المتعددة الشبكات التي تضيق دوائرها كلما اتجهنا من مركز الحي إلى قلبه وتستجيب للمضمون الاجتماعي للمجال حسب ما يلي:

* الدائرة الأولى: وتغطيها الزنيقة وتحظى بخصوصية هامة وتجمع عادة أفرادا ذوي علاقة عائلية قوية (قرابة دموية في أغلب الأحيان) وتتسع عندها قيمة الحشمة التي تسع كل أفرادها ويبدو ذلك جليا وراء الإحساس الذي ينتاب أي شخص أجنبي عند دخوله هذا المجال دون اصطحاب أحد الأفراد القاطنين به.

* الدائرة الثانية: وموضعها الطريق غير النافذة، ويتسع فيها إلى حد نطاق المجال العام بالنسبة للخاص نظرا لانفتاح هذه الطريق على المجال العام الذي تمثله الساحة أو الزقاق، وتتنوع العائلات التي ترتبط فيما بينها غالبا بأصل جغرافي موحد تضبطها قوانين عرفية يَحتكم إليها الكل كاحترام المرأة وتحمل مسؤولية الأولاد والاهتمام بنظافة المجال الخارجي وتوجيه الأجنبي، وهنا يتقلص نفوذ قيمة الحشمة إلى حد أضيق مما كان عليه في الدائرة الأولى.

* الدائرة الثالثة: يمثلها الشارع أو الساحة، وفيه تضمحل هذه القيمة وتتراجع إلى أدنى حدودها حيث تصبح العلاقات والممارسات سارية بين أفراد كل الحي ومختلف شرائحه وحتى غير القاطنين به باختلاف أصولهم وعائلاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

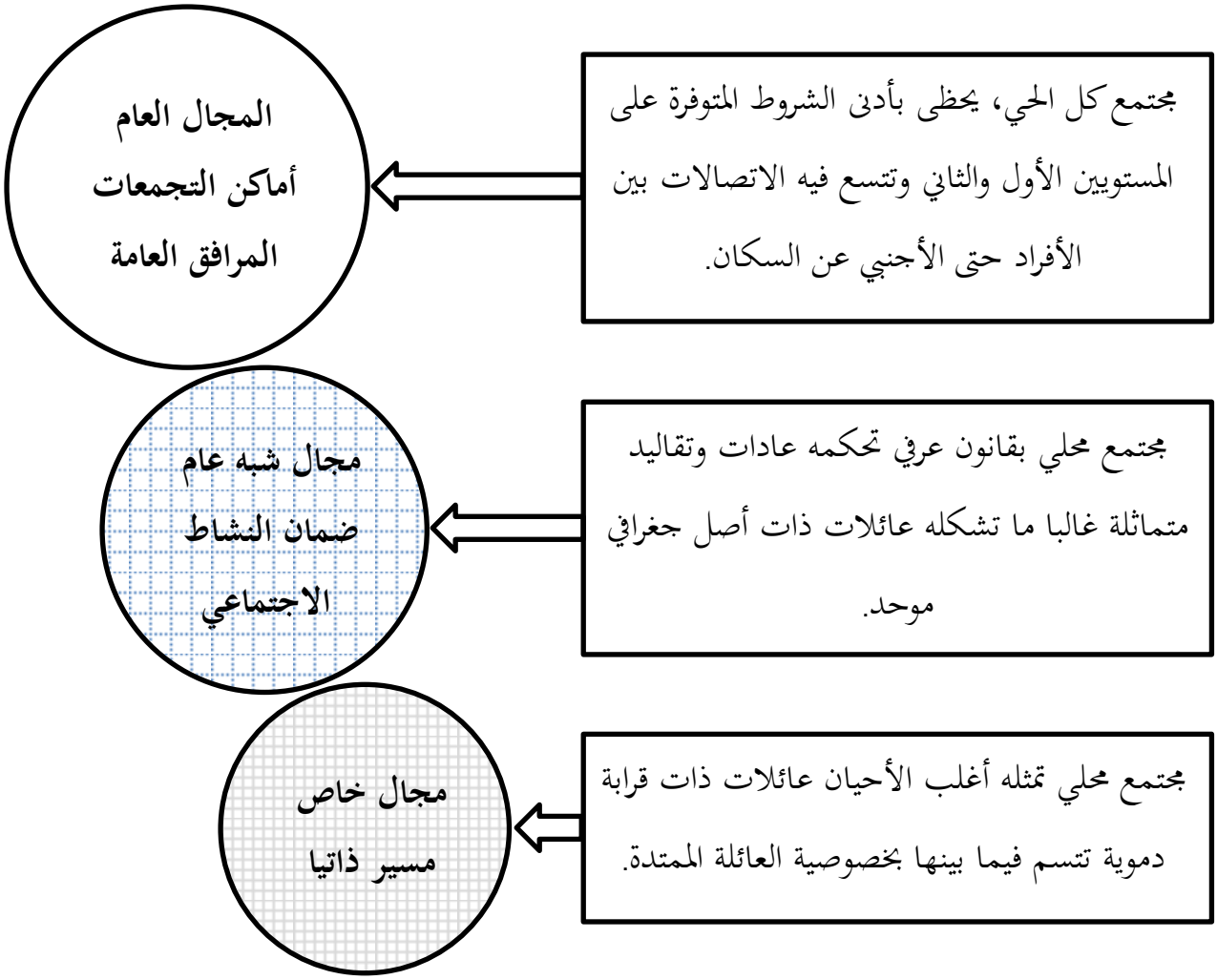

الشكل II-10: المجال الخارجي وقيمة الحشمة في البيئة العتيقة.

المصدر: الديب، ب، 2001.

4- التخصص فتأخذ كل قبيلة حيا معينا تعيش فيه ويتم الوصول إليه عبر شبكة من المسالك والممرات شبه الخاصة وغالبا ما يأخذ ذلك الحي اسم تلك القبيلة أو أحد أوصافها.

5- غياب التدخلات الحكومية سواء في مسائل البناء والتعمير أو حتى في المسائل والقضايا الاجتماعية وقد أكد (*جميل، ع.ق.أ، 1995*) أنه "لم يكن للسلطة تدخل كبير في شؤون تسيير أحوال الناس، وكان تدخلها مقتصرا على فض النزاعات التي يعجزون عن حلها فيما بينهم، فكان تسيير الأمور يعتمد اعتمادا كبيرا على العادات والأعراف."، ولقد لعب العقلاء وكبار السن والعلماء ورجال الدين دورا هاما في تسيير أمور المجتمعات للمكانة العالية التي يحظون بها فإليه الكلمة في أمور الحل والعقد.

6- إن أهم ما يميز البيئة التقليدية هو تواجد عناصرها المهمة داخل العقارات الخاصة كالمنازل والقصور أو داخل العقارات ذات الاستخدامات المحددة كالمدارس والمساجد على عكس البيئة الحديثة فالكثير من ثروات المجتمع تستثمر في المناطق العامة كالساحات والطرق ولنأخذ الأشجار كمثال ففي المدينة التقليدية نجد أن أغلبية الأشجار متواجدة في أفنية العقارات الخاصة كالمنازل والقصور والمدارس والمساجد بينما تندر في الأماكن العامة كالساحات والطرق والشوارع، وهذا خلاف المدينة الحديثة حيث نجد أغلب الأشجار بها متواجدة في الأماكن العامة كالطرق والحدائق والساحات العامة وهذا الاختلاف له أسباب كثيرة ولعل أهمها هو السبب الاجتماعي وهو الأكثر شيوعا بين الباحثين وهو النظر إلى الأسرة من ناحية الستر (الخصوصية) والبعد عن أعين المتطفلين ولذا فقد وفرت للإنسان كل شيء في بيته على عكس العمارة الغربية التي تدعو إلى الاختلاط وبروز المرأة فلا بأس عندها من استخدام الحدائق العامة. *(جميل، ع.ق.أ، 1995)*

7- يرى *(سعيدي، م، 1997)* أن الثنائي "الدار-المرأة" يرتبط في المخيلة الشعبية ارتباطا وثيقا على مستويين مختلفين:

- المستوى السطحي: ترتبط المرأة بفضاء الدار بأكثر من علاقة حيث أصبحت كل واحدة امتدادا للأخرى في المخيلة الشعبية (العادات والتقاليد والمعتقدات) والتي بحكمها أصبحت المرأة عنصرا لا يتحرك إلا في الدار فضاؤها الوحيد بامتياز والذي يحتوي أكبر قسم من وقتها إن لم نقل كله فلقد أصبحت المرأة فضاء الدار وفضاء الدار يعكس المرأة، فالمرأة بفضاء دارها وفضاء الدار بامرأته.

- المستوى العميق: قد تلتقي المرأة والدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمله من دلالات نفسية وثقافية واجتماعية بالنسبة للرجل.

خـلاصـــــــة:

حاولنا في هذا الفصل إيراد الخصائص المادية والاجتماعية للنسيج والمجتمع القصوري التقليدي الـذي شـكل رغـم بسـاطته مثـالا رائعـا في تحقيـق الطـابع الإنسـاني مـن خـلال أنسـجة عمرانيـة متعاطفة بدرجة وثيقة مع حاجات ومتطلبات الإنسان وقدراته المادية وعاداته وتقاليده وظروف بيئته المحيطة.

إن القصـور العتيقـة وطريقـة بنائهـا وانسـجامها وكثافـة بناياتهـا وعمارتهـا التقليديـة ليسـت مجـرد صدفة وإنما تعد معبرة وبشكل صارخ عن القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعن التواصل بين الإنسـان ومحيط عيشه، كمـا أن التنظيم المجالي في القصـور العتيقـة يعد نتـاج مجتمع منظم ومتماسك لتلبية متطلبات السكان إذ يعتبر إبداعا جماعيا ذا تنظيم محكم ينم عن مركزية عامة يمثلها المسجد الجامع، أما عن تنظيم الشوارع فنظم أغلبها على شكل تفرعات غصنية عكس التي نجدها في المخططات الحديثة المتوزعة في شكل شبكي منظم وهذا الاختلاف نابع من تباين واختلاف أهداف كل نموذج، فيهدف النموذج الحديث إلى تحقيق أكبر قدر من الحركة على اعتبار وسائل النقل والمواصلات المتاحة، بينما يهدف النموذج التقليدي إلى التقليل من الحركة لاعتماده على وسائل نقل بدائية بسيطة. *(خلف الله، ب، 2005)*

أما المجالات في القصور العتيقة فهي تشهد تدرجا من الخارج إلى الداخل بما يضمن الراحة ويضفي نوعا من الخصوصية وحفظ الحرمات وتحقيق الأمن، وهذا التنظيم وإن دل فإنما يدل على تنظيم محكم يعكس حرص السكان على قيم متعددة أهمها الراحة والخصوصية والأمن وسلامة البيئة، كما يلفت انتباه المتجول في شوارع الأنسجة العتيقة مقياسها الإنساني، زد على ذلك تعدد المشاهد في المسار الواحد، كما أن تقنيات ومواد البناء المستعملة في البيئة القصورية العتيقة مختلفة عن نظيرتها المستعملة في الأنسجة والتوسعات الحديثة من حيث الاستدامة فنجد توافقا تاما وانسجاما بين الأنوية الأولية وتوسعاتها الجديدة.

لكـن لم تلبـث هـذه الأنسـجة العتيقـة أن تطالهـا يـد التغيـير جـراء مـا طـرأ عليهـا مـن تقلبـات وتحولات أفضت إلى الحال الذي هي عليه اليوم، ولعل أول بوادر هذه التحولات كانت عقب دخول المستعمر وفرضه نموذجا مغايرا للنموذج المحلي سواء في قلبه أو قالبه مما انعكس سلبا على

الأنسجة العمرانية للمدينة التي أصبحت اليوم تعاني من فوضى عمرانية ومعمارية واختلالات في قيمها الحضارية والاجتماعية وما ترتب على ذلك كله من إشكالات بيئية متنوعة وحتى الوصول إلى بروز الصراعات بين القوى المحافظة وقوى التجديد.

الفصل الثالث

العمارة والعمران الاحتلالي

مـقـدمـــة:

لقد عزف المصممون الجدد واستغنوا بالعمارة الحديثة عن العمارة التقليدية التي طالما حققت للإنسان العيش الأمثل من خلال استجابتها لأكبر قدر ممكن من متطلبات حياته، ولعل السبب الفاعل هو تأثر هؤلاء المصممين بحال العالم الإسلامي والعربي اليوم وما آل إليه واقعهم من ضياع وضعف، وما هو عليه العالم المتقدم والمتحضر بقيادة الغرب وما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي أدى إلى إنتاجية أكبر وتقنية عالية ورفاهية تبهر العقول في بعض المناطق، وتمزق الإنسانية في مناطق أخرى، وما انجر عن هذه الحداثة المزعومة من انتشار للفقر والجهل والمرض.

وما يلاحظ جليا هو عجز العمران الحديث عن تلبية الكثير من متطلبات السكان، هذا العمران الذي عرفته المجتمعات العربية والإسلامية جراء دخول الاستعمار إلى أراضيها ثم ساير بعد ذلك العمران العالمي الذي عُرف بالطراز العالمي الذي أصبح من الواضح عجزه عن تلبية متطلبات السكان في الحاضر وإهماله لحق الأجيال المستقبلة.

إن الحداثة هي إحدى نتائج النظام الرأسمالي المعروف بالنظام الليبرالي الذي حقق للعالم تقدما مشهودا في شتى مجالات الحياة كالطب والتعليم والصناعة وحتى في السياسة من خلال التعددية الحزبية تحت شعار الديمقراطية وانتهت بالعالم إلى مفهوم الحداثة الذي يهدف إلى السيطرة والتحكم في قوى الطبيعة قدر المستطاع، لكن وبالملاحظة يتضح جليا أن مجتمعات الحداثة قادت العالم إلى التلوث البيئي.

وبالعودة إلى تاريخ الإنسان الأوربي نجده إنسانا مقلدا ومطموس الشخصية جراء تحكم الكنيسة به وتسلطها عليه في العصور المظلمة أدى هذا إلى سخط الأوربيين وتولد الرغبة لديهم في التحرر وتحكيم العقل في تسيير شؤون حياتهم، وقد عُرفت هذه المرحلة بعصر النهضة الأوربية التي لم تنتصر إلا في القرن الثامن عشر الميلادي وبفضل مساهمات الفلاسفة أمثال كانط وفولتير وروسو الذين رأوا إمكانية تشكيل دستور للحريات وخلق السلام بين الأمم من خلال التقدم البشري، ولاقى هذا الفكر قبولا شعبيا في أوربا فقامت الثورة الفرنسية ضد الاستبداد الإقطاعي من أجل تسويد القانون، وقامت الثورة الصناعية التي حررت الإنتاجية برأسماليتها وخلقت آفاقا جديدة اتسمت بالرفاهية والرقي.

ولم يلبث هذا النهج أن تعترضه موجات التسخط والتذمر لا سيما بعد انتشار إفرازاته الغير مرغوبة كظهور الطبقية في أوساط المجتمع والانتشار الواسع للفقر والجهل واستغلال اليد العاملة والتسابق نحو التسلح، هذا الأخير أدى إلى ظهور آفة كانت السبب في انقسام العالم ورقي جزء منه على حساب الآخر ألا وهي آفة الاستعمار، حيث نجد أن الدول الأقوى أرغمت الدول الضعيفة على الاستجابة لرغباتها فنجد كل ما يتم إنجازه في هذه البلدان يتم وفق ما تريده الدول الأقوى فنمط تعليمها هو السائد وطراز بناءها هو الغالب فظهر نوع جديد من البناء المتمثل في الطراز الاستعماري الاحتلالي الذي كان يستمد مبادئه من مبادئ الحداثة المزعومة.

I- مراحل تطور العمارة الأوربية من القرن 16م إلى القرن 20م:

إن الحديث عن العمارة الاحتلالية يقودنا إلى الكلام عن العمارة الأوربية كون هذه الأخيرة هي الركيزة الأساسية لهذا الطراز الذي اكتوت بناره مدن العالم العربي، ولقد شهدت العمارة الأوربية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وحتى حلول القرن العشرين حركة دؤوبة في البحث عن الجديد وشحذ حالة الاستلهام في العمارة من الطرز السابقة فمنهم من شرع يستعمل الحديد في الهياكل البنائية ومنهم من حاول إحياء طرز العمارة الدارسة كالفرعونية أو الإغريقية أو الرومانية أو حتى القوطية في طراز القوطي الجديد، وتمادى القوم في بعض المناهج التي امتزجت بعضها مع بقايا طراز الباروك أو الركوكو المضمحل حتى تمخضت عن طراز انتقائي يدعى الطراز الكولونيالي الاستعماري بسبب تزامنه مع المرحلة الاستعمارية التي ابتدأتها فرنسا في الجزائر عام 1831م وتلتها دول المغرب بعد ذلك، وسنحاول عرض أهم مراحل تطور العمارة الأوربية حسب ما أوردته (*ندى الحلاق، 2012*)، هذه العمارة التي أنتجت لنا هذا الطراز الاحتلالي الذي تعدت حدوده حدود القارة الأوربية ليستقر بعدها في أغلب مستعمراتها إلى أيامنا هذه:

I- 1- العمارة والعمران ابتداء من القرن السادس العشر:

ارتبط فن العمارة في هذا القرن ارتباطا كبيرا بالحكم الملكي للبلاد فكان الاهتمام منصبا على تنظيم الشوارع الرئيسية وربطها مع الطرق البعيدة فكانت تقام المدن كمراكز رئيسية وتمتد بالتوسع خارج المركز، ففي مدينة روما قامت المرجعيات الدينية بوضع الشوارع المستقيمة المنطلقة من مركز المدينة لتعطي انفتاحا على مفهوم المدينة الكبيرة، وقد استفادت روما من نتائج الهندسة الباروكية

أكثر من باريس التي نظمت على أساس شبكة من المربعات الهندسية، في حين تمركزت بعض الشوارع الرئيسية حول نقطة مركزية هي ساحة تضم تمثال الملك وهذا ما أعطى مفهوما لامتداد حكم الملك.

I– 2– القرن السابع العشر:

وهي مرحلة حل الولاءات القديمة والمهترئة بتحويل القوة من أيدي الأفراد إلى أيدي العامة والمجتمع، ومن ثم بُدئ بالتأسيس لفن الحداثة وقد كانت فرنسا أول من استفاد من نتائج الحل فقد كانت فرنسا وخلال قرنين من الزمن قلب أوربا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وارتبط العمران بمساعي التوسع السياسي، ومع ازدياد التنوع العالمي ازدادت الاكتشافات العلمية وتطورت طرائق التعليم وبرزت الشخصية الهندسية المعتمدة على الخطط الحسابية وطُوِّر علم الفلك المرتبط بالتطور الكوني المحيط، ومن ثم عُرفت العناصر الأساسية للربط الطرقي بجعل العقد الطرقية على هيئة شبكة أفقية ممتدة فمثلا توضع قصر فرساي في محور الشارع المستقيم فكان هو مركزا للمنظور شكل فراغين متكاملين وكرر هذا النموذج في العديد من المدن المتأثرة بالباروكية.

أما على صعيد الأبنية فقد ظهر تأثير هذا الطراز بزيادة الزخارف المكونة لوحدات كبيرة صممت لتمجيد الملك والمناصرين له، وقد امتدت عمارة الباروك بشكل واسع في القرن السابع عشر في محيط أوربا ووضعت الخطوط العامة لخصائص العمارة حينها حيث تمركزت هذه الخصائص في المدن الرئيسية ثم ظهر التخطيط العمراني للمدن وهو محاط بمراكز المدن الصغيرة، وأُعيد تشكيل القوام الحضري للمدينة وفق نظام شامل كالتركيز على المباني الدينية وجعلها في محور الشارع المنطلق من مركز ثابت، وجُعلت مراكز المدن في فرنسا مخصصة للقصور الملكية المحاطة بالحدائق الرسمية ذات الشكل الهندسي البسيط وهو المربع وفق تكرار منتظم غالبا ما تحيط بتمثال الملك ومن ثم تكاملت شبكة الطرق الرئيسية مع محيطها.

لقد اتخذ فن الباروك في هذا القرن عنصر الإقناع ومحاكاة العقل المتفتح وعكس عناصر العمارة بشكل واقعي وذلك بعد دراسة التاريخ والعودة للطبيعة ودراسة العناصر الأساسية المشكلة للعمارة مثل العمود والشرفات والمداخل، وفي نهاية القرن السابع عشر أصبحت باريس مركز الثقل بالنسبة للعمارة الأوربية، فنتج عمران ذو شخصية فرنسية متمثلا في الشبكات الأفقية الممتدة

والشطرنجية للشوارع الرئيسية اعتمادا على عمارة الملكية المطلقة، وقد تميزت هذه الفترة أيضا بازدهار عمارة المباني الدينية (الكنائس) والقصور والقبور حيث سيطر على هذه المباني طراز الركوكو المتجلي في الواجهات والمتميز عن الباروك بالتشكيل المنحني، كما تميز بالدقة والنعومة وسمي في فرنسا بطراز لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر.

لقد قاد المعماريون الفرنسيون أساليب الهندسة المعمارية إلى المصادر الأنقى لتجديدها فكان فنهم فرنسيا جدا اتسم بالوضوح والمنطق والاعتدال فضلا عن الاستمرارية في التقليد الأصيل للهندسة المعمارية واعتقدوا أن الهندسة المعمارية يجب أن تكون انعكاسا لمراحل تطور الزمن التي تُظهر الخصائص الرئيسية لها من خلال المعرفة المثالية للمواد والاستعمال الصحيح لها بموجب الوظيفة والملكية الخاصة بكل بناء، فنجدهم استخدموا ضمن الواجهات العامة الرئيسية للأبنية بعض الوحدات التزيينية مع تكرارها بشكل متناسق فأغنت العمل دون تحميل المبنى ومن ثم أعطى أهمية لعناصر البناء وانسجاما مثاليا للبناء مع المادة ونوعها المعبر عن الطبيعة فظهر العنصر الحامل *(La Console)* المكون من الحجارة لحمل الشرفات كما جعلت المداخل الرئيسية بارزة ومتحدة مع العنصر الحامل.

I– 3– القرن الثامن العشر:

وشهد هذا القرن خطوة حاسمة من قِبَل المعماريين نحو العالم المفتوح المتعدد النماذج فقام أصحاب المدرسة الركوكية بأعمال ازدهرت في أوربا الوسطى وقاموا بإظهار تغييرات جذرية مختلفة عن نسيج الأبنية الباروكية الممتدة وتميزت عن عمل الهندسة الباروكية المتأخرة فعكست طموحات الكثير من الحكومات الملكية الصغيرة، إلا أن الهندسة الباروكية المتأخرة شكلت السمات الأساسية لتأسيس الهندسة المعمارية الحديثة التي طورت عالما جديدا متشكلا من عناصر فردية سمحت بإمكانية تكرارها وامتدادها وفق إيقاع منتظم للأبنية الخرسانية المشكلة ضمن الخلية المكانية الواحدة، وكانت العناصر الإنشائية في عمارة الباروك مكونة من جدران حاملة وأعمدة ضخمة لإعطاء ملامح القوة والعظمة وكانت الفراغات تقسم إلى عدة أقسام مقيدة وغير مرتبطة ببعضها مما يسمح بانتشار الضوء مشكلا إثارة وحركية ضمن الفراغ فوضعت الأسس لعلم تجريبي جديد فسر العلاقة الكاملة بين الإنسان وبين بيئته فظهرت المدارس المعمارية المتنوعة التي تخدم

مختلف الاتجاهات.

I– 4– القرن التاسع العشر:

تطور في هذه المرحلة الفكر المعماري والعمراني وأدرك المعماريون عدم إمكانية الاعتماد على الهندسة اليونانية والرومانية وإنما عليهم النظر والاهتمام بالمقومات العديدة المحيطة بالأبنية مثل المناخ والاحتياجات الحديثة للبناء التي لم يكن الفن الروماني ولا اليوناني يأخذانها في الحسبان فكان هو الرد الجديد على أزمة الثقافة الانتقائية للقرن التاسع عشر وأُدخلت الأشكال الرمزية للزينة النباتية فكان عمل النحات استعراضا واضحا لإمكانياتهم، كما عكست التجارب المحاكاة الحقيقية للطبيعة وظهرت المدارس المعمارية المتعددة وفق التسلسل التالي: المدرسة الباروكية ثم ظهرت الكلاسيكية الحديثة ثم القوطية الحديثة ومن ثم ظهرت المدرسة الانتقائية.

I– 5– ظهور الحركة الحديثة للعمارة الأوربية:

ظهر هذا التيار استجابة لعديد العوامل والمتغيرات الحاصلة على صعيد الواقع الأوربي سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد الصناعي والتكنولوجي، ويمكن تلخيص هذه العوامل التي ساهمت في ظهور الفكر المعماري الجديد في:

1– التطور الثقافي والاجتماعي والصناعي في القرن التاسع عشر بعد قيام الثورة الصناعية فتعددت أنواع المشاريع التي كانت في السابق تتحدد في بناء الكنائس والقصور والمنازل، إلا أنه في هذا القرن ظهرت الحاجة إلى بناء المدارس والمستشفيات والمكتبات والمسارح والبنوك والبورصات والمحلات العامة ومحطات السكك الحديدية والمباني الصناعية، وعلى هذا فقد ظهرت مشكلات جديدة وجب على المهندس المعماري إيجاد حلول لها.

2– تأثر معماريي العالم الأوربي بداية بمدرسة الفنون الجميلة التي تأسست عام *1806م* والتي تدعو إلى التمسك بالتراث والتقاليد.

3– التحول الكبير الذي طرأ على العمارة في بدايات القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة التغيرات السياسية في الأنظمة أدى إلى لجوء العديد من المعماريين الأوربيين أمثال **هوفمان** *(1851-1932)* و**ألفريد ميشيل** *(1853-1909)* لإيجاد أسلوب ملائم ولغة أصيلة وحساسة تنفتح على التبذير في الباروك (فن الزخرفة) فكانت الكلاسيكية المحدثة.

4- العلاقة الوطيدة مع أوربا التي أدت إلى انتشار فن الزخرفة والعمارة القديمة في تركيا فكان مهندسو العمارة الإيطاليون يدربون المهندسين المحليين فضلا عن المهندسين الفرنسيين أمثال **فوستاي** الذين أضافوا تقنيات وتصاميم أوربية طغت على الطابع المحلي.

5- ظهور المواد الجديدة وتوظيفها في الهيكل الإنشائي والشكل وإظهار إمكانية كل مادة على حدة.

6- تأسيس مدرسة الفنون الجميلة في إسطنبول عام *1883م* تأسيا بالتجربة الفرنسية، ومن المهندسين الذين تمكنوا من الاطلاع على أعمال مهندسين أجانب في إسطنبول المهندس الإسباني **دي أرانـده** *(1878-1969)* الذي صمم محطة الحجاز *(1902-1905)* مستخدما أسلوب الأشكال المتنوعة والزخارف المتعددة.

7- الوضوح في الطرق الإنشائية التي تعتمد بدورها على الوضوح في استخدام المواد حسب نوعها وخصائصها وتحقيق جيد للاحتياجات الوطنية وهو ما برز بظهور حركة الفن الجديد *(1880-1910)* الناتجة عن مبادئ العقلانية الإنشائية وهي التي رحبت بالتراث الفني للماضي مع ربطه بأسلوب التحليل الفكري المنفتح للنتاج الإنشائي الحديث.

كما تميزت هذه المرحلة بقدرة المهندس على التعرف على المشكلات الخاصة بكل مشروع بعد أن كان لا خلاف بين تصميم مستشفى ومبنى مكتبة عامة، فوُضع التصميم الذي يلائم الاستعمال ووظيفة المبنى بل وأصبح كل مبنى يتميز بمسقط خاص فكانت مباني البنوك والبورصات تتميز بصالة مركزية ذات سقف زجاجي يتجه نحو الشمال، أما في مباني المتاحف فروعيت دراسة وتأثير الإضاءة للاستفادة منها قدر الإمكان، وتعددت التصاميم المتعلقة بمباني الإدارات لكي يتلاءم المسقط مع طبيعة الاستعمال لكل مبنى، ورغم كل هذا فقد الهدف الأساسي لمهندسي هذا القرن هو الاهتمام بتشكيل الواجهات وتجميلها وإبراز فتحاتها بنسب متوافقة ومتوازنة، وقد لاحت في هذه المرحلة بوادر الاهتمام بالتخطيط الحضري من خلال إقامة شوارع ممتدة وميادين واسعة والعناية بالجانب الصحي عن طريق تطوير شبكات الصرف الصحي وكذا الاهتمام بالآثار وزراعة المساحات الخضراء، ولعل **هوصمان** *(1809-1891)* الذي خطط شوارع باريس العريضة عام *1830م* بتوجيه من الإمبراطور بونابارت الثالث قد تنبأ بقدوم وسائل

مواصلات متطورة عن الوسائل الراهنة على ضخامتها وترفها، أو لعل المباني الضخمة المستقلة والمحاطة بحدائق كبيرة كقصر الإليزيه وبناء البرلمان قد فرضت بيئة واسعة تمثلت في الساحات الواسعة والشوارع العريضة المحيطة بها.

II – الغزو الاحتلالي والمنطق الجديد في العمارة والتعمير:

لقد خضعت دول المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا إلى تناقضات أخلت بتوازنها مع بداية الغزو الاحتلالي الفرنسي وتنفيذه للمشاريع الاستعمارية حيث أوجد نتاجا معماريا وعمرانيا هجينا بين المدينة العربية الإسلامية والمدينة الأوربية، وارتبط التخطيط المديني بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل مدينة، فبدايةً مهَّد المستعمر لقدومه في الجزائر فمنذ سنة *1836م* وخلال *40* سنة دخلت فرق فرنسية وعملت على أربع مدن رئيسية هي الجزائر، عنابة، بجاية ووهران، ومن ثم أصبح الاحتلال كاملا في الجزائر باستخدام القوة العسكرية، فقام المحتل بتقسيم الأراضي والأملاك بين القبائل المنفصلة وشرعت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر بوضع الخطط لتوسيع هذه المدن لقديمة والموروثة ولا سيما الساحلية منها وبعض المدن الداخلية كقسنطينة واعتمدت على العمال المحصور عملهم مع الجيش.

اعتمد المحتل الفرنسي في الجزائر على إقامة مشروع الحدود وذلك بتحديد مجال المدن القديمة المتحولة ومن ثم ربط مراكز المدن بقرى المحتلين الجديدة عن طريق إنشاء الطرق الجديدة وسكة الحديد لإتمام الربط، وفي العام *1840م* عُين المارشال **بوجو** رئيسا عاما عمل على خلق نقاط مركزية وجعلها كقاعدة للعمليات فضلا عن تأمين خدمات تقنية ترتكز عليها هذه المدن، ثم حُددت فيما بعد المهام التي يجب المباشرة بها من خلال مشروع أُطلق عليه اسم مشروع الرصف *(Génie Alignement)* ويهدف إلى محاكاة واقع المدينة مع المخطط التنظيمي، فبدأ العمل على تخطيط البنية التحتية لمجاري المياه ووضع الفرش الطرقي من نباتات وأشجار وعبدت الطرق وممرات المشاة، ومن ثم انتقلوا إلى بناء الأسوار المحيطة بالمدن لحمايتهم وجعلوا أبوابا لها.

وقد يلجأ الاحتلال إلى سياسة مغايرة لا تعتمد على هدم المدن العتيقة وإنما يعتمد على الإبقاء عليها ودمجها مع المدن الجديدة، في حين كانت تُشَيَّد المباني العسكرية خارج حدود المدن العتيقة وكان أول مهندسيهم المعماري **هاري بروست** أول من وضع المخطط المديني بمقياس كبير

وهنا برزت مجموعة تيارات في العمارة كان أهمها طراز أسماه الفرنسيون الطراز الغربي المعرب وهو المعروف اصطلاحا "*Arabisance*" وأطلق عليه بعضهم "الحداثة" أو "الحداثة الكلاسيكية" ووصفه بعضهم بالعقلانية المحلية، واستُلهمت مصادره من العمارة البرجوازية في أوربا ولاسيما طراز الباروك والركوكو.

وفي عام *1855م* كرس المعماري **بانز** هذا الطراز في معالجة الواجهات وتفاصيلها من عناصر مستلهمة من العناصر الفاطمية والمملوكية، وقد توسع هذا الطراز بقدوم المعماريين المرافقين للجيوش الغازية وقد أمرت السلطات الفرنسية بجلب عدد من المعماريين الفرنسيين أكثرهم حامل للفكر التحرري وقاموا بزيارة العديد من المدن القديمة والحديثة لإثراء فكرهم وليستلهموا من تراثها أفكارا لهم ومنهم *(Jason Kyriacopolos),(Bernard Zehrfuss),(Jaques Marmy)*، وقد تجلى الطراز الغربي المعرب في الجزائر في عدة مشاريع منها محطة القطارات بمدينة وهران ومكتب البريد المركزي في حي القصبة بالجزائر العاصمة.

ولقد جاء التعمير الاستعماري عموما بمنطق جديد ومخالف لما كان عليه التعمير في العمران التقليدي، بحيث يمكن اعتبار التعمير الاستعماري البذرة الأولى في تغير المركزية التي كانت متمثلة في القصر، وقد حدد الباحث *(Kouzmine, Y,2007)* المنطق التعميري الاستعماري في الجزائر بأنه يتمثل في إنشاء مدن وأحياء جديدة يكون بعضها مرتبطا بالقصر وبعضها الآخر معزولا تماما عنه مما نجم عن هذا تحول في المركزية حيث نجد أن القصر حافظ على قوته الاجتماعية والاقتصادية بينما انتقلت القوة السياسية إلى ما تم تشييده من طرف المستعمر.

أما بالنسبة لما شيده المستعمر فإن تموضعها لم يكن بالتماس مع مصادر المياه والغابات كما كان الحال في العمران القديم نظرا لاعتماد الأحياء الاستعمارية على مصادر أخرى للبقاء وهي الثروات المنقب عنها وتطور التقنيات المحققة لرفاهية الإنسان والتي ساهمت كثيرا في استقراره بالمنطقة، وما يلاحظ أيضا هو لجوء المستعمر في أغلب الأحيان إلى إنشاء أحياء جديدة تكون في بداية الأمر محاذية للقصر القديم وهذا بغية المراقبة وتحقيق الأمن ثم تنطلق بعدها عمليات التوسع والتي قد يأتي البعض منها على حساب القصر بعد إخراج أهله منه.

الصورة III-1: مبنى محطة القطارات بوهران. الصورة III-2: مبنى البريد المركزي بالجزائر العاصمة.

الطراز الغربي المعرب (Arabisance) المنجز من طرف المستعمر الفرنسي بالجزائر.

المصدر: Google-Earth 2016

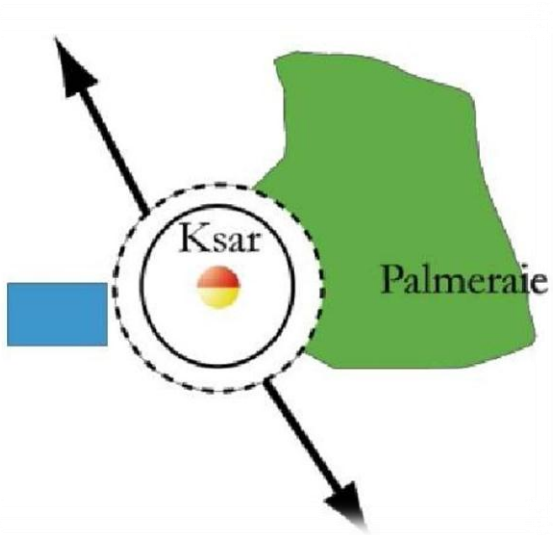

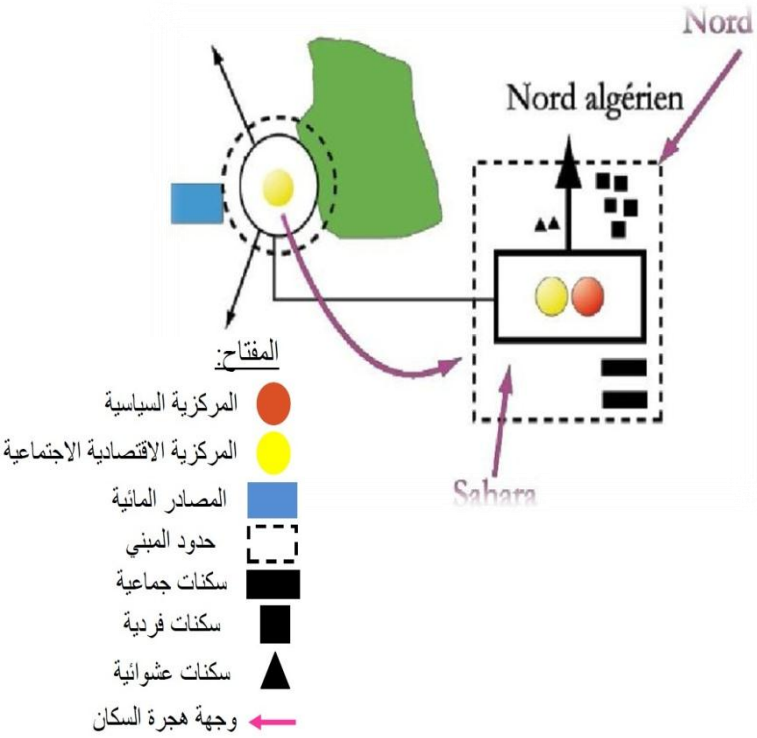

الشكل III-1: المنطق القديم في التعمير.

توضع القصور العتيقة بالتماس مع مصادر المياه والغابات.

الشكل III-2: المنطق الاستعماري في التعمير.

توضع التوسعات الاستعمارية بمعزل عن مصادر المياه والغابات.

المصدر: Kouzmine, Y, 2007

III – دور الاستعمار في تفكك العلاقات الاجتماعية وتقهقر الأنظمة العمرانية:

لخص *(سبيلا، م، 2001)* علاقة المستعمر في التغير الحاصل في الدول المحتلة فقال "كان الاستعمار قد لعب على المستوى الكوني دورين متناقضين السيطرة والنهب من جهة وانجاز التحديث والتقدم من جهة ثانية، (...) إن الاستعمار هو الأداة التي اتخذ عبرها التحديث طابعا كونيا."، ومعنى الكلام الأخير يبرز دور الاستعمار في التغير الحاصل في المجتمعات المستعمرة من خلال إدخاله مجموعة قيم وعادات مختلفة أطلق عليها الباحث مصطلح "التحديث"، هذا الأخير شكل تحديا واضحا للمجتمع الجزائري الذي كان تحت سيطرة قوة أجنبية غازية، ثم لما يحمله هذا التحديث من قيم تستدعي التحول والتغير الشامل في جميع المجالات.

ويمكن تعريف التحديث من منظورات مختلفة لأن هذه الظاهرة العالمية ارتبطت أساسا بحدث تاريخي معين وبإقليم جغرافي محدد، كما تعبر هذه الظاهرة عن مجموعة استراتيجيات يجب على أي مجتمع الأخذ بها لمواكبة التحولات العالمية الحاصلة، وهي تعبر كذلك عن جملة من الديناميكيات التي تقع في المجتمع جراء تطبيق تلك الاستراتيجيات.

*** تعريف التحديث من المنظور التاريخي:**

عرف *(بودون، ر وبوريكو، ف، 1986)* التحديث أنه "مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية وإن بطريقة متفاوتة وبناء لأولويات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر وانطلاقا من أوربا الغربية."، ويصف هذا التعريف التحديث بأنه ظاهرة عالمية ويحدد مكان ظهورها وقطب انتشارها ويبين كذلك الزمن الذي ابتدأت منه هذه الظاهرة.

*** تعريف التحديث من منظور الدول النامية:**

يقول *(حجازي، ع، 1985)* أن التحديث هو "تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف إلى صناعي خدمي متقدم وتتحول بها النظم والأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها منطقة الحضارة الأوربية الغربية وتتطور بها الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق إلى مستويات أفضل (...) وبخاصة بالنسبة للتعليم والأحوال الصحية والإسكان وغيرها، ويتم ذلك بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي عادة."، فالتحديث حسب هذا المنظور هو الانسياق التام نحو مشابهة واستنساخ جملة التحولات الحاصلة في الحضارة الأوربية سواء على الصعيد الاقتصادي

أو الاجتماعي بغية تحسين نوعية الحياة بالاعتماد على التطورات العلمية والتكنولوجية.

• تعريف التحديث من منظور علم الاجتماع العام:

ينظر علم الاجتماع إلى التحديث على أنه عملية تمايز وعقلنة، فالتمايز يعني الانتقال من المجتمع ككلية روحية منصهرة ومتجانسة إلى المجتمع كمجموعة بنيات متواكبة ومتراتبة في إطار ديناميكية لا متناهية من التمايز والاستقلال النسبي للمجالات وتمايز الفئات الاجتماعية وتقسيم العمل، أما العقلنة فهي التنظيم والتنسيق وإخضاع كافة الحقول الاجتماعية للحساب والتخطيط والتوقع، والعقلنة مرتبطة بالبقرطة أي بالتنظيم التراتبي الإداري الصارم وبهيمنة العقلنة القانونية والصورية.*(سبيلا، م، 2001)*

• تعريف التحديث من منظور نظرية التغير الاجتماعي:

ترى هذه النظرية أن التحديث هو انتقال تدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق إلى المجتمع الحديث المفتوح على كل ما هو خارجي والمتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة، وهذا التحول يشمل جميع مجالات الحياة:

– ففي المجال الاقتصادي: يتم الانتقال من الاعتماد على الإنتاج الفلاحي التقليدي إلى الإنتاج الصناعي الحديث مما قد يصاحبه عمليات نزوح سكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية الحضرية ويتوسع العمران بعد ذلك.

– وفي المجال السياسي: ويتحول المجتمع من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي ديمقراطي يمتاز بمشاركة الجماهير في الحياة السياسية وكذا الدخول في التنظيمات الإدارية.

– وفي المجال الثقافي الاجتماعي: وفيه "يتم الانتقال من نظام التضامن العضوي وأولوية علاقات القرابة الدموية وسيادة القيم المتوارثة إلى ديناميكية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلال والحرية النسبية للفرد في اختياراته وبالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي."

(سبيلا، م، 2001)

من خلال ما سبق يمكن اعتبار بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام *1830*م هي بداية ظهور التحديث في الجزائر وهذا اعتبارا للدور الواضح الذي لعبه الاستعمار في تحول المجتمع الجزائري، هذا التحول الناتج عن احتكاك ثقافتين مختلفتين، ثقافة جزائرية تقليدية أصيلة من جهة وثقافة

فرنسية أوربية غريبة من جهة أخرى، إن هذا الاحتكاك الثقافي يعد نوعا من التثاقف اللامتكافئ والمفروض، بل لقد وصفه *(أبو زيد، أ، 2003)* بأنه "صدام بين ثقافتين لهما أصول تاريخية وتقاليد وتصورات ورؤى للحياة مختلفة ومتعارضة، وإن إحدى هاتين الثقافتين تعتقد أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الثقافة الأخرى. "

ولقد قسم **روجيه باستيد** أنواع الاحتكاك والتثاقف إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1- تثاقف "طبعي"، "تلقائي"، "حر": حيث يتعلق الأمر هنا بنوع من التثاقف الغير موجه والغير مسيطر عليه، وفي هذه الحالة يكون التغير ناتجا من الاتصال البسيط ويتم بالنسبة للثقافتين المعنيتين كل حسب حتميتها للداخلية الخاصة بها.

2- تثاقف منظم ومفروض بالقوة: ويكون في صالح إحدى الجماعتين كما في حالة الاسترقاق أو في حالة الاستعمار حيث تكون هناك نية في تحوير ثقافة الجماعة المهيمَن عليها على المدى القصير من أجل إخضاعها لمصالح الجماعة المهيمنة، إن هذا النوع من التثاقف يظل جزئيا وفي غالب الأحيان تشعر الجماعة المهيمنة بنوع من الإخفاق في مسعاها وتعبر عن جهلها بالمحددات الثقافية، وغالبا ما ينتج عن هذا النوع من التثاقف تفكك ثقافي بدون اكتساب خصائص ثقافية.

3- تثاقف مخطط ومراقب: ويكون ممنهجا ويعمل على المدى البعيد، إن التخطيط يتم انطلاقا من المعرفة المفترضة للمحددات الاجتماعية والثقافية، وفي النظام الرأسمالي يمكن لهذه العملية أن تنتهي إلى الاستعمار الجديد، أما في النظام الشيوعي فإن هذه العملية تهدف إلى بناء ثقافة بروليتارية تتجاوز وتشمل الثقافات الوطنية، وقد صرح *(Cuche, D, 1998)* أنه "وبالنظر إلى الأنماط التي حصرها روجيه باستيد للتثاقف يمكن القول أن الجزائر عرفت النوع الثاني أي التثاقف المنظم والمفروض بالقوة خلال الفترة الاستعمارية التي دامت *132* سنة، أما النوع الثالث المخطط فتعرضت له الجزائر ومازالت في ظل الدولة الوطنية الحديثة."

ولقد طرح الاستعمار الفرنسي التحديث على أنه البديل الأمثل للثقافة التقليدية بحيث تكون عناصر الثقافة المادية أكثر انتشارا وأسرع تقبلا من المجتمع المضيف من تلك ذات المضمون الفكري الديني والإيديولوجي بسبب سياسة التثاقف والتحديث المفروض في ظل السيطرة الأجنبية، ويطلق علماء الأنثروبولوجيا على هذه الظاهرة اسم "التفكك الثقافي" وهي تعبر عن

موقف لا تستبدل فيه الأشكال والنظم الثقافية القديمة المهجورة جزئيا بأشكال جديدة فالإدارة الفرنسية ومنذ احتلالها الجزائر انتهجت سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي وفرضت سياستها هذه بقوة السلاح والقانون.

إن أبرز هذه القوانين القانون المؤرخ في *22 أبريل 1863م* الذي يدعى *(Sénats consulte)* وقد أكد *(حمداوي، م، 2000)* أن هذا القانون كان "يهدف إلى هدم البنى الاجتماعية السابقة للاستعمار وذلك بالقضاء على الملكية ومنح الأفراد حق الانفراد بأنصبتهم والتصرف فيها سواء كانت أرضا فلاحية أو رعوية كما ألحق الأراضي التي لا مالك لها بأملاك الدولة."

أما القانون الثاني فهو قانون *26 أوت 1873م* والموسوم بقانون **وارنييه** *(Loi Warnier)* وهو قانون مكمل لسابقه ومدعم للملكية الفردية ويُخضع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي، وقد أكد الباحث **أمحمد بوخبزة** أن هذه العملية بلغت أوجها عام *1860م* حيث كانت الإدارة الفرنسية تهدف من وراء هذه القوانين إلى اغتصاب أراضي الفلاحين وتفتيت النسيج الاجتماعي القَبَلي باعتبار القبيلة الوحدة الاجتماعية والسياسية التي شكلت المقاومة والعرقلة الحقيقية لأهداف الفرنسيين الاستعمارية وخططهم التوسعية، وقد كان لهذه السياسة التي جسدتها القوانين المذكورة سالفا عدة نتائج أهمها كما أورده *(السويدي، م، 1996)* "هجرة خارجية وأخرى داخلية قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش بعد أن فقد معظم الفلاحين ملكيته الزراعية أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض منهم لم تعد تكفي لإعالة أسرته إما لمساحتها المحدودة أو لقلة الإمكانيات المادية المتاحة لفلحها".

أما أكبر التحولات والتفككات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري فكانت في سنوات حرب التحرير الواقعة بين *1954م* إلى *1962م* حيث رصد كل من *(بورديو، ب وصياد، ع.م، 1964)* في كتابهما "الاجتثاث" اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم قصد تحقيق استراتيجيتين:

- قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار.
- إحكام السيطرة والمراقبة على هؤلاء السكان المجتمعين.

إن سياسة تجميع السكان في محتشدات كانت لها انعكاساتها الآنية والمستقبلية، فكانت أهم نتائجها على المدى القصير نشوء أشكال جديدة من الألفة الاجتماعية الناجمة عن الاشتراك في النزوح والتشرد مما أدى إلى ظهور جماعات بشرية تفلت حتى من التصنيف العلمي حيث يرى *(مزيان، ع.م، 1988)* " أن هناك مجموعات بشرية يصعب على الباحث الاجتماعي تصنيفها لأنها أدنى بكثير من أدنى طبقة اجتماعية ويُفضل أن يطلق على هذه المجمعات الرابضون على أبواب الحضارة وكذلك مجموعات ما دون الطبقة"، كل هذا نتج عن تواجد مجموعة فلاحين بعيدين كل البعد عن الحياة المدنية، أما عن نتائجها المستقبلية فقد شكلت هذه المحتشدات بعد حصول الجزائر على الحرية والاستقلال سنة *1962م* الخزان الذي غذى عمليات النزوح الريفي نحو المدن.

ولم توقف تأثير التواجد الاستعماري في الجزائر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية فقط بل تعداه "إلى التأثير الكبير على تصميم المدينة وتحديد معالم توسعها ونموها حيث أدخل النمط العمراني الغربي وأعاد تشكيل مرفولوجية المدن على طابع الهندسة العسكرية والتكتلات الاحتلالية للتلاؤم والتواؤم مع سياسته التخطيطية العسكرية إلى غاية القرن العشرين" *(زريبي النذير وآخرون، 2001، ص103/102)*، وأوضحت *(طويل، ف، 2004)* أن الاستعمار الفرنسي تحول بعد ذلك "من استعمار عسكري إلى استعمار استيطاني مدني محدثا عدة تغييرات جذرية على سياسته الحضرية حيث زاد من توسع المدن ضمن المخططات المستقيمة والأفقية التي تهتم بترتيب وتنظيم البنايات وإنشاء الطرق للمواصلات وترقية المساحات الخضراء إلى جانب المجمعات السكانية والمشاريع الاقتصادية والقطاعات العسكرية وكل الضروريات التي يحتاجها الإنسان والتي تتلاءم مع التقدم الصناعي والاقتصادي والنمو الديمغرافي وفق ميثاق أثينا لتوسع المدن ومختلف القوانين والتشريعات المعتمدة من طرف الدولة كقانون *(Cormutt)* من *1919م* إلى *1924م* الذي طُبق في الجزائر العاصمة سنة *1931م*، ومن خلال قانون ومخطط *(كروست)* و*(دونجي)* في *05* جانفي *1922م* الذي يرتكز على النظرة الشاملة في التخطيط والتطبيق الفعلي في الواقع من خلال إنشاء منطقة حضرية كاملة من جميع الهياكل والتجهيزات كالتي أُنشئت في الجزائر العاصمة سنة *1937م*."

"كما أدخل المستعمر الفرنسي في أواخر سنوات الخمسينات وسائل قانونية أكثر فاعلية على مستوى التخطيط الحضري والعمراني الحديث بغية توسيع البناءات الاحتلالية وتوزيع السكان بطرق حديثة لتجهيز وتهيئة مختلف القطاعات وفي عدة مناطق وفق المخطط العمراني الأساسي (*Pid*) الذي يعتمد على النظرة الواقعية الشاملة على امتداد *20* سنة ووفق مقاييس وإحصائيات مدروسة تلبي حاجات السكان بصفة عامة ثم يأتي التفصيل الذي تقوم به البلديات والسلطات المحلية لتنفيذ ما جاءت به المخططات الشاملة الكبرى على مناطق قديمة يمكن تعديلها وترقيتها أو تهديم أجزاء من الأنسجة العمرانية وإنشاء مؤسسات مدنية أو عسكرية وشق الطرق وتوسيع الشوارع ..."*(ميدني، ش.ذ، 2014)*، "وقد حصل هذا الأمر فعلا في مدن الجزائر وقسنطينة وتقرت أين دمرت مجموعات من المباني انطلاقا من آليات وأدوات التخطيط العمراني الحديث الذي يراعي فقط حاجات ومتطلبات السكان الأوربيين في ظل توفر رصيد مالي مخصص أصلا لهذه المخططات التي قامت في فحواها بضم العديد من المناطق المحاذية أو القريبة من المدن"*(سعيدوني، م، 2000)* ونقصد بذلك القرى والأراضي الخصبة الواقعة في الضواحي وحول المدن العتيقة والهامة لإقامة مستوطنات على الطراز الغربي الأوربي وربطها بشبكة طرق برية وسكك حديد ثم إيصالها بمصادر المواد الأولية ثم بالموانئ لتسهيل التصدير نحو فرنسا، وقد أشار *(بوقشور، م، 1999)* أن السياسة الحضرية في الجزائر عمدت "إلى تقسيم البلاد إلى مناطق لكل منطقة وظيفة ودور تستغله السلطات الفرنسية كالآتي:

أ- المدن والحواضر: الجزائر، قسنطينة، وهران.

ب- المدن المتوسطة: باتنة، بلعباس، مليانة، البليدة.

ج- مدن الشمال الصغيرة: الزراعية أو الساحلية كالجلفة وهي مدن للحماية والإدارة.

د- مدن الجنوب الكبير والواحات: مثل بسكرة وتقرت حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية خالية من أي تهيئة جادة كالتي حظيت بها مدن الساحل، إلى جانب إهمال مدنها العتيقة لتجعل من شعبها شعبا مجردا من قيمه وتقاليده وحضارته مع محاولة فصل مناطق الجنوب عن الشمال لبتر الهوية الوطنية وتشتيت سكانها وبث الفوارق الجهوية بين فئات الشعب الواحد وتمزيق واستئصال رباط الوحدة بين مكوناته المختلفة."

"ومع تعاقب السنوات كان واضحا إفرازات هذه السياسة الاستيطانية الفرنسية وعواقبها على النسيج الحضري الذي سرعان ما حاصره حزام كبير وعريض من البيوت القصديرية والطينية التي تأوي المواطنين الجزائريين بعدما عانت قراهم وأريافهم من البؤس والفقر والحرمان، حيث قُدر عدد السكان القاطنين في البيوت الطينية حوالي *18000* ساكن وقاطني العشش حوالي *21000* مواطن جزائري."*(التيجاني، ب، 2000)*

إن لجوء أولئك السكان إلى التجمع حول المستوطنات الاحتلالية وتلك الأنسجة المستحدثة كان وكما أسلفنا نتيجة الحرمان والتهميش الذي عانت منه قراهم ومداشرهم، وزادت معاناة هؤلاء المحليين إبان سنوات ثورة التحرير بسبب السياسة التي تبناها المستعمر والمتمثلة في تخريب المدن وإفراغ الأرياف والجبال من سكانها وجمعهم في مناطق معزولة (محتشدات) تفتقر لأدنى عوامل ومتطلبات الحضرية مما أدى إلى "انتشار الأمراض والموت في هذه الأوساط مما جعل عدد السكان يتقلص إلى نسبة *5%* من مجموع السكان الذي قدر بحوالي *03* ملايين نسمة."*(هني، أ، 1991)*، "وقد حاولت السلطات الاستعمارية استمالة الشعب الجزائري وكسب وده وثقته لحل مشاكله الاقتصادية مقابل الرضوخ للاستعمار من خلال مشروع قسنطينة الذي هدف إلى بناء *220* ألف مسكن في الوسط الحضري و*110* ألف مسكن في الوسط الريفي خلال *05* سنوات وقد عُرف بمشروع ديغول."*(قويدري، م، 2000)*

مما سبق يلاحظ سعي الاستعمار إلى بسط نفوذه والاستيطان في كامل التراب الوطني ولو بتجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم وأراضيهم الفلاحية وتوزيعها مجانا على المستوطنين الأوربيين مما دفع بالأهالي للتوجه نحو الأراضي الجبلية الوعرة والأقل خصوبة، كما كان لتوجيه الاستثمار من لدن المستعمر نحو المدن الساحلية والسهول الخصبة القريبة الأثر البالغ في توفير الشروط الملائمة لاستقرار المستوطنين في الحواضر مع مواصلة الإهمال والتهميش للأوساط والتجمعات الريفية والعتيقة مما أدى إلى إحداث فوارق جوهرية بين المدن والأرياف ونمو بعضها على حساب الآخر مما جعل منها أقطاب جذب قوية للأهالي طلبا للرزق والعيش الأفضل "كما ازدادت معاناة الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية بشكل عام وسكان الأرياف بشكل خاص بفعل السياسة الوحشية المستمرة التي سلكها المستعمر الفرنسي ضدهم والقائمة على التهجير

والقمع والاستيطان (...) هذه السياسة القمعية دفعت بالسواد الأعظم منهم إلى النزوح نحو المدن المجاورة لهم أو المدن الحدودية لتتحول إلى محتشدات كان الغرض منها التحكم المطلق والمراقبة المستمرة للسكان من أجل القضاء على الثورة، هذه السياسة التي أُصطلح عليها بسياسة الأرض المحروقة."*(ميدني، ش.ذ، 2014)*

لقد حافظ المحتل الفرنسي على بعض سمات العمارة التقليدية المحلية كاستعمال بعض العناصر المعمارية مثل الحوش أو استعمال جدران سميكة وبمواد محلية أو إدراج الأقواس في بعض الواجهات التجارية، لم يفعل المحتل كل ذلك حبا في هذا الطراز وإنما فعله لدوافع أخرى أهمها:

1- التكيف مع مناخ المنطقة كونه اكتشف أن أنجع الوسائل للتكيف مع المناخ هي مجموعة الوسائل المتبعة من طرف السكان المحليين الذين عايشوا الظروف الطبيعية فترة طويلة واستطاعوا تسخير السبل والمعطيات المثلى للتماشي مع تلك الظروف البيئية وبإمكاناتهم المحلية المتاحة.

2- اعتماد سياسة المراوغة من خلال تبني بعض ملامح العمارة المحلية ليسهل على السكان المحليين تقبل هذا الطراز الجديد المغلف بقالب المحلية والذي يحتوي في طياته على ملامح ورموز العمارة الغربية وبالتالي النجاح في تمرير سمات العمارة الأوربية الهادفة إلى كسر الأنسجة التقليدية بكل ما تحويه من مقومات اجتماعية وثقافية معنوية قبل الوصول إلى التخلي الفعلي عنها ماديا.

إن النهج الذي انتهجه المحتل الفرنسي في الجزائر من خلال اعتماده على عمارة أوربية غريبة وتغليفها بغطاء من العمارة المحلية الأصيلة فجاء بطراز بين الطرازين لهو الطراز الكولونيالي أو العمارة الاحتلالية والتي تبناها المحتل الفرنسي في الجزائر بغية زعزعت الأسس الاجتماعية الأصيلة التي كانت راسخة في ذهنية الفرد والجماعة المحلية للسيطرة عليها وبسط نفوذه على كامل تراب القطر الجزائري في ظل سياسته القائمة على التوسع والاستيطان لتتحول الجزائر بعد ذلك من دولة ذات تاريخ عميق وأصالة راسخة إلى مجرد مسخ وجزء لا يتجزأ من فرنسا.

لقد ورثت الدولة والمجتمع الجزائري عن العهد الاستعماري تركة هائلة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو المادي، هذا الأخير الذي يتجلى في مجموعة الأنسجة العمرانية ذات الطابع الكولونيالي كان من بين الأسباب الفاعلة في تخلي الأسر الجزائرية عن مساكنهم ونزوحهم نحو هذه الأنسجة الكولونيالية لما تمتاز به من رقي وتوفرها على كافة الشروط الملائمة

للحياة الحضرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هشاشة الأنسجة المحلية وتدهورها وتدني الأوضاع المعيشية للأسر الجزائرية جراء سياسة الإقصاء والتهميش المطبقة عليهم من طرف الاستعمار، أضف إلى كل ذلك الرغبة في احتلال مساكن المستوطنين في خطوة للتعبير عن مشاعر الانتقام.

ويمكن القول أن سياسة التحديث قد أرست قواعدها أثناء الحقبة الاستعمارية وذلك من خلال إنشاء المستعمر لعديد المدن ذات الطراز الأوربي على حساب المدن العتيقة من جهة، وبفرض طابع رأسمالي على الاقتصاد من جهة أخرى، لكن ومع كل هذا فقد لوحظ عدم استفادة معظم فئات الشعب الجزائري من هذا التحديث وهي التي ساهمت فيه وتحملت آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية فظلت فقيرة ومحرومة، بل لقد أثر التحديث الذي غرسه المستعمر أثناء تربعه على أراضي البلدان المستعمرة على عمليات التحديث والتطور الذي عرفته هذه الدول حتى بعد حصولها على حريتها فقد لخص *(حجازي، ع، 1985)* خصائص التحديث في الوطن العربي في جملة من النقاط:

– أنها لم تكن حركة ذاتية تماما فهي لم تنبثق وتتطور نتيجة لعوامل داخلية بحتة ولا حتى داخلية في لمحل الأول وأنها بدأت في ظل سيطرة استعمارية وتأثرت في سيرتها ونتائجها بالنفوذ الأجنبي إلى حد بعيد.

– أنها كانت ومازالت حائرة بين التراث العربي الإسلامي والثقافة الأوربية الغربية تحاول أن تجمع بينهما دون نجاح ملحوظ وبتكلفة عالية.

– أنها اضطرت بسبب إيقاع العصر المتصاعد إلى السير بسرعة فائقة فلم تتح لها ما أتيح للتجربة الأوربية من الوقت والمحاولة والخطأ وإعادة التنظيم والتكيف.

– أنها تتم لا في حالة فراغ حضاري ودون تحد، وإنما في مواجهة حضارة أجنبية مؤثرة تمارس من خلال سيادتها ضغوطا معوقة هائلة من جهة، وتقدم نماذج تغري على تبنيها من جهة أخرى.

IV – آثار التدخل الاستعماري على التجمعات الحضرية العتيقة:

لقد تسبب التدخل الاستعماري في العالم العربي والإسلامي في إحداث نوع من التطورات سواء على الصعيد العمراني والمعماري أو على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي أدى إلى حدوث تغير في معالم التراث والفن المعماري ووصل إلى إحداث خلل في التوزيع السكاني والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي لهذه المدن والتجمعات بل تعداه إلى حد طمس المعالم الحضارية الإسلامية والعربية وتقلص مكانة المدن، ويمكن تعداد بعض هذه الآثار كما يلي:

* يقول *(الديب، ب، 2001)* أنه قد برزت "هوة عمرانية بين النموذج المحلي (الإسلامي) والنمط الاستعماري المبني على التصنيع والنمو الاقتصادي مما جعل المدن الإسلامية تواجه عمرانا حضريا بدون تصنيع ولا نمو اقتصادي والهيمنة الكاملة على الاقتصاد والموارد وفرض نموذج ثقافي دخيل أدى إلى انحلال الروابط التقليدية وتسخير الأيدي العاملة المحلية مما أفضى إلى تحول المدن المحلية إلى مجرد أنسجة مهمشة ومفرغة من أي نشاط اقتصادي ومن ثم تقهقر هياكلها الاقتصادية وخاصة الصناعات التقليدية."

وما زاد في تهميش هذه الأنوية وانهيار هياكلها هو هجران أهلها ونزوحهم نحو الأنسجة العمرانية الاستعمارية لاستغلالها وامتلاكها عقب الاستقلال ومغادرة المستوطنين الأوربيين إلى أراضيهم مما فرض على السلطات المحلية الاهتمام الأكبر بهذه الأنسجة وتركيز مختلف الخدمات الحضرية والترفيهية على مستواها كونها أصبحت تضم العدد الأكبر من السكان.

* لقد أدى انتشار المدن الاستعمارية والمستوطنات الخاصة بالمهجرين الأوربيين أدى كما جاء عند *(إسحاق يعقوب القطب، 1990)* "إلى حقائق اجتماعية ثقافية غريبة عن النسيج المترابط في العلاقات والتعايش والتسامح الذي ساد طوال عصور الازدهار الحضاري الإسلامي والأوضاع التي فرضها الاستعمار كرست التفرقة العنصرية والعرقية وأعادت النظام الإقطاعي الذي ساد المجتمعات الأوربية علاوة على التقهقر الفكري والفني والعقائدي الذي لحق بالمجتمعات الإسلامية مما أدى إلى تراجع المكانة الحضارية للمدن وأهميتها ودورها المحلي والإقليمي وحتى العالمي."

* إن النموذج العمراني الأوربي المفروض من قبل المستعمر والمستوحى أساسا من النمط الشطرنجي ذي الأهداف الأمنية والعسكرية شكل صورة مناقضة تماما للنموذج التقليدي المحلي مما أدى إلى

تشوه عمراني كبير للمدن، ثم أخذت المدن تتوسع آخذة سمات النمط والطراز الأوربي الذي طغى وبشكل ملفت على الطابع المحلي العتيق، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت عديد المعطيات التي أثرت على الأنشطة الاجتماعية لعل أبرزها التزايدات السكانية الناتجة عن أفواج المهاجرين الذين أقبلوا على المدن لتحسين ظروف حياتهم، هذه التزايدات أدت إلى توسعات في الأحياء الجانبية وفق خطط جديدة أدت إلى تغيير نظام الحياة الأسري حيث أصبح الفرد يميل إلى الاستقلالية وتكوين خلية عائلية منفصلة بدلا من نظام العائلة الممتدة الذي ساد لفترة ليست بالقصيرة في أوساط المجتمعات العريقة.

* ورد عند *(الرفاعي، م.ف، 1994)* "أن الأحياء الجديدة توفرت على كل الخدمات الحضرية الضرورية مما وفر لها إمكانية التوسع المستمر، في حين بقيت الأنسجة العمرانية التقليدية عرضة للتغيير والتمزق تحت وطأة الإغراء المادي فصارت الدُور التقليدية تهدم لتحل محلها المساكن الطابقية واختفت أقسام واسعة من أحياء سكنية وأحياء بكاملها من نسيج المدن القديمة لشق شوارع رئيسية عريضة وتنفيذ مشاريع عمرانية جديدة ومن ثم بدأت المدن العربية تفقد طابعها وتألقها متراجعة في مساحاتها فأضحت لا تشكل إلا أجزاء أو نقاطا في المدن بكاملها."

ولقد صاحب هذا الاضمحلال في الأنسجة العمرانية اضمحلال في الوظائف الاجتماعية التي كانت تمتاز بها واختفاء أنظمتها الاقتصادية والثقافية لتحل محلها أخرى دخيلة مصاحبة للأنسجة الحديثة، ولقد تعدى هذا التأثير ليصل إلى حد كسر الروابط الاجتماعية بين سكان الحي الواحد والتي من بينها حق الجوار.

* إن إنشاء مجموعة مدن حديثة وبمقومات حديثة ذات طابع حديث لم يكن هدفه مجرد الفصل المجالي بين نسيجين متضادين بل كان المستعمر يهدف زيادة على ذلك كله إلى إحداث نوع من النظام الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة من خلال إيجاد وخلق طبقات اجتماعية ينتمي إليها أفراد الجالية الأجنبية الوافدين من الغرب والموظفون وكبار التجار، ثم طبقة أخرى أدنى من الأولى ينتمي إليها الأهالي البسطاء من السكان الأصليين بالمدينة، وكان الهدف من كل ذلك زرع بذرة الانقسام والتفرقة في البناء الاجتماعي في هذه المدن اعتمادا على مجموعة الممارسات الاجتماعية الصادرة عن هذه الطبقات العليا التي شكلت ذهنيات غربية ودخيلة مقارنة بالذهنيات المحلية.

* انتقال المركزية السياسية إلى هذه التجمعات الحضرية المستحدثة حيث تتجمع الوظائف الإدارية في المدن الكبرى والعواصم وتهمل بقية الأجزاء الأخرى أو توكل إليها بعض الوظائف الثانوية حسب الحاجة الملحة، وقد أدت المركزية السياسية إلى إحداث نوع من عدم التوازن في التنمية بين المدينة والريف، كما أدى كذلك إلى "تقلص نفوذ النظام الاجتماعي المرتكز أساسا على نظام القبيلة وحل محله نظام الإقطاع الذي أبقى الفلاح في حالة سيئة فكثرت حينذاك الهجرة إلى المراكز الحضرية رغم تأخر النمو الصناعي فيها، كما لعبت السياسة الداخلية وعدم الاستقرار في هذه الآونة دورا كبيرا في تشجيع النمو الحضري والهجرة الداخلية بين المدن."(*كوستللو، ف.ف، 1982*)، أي أن سياسات المستعمر ساهمت وبشكل فعال في تسريع نسبة التحضر في مدن العالم العربي الإسلامي فقد لوحظ أنه في بدايات المراحل الاستعمارية سنة *1900م* لم تكن المدن التي يفوق تعداد سكانها *100000* نسمة يصل إلى *09* مدن ليفوق هذا العدد بحلول سنة *1950م 25* مدينة.

V– العوامل الأساسية المساهمة في التغير الاجتماعي:

لقد لعب الاحتلال دور المحرك الفعال لإحداث التغيرات الاجتماعية وإن كان دوره الأهم يتجلى في إحداث مجموعة من التغيرات المادية المفروضة والمطبقة على الأنسجة العمرانية إلا أنها تواصلت وتطورت وتعمقت لتشكل مجموعة من الظواهر كانت بمثابة العوامل الأساسية التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وبالتالي التأثير على لبنته الأساسية وهي الأسرة، ويمكن حصر هذه العوامل في:

V–1– تغير نمط الإنتاج:

لم يستطع المستعمر الفرنسي أن يُنشأ اقتصادا قائما على الصناعة في الجزائر وكل ما أنجزه كان متمثلا في تطوير وتحسين اقتصاد تصديري يرتكز على مورد واحد بعد أن كان قبل الحقبة الاستعمارية ذا طابع زراعي رعوي حيث قال *(بن يسعد، م.ح، 1982)* "إن منتجات الأرض ولا سيما الكروم لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والقهوة والسكر في البرازيل."، ولم تعرف حركة التصنيع انطلاقة حقيقية إلا مع الاستقلال وتحت راية السيادة الوطنية التي كرست كل الطاقات لإرساء قواعد النظام الصناعي وبناء قوة اقتصادية متينة

تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية الأجنبية والمساهمة في تنشيط التجارة الخارجية ورفع ميزان الصادرات وبالتالي الإسهام في الدخل الخام الوطني والقضاء على البطالة، وقد تعددت هذه الصناعات عقب الاستقلال وتفرعت إلى عدة مجالات:

– الصناعات الثقيلة: وتشمل صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والصناعة البتروكيماوية.

– الصناعات الخفيفة: وتشمل الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والجلود والصناعات الكهرومنزلية، وقد أدت هذه الصناعات إلى تولد مراكز صناعية كبرى مثل مركز الجزائر العاصمة ومركز وهران ومركز قسنطينة.

لقد صاحب التحول من نمط الإنتاج الزراعي الرعوي إلى النمط الصناعي الخدماتي تحول في نمط العمل العائلي التقليدي إلى عمل صناعي مأجور، إضافة إلى تحفيز أفواج المهاجرين من القرى والمداشر إلى المدن والمراكز الحضرية والصناعية.

V–2– موجات النزوح الريفي:

إن السياسة الاستعمارية القاضية باغتصاب الأراضي الفلاحية والمضايقات المطبقة على الفلاحين دفعت بهؤلاء إلى النزوح من القرى إلى المدن بحثا عن العمل حيث يعد هذا النزوح هو أول حملة نزوح في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر، وتلت هذه الموجة موجتان اثنتان إحداهما عقب السنوات الأولى من الاستقلال شملت النازحين الريفيين واللاجئين في البلاد المجاورة أي تونس والمغرب، أما الموجة الثانية فقد صاحبت انطلاقة التصنيع، ويقول *(جغلول، ع.ق، 1983)* أنه قد "رافق الاستقلال موجة ثانية وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر والاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة فهي مصاحبة للتصنيع..."

لقد نتج عن انطلاقة التصنيع وظهور المراكز الصناعية الكبرى توزيع غير متكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية مما ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي إلى يومنا هذا فبرزت مراكز حضرية كبرى وأخرى أقل وتفوق تعداد سكان القطاع الحضري على تعدادهم في القطاع الريفي والجدول أدناه يوضح تطور عدد السكان في القطاعين الحضري

والريفي عبر مختلف التعدادات الوطنية:

السنوات	سكان الحضر (ن)	سكان الريف (ن)	إجمالي السكان (ن)	نسبة التحضر(%)
1886	523431	3228606	3752037	13.95
1906	783090	3937884	4720974	16.58
1926	1100143	4344218	5444361	20.20
1931	1247731	4654288	5902019	21.14
1936	1431513	5078125	6509638	21.99
1948	1838152	5948939	7787091	23.60
1954	2157938	6456766	8614704	25.04
1966	3778482	8243518	12022000	31.42
1977	6686785	10261215	16948000	39.45
1987	11444249	11594693	23038942	49.67
1998	16966937	12133937	29100874	58.30
2008				

الجدول III-1: تطور السكان في القطاعين الحضري والريفي.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

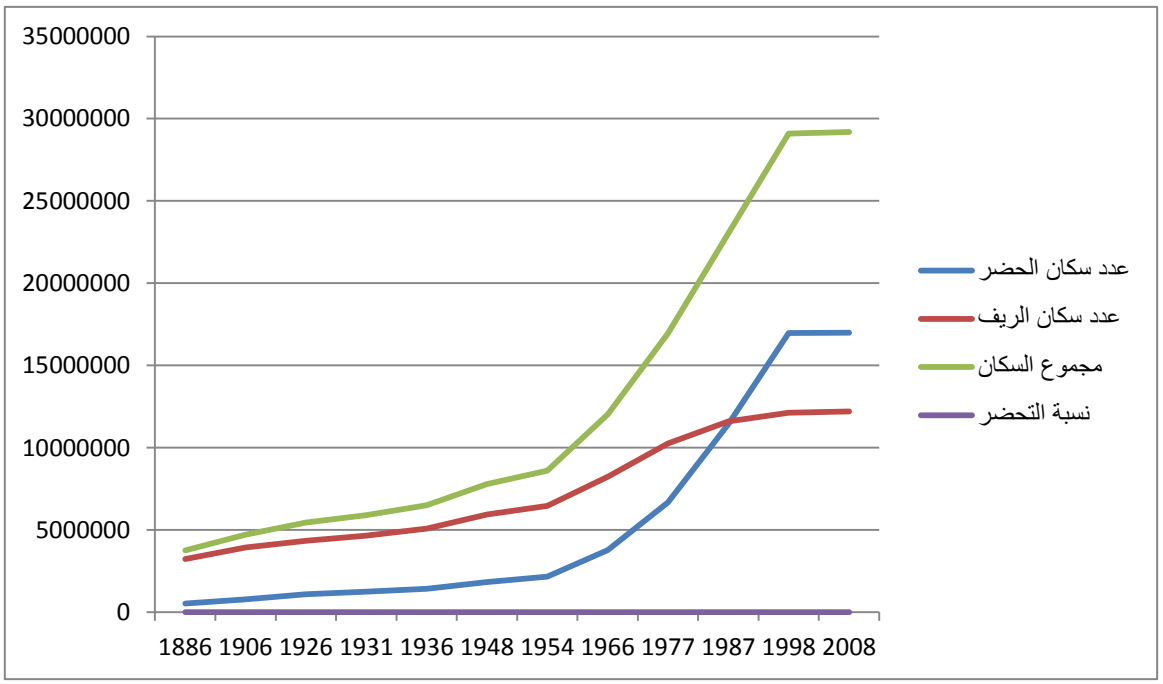

البيان III-1: تطور السكان في القطاعين الحضري والريفي.

V–3– انتشار التعليم الحكومي:

لقد تنامى الطلب على التعليم تماشيا مع السياسة التي انتهجتها الدولة الحديثة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاتجاه إلى تكوين الكوادر التي تحتاجها الصناعة والزراعة والخدمات كالمهندسين والأطباء والصيادلة والتقنيين والأساتذة والمعلمين بعد أن كان التعليم في الحقبة الاستعمارية مقتصرا على تزويد الإدارة الفرنسية بالموظفين، ولقد تحتم مع النهج الجديد للدولة حول التعليم المتطلبات الآتية:

- انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته.
- توسيع التعليم ليشمل جميع الأطوار الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي.
- إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات لسد احتياجات الطلب المتزايد.

وأصبح الحراك الاجتماعي والمهني والمكاني يستند أساسا على التعليم الحكومي الذي بذلت فيه الدولة جهودا كبيرة مما انعكس على تطوير معدل التمدرس وفق ما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)	إجمالي (%)
1966	56.80	39.60	47.20
1977	80.80	59.60	70.40
1987	87.75	71.56	79.86
1998	85.28	80.72	83.05
2008	90.20	82.00	86.10

الجدول III–2: تطور معدل التمدرس للفئة العمرية (4–16) سنة عبر مختلف التعدادات الوطنية.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

لقد لاقت سياسات الدولة في تطوير التعليم قبولا وإقبالا كبيرا من طرف أبناء الشعب وهذا ما يؤكده الجدول أعلاه حيث سجلت ارتفاعات قياسية في نسبة المتمدرسين عقب الاستقلال وأخذت هذه النسبة في الارتفاع مع مرور الزمن، وما يلاحظ أيضا هو ارتفاع معدل التمدرس عند الإناث وتقلص الفارق الفاصل بين نسبة تمدرس البنين والبنات.

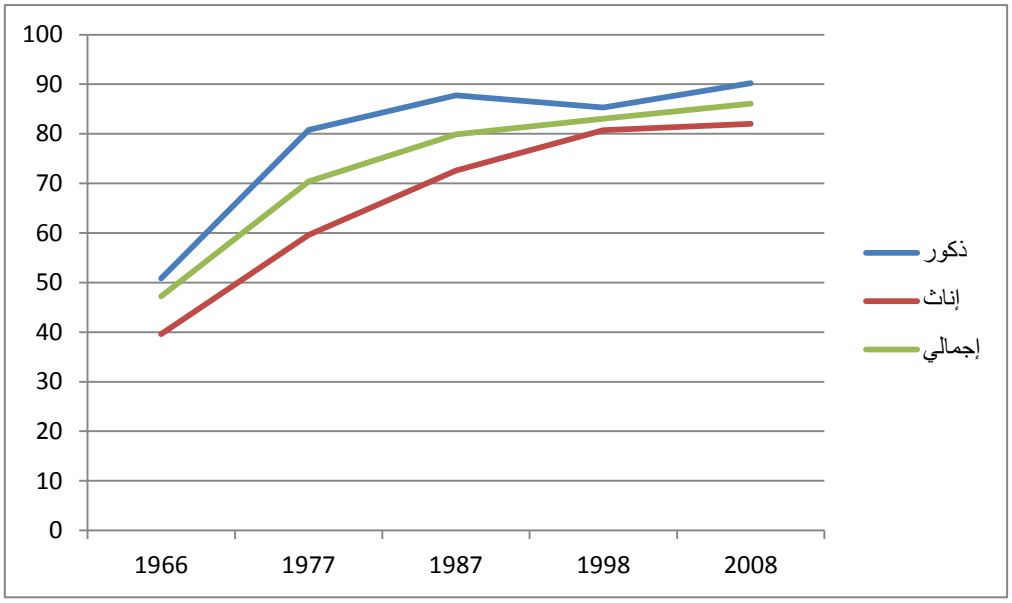

البيان III-2: تطور معدل التمدرس للفئة العمرية (4-16) سنة عبر مختلف التعدادات الوطنية.

VI- خصائص المجتمع الجزائري قبيل الاحتلال:

سبقت الإشارة إلى أن الاحتلال الفرنسي يعد النواة التي غرست من أجل تغيير المجتمع الجزائري سواء على الصعيد المادي من خلال التدخلات على الأنسجة العمرانية التقليدية أو على الصعيد الاجتماعي بفرضه مجموعة ممارسات غريبة على المجتمع الأصلي، هذا المجتمع الذي تعرض لهزات عنيفة غيرت الكثير من ملامحه، ولتسهيل المقارنة مع ما سبق يجدر بنا هاهنا التعرض لمميزات المجتمع الجزائري التقليدي قبيل دخول الاستعمار وهذا على مستوياته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية:

VI-1- على المستوى السياسي:

لقد تشابه الواقع السياسي للمجتمع الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي مع نظرائه ممن كانوا تحت السيطرة التركية حيث تميزت العلاقات بين الأطراف التي تملك بعضا من النفوذ والسلطة بالعلاقات المصلحية، وهذه الأطراف هي السلطة المركزية من جهة والقبائل وكبار شيوخها من جهة أخرى، كما أن هذه العلاقات لم تقتصر على السلطة المركزية والقبائل فقط بل كانت قائمة بين القبال فيما بينها، فالصراع العنيف والتحالف المصلحي كانا يميزان العلاقات بين السلطة المركزية التركية والقبائل من جهة أو بين القبائل فيما بينها من جهة أخرى، أما السلطة المركزية فقد اعتمدت سياسات مختلفة في التعامل مع القبائل المتواجدة لخصها *(الطيبي، م، 1992)* في:

"- لجم القوة العسكرية للقبائل بواسطة إشعال نار الحرب بينها عن طريق اكتساب واحتضان البعض وكسر وتشريد البعض الآخر.

- امتصاص القوة السياسية التي تتمتع بها القيادات القبلية والروحية بواسطة الاقتراب والمرونة والتعامل المصلحي.

- تنظيم الجباية الضريبية بشكل لا يمس في العمق مصالح الارستقراطية القبلية والطرقية.

VI-2- على المستوى الاقتصادي:

تميز المجتمع الجزائري التقليدي بنشاط اقتصادي ذي طابع زراعي رعوي، أما الأنشطة التجارية والصناعية فكانت أنشطة ثانوية مكملة للنشاط الاقتصادي السائد، كما كانت الصناعات تمتاز بأنها صناعات يدوية تقليدية كالدباغة والنسيج وصناعة الحلي، وقد ارتكز الاقتصاد الجزائري التقليدي على الاقتصاد المنزلي الذي اتسم بالتموين والاكتفاء الذاتي، حيث يقوم أفراد الأسرة بالعمل الجماعي لتوفير احتياجاتهم من المنتوجات الزراعية والصناعية على حد سواء.

ومن خلال هذا الكلام يتضح جليا أن المصدر الأساسي لإنتاج الثروة والقاعدة الرئيسية للإنتاج المادي هي الأرض وليس المال، كما يعتبر الريف هو مركز القوة ومحور العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع وليس المراكز الحضرية.

VI-3- على المستوى الاجتماعي:

تَشَكَّلَ المجتمع الجزائري التقليدي من وحدات اجتماعية قاعدية تمثلت في الأسر الأبوية الممتدة والعشائر والقبائل التي خضعت العلاقات القائمة فيما بينها لتعاليم الدين الإسلامي إلى جانب مجموعة من الأعراف والتقاليد والعادات السائدة، وقد لعبت مؤسسات المجتمع الأهلي وعلى رأسها المساجد والزوايا دورا مهما فكانت بمثابة مراكز إشعاع ثقافي وتعليمي وتربوي، وكانت هذه المؤسسات تستند في توفير منشآتها على الأوقاف والحبس، وقد أدت الطرق الصوفية دورا سياسيا واجتماعيا مهما في الدفاع عن المجتمعات وإخماد نار الاضطرابات السياسية حيث سجل *(مزيان، ع.م، 1988)* ملاحظة هامة بخصوص دور الزوايا فقال "من الملاحظة أن الطوائف الدينية والزوايا كانت قبل الاستعمار على هذا النمط من النضال الثقافي والسياسي وأنها جماهيرية بالطبع، وقد

فقدت صفتها هذه في أيام الاستعمار إذ أصبحت للتنويم والخرافات والروح الاتكالية وظهرت طبائعها الإقطاعية خصوصا في هذه الظروف، ونقول أن هذا الفاصل التاريخي له أهميته الكبرى فيما يخص التحول الذي ذكرنا لأن الاستعمار انتبه أول ما انتبه إلى الأدوار السياسية التي تلعبها مثل هذه الحركات فسخرها تسخيرا متقنا ابتداء من أوائل القرن العشرين."

VI–4– على المستوى الثقافي:

لقد اقتسمت السلطة والقوى السياسية الفاعلة –ونعني بذلك السلطة المركزية التركية أو سلطة الارستقراطية القبلية أو الارستقراطية الطرقية– عمليات انتاج الثقافة والمثقفين في المجتمع الجزائري التقليدي فكان لكل طرف من هذه الأطراف المتنازعة على السلطة السياسية مثقفيه الذين يدافعون عنه ويقومون بإعادة إنتاج إيديولوجيته الخاصة به، وقد أكد *(الطيبي، م، 1992)* أن الطابع الديني المتصوف قد طغى على الفكر الثقافي والانتاجات الثقافية حينها فقال "لقد انحصرت أو كادت تنحصر جل إنتاجات الفكر في الشعب الشرعية والصوفية والأدبية، وكانت مشاغل العلماء تتخذ من علم الكلام منطلقا لها وتهتم بدراسة مواضيع تتعلق بالإضافة إلى ذات الله إيمان العالم وإيمان المقلد."، وقد اقتصرت صورة المثقف حينها في ذلك الشيخ الفقيه أو الحكيم العاقل صاحب الفكر الديني الغيبي التراثي والشعبي البعيد كل البعد عن الفكر الموضوعي العلمي، وظل هذا الفكر راسخا إلى درجة عجز مثقفي الطبقة البرجوازية المتمركزين في الحواضر تجاوز هذا الحد والانطلاق إلى آفاق أرحب.

ويرى *(نبيل، ع، 2001)* أن الاتجاه نحو الزهد والتصوف لم يكن في بعض الحالات إلا استجابة أو رد فعل اتجاه بعض المظاهر الاجتماعية والسياسية فقال متحدثا عن علاقة الإسلام بمنظومة المجتمع ولا سيما العلاقة الدينية السياسية "إن الزهد والتصوف في أحد جوانبه كان بمنزلة رد فعل ضد التمايز الطبقي كنوع من عدم الامتثال السلبي لسلطة الحكم السياسي، أما في أيامنا فإن العنف لا الزهد أصبح بديلا شائعا تعبر به الجماهير الغاضبة عن سخطها."

VI–5– على المستوى السكاني:

جاء عند *(الطيبي، م، 1992)* أن مسألة تقدير تعداد سكان الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي شكلت موضوع خلاف بين عديد الباحثين فقدره كل من **يانكو وأندريه جوليان وأندريه برونو**

بحوالي (*3000000*) نسمة، أما **رونيه غاليسو** فقدره بحوالي (*3400000*) نسمة، فيما ذهب **أمحمد بوخبزة** إلى تقديره بحوالي (*4500000*) نسمة.

ويصف أهل التخصصات أن المجتمعات التقليدية في الجزائر عرفت نظاما ديمغرافيا طبيعيا أو بدائيا يتميز بوفيات مرتفعة ومستوى عال للخصوبة نتيجة لغياب وسائل منع الحمل، ويقدر المعدل الخام للوفيات في هذا النظام في حالة غياب الكوارث الطبيعية بحوالي (*3.0% إلى 3.5%*)، أما معدل الولادات فلا يتعدى (*3.5% إلى 4.5%*) نظرا لسوء الشروط الصحية وارتفاع وفيات الأجنة وكذا الوفيات المخاطية مما يجعل من الزيادة الطبيعية لا تتعدى (*0.5%*) في العام هذا إن لم تتجه إلى الصفر.

خـلاصـــــــة:

لقد تركت الحقبة الاستعمارية الطويلة الأمد بصماتها واضحة على الأنسجة العمرانية المحلية بسبب تعارض النمطين المعماريين، ولقد حظي الطراز الاحتلالي بالاهتمام الأكبر من طرف السلطات الاحتلالية كونه مأوى المستوطنين الأوربيين فتركزت على مستواه مختلف الخدمات الحضرية كالتعليم والإدارة ومراكز الصحة وغيرها، لكن المشكل الأكبر أن آثار هذا الطراز ظلت مغروسة في ذهنيات الشعوب حتى بعد نيلها لسيادتها فقد لوحظ ازدياد البعد عن البيئة القديمة والسير نحو عمران دخيل لا يمت لهذه الشعوب بأي صلة إلى درجة التأثير على التركيبة العمرانية للمدينة اليوم التي تبدو مجردة من ملامحها العربية ومضمونها الإسلامي مقارنة بما كانت عليه أيام الفترة الزاهرة للدولة الإسلامية التي أفل نجمها مع سقوط الدولة العثمانية آخر مراحل الحضارة الإسلامية المتنوعة بتنوع أقاليمها.

وتعد المدينة الاستعمارية نتاجا وامتدادا للمدينتين اليونانية والرومانية، هاتان الحضارتان تمكنتا من ترك آثار واضحة على التاريخ المديني من خلال تأسيس عمران قائم أساسا على البعدين الديني والعسكري، هذا العمران الذي عظمت مشاكله وتفاقمت بعد انطلاق الثورة الصناعية التقنية في القرن الثامن عشر الميلادي وما نتج عنها من تحولات على كافة المستويات لعل أهمها هو إبعاد الإنسان عن إبداعاته الثقافية وعلاقاته الاجتماعية كون الاهتمام كان منصبا على السيطرة على إنسان المدينة وجعله مجرد مستهلك لما تنتجه الحضارة الغربية وهذا لما له من تأثير إيجابي على الجانب الإنتاجي، وقد اتضح جليا التطور الذي ألمَّ بالمدينة الأوربية عقب ظهور الثورة الصناعية وتحقيق التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، هذه التطورات العلمية أدت إلى ظهور التقنيات الحديثة التي زعزعت البنيات القديمة القائمة بين الإنسان والمدينة لتحل محلها علاقات سوسيواقتصادية دفعت إلى بروز تنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة تطلبت صياغة جديدة ومناسبة لشكل المدينة ومجالها، وكان التخلي عن المدن القائمة حينها أول تلك الأفكار بسبب عجز تلك المدن عن مواكبة التطور التكنولوجي المحقق ومن ثم جاء التفكير في إحداث تخطيط عمراني جديد لمدن جديدة تختلف عن سابقتها تكون قادرة على استيعاب واقع المجتمع التكنولوجي الجديد حيث تتحقق الديمقراطية وقيم العالم الصناعي وتقنياته حيث لم تكن تلك

النظريات العمرانية الحديثة إلا بواعث هذا الفكر وأساس العمران المعاصر الذي تكتوي بناره مدن اليوم.

" لقد أفرزت الحداثة عن نتائج لم تخطر ببال حتى من سطروا أسسها وسنوا قوانينها فثارت ضدها العديد من الأصوات المناهضة وعلى رأسهم المفكرون الأوربيون أمثال **جان ليوتار، مايكل فوكو وجاك داريدا** الذين ثاروا وبشدة على أسس الحداثة معتبرين إياها تسعى للسيطرة والتحكم رغم ما تدعيه من تحرر واستقلالية فهي تخضع الناس لإراداتها فمن ملك شهادات أعلى كانت له السيطرة، ومن ملك المال أكثر كان هو الأحق بالمتعة، ومن ملك التقنية والقوة العسكرية احتل واستعمر من لم يملكها، فيمكن تلخيص نتائج الحداثة في تغلب الغريزة المنفعية السلطوية على الغريزة المعرفية التحررية، والمتأمل يرى وبوضوح أن الحداثة خرجت بالمجتمع من تسلط الكنيسة لتوقعه تحت سلطة المال والقانون والمنفعة الخاصة." *(جميل، ع.ق.أ، 1995)*

الفصل الرابع

سياسات التهيئة الحضرية في الجزائر بين التجديد والأصالة.

مـقـدمـــة:

تزخر الجزائر عبر مسارها السوسيوتاريخي بعدة أشكال وأنماط من الأنسجة العمرانية التي تعد انعكاسا للسياسات العمرانية المتعاقبة على هذه الرقعة الجغرافية من العالم، فهناك مجموعة المساكن التقليدية الموروثة عن الأجيال السابقة كالحضارة العثمانية وما قبلها، وهناك المساكن الكولونيالية المنجزة في الحقبة الاحتلالية الفرنسية للجزائر، أضف إلى ذلك مجموعة المساكن العشوائية والفوضوية المنجزة في فترات النزوح الريفي الكثيف الذي شهدته الحواضر الكبرى عقب نيل الاستقلال سنة *1962م* وما عقب ذلك من مجموعات المساكن العصرية سواء المنجزة من طرف الدولة أو الأخرى الداخلة تحت ما يسمى بالبناء الذاتي.

إن هذا الاختلاف والتباين في الأشكال العمرانية في بنيتها المادية أدى إلى مجموعة من التحولات في الجوانب الاجتماعية والثقافية، أي أنه زيادة على تشوه المدينة عمرانيا ومعماريا فإنه قد صاحبه فقدان للهوية المحلية التي اضمحلت وسط مجموعة ممارسات اجتماعية غريبة وبعيدة عن تلك الممارسات الأصيلة والمتجذرة ضمن أوساط الأنسجة العتيقة.

إن المتأمل في مدننا اليوم يرى صورا عمرانية يتداخل فيها نمطان حضاريان مختلفان ومتعارضان عقيدة ومنهاجا وثقافة ورؤية للحياة، نمط محلي أصيل متغلغل في المدن العتيقة ومستوعب للمجتمع المحلي بكل أبعاده، ونمط آخر غريب ودخيل فرض نفسه وبقوة على المجال المديني للجزائر إثر تعرضها للاحتلال وهو نمط عمراني قائم أساسا على البعدين العسكري والاستيطاني، ومع الأسف فقد كان لهذا النمط الأثر البالغ في توجيه المدن الجزائرية وتحديد معالم نموها حتى بعد الاستقلال.

إن التغيرات التي يشهدها المجتمع اليوم على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية جعلت من المدن تنمو وتتطور بسرعة وتبرز معها مجموعة من الاختلالات الاجتماعية التي يصل البعض منها إلى وسمه بالآفة، هذا كله جعل من سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر تكثف من جهودها بغية التكيف مع كل مرحلة من مراحل التغير الذي يشهده المجتمع ومحاولة الاستجابة لكل متطلباته واحتياجاته.

I- مراحل سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر:

لقد تركت الحضارات المتعاقبة التي عرجت على الجزائر بصماتها واضحة على سياسة التهيئة الحضرية متجلية في مجموعة الأنسجة العمرانية المتنوعة المتواجدة ضمن المدن والداخلة في الإرث الحضاري لها، وقد سبقت الإشارة وبإسهاب في الفصلين السابقين إلى السياسة الحضرية للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، لذا سنكتفي في هذا الفصل بالإشارة إليها وسنعمق الدراسة حول السياسة العمرانية للجزائر عقب الاستقلال وخاصة أمام الوضع المزري الذي تعيشه المدن اليوم من تشوه وتدهور عمراني واجتماعي وثقافي كبير.

I-1- مرحلة ما قبل الاستعمار:

وتميزت بالتقلبات الكبيرة للمجتمع على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظرا لتعدد الحضارات المتعاقبة على المجال العمراني، هذا الأخير الذي شهد عديد عمليات الهدم وإعادة البناء من قِبل كل من وطأه إما مسحا لما أنجزه غيره أو ترسيخا لوجوده، وقد أكد *(بودن، ع.ع، 2004)* أن تاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي شهد "عدة تجمعات حضرية كان تأثيرها وتواجدها جليا على تخطيط المدن وعلى تركيبة المجتمع بداية من التواجد الفينيقي إلى الغزو الروماني ثم الوندالي فالبيزنطي إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية ثم الحكم العثماني"، ويشير *(المدني، أ.ت، 1963)* أن المدن الأولى قد ظهرت على السواحل الشرقية "عندما أسسها البحارة القادمون من فينيقيا كمراكز تجارية وهي جيجل وعنابة ثم شيد القرطاجيون بجاية وتنس وشرشال لنفس الأغراض"، كما صنف **بيراردي** عناصر العمران الحضري في هذه المرحلة إلى مجموعتين:

"- الأولى: ذات أشكال خطية ومتسلسلة وتحوي الممرات والمساجد والأسواق وتكون مفتوحة نحو الخارج.

- الثانية: وتحوي المباني السكنية التي تتمحور من جهتها على فناء مركزي هو وسط الدار، وتكون هذه منغلقة نحو الداخل."*(التيجاني، ب، 2000)*

I-2- المرحلة الاستعمارية:

لقد كان لهذه المرحلة التي مرت على الجزائر تحت وطأة الاحتلال الفرنسي الأثر البالغ على تصميم المدينة وصياغة أنسجتها العمرانية بل والتأثير حتى على عناصرها المعمارية وتحديد معالم

نموها وتوسعها، وقد أشار *(زريبي، ن، 2001)* أن النمط الغربي أُدخل إلى المدن الجزائرية "وأعاد تشكيل مرفولوجية المدن على طابع الهندسة العسكرية والتكتلات الاحتلالية للتلاؤم والتواؤم مع سياسته التخطيطية العسكرية إلى غاية القرن العشرين"، ويرى *(الديب، ب، 2001)* " أن الشبكة العمرانية الحالية وتطور ممارسات تهيئة المجال العمراني مرتبطة بالدرجة الأولى بإعادة تشكيل بنية مدن ما قبل الاحتلال الفرنسي عن طريق تحويل الأنسجة العمرانية التقليدية وترقية عمران وعمارة استعماريين لأغراض عسكرية واقتصادية."

ولقد عمد الاحتلال الفرنسي إلى إهمال المدن العتيقة والتضييق عليها بإقامة أنسجة حضرية حديثة تحمل الكثير من سمات الطراز الأوربي وبشوارع واسعة ومخططة تخطيطا شطرنجيا حيث تضم هذه الأنسجة بين جوانبها مختلف المرافق الحضرية اللازمة لتحقيق الحياة الأمثل لمجموعات المستوطنين الأوربيين، ولم يقف الاحتلال عند هذا بل تعداه ليصل إلى طرد السكان المحليين من أراضيهم الفلاحية الخصبة أو استغلالها واستعمالهم فيها كالعبيد، أضف إلى ذلك مجموعة التدخلات على الأنسجة العتيقة وتهديم أجزاء كبيرة منها لتوسيع الأنسجة الاحتلالية القائمة يومئذ، هذه السياسات الاحتلالية دفعت بالسكان المحليين إلى مغادرة مساكنهم التي لم تعد تشكل إلا رمزا للفقر والحرمان، والتوافد على المراكز الحضرية بحثا عن الرزق والعيش الأفضل، وأصبحت مجموعات الأنسجة التقليدية مفرغة ومهجورة كليا أو جزئيا من السكان، وأدخلت الفترة الاستعمارية المجتمع الجزائري في مرحلة القضاء والتخلي عن الأنسجة التقليدية ماديا وثقافيا واجتماعيا.

I-3- مرحلة ما بعد الاستقلال:

لقد اعترضت السلطات المعنية في الجزائر عقب الاستقلال جملة من التحديات بسبب ما خلفه الاستعمار من تركة ساد الكثير من معالمها الخراب والدمار والنهب وإخلاء خزينة الدولة حيث أصبحت معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة من العجز عن الإنتاج مما خلق الملايين من العاطلين عن العمل، أضف إلى كل ذلك أمواج المهاجرين الكثيفة التي توافدت على المراكز الحضرية باعتبارها بؤر جذب لما تمتاز به من تمركز للهياكل الصحية والاجتماعية والإدارية ونظرا للنقص الفادح في الإسكان على مستوى القرى والأرياف والأنسجة العتيقة نتيجة للهدم

والتخريب الذي لحقها إبان الثورة التحريرية.

ولقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتبني طروحات الفكر الاشتراكي القائم على مبدإ اقتسام الثروة كون الشعب الجزائري كله قد عانى من القهر والحرمان في فترة الاحتلال، غير أن تصدع معسكر هذا الفكر دفع بالدولة الجزائرية نحو مسار آخر وفق متطلبات السوق العالمية وهو الاقتصاد الحر "بغية النهوض بالمجتمع والتخلص من مظاهر التخلف وتغيير الواقع الاجتماعي تغييرا جذريا وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية لمجموع الشعب بتطبيقها استراتيجية الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الكيماوية والهندسة الاستخراجية، ومما أعطى دفعة قوية لهذه الاستراتيجية تلك التأميمات التي شهدتها البلاد عندما قامت بتأميم أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة عام *1963م*، وبنك الجزائر عام *1966م*، ثم تأميم المناجم وجميع البنوك الأجنبية ورأس المال الأجنبي في ميدان الغاز الطبيعي والمحروقات عام *1971م*." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

ولقد أولت السياسة التنموية في الجزائر غداة الاستقلال اهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي، حيث اتخذت من التصنيع ركيزة ووسيلة ضرورية لتحريك عجلة التنمية في جميع القطاعات الأخرى لما توفره لها من وسائل النمو المختلفة "فجاءت المخططات التنموية: المخطط الثلاثي *(1967م/1969م)* والمخطط الرباعي الأول *(1970م/1973م)* والمخطط الرباعي الثاني *(1974م/1977م)*، هذه المخططات التي خصصت مبالغ طائلة لقطاع الصناعة وكان هذا على حساب القطاعات الأخرى، وحاولت المخططات الخماسية: الأول *(1980م/1984م)* والثاني *(1985م/1989م)* أن تقوّم سياسة التوازن الإقليمي ومحاولة الاهتمام بالقطاعات الأخرى." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*، وتشير *(طويل، ف، 2004)* أن "داء هذه التجربة التنموية يلوح من بعيد عندما بدأت الدولة في التخلي تدريجيا عن دورها، وبدأ التخطيط اللامركزي يفشل القطاع الصناعي الذي كان محور التنمية في الجزائر وأهملت الكثير من القطاعات الأخرى كالسياسة العمرانية الإسكانية أكثر الحلقات ضعفا ضمن السياسة التنموية للجزائر بسبب الآمال الوهمية المعقودة على العقارات التي خلفها الأوربيون"، هذه الآمال كانت قائمة على أساس أن الحظيرة السكنية التي أجلاها المعمرون الأوربيون غداة الاستقلال كانت كافية لامتصاص الفائض السكاني في المدن، وعلى هذا الأساس لم تخصص الدولة في المخطط الثلاثي لقطاع السكن سوى نسبة جد

ضعيفة من الميزانية الموجهة للاستثمار الشامل عكس تلك المخصصة لقطاع المحروقات[1].

ولقد ظهر نوع من الاختلال في التوازن الجهوي بين مناطق البلاد فتضخمت المدن الساحلية وانتشر الفقر في الأرياف ومدن الجنوب نتيجة الاهتمام المبالغ فيه بقطاع المحروقات والاستثمار الصناعي المتمركز أساسا في مدن الشمال ليزداد بذلك تشوه المدن الجزائرية في ظل غياب سياسة حضرية تنموية واضحة، وفي إطار المساعي الرامية للتحكم في النمو العمراني وإعادة التوازن الجهوي فقد صدرت وفي سنوات السبعينات "مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الولائي الجديد وقانون الاحتياطات العقارية وإثراء النصوص التنظيمية للعمران ونشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي كاستحداث المناطق الحضرية والصناعية وتطبيق الإصلاحات الزراعية حيث تظهر صورة أخرى للعمران الريفي الجزائري تتمثل في القرى الاشتراكية التي عرفت النور منذ بداية السبعينات والتي تستهدف تحولا نوعيا للإنسان وترقيته اجتماعيا واقتصاديا، كما نشير أيضا إلى بداية التوجه الحقيقي لطرح مشكلة السكن التي بدأت آثار حدتها تظهر وذلك خلال المخطط الرباعي الأول (*1970م/1973م*)."[2]

I-3-1- أزمة السكن والانفجار الديمغرافي:

سبقت الإشارة إلى أن سياسة الإسكان لم تحظ بالاهتمام الحقيقي من طرف الدولة في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال بسبب الاهتمام المبالغ فيه بسياسات المحروقات والاستثمار الصناعي، وقد أدت هذه السياسة إضافة إلى التزايد الكبير للمهاجرين الريفيين نحو المراكز الحضرية إلى ارتفاع كبير في نسبة سكان المدن وخصوصا الحواضر منها مما نجم عنه حدوث أزمة

1 - أشارت الباحثة (طهراوي، ف، 1998) أن الجزائر قد شهدت في السنوات التي تلت الاستقلال عدة حالات من الهجرة الريفية نحو المدن بسبب افتقاد الريف للمرافق الضرورية الأمر الذي دفع بالسكان إلى التدفق نحو الحواضر "ولقد تسبب ارتفاع نسبة السكان في المدن وخصوصا الحواضر منها غداة الاستقلال عن عدم توازن التنمية بين قطاع الزراعة والصناعة في السنوات الأولى من الاستقلال، وافتقاد الريف آنذاك لكل أنواع المرافق، حيث أدى ذلك التدفق البشري الهائل في المدن إلى تشبع سريع للمساكن فاجأ المخططين الذين كانوا يظنون إلى غاية نهاية الستينات أن الحظيرة السكنية التي أجلاها الأوربيون غداة الاستقلال كانت كافية لامتصاص الفائض السكاني في المدن، حيث لم يخصص لقطاع السكن في المخطط الثلاثي (1967-69) سوى نسبة لا تفوق 2.72% من الاستثمار الشامل مقابل 60% المخصصة لقطاع المحروقات ...".

2 - وزير العمل والشؤون الاجتماعية، أيام دراسية حول المسكن الحضري، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، ولاية الجزائر، 20/19 مارس 1979م.

حادة في السكن تطلبت تدخل الهيئات المعنية، فمنذ نهاية السبعينات بدأ الاهتمام الفعلي بسياسة السكن في الجزائر "حيث أصبحت مساهمة الجماعات المحلية في ميدان المشاريع والمتابعة والإعانة تكتسي أهمية كبرى ويندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسع المجال المديني والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة والتحكم في تنظيم المدينة." *(الديب، ب، 2001)*

المدينة	الجزائر	قسنطينة	وهران	عنابة	باتنة
عدد الوافدين	187842	16778	59105	16175	15463

الجدول IV-1: النزوح الريفي في الفترة (1962م/1966م).

المصدر: مربيعي، س، 1984

السنة	1830	1886	1906	1926	1948	1959	1966	1977	1986	1998	2014
النسبة (%)	5	8	10	13	20	23	32	41	48	71	

الجدولIV-2: نسبة نمو سكان الحضر في الجزائر خلال الفترة (1830م/2014م).

المصدر: الديب، ب، 2001.

لكن الجهاز الإنتاجي الحديث الذي اعتمدته الدولة والقائم أساسا على قطاع المحروقات والاستثمار الصناعي والمتمركز في المدن الشمالية ساهم في تضخم المدن الساحلية وخلق أقطاب عمرانية تفشت فيها أزمة السكن بدرة أكبر من قدرات الدولة على حلها والحد منها مما فرض على السلطات اللجوء "لإشراك المواطنين بصفة فردية أو جماعية للمساهمة في بناء المسكن، ومن ثم التخفيف من حدة الأزمة، وعمدت حينئذ لتذليل العقبات والسبل الإدارية والمالية عن طريق القروض بصناديق الاحتياط والإعانات البلدية التي تتمثل في شق وتنظيم طرق التجزئات البلدية وشبكاتها وبيع الأراضي بأثمان رمزية وتسليم رخص البناء فضلا عن سبيلين آخرين للاستفادة من مسكن جماعي عن طريق الترقية العقارية أو التنازل عن أملاك الدولة." *(بن جليد، ع، 1986)*

"إن بروز أزمة السكن في هذه الآونة بحدة والتي تجلت في الاختلال المسجل بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديمغرافي وحجم الأسرة دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء اعتمد فيه أساسا على:

1- وضع برامج هامة لإنجاز السكن مسايرة لنمو المجتمع الجزائري وتطوره وتجلى ذلك من خلال

المخططين الخماسيين الأول والثاني.

2- وضع سياسة ناجعة للتحكم في النمو العمراني وتستجيب للوضعية القائمة وإيجاد حلول ملائمة للأزمة التي تعرفها البلاد ويعاني منها المواطن في الميدان، ومن ثم اتخذت وسائل وطرق كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة في آجال جد محدودة، واعتمد في ذلك البناء المصنع الجاهز المتعدد الطوابق ذو النمط الموحد الذي رأت فيه الجزائر الحل السريع لإعادة التوازن بين العرض والطلب وتغطية النقص الكبير في مادة السكن الذي تعاني منه البلاد وبالتالي بني هذا النوع من المساكن على نمط واحد في جل أنحاء الوطن سواء كان ذلك في الجزائر على سواحل البحر المتوسط أو في تمنراست بأعماق الصحراء دون مراعاة للبيئة المناخية ومواد البناء المحلية أو صلاحية استعمالها ولا النوعية ولا رغبات السكان ..." *(سحنون، ط، 1990)*

أضف إلى ذلك استهلاك هذه البرامج السكنية لمناطق واسعة من الأراضي الخصبة المخصصة أساسا للزراعة حيث "تجلت أكثر من 80% من إنجازات هذه البرامج السكنية على أراض بيضاء وزراعية نراها توسعات عمرانية لمناطق معمرة دون بحث دقيق ولا مراعاة للجيوب الموجودة داخل الأنسجة العمرانية أو محاولة لتكثيف المجالات المبنية داخلها رغم أن ذلك قد مضى تحت أعين الهيئات المختصة وبواسطة الأدوات المعتمدة رسميا والتي تتمثل في:

- المخطط العمراني الرئيسي (*PUD*): الذي يحدد المناطق الحضرية (المحيط الحضري) المزمع تهيئتها أو تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه، ولقد تضمن صورتين معماريتين من شأنهما تحقيق مجال عمراني منظم والإسهام في دفع ديناميكية المدينة وتطويرها في بعديها الزماني والمكاني وهما:
- منطقة السكن الحضري الحديث (*ZHUN*).
- التجزئة (*Le Lotissement*)." *(الديب، ب، 2001)*

وقد روعي في تصميم المنطقة الحديثة تفادي مجموعة النقائص المتواجدة في الأحياء القديمة لتجنب الضغط المتوقع وخاصة في التمدرس والصحة والتزود بالماء، كما سطرت مجموعة أهداف ينبغي توفرها وتحقيقها لضمان الاستقرار لعل أهمها:

- ربط هذه المناطق الحديثة بالمناطق الموجودة بالمدينة.

– تزويدها بالمرافق الضرورية للسكن والوظائف المناسبة.

– إدماج الأحياء الجديدة معماريا واجتماعيا.

I–3–2– مرحلة الثمانينات:

وشهدت البلاد في هذه الفترة أزمة حادة بسبب التراجع الرهيب للمحروقات الذي أدى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية التي بلغت سنة 1995م حوالي 32.61 مليون دولار لتنصاع البلاد مجبرة نحو نظام اقتصاد السوق وما فرضه من إصلاحات هيكلية والانتقال إلى القطاع الخاص والتشجيع على شراء أسهم الشركات بعدما تنازلت الدولة عن الكثير منها وما تم في اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية في 2001/12/19م وما فرضه عليها من بنود زادت المشاكل حدة حيث ارتفعت البطالة 29% سنة 2000م وسرح حوالي 360 ألف عامل سنة 1998م إلى جانب ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية وتفاقم ظاهرة الفقر حيث وصل إلى 6.4 مليون أي 21% من العدد الإجمالي للسكان عام 2001م.

وقد حاولت سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر في هذه المرحلة خلق عدة آليات وميكانيزمات لتستطيع من خلالها ضمان إطار معيشي يتوافق ومتطلبات المجتمع بعد أن أصبحت الأوضاع العمرانية والسكنية متردية على مستوى كامل القطر الجزائري فتفشت أزمة السكن وغياب الخدمات واختناق المدن الكبرى وتدهور المناطق السهبية والصحراوية وعزل بعض النواحي نتيجة لما خلفته التجارب التنموية المنتهجة التي غيبت في الكثير منها السياسة الحضرية وعدم إعطائها القدر الذي تستحقه فظهرت في هذه المرحلة التجزئات وفرضت نفسها قوة على المجال العمراني وساهمت وبشكل كبير في تعميق الهوة وطبع المدينة بسمة اللاتجانس إذ لم تكن هذه التجزئات سوى تنظيم شطرنجي لمحلات سكنية باختلاف أشكال سكناتها ومواد بناءها دون مراعاة لطبيعة الممارسات اليومية للمستعمل ليزداد بذلك تشوه المدينة ومجالها العمراني بأشكال متنوعة ومتضاربة وظيفيا ومعماريا، "وعموما كانت هناك عدة توجهات للسياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال حاولت فيها البلاد الخروج من هذه الأزمة، وقد اتسمت:

– المرحلة الأولى: بواقعية نسبية تهيمن عليها العدالة الاجتماعية والمساواة.

– المرحلة الثانية: التزمت بصفة رسمية سياسة تهيئة عمرانية بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.

– المرحلة الثالثة: ترمي إلى محور الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها الدولة، والتخلي عن الأعمال والأنشطة الإقليمية." *(بودن، ع.ع، 2004)*

"ويلاحظ إبان هذه الفترة التوجه نحو المناطق الداخلية للبلاد لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية خلال المخطط الخماسي الثاني، والتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية الكبرى بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري ووضع حد للتوسعات العمرانية التي التهمت أراض واسعة، مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا." *(Saf, M, 1983)*

II– السياسة الحضرية للجزائر منذ الاستقلال:

تبنت الجزائر عقب الاستقلال عدة توجهات للسياسة الحضرية كان الهدف منها إخراج البلاد من سلسلة الأزمات التي كانت تتخبط فيها، ولعل أبرز تلك السياسات هي:

II–1– المرحلة الأولى: سياسة التوازن الجهوي (1962م/1978م):

وكانت هذه السياسة نتيجة الظروف التي شهدتها البلاد عقب الاستقلال وموجات النزوح الريفي الكثيف نحو المدن مما أثر على التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي فضلا عن الاختلال في التوزيع السكاني بين الشمال والجنوب وأيضا بين الريف والحضر، كما "كانت البداية الأولى للسياسة الحضرية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني وتنظيم المناطق الهامشية في المدن من خلال التخطيط الذي بدأ يظهر بتنمية المناطق المحرومة، أو برامج أُعطيت للجماعات المحلية لتسيير المدن، وكانت أول الجهود عام 1965م وتبلورت في بنود المخطط الثلاثي (69/67) والذي عمل على إشكال المساكن التي كانت قبل الاستقلال، وركزت على إعمار وإنماء المدن الكبرى وأقاليم الساحل، حيث وُجهت معظم الاستثمارات التي سطرتها الحكومة والمدرجة في مخططات التنمية الاقتصادية الذي تبعته كل المرافق الملحقة من السكن حيث تم إنجاز عام 1969م حوالي 10770 مسكنا حضريا إضافة لما ورثته عن الحقبة الاستعمارية من سكنات لبت إلى حد ما حاجات الجزائر في المدن، أما في الريف فقد شيدت قرابة (75) قرية فلاحية عبر

التراب الوطني من مجموع الألف قرية المبرمجة فوق أراض خصبة في معظم الحالات، وقد أصبحت هذه القرى نواة لمدن مصغرة فيما بعد لتصبح مراكز للبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي منتهجة في ذلك سياسة الاستعمار خلال الثورة التحريرية عندما شيد (1000) محتشد لتجميع سكان الأرياف بعد ترحيلهم من بيوتهم، ولقد حاولت هذه القرى لحد ما تخفيف الضغط على مراكز المدن." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

"بعد هذه التجربة للمخطط الثلاثي جاء المخططان الرباعيان الأول (73/70) والثاني (77/74) بالمطالبة بالتوازن الجهوي وإعطاء أهمية للمناطق الداخلية كباتنة وسطيف والهضاب العليا وتنفيذ المشاريع الصناعية بها وتقليل الضغط على مناطق الساحل واعتماد اللامركزية في الإدارة وإعطاء الصلاحيات للبلديات والولايات من خلال المخططات الولائية والبلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني، إلى جانب صدور مجموعة من القرارات المنتظمة للتقسيم الولائي الجديد عام 1974م للترقية الإدارية للمراكز الحضرية التي ارتفعت من (66) مركزا عام 1966م إلى (211) مركزا عام 1977م." *(زريبي، ن وآخرون، 2001)*

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بسياسة الإسكان في هذه الفترة حيث حددت نسبة (10%) من النفقات في المخطط الرباعي الأول لإنجاز 40 ألف مسكن، كما خصص المخطط الرباعي الثاني للقرى الاشتراكية المزمع إنجازها عام 1980م وبرامج البناء الذاتي الريفي و130 ألف مسكن حضري خلال الفترة الرباعية، أضف إلى كل ذلك البرامج المخصصة للمرافق الحضرية الضرورية وشبكات التموين والصرف الصحي، "كما رصدت الدولة استثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري (PMV) لتحويل مشاريع البنية الحضرية وتهيئة الأراضي وتشييد المرافق وتحسين ظروف المدن وضمان التوافق بين متطلبات تخطيط المدن والتخطيط الاقتصادي، حيث استفادت من هذه العملية حوالي 39 مدينة كبيرة، كما برمجت الدولة إنشاء 254 ألف منطقة عمرانية جديدة (ZHUN) ووزعت على 180 مركزا حضريا لإنجاز 670 ألف مسكن جديد لمواجهة أزمة السكن وتنظيم توسع المدن ورفع كفاءتها على التطور والنمو." *(بوقشور، م، 1999)*

وقد أعطت هذه الأعمال والتدخلات نتائج إيجابية على عدة أصعدة كتقليص الفوارق في ميدان الشغل وتحسين مستوى المداخيل وكذا تنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والمرافق الحضرية

ومختلف الشبكات (كهرباء، ماء، صرف صحي)، كما ساهمت في تطوير المدن الصغرى والمتوسطة، غير أن هذه الأعمال ولمحدوديتها الزمنية ظلت غير كافية لإحداث تطوير شامل على المستوى الإقليمي فقد أكدت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1977م أن الفوارق بين المناطق الساحلية وباقي البلاد تزداد هوتها، كما أن حركات النزوح الريفي باتجاه المدن تزداد وتيرتها مما نتج عنها عمران فوضوي زاد من تعقيد المشاكل الحضرية بالمدن.

II-2- المرحلة الثانية: سياسة الصلاحيات المفقودة (1978م/1986م):

لم تحقق المرحلة الأولى الأهداف المسطرة لها، فبالرغم من وجود وزارة السكن سنة 1977م إلا أنه واجهت عملية التنمية جملة من المشاكل والعقبات حدت من فعاليتها كبيروقراطية التسيير والتنظيم ومركزية القرارات وعدم كفاءة المؤسسات في إعداد الدراسات المطلوبة ونقص استغلال التموين المالي وغياب العدالة الاجتماعية في التوزيع الذي لم يراعى فيه الجانب الاجتماعي والنفسي للسكان جعل من جهود وزارة السكن تضيع سدى كقروض صناديق الاحتياط الممنوحة للسكان وبيع الأراضي بأسعار رمزية ومنح رخص البناء، فبالرغم من كل هذه الجهود المشجعة إلا أن النمو العمراني شهد عرقلة كبيرة انعكست بظهور البناءات الفوضوية وانتشارها والتي كانت أساسا في تولد مشاكل عديدة كالإجرام والبطالة والفقر.

"لتأتي بعدها مرحلة أخرى من التنمية في إطار المخطط الخماسي الأول (84/80) والثاني (89/85) ليجسد سياسة تهيئة عمرانية فعالة عن طريق سلسلة من الإجراءات كظهور التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات دائرة وزارية وذلك بإحداث وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية كما تأسست في سنة 1981م الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كُلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، ومن جهة أخرى صدر قانونان في سنة 1981م يتضمنان تعديلات وتنقيحات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة (المخطط الولائي والمخطط البلدي للتهيئة)، كما تم تعديل الخريطة الإدارية الحضرية عام 1984م لاستيعاب الفائض عن أحجام المدن والحضر بشكل عام وتكيفها مع الحقائق العمرانية والتغيرات الحضرية المستجدة ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974م إلى 48 ولاية عام 1984م و1544 بلدية بعدما كانت 842 بلدية." *(بودن، ع.ع، 2004)*

"وكان هذا محاولة من أجل القضاء على التفاوت الموجود والتخفيف من أزمة السكن وإصلاح وضعية الإسكان التي عجزت فيها المخططات السابقة حيث بلغت نسبة الإنجاز 86% في المخطط الخماسي الأول الذي خُصص له 60 مليار دينار للإسكان حيث أولى أهمية لتسيير الآثار المترتبة عن المخططات السابقة واهتم بالتحكم في الجهاز الاقتصادي للدولة وفاعلية البناء الجيد الصحي والسريع لتلبية حاجات السكان الذين أُنجز لهم 80 ألف مسكن وبقي العجز حوالي 130 ألف مسكن على الرغم من الأهداف التي كانت ترمي لتوزيع 450 ألف مسكن منها 300 ألف حضري و150 ألف مسكن ريفي." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

ووصف ذات الباحث أن هذه المشاريع افتقرت إلى الأدوات والميكانيزمات المعمارية، إذ لم يتم اعتماد المخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة على الرغم من وجود نصوص قانونية التي زُود بها جهاز التهيئة العمرانية 1987م ويرجع ذلك للأسباب التالية:

– السياق التأسيسي من جهة وإجراءات التخطيط المطبوعة بثقل القرار المركزي والتي أحالت ضرورات التهيئة العمرانية إلى درجة ثانية من ناحية أخرى.

– عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية وعمليات ربطها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط، وزارة الإسكان، ...)

– كما أن منهج التخطيط على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير.

– ومن جهة أن منهج التخطيط كان يعطي الأولوية للنظرة القطاعية دون أن يولي اهتماما بواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.

– ومن جهة أخرى فإن إخفاء الطابع الاجتماعي وشبه المجاني على الموارد الطبيعية (ماء، الأرض) قد أسهما كثيرا في تبذيرها باستبعادها من الحقل الاقتصادي.

II–3– المرحلة الثالثة: انحطاط السياسة الترابية (1986م/1994م):

واعتمدت السياسة التخطيطية في هذه المرحلة على المخطط الخماسي الثاني (89/85) أين حاولت الدولة تركيز أهدافها نحو المناطق الداخلية للاستفادة الكبرى من الطاقات البشرية عبر

التوزيع العادل في كامل التراب الوطني وكذا التخفيف من حدة الخدمات الحضرية وفك الخناق الذي طال المدن الكبرى في الشمال بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا ومدن الجنوب الجزائري، كما كانت السياسة العمرانية في هذه المرحلة تهدف إلى "وضع حد للتوسعات العمرانية التي التهمت أراضي شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا كالأسلوب الذي بنيت به المساكن الجاهزة المصنعة المكونة من عدة طوابق ذات النمط الواحد في جميع التراب الوطني شمالها كجنوبها دون مراعاة للظروف المناخية والخصوصية الاجتماعية وللتكاليف المالية لمواد البناء ولم تراعي أيضا رغبات السكان في نوعية السكنات والإنجازات." *(رحماني، ش، 1995)*

وفي عام 1986م وقعت الدولة تحت صدمة تراجع أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الدولار لتجد نفسها مرغمة على التخلي عن كل السياسات المنتهجة والتي من بينها سياسة التهيئة العمرانية، فتعرضت لأزمة حادة قضت على كل المجهودات بالتوجه في ظل الاقتصاد الحر وضعف الوظائف الهيكلية للسلطة والجماعات المحلية، وقد تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى أشد حلكة ابتداء من أحداث أيام شهر أكتوبر التي سلطت الضوء على مدى تفكك الأقاليم وبينت بجلاء مدى محدودية نموذج التنمية القطاعية الذي تبنته السياسة التنموية في ذلك العقد حيث أصبحت معظم الضواحي تعاني من التهميش والبطالة وانعدام الأمن وظلت تدفع بأمواج النازحين نحو المراكز الحضرية.

II-4- المرحلة الرابعة: مرحلة السياسة الجديدة الخاصة بالتهيئة العمرانية:

بعد عجز الدولة عن مواكبة التغيرات السريعة للنمو الديمغرافي والحركة العمرانية وكبح أمواج المهاجرين في ظل السياسة الاشتراكية المنتهجة القائمة على التخطيط الاقتصادي والذي أهمل الحركة العمرانية وتهيئة الأقاليم، هذه السياسة التي استمرت إلى حدود سنة 1989م أين عرفت الجزائر مجموعة تحولات وخاصة في نظام الحكم وفق دستور 1989م إذ تحول الاتجاه السياسي والاقتصادي للدولة الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي الداعي إلى الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية وخوصصة المؤسسات الاقتصادية وابتعاد الدولة عن تسيير شؤون البلاد.

"وفي ظل هذا التوجه الجديد كان لابد من إعادة النظر في سياسة التخطيط العمراني وسياسة التنمية الحضرية لتعارضها مع مبادئ الدستور الجديد الذي اعترف ولأول مرة في تاريخ التشريع

الجزائري بحق الملكية، وأصدر قانون التوجيه العقاري (29/90) المؤرخ في 1990/10/18م الذي حدد أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية والهيئات المسؤولة، وأيضا القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية، كما أصدر هذا الدستور قانون أملاك الدولة والقواعد الخاصة لتكوينها وتسييرها ومراقبة استعمالها في قانون (30/90) عام 1990م، كما نص قانون (25/90) المؤرخ في 1990/11/18م على إنشاء المدن الجديدة كعملية تعمير ممتازة ضمن إطار الجهوية حيث تجسد إدارة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني، والمادة 04 من القانون (03/87) المؤرخ في 1987/01/27م المتعلق بالتهيئة العمرانية تنص على أن تحقيق التماسك في مجال التهيئة العمرانية يجب أن يندرج في الأحكام التنفيذية للقوانين التي لها تداخل في استعمال الفضاء وتشغله ضمن المبادئ التي تنص عليها بأن تكون هذه المدن الجديدة بشكل منطقي ضمن طرح أوسع يتعلق بالتهيئة الجهوية أو الوطنية من أجل إصلاح النسيج الحضري ورد الاعتبار لانسجام المنظومة الحضرية الوطنية من خلال أهدافها التالية:

– توزيع عادل للأنشطة والتوازن الجهوي في البلاد وإنشاء مناطق حضرية في الأرياف والمناطق المحرومة كالجنوب وتخطيطها وتهيئتها لكي تمنع من النزوح الريفي من أجل فك الضغط عن المدن.

– ربط التهيئة العمرانية بالسياسة الاقتصادية والموازنة بين السكان واليد العاملة وإعطاء الأولوية لسياسة الاستثمار وتدعيم الشراكة بين القطاع العام والخاص لدفع عجلة التنمية في البلاد على الأمد البعيد إذ ترتكز على سياسة عقارية نشطة وإنصافية لحماية العمران مستقبلا وخاصة من أجل إنشاء إطار المدينة حيث يقوم المواطن نفسه بخلق التنمية.

– خلق مدن جديدة مستقلة عن مركز المدن الكبرى من أجل التحكم فيها وفي توسعها وتوجيه حيويتها وتوفير جميع احتياجات السكان على شكل خدمات لفك الاختناق.

– إنشاء مدن مجهزة بجميع وسائل النشاط والترفيه والهياكل التي تجعلها تنمو حضريا وترتقي وليس أماكن للنوم والإنجاب فقط كما سُطر في المخطط القديم."*(ميدني، ش.ذ، 2014)*

لكن هذه القوانين تزامنت مع أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية جد متردية كانت تمر بها البلاد بعد سنة 1990م مما جعل من هذه القوانين تفشل في تحقيق سياسة تعميرية راقية، فقد خضع الاقتصاد الوطني لصندوق النقد الدولي، وتم جدولة الديون وتراجعت مداخيل المحروقات وانخفض

الدينار مما ساهم في تفشي البطالة بسبب حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية والعمومية وتسريح العمال، وازدادت البيئة الحضرية تشوها بسبب تزايد أفواج المهاجرين من الأرياف والمدن الصغيرة نتيجة انعدام الأمن والتخريب الذي مس العديد من المؤسسات والمرافق وممتلكات الأفراد، كما أدى حل المجالس المحلية والتي عُوضت بنظام المندوبيات إلى تجميد القيام بالتخطيط الحضري والذي تولت أمره الهيئات الإدارية مما أدى إلى تبذير حاد للعقار الحضري والاحتياطات العقارية ودخول الأراضي العقارية بالمدينة في مضاربات من طرف الخواص الذين اقتحموا سوق العقار الأمر الذي نتج عنه انتشار واسع للبناء العشوائي بسبب البيع الغير منظم للأراضي العقارية.

"هذه المشكلات جعلت الدولة أمام واقع يحمل مخاطر متعددة أحيانا أقوى من طاقات وقدرات الدولة، واستجابة لهذه المخاوف نُظمت استشارة وطنية عام 1995م حول مشروع جديد يتناول استراتيجية التخطيط العمراني وسياسة التنمية الحضرية تشارك فيها الجامعات والجماعات المحلية والمجتمعات المدنية والخبراء وهذا لإثراء وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط العمراني عنوانها (*الجزائر غدا*)." *(بودن، ع.ع، 2004)*

III- انعكاسات آليات التخطيط والتهيئة العمرانية على واقع المدينة ومجالها الحضري:

لقد تسببت السياسات العمرانية المنتهجة من طرف الدولة للتنمية الشاملة بعدة نتائج ساهمت في رسم صورة معقدة ومشوهة للبيئة الحضرية يمكن تقسيمها وفق المجالات التالية:

III-1- على المستوى الفيزيائي:

* ظهور توسعات عمرانية غير متوازنة حيث بُرمجت أغلب التوسعات على محيط المدن وأتى العديد منها على حساب أراض فلاحية وخاصة مناطق السكن الحديثة، أما مناطق التجزئات فكانت على مستوى الأقطاب الحضرية الكبرى وعلى أخصب الأراضي الفلاحية.

* تسببت هذه السياسات التخطيطية باستهلاك مفرط للمجال الحضري وتوسعات غير منسجمة للأنسجة الحضرية سواء على الصعيد العمراني أو المعماري، فقد توضعت هذه التوسعات الجديدة بكيفية مناقضة ومتضاربة مع الأنسجة المتواجدة من قبل، أما التجزئات فأتت أقرب ما يكون للأنسجة الفوضوية الغير مراقبة.

* ازدياد الفوارق بين مدن الشريط الساحلي وباقي مدن الوطن مما نجم عنه حركة نزوح جد هامة باتجاه المدن كانت السبب في انتشار عمران فوضوي زاد من حدة المشاكل الحضرية، حيث شهدت البلاد تبديدا كبيرا لأحسن الأراضي والسهول الفلاحية التي أُستغلت لفائدة العمران الغير مراقب أو لفائدة الوحدات الصناعية الاقتصادية التي خططها القطاع بشكل عمودي.

* "أما عن فترة الاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية فقد وُضعت قوانين وصلاحيات تتعلق بالتهيئة العمرانية إلا أنها لم تتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية، وهكذا لم يتم تحديد إطار الإعداد وكيفيات اعتماد المخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية ولا الأدوات القانونية المحلية طبقا لما ينص عليه القانون فظهرت محدودية تطبيق القرارات المنصبة في التهيئة العمرانية للأسباب التالية:

– عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية وربط عملياتها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (التخطيط، الإسكان، ...).

– إجراءات التخطيط مطبوعة بثقل القرار المركزي والتي أحالت ضرورات التهيئة العمرانية إلى درجة ثانية.

– إعطاء الأولوية للنظرة القطاعية في التخطيط دون أن تولي الاهتمام بواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.

– تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق نتائج في الأمد القصير." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

* حدوث تفكك وتصدع بين الأقاليم بسبب سياسة التنمية القطاعية المعمول بها آنذاك مما ترتب عنه معاناة الضواحي من التهميش وانعدام الأمن وتزايد أفواج النازحين لينتشر بعد ذلك البناء الفوضوي والاستهلاك اللاعقلاني للأراضي الذي أتى حتى على الأراضي التي أُدخلت ضمن الاحتياطات العقارية فمُنحت على شكل أراض للبناء أُنجزت عليها بناءات دون احترام لقواعد البناء أو خصوصيات المجتمع وثقافته بسبب عدم فاعلية الرقابة وهيئات المتابعة، "إضافة إلى غياب الكفاءة الجزائرية التي تعمل على ترسيخ البعد الثقافي للمجتمع وتنويعه واستغلاله في عملية التخطيط المعماري، ونموذج تكوينها على مستوى البرامج المستمدة من الثقافة الغربية مما

زاد من محدودية تفاعل المستعملين مع الصور المنتجة، ومن ثم حصول تداعيات مختلفة على المستوى الاجتماعي والمعماري أفرز كنتيجة حتمية قطيعة حقيقية بين البرامج المنجزة والمتطلبات والحاجيات الاجتماعية." *(بلعيفة ليلى)*

III-2- على المستوى الاجتماعي والثقافي:

* "إن عدم تمكن المستعملين من التكيف مع المجال الجديد وعدم قدرة هذا المجال على تحقيق التفاعل معهم أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين زيادة عن الثمن الاجتماعي الذي يدفعه المجتمع من تراجع للقيم وظهور النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني مما يدفع المستعملين في بعض الأحيان بل أغلبها إلى هجران هذا المجال أو التعامل معه بصورة غير لائقة بغية تحقيق بعض الحاجات التي تتناسب مع الأسرة فانعكس ذلك سلبا على البيئة العمرانية بشكل عام." *(الديب، ب، 1995)*

* حدوث جملة من الفوارق الجهوية بسبب سياسة الاقصاء والبرامج المنتهجة التي فشلت في معظم الأحيان والتي كان من نتائجها التضحية بالقطاع الفلاحي ومجموعة الأنشطة والمهن التقليدية المنتشرة في الأرياف مما نجم عنه تفاقم نسبة البطالة وتدهور الأرياف عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا.

* تراجع القيم والثقافات المحلية التقليدية بسبب الثقافات المستوردة في ظل الغزو الخارجي وميل السكان إلى تشرب هذه الثقافات على حساب الثقافة الوطنية.

* انتقال طابع العيش الريفي إلى المدن والمراكز الحضرية بسبب السكان الجدد النازحين إليها والمعتادين على نمط الحياة والمظاهر الريفية.

* بروز الثقافات الجهوية بسبب التكتل السكاني وتنوع مناطق النزوح مما ينجم عنه ظهور فوارق طبقية وثقافية داخل المجتمع، كما لا يخفى انتشار مظاهر العنف وقيام صراعات متعددة يصل البعض منها إلى نشوب معارك عنيفة بين سكان الحي الواحد وخاصة منها تلك المعروفة بأحياء السكن الاجتماعي.

III-3- على المستوى الاقتصادي:

وله تعلق أساسي بعامل المصاريف والتكاليف وخاصة في التجربة الجزائرية فقد أدى تعدد السياسات التخطيطية إلى تنوع التكاليف[1] سواء التكاليف الخاصة بالتهيئة المجالية للمراكز الحضرية المستحدثة أو التكاليف الخاصة بحماية الأقاليم وإعادة الاعتبار للمراكز الحضرية المتدهورة بغية المحافظة على المجال المعيشي.

III-4- على المستوى السكاني:

* وتعد الزيادة في التعمير وتعدد الأقطاب العمرانية أبرز سمات العشريات الثلاث المتعاقبة بعد الاستقلال، ونعني بذلك زيادة عدد المدن والتجمعات الحضرية التي تضم عددا كبيرا من السكان بسبب الزيادة السريعة في التعمير "فبالنسبة للتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 60000 نسمة فقد تضاعف عددها من 13 إلى 29 في عشرية (77/66) وحتى المدن ذات أزيد من 100000 نسمة فقد تضاعف عددها إلى ثلاث مرات فانتقل من 04 إلى 11 مدينة تترتب حسب نسبة السكان على النحو التالي: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، البليدة، سطيف، سيدي بلعباس، باتنة، سكيكدة، شلف، مستغانم، لتتعدى سنة 1990م الثلاثين مدينة، وتوسع الجزء الأكبر من الشبكة الحضرية توازيا مع التنمية الحاصلة في الحواضر الكبرى والمدن المتوسطة." *(زريبي، ن وآخرون، 2001)*

---

1 - ذكر (ميدني، ش.ذ، 2001) أن الأخطاء المسجلة على ديناميكية التعمير تسببت في تعدد أنواع التكاليف، فإشكالية هذه الأخيرة المتصلة بالإقليم تستمد أساسا من اقترابين:

- اقتراب للتكاليف من حيث أنها موجهة إلى حماية وتثمين وتقسيم الإقليم أو المحيط، فهذه تعتبر تكاليف صيانة واسترجاع إنتاجية الإقليم.

- اقتراب للتكاليف من حيث أنها موجهة إلى عمليات التحويل أو الارتفاق، فهي تكاليف الاستخدام.

وبهذا فإن تكاليف الحماية تساهم في الحفاظ على المحيط المعاشي والنشاطات التي يمكن أن تهدد أو تتعرض لحالة عدم الاستقرار من جراء ثقل التمركز السكاني في مناطق معينة والإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية، وتكاليف التثمين تظهر من خلال عمليات إنجاز الأسس القاعدية، بينما وُجدت تكاليف التقسيم لمواجهة مختلف مشاكل تدهور المجال من جراء التلوث.

بالنسبة لتكاليف التحويل فهي مخصصة لفائدة الأراضي المهملة والتي لم تعد لها فائدة إنتاجية، لبعث النشاط فيها أو إنجاز الاستثمارات أو دفع المشاريع المتوقفة منها، أما عن تكاليف الارتفاق فهي الأكثر كلفة كونها توجه أساسا إلى إنشاء مناصب شغل وكذلك المنشآت القاعدية الكبرى (التعليم، الصحة، السكن، ...).

* لقد أدى توجيه التنمية إلى قطاع دون الآخر وتركز النشاطات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية في جهات محددة من الوطن إلى حدوث اختلالات كبيرة على مستوى الحركة التعميرية والهيكلة الحضرية وتجلى ذلك بصورة واضحة في توزيع المدن الكبرى.(انظر الجدول)

المدينة	عدد السكان (ن)
الجزائر	1500000
وهران	630000
قسنطينة	440000
عنابة	305000
باتنة – البليدة – سطيف	من 170000 إلى 180000
سيدي بلعباس	150000
الشلف – سكيكدة – بسكرة – تلمسان	من 120000 إلى 130000
مستغانم – بجاية	من 110000 إلى 115000
تبسة – بشار	من 105000 إلى 110000

الجدول IV-3: عدد السكان في المدن الجزائرية.

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير.

IV – آثار التحضر على المجتمع الجزائري:

لقد عرف المجتمع الجزائري موجة من التحضر عقب الاستقلال كان لها الأثر البالغ على المجتمع ككل، ويعتبر هذا التحضر استجابة طبيعية لعدة عوامل أهمها:

* النمو الحضري المتزايد الناتج أساسا عن الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية مما أدى إلى خلق كثافة سكانية عالية في المدن فقد "مثلت نسبة سكان الحضر 42%، وظهور أسر بسيطة زواجية بنسبة 14% مقابل 06% الموجودة في الوسط الحضري من قبل، والنمو الديمغرافي والزيادة الطبيعية والعادية بين سكان المدن." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

* سياسات التنمية المتبعة في الجزائر وخاصة سلسلة الاصلاحات التي مست الجانب الصحي مما حسن نوعية الرعاية والخدمات الصحية، أضف إلى ذلك ازدياد عدد المستشفيات وتعدد المرافق الصحية.

* انتشار التعليم الحكومي وإجباريته ومجانيته ومحاربة الأمية على كافة شرائح المجتمع.

* انتقال الدولة من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق القائم على حرية التجارة، هذه الحرية كانت مرفقة بعدم المراقبة مما طبعها بالفوضوية وخاصة داخل المدن الأمر الذي "سمح وشجع أعدادا معتبرة من شباب الأرياف والقرى المجاورة للتجمعات والمراكز الحضرية لامتهان التجارة الموازية كباعة متجولين لمختلف المنتجات المحلية أو المستوردة بطرق غير شرعية، أو بيع الخضر والفواكه في الأسواق الفوضوية المنتشرة عبر أحياء المدينة، كما أن ترقية العديد من التجمعات الحضرية في التصنيف الإداري من خلال إحداث ولايات جديدة أو دوائر أو بلديات جديدة وما تبع ذلك من مرافق حضرية جديدة وخدمات اجتماعية إضافية مكَّن من نشوء وتطور العلاقات الاجتماعية وأثر ذلك على مسار عملية التحضر بشكل كبير[1]."

ولقد أثار التحضر موجة من التغيرات على المجتمع الجزائري وخاصة تلك المتعلقة منها بالجانب الاجتماعي، حيث يلاحظ من يوم لآخر ابتعاد المجتمع الجزائري عن ثقافته وعاداته وتقاليده، وعموما يمكن إبراز أهم آثار التحضر على المجتمع في:

IV –1– التريف التدريجي للمدن:

وعرف *(منكور، إ، 1975)* التريف أنه "نقل بعض عناصر ثقافة المجتمعات الريفية إلى الوسط الحضري عامة، ويتعلق الأمر بأنماط من السلوك التي ينقلها المهاجرون القادمون من المناطق الريفية إذا كان عددهم كبيرا وإذا كانوا يعيشون حياة منعزلة إلى حد ما فيمكن لكثير من القيم الريفية أن تقاوم تأثيرات الثقافة الحضرية"، أما *(الخشاب، م، 1976)* فقد عرف التريف أنه "الانطباعات والانعكاسات الاجتماعية لمدى انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية وانتشارها في المدينة وكيفية ممارستها لعملياتها جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك والأفكار الحضرية ومبلغ ما تحدثه هذه الممارسات من آثار في الأنساق والوظائف الاجتماعية."

ويعتبر تريف المدينة ظاهرة طبيعية للنمو الحضري حيث أكد *(Ledrut, R)* "أن النمو الحضري أدى إلى ظاهرتين متوازيتين: تحضر المجتمعات الريفية وتريف المجتمعات الحضرية وبالتالي

1 - **التغير الاجتماعي: الأجيال والقيم في الجزائر**: html-article-1026/www.crask.dz.org

ظهور شكل جديد من المجال الذي يعتبر حضريا ولا ريفيا، وبالتالي يتطور نمط جديد لإدماج الحياة الاجتماعية في المجال وثقافة جديدة." *(تيغزرت، خ، 2001)*

ويرجع السبب في ذلك إلى انتقال مجموعة من الأشخاص الريفيين من الريف واستقرارهم بالمنطقة الحضرية التي تمتاز بخصائص تميزها عن منطقة الريف، ولا يُعد تريف المدن هو المشكل الوحيد الناتج عن هجرة الريفيين، بل ثمة عدة مشاكل أخرى لعل أبرزها وأولها ظهورا هو مشكل التزايد السكاني الذي يُحدث اختلالا في كثافة السكان وتركيبهم وتوزيعهم مما يسبب نمو مناطق دون أخرى.

وتنتشر مظاهر التريف في المجتمع الحضري بسبب تمسك العديد من النازحين بمجموعة القيم المألوفة عندهم في الريف ككبر حجم الأسرة وزيادة النسل والمحافظة على العلاقات القرابية ونمط اللباس وغيرها، وقد أوضح *(بوذراع، أ، 1997)* "أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى إلى درجة أن تكون علاقة المهاجر محدودة جدا"، وكما يتأثر المهاجر بالنمط الحضري فهو كذلك يؤثر في نمط الحياة الحضرية، "إذًا ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد، وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة، إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية." *(بوقصاص، ع.ح)*

وقد أطلق بعض الباحثين على غرار **ويدي بوزز** على مجموعة القيم الواردة من الريف مصطلح الرواسب الريفية، حيث اعتبر أنها التمسك بخاصية ثقافية وانثروبولوجية، كما يرى **بورديو** أن هذه الرواسب تستمر لوقت محدد ثم تندمج أو تختفي في المستقبل إذ "إن الريفيين المتمسكين بدوام القيم الريفية يبدون تائهين وحتى مثيرين للسخرية"، واعتبر *(الكردي، م، 1986)* "أن القطيعة بالماضي وزوال العادات يُعد أمرا حتميا، وأن عددا معتبرا من المهاجرين وأسرهم يعني استقرارهم بالمدينة العيش فيها والانتماء إليها ولكن ليس بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية العصرية بل قد يبقون يحيون وفقا لاستجاباتهم وثقافتهم الأصلية."

وتجدر الإشارة أن أعدادا كبيرة من المهاجرين الريفيين يمكثون فترات طويلة على أطراف المدن قبل أن يتم دمجهم ضمن الأنسجة الحضرية، وقد تزايد الاهتمام بهذه الفئات التي تسكن على

أطراف المدن بسبب أهميتها ودورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد بقائها لفترات طويلة على الهامش، وقد ذكر *(ميدني، ش.ذ، 2014)* أن هناك ثلاث اتجاهات رئيسية تتناول هذه المستوطنات:

* الاتجاه الأول: ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تكتمل بعد مع النمط الحضري.

* الاتجاه الثاني: ينظر إليها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية "أوسكار لويس" عن ثقافة الفقر.

* الاتجاه الثالث: الذي يتزعمه كثير من الدارسين أمثال **مانجي** و**كورنليوس** و**ليدز** و**ترنر**، ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية، وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال.

IV –2– تغير قيم المجتمع:

ويحدث تغير القيم نتيجة وجود تفاعل بين الفرد وبين محيطه، وهو يعتمد أساسا على ديناميكية المجتمع ومدى حركية الجماعات المكونة له بحدوث توافق بينها أو سيطرة إحداها على البقية، وقد سبقت الإشارة إلى أن الممارسات الاجتماعية والقيم تعد إحدى المؤشرات في تغير الأنسجة الحضرية وهي في الوقت نفسه تتأثر بالتغير في الأنسجة الحضرية وكذا البناء والنسق الاجتماعي والأسري وتنوع الظروف المادية، أي أن العلاقة القائمة بين هذه المركبات هي علاقة تأثر وتأثير، والملاحظ المتفحص يرى أن المجتمع الجزائري يضم في طياته أشكالا متباينة من القيم تتصارع وتتجاذب فيما بينها، وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات قيمية، تقليدية، عصرية، دخيلة:

IV –2–1– القيم التقليدية:

وهي مجموعة القيم الموروثة ولها جذور وامتدادات تاريخية والتي يسعى الحاضرون للمحافظة عليها، وهي كذلك نزعة ترمي إلى الحفاظ على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون، ويرى العديد من الباحثين أن التقاليد والقيم التقليدية صمام من صمامات أمن المجتمع

وهي خير لا يمكن إغفاله، كما لا يمكن المرور إلى التحضر دون سيرورة الانتقال من التقاليد التي تم تشربها منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية، هذا وتطبع الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري منظومة متنوعة من القيم التقليدية تتمثل في:

أ- قيم دينية: "وتتمثل في قيم الدين الإسلامي التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية الثمانينات، هذه القيم مستمدة من المذهب المالكي حيث تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية في الريف والمدينة" *(علي غربي إسماعيل قيرة)*، ويعتبر *(الفوال، ص، 1974)* الدين "أهم النظر لتحقيق الضبط الاجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي، ويمتد تأثيره إلى الحياة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، حيث يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية".

ب- قيم ريفية: وهي مجموعة القيم الوافدة إلى المجتمع الحضري بواسطة المهاجرين ذوي الأصول الريفية الوافدين على المراكز الحضرية وذلك وفق ثلاث مراحل:

* عقب الاستقلال مباشرة: لتدني ظروف المعيشة في القرى والأرياف بسبب سياسات المستعمر الوحشية القاضية بتدمير كل مأوى للثوار، أضف إلى ذلك وجود مساكن شاغرة عقب رحيل المستوطنين الأوربيين.

* خلال السبعينات: بسبب سياسة التنمية التي انتهجتها الدولة والقائمة على تهميش الزراعة المتركزة أساسا في الريف، والتوجه الكلي نحو الصناعة مما خلق فرص عمل واسعة في المدن أين تتركز معظم الوحدات الصناعية.

* خلال التسعينات: وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر انفلاتا أمنيا خطيرا حيث كاد أن ينعدم الأمن تماما في القرى والمداشر.

ج- قيم حضرية مدينية: وهي مجموعة القيم الناتجة من تفاعل السكان القدامى واختلاطهم بالسكان الجدد الأمر الذي أحدث تجانسا اجتماعيا وتضامنا ضد الأخطار الخارجية.

وتجدر الإشارة أن مجموعة القيم التقليدية كانت متجلية في أوساط الأحياء الشعبية والحارات والقصبات بشكل خاص، هذه المجالات تمثل النموذج المثالي للاندماج الحضري والمعقل الحقيقي الذي تبرز فيه أهم معالم وخصائص التنظيم الاجتماعي للمدينة الجزائرية.

ولا يخفى أن انتقال القيم الريفية إلى المدن خلق نوعا من عدم التجانس في منظومة القيم الأمر الذي أعاق كل عمليات الاندماج الحضري[1]، كما أدى إلى بروز عدة تقطعات مجالية بسبب عوامل الفقر والتهميش والبطالة والاقصاء الاجتماعي، حيث غالبا ما يستقر هؤلاء الوافدين الجدد في شكل جماعات مكونين بذلك أحياء فوضوية أو قصديرية تشوه الواجهة الحضرية للمدينة هذا من جهة، كما تبرز مع هذه الوضعية ما يعرف بالطبقية الاجتماعية حيث يحدث نوع من التمايز الطبقي بين الطبقة البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية وتمارس قيما عصرية وبين الطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء القصديرية أو الشعبية عموما والحاملة للقيم التقليدية.

"كما تجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة المستعملين على التكيف مع المجال الحضري الجديد، وعدم تحقيق التفاعل معهم أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين زيادة على التمدن الاجتماعي الباهض الذي يدفعه المجتمع من تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني وازدياد مستوى الهجرة." *(Boutefnouchent, M, 1980)*

IV –2–2– القيم العصرية:

وتتمثل القيم العصرية في مجموعة القيم الوافدة من الغرب عبر مختلف وسائل التثاقف المتوافرة كالاحتكاك المباشر أو وسائل الاتصال المختلفة وعلى رأسها الوسائل المرئية والمسموعة كالتلفاز والانترنت خصوصا، وتتعدد مظاهر القيم العصرية في المجتمع على حسب سلوك كل فرد، لكننا نسجل عموما ظهور النزعة الفردانية من خلال البحث عن الاستقلال بالمنزل بعد الزواج وكذا

1 – يعرف (عاطف غيث، م، 1989) الاندماج الحضري "أنه زوال المفارقات الجماعية والثقافة بين الجماعات المنفصلة" أي أنه يحدث عندما تتميز الجماعات بنفس الإطار الثقافي العام، ولذا فإن الفرد يكون مندمجا ومتكيفا مع مجتمعه الذي يعيش فيه عندما يشترك اشتراكا إيجابيا في أوجه نشاطات هذا المجتمع، وقد عرفه (مذكور، إ، 1975) بأنه "تكيف الجماعات أو الأفراد بطريقة تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم بحيث تؤدي هذه الجماعات أو الأفراد النشاط الذي ينصرفون إليه بأقل قدر من التوتر والنزاع"، ويرى (بدوي، أ.ز، 1978) أن الاندماج الحضري هو "الارتباط بالجماعة"، وحسب هذا التعريف يمكن أن يكون هذا الارتباط قويا أو ضعيفا حسب الظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع.

وحسب تعريف **بارك** فإن الاندماج الحضري "هو التخلي عن الروابط والخصوصيات الثقافية الأصلية وتبني القيم الحضرية الجديدة وعلى رأسها القيم الفردانية" (السعودي سعد الدين، 1985)، ومن خلال ما سبق يمكن وضع تعريف مجمل وملم للاندماج الحضري أنه عدم انعزال الوافدين الريفيين في الأوساط الحضرية وكذا التفاعل والتأقلم مع الوضع الجديد وتبني القيم الحضرية والتخلي عن العادات والقيم الريفية بشكل تدريجي وبمساعدة مجموعة من العوامل المادية والموضوعية.

تغير نمط العلاقات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الزواج يعتمد على الارتباط قبل القران والذي نراه منتشرا جدا بين الشباب، أضف إلى كل ذلك أنماط اللباس وقصات الشعر الغريبة المنتشرة بين الجنسين والتفشي الواضح للموسيقى الغربية.

ومما ساهم في تفشي وظهور هذه القيم العصرية هو تغير وانتقال الدولة من النظام الاقتصادي الاشتراكي وما يحمله من قيم التعاون واقتسام الثروات إلى نظام اقتصاد السوق الذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات والعقليات السائدة في المجتمع، وعلى اعتبار أن هذه القيم تعد وافدة ومستوردة من دول ومجتمعات أقوى تعتبر كقدوة لغيرها فإن هذه القيم الجديدة لا يمكن أن يتم قبولها من قبل المجتمعات المتلقية دون مشاكل كونها لا توضع ضمن مجالات شاغرة بل تجد نفسها في مواجهة قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي وهذا ما يؤكد مسألة قيام الصراع القيمي بين ما هو قديم محلي وموروث وبين ما هو جديد وافد وعصري.

إن ظهور وانتشار مجموعة القيم العصرية لهو أكبر دليل على وجود حالة من التغير القيمي، وأن القيم التقليدية لم تعد بذلك التأثير في طرق تفكير وأنماط سلوك العديد من الفئات الاجتماعية والحراك في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري.

IV –2–3– القيم الدخيلة:

ويُرجع العديد من الباحثين أسباب ظهور هذه القيم الدخيلة على المجتمع المحلي لعاملين أساسيين هما:

– أولا: ضعف منظومة القيم التقليدية وعجزها عن مقاومة تأثير العولمة[1] بكل أشكالها.

– ثانيا: ضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية أي من الأجيال القديمة

1 – يصف (الشعيبي، ح، 2005) "أن كلمة العولمة في اللغة الإنكليزية وجدت تحت اسم (Globalisation) وهو مشتق من الفعل (Globe) الذي يعني الكونية والكوننة والبعض ترجمها إلى الكوكبة وآخرون إلى العولمة الذي ورد استعماله في أدبيات المجتمع العربي عموما والتي تمثل شكلا من أشكال السيطرة والهيمنة، إنها مصطلح يدل على التغيير المقصود في الفعل"، كما وصفها (النعمان، ح، 2001) أنها "شكل من أشكال السيطرة والهيمنة إلى درجة أن كلمة الاستعمار تلازمها كظلها، وقد ارتبط فهمها بالإيديولوجية من خلال كونها تهديم للإيديولوجيات أي أنها سياسة تهدف إلى تهديم الاختلاف والتنوع الإيديولوجي العالمي وصولا إلى توحيد إيديولوجي واحد هو إيديولوجيا العولمة."، أما اصطلاحا فالعولمة هي السعي إلى تعميم أمر ما على كامل العالم.

إلى الأجيال الجديدة بسبب قوة المغريات والجذب نحو الطرف الآخر.

ومما لا شك فيه أن هذا الصراع بين القيم (التقليدية والمعاصرة والدخيلة) والذي تكون المدينة مسرحا له يزيد من حالة اللاتجانس القيمي، الأمر الذي يقف عائقا كبيرا أمام عملية الاندماج الحضري بين أطياف المجتمع الواحد مما ينبئ بإمكانية حدوث أزمات اجتماعية جراء تصاعد حدة الصراعات الفكرية القائمة بين الجماعات المختلفة نتيجة للتعارض الحاصل بينها سواء على الصعيد الفكري الإيديولوجي أو حتى على الصعيد المنفعي المصلحي.

إن الملاحظ المتفحص للمجتمع المحلي الجزائري يشهد وبوضوح على معاناته من تشوه للقيم الاجتماعية نتيجة لحملات الغزو الثقافية التي تعرض لها بداية من المرحلة الاستعمارية طويلة الأمد، ثم موجات الغزو الفكري في ظل العولمة وتزايد التواصل والاحتكاك مع المجتمعات الأخرى، ولقد ظهرت قيم جديدة يشبه بعضها ما يسود في المجتمعات المشرقية (تركيا، سوريا،...)، وبعضها الأخر هو أقرب ما يكون للقيم السائدة في المجتمعات الغربية (أمريكا، أوربا،...)، وقد طغت رواسب هذه القيم على سلوكات أفراد المجتمع الجزائري متجلية في عدة صور لعل أبرزها مظاهر العنف السياسي والأمني التي انتشرت في سنوات التسعينات، وكذا الاختلالات الحضرية التي نراها تربو وتتطور من يوم لآخر.

كما لا يقتصر الأمر على مجرد ورود قيم دخيلة على المجتمع، بل المشكل الأكبر يتجلى في تبني هذه الأفكار والدفاع عنها لتحل محل القيم المحلية التقليدية، هذه الأخيرة التي أصبح الكثير من أبناء وأطياف المجتمع ينظرون إليها على اعتبار أنها قيم ترمز إلى التخلف والانحطاط والرجعية بل وصل الأمر إلى اعتبار أولئك المتمسكين بالقيم والتراث مجموعة من المتخلفين المثيرين للسخرية، كل هذا مرده إلى أن قيم ومفاهيم العولمة ترتكز أساسا على بعدين أساسيين هما:

– الأول: ثنائية الجنس والعنف: وهذه حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها، واعتمدت أساسا على وسائل الإعلام التي غزت كل بيت تقريبا وعلى رأسها الإنترنت والقنوات الفضائية، حيث أصبح وللأسف كل ما يُبث من برامج يدعوا إلى الإباحية والعنف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مما سبب تدهورا في السلوك والقيم فانتشرت الإباحية والشذوذ وانحصرت العفة والحشمة وظهرت سلوكيات هزت المجتمع كالاعتداءات الجنسية على الأطفال وطغيان العلاقات الغير شرعية بين

الإنـاث والـذكور في المـدارس والجامعـات ومـا يصـاحب ذلـك مـن هتـك الأعـراض والشـرف، وكـذا انتشار أشكال العنف المختلفة كالاعتداءات والسرقة ورواج المخدرات وجرائم القتل.

– الثـاني: توحيـد القـيم لـدى البشـر[1]: وهـذا علـى جميـع الأصـعدة سـواء في المأكـل والملـبس والعلاقات الأسرية وحتى بين الجنسين بل وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية، وقد تم تنميط هـذه القـيم لجعلهـا واحـدة لـدى البشـر فانتشـرت المظـاهر الغربيـة في أوسـاط المجتمعـات العربية كاللباس مثلا فأصبحت ألبسة النساء مشابهة لألبسة الرجال ناهيك عن غياب الحشمة والعفة عن هذه الألبسة كنظيرتها المنتشرة في المجتمعات الغربية، أضف إلى ذلك تفشي العلاقات المحرمـة بـين الجنسـين وخاصـة الشـباب مـنهم حـتى أصـبحت مـن العـادي وعلامـة علـى التحـرر والانفتـاح والتحضـر باعتبـار أن القـيم وافـدة مـن مجتمعـات غربيـة نـاتجة عـن فكـر إنسـان متقـدم ومتحضر، لكـن وبالمقابل ثمة من يدعوا إلى عـدم التفاعـل مـع هـذه القـيم الوافـدة والغريبـة والعـودة إلى القيم والخصوصيات المحلية.

1 – إن انجذاب المجتمع نحو مشابهة المجتمعات الغربية ليس بالأمر الغريب باعتبار حالة الضعف والضياع التي تعاني منها المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، فنجد المجتمع يميل نحو مشاكلة ما يتم تداوله في تلك المجتمعات المتحضرة ظنا منه أن لذلك علاقة بالتحضر، إضافة إلى فقدانه الثقة في مجموعة القيم المحلية التي يراها سببا مباشرا وعلامة للتخلف والتدهور الحضاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبارنا مسلمين فقد أخبر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أن المجتمعات المسلمة سوف تقتفي آثار تلك المجتمعات التي يدين أغلبها بالدين اليهودي أو النصراني (هذا في الظاهر أما في الواقع فإن هذه المجتمعات الغربية اليوم تعتنق الإلحاد الذي لا يعترف بوجود الإله أصلا)، ففي الحديث "عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا شبرا وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال فمن؟!" (رواه البخاري 7320، ومسلم 2671)، فقد بَيَّن الحديث أن المجتمعات الإسلامية ستتبع تلك الأمم حتى في قيمهم السيئة الغير محمودة "حتى لو دخلوا حر ضب لدخلتموه" وهذا ما حدث فعلا فإن مجموعة القيم الغربية المشينة نجدها قد ظهرت في المجتمع الجزائري اليوم، وقد قال (الحافظ بن حجر، ص314) " ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرها قال ابن بطال :أعلم صلى الله عليه وسلم أن أمته ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأمم قبلهم، وقد أنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر،...، قلت: وقد وقع معظم ما أنذر به صلى الله عليه وسلم وسيقع بقية ذلك."، وفي حقيقة الأمر أن المجتمع الجزائري قد شاكل المجتمعات الغربية في كل شيء إلا في تقدمها وتحضرها ولعل أزمة النفط الأخيرة لهي خير دليل على إثبات ذلك.

IV –3– ظهور الأحياء العشوائية:

وتعتبر الأحياء العشوائية أو الأحياء المتخلفة إحدى أبرز مخلفات النمو الحضري الناتج أساسا عن ازدياد أفواج النازحين الريفيين نحو المدن والمراكز الحضرية، كما تتركز أغلب هذه التجمعات على أطراف وضواحي المدن محرومة من الخدمات الأساسية وبعيدة عن الحياة الحضرية، وغالبا ما تتواجد هذه الأحياء العشوائية في المناطق الغير قابلة للتعمير لضمان عدم تعرضهم للطرد والترحيل، أو قد يلجأ السكان لتشييد مساكنهم بوضع أيديهم على مساحات تابعة للدولة أو الخواص وهذا بصفة تلقائية فوضوية، فقد أكدت *(الخولي، س، 2002)* "أن نتيجة النمو الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات التلقائية الفوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى لو كان من جنس المقابر كم هو الحال بمصر، أو حتى الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس وقطر، أو الغابات العمومية كما كان الحال في الجزائر."

وقد قدم الباحثون عدة تعاريف للحي العشوائي باعتبار خصائصه التي يمتاز بها، فقد عرفها *(التومي الشيباني، ع.م)* أنها "مناطق لا يزيد سكانها عن كوخ من الخشب والصفيح لا تسمح بالحياة المستقلة الخاصة بأفرادها ولا تتوفر فيها المرافق الضرورية والصحية اللازمة"، كما يعرفها **حسن التكلاوي** كما جاء عند *(الغامري، م.ح)* أنها "عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف، ويُعزل فيها خليط من السكان يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة"، أما *(عاطف غيث)* فقد عرفها "بأنها المكان الذي توجد به بعض المباني وتتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب عن ذلك من آثار على الأمن والأخلاق، فهي مناطق تمثل كل المظاهر السلبية من فقر وبؤس وما ينتج عنها من قلة الراحة والأمان وانعكاساتها على الفرد والمجتمع"، واستند **فورمان** في تعريفه للحي العشوائي على أسس اقتصادية واجتماعية مرتبطة أساسا بالسكان، حيث يقطن بهذه الأحياء جماعات ذات ثقافات متميزة عن سائر ثقافة المجتمع وهذا نتيجة لكل من التفرقة الطوعية والإجبارية، ويشكل مفهوم هذه المناطق عند مركز التجمعات البشرية التابع للأمم المتحدة "إسكانا سيئا للمرافق، ويوجد في الأجزاء القديمة المبنية بصورة غير قانونية، ويشكل هذا النوع من السكن مستوطنات عشوائية ذات دخل منخفض، كما أنها هامشية اقتصاديا، وتشكل جزءا لا يتجزأ من اقتصاد

البلدان النامية" *(عاطف غيث، 1970)*، كما تعتبر الأحياء المتخلفة "نتاجا معقدا لعدة عوامل متشابكة، شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، ولكن من المؤكد أن الفقر وانخفاض مستوى الدخل يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة." *(قيرة، إ)*، وقد عرفته *(وهيبة، ع.ف، 1973)* بأن الحي العشوائي "عبارة عن تواصل عدة منازل تتكون عادة من طابق واحد، وتتكون من عدة أحياء ذات أزقة ملتوية تعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة"، فالملاحظ على هذا التعريف هو تركيزه على الوصف المادي لطبيعة هذه الأحياء وأنها تحتل مساحة كبيرة من أراضي المدن مما قد يشكل عائقا للنمو والتوسع مستقبلا خصوصا وأن هذه الأحياء تتواجد غالبا على أطراف المدن، حيث أكدت *(الخولي، س، 2002)* أن الدراسة الي أجراها المعهد العربي لإحياء المدن في عام 1997م "أوضحت أن 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 08% فقط وسط العواصم، كما كشفت تلك الدراسة أن 70% من تلك العشوائيات قد شُيدت بطريقة فردية، وأن 22% شُيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية على 70%، ومنه تعتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكات الغير سوية."

"وقد شهدت الجزائر كمثيلاتها من البلدان العربية هذا النمط من المساكن والأحياء القصديرية والتي شُيدت ولا تزال بأطراف المدن خاصة الكبرى، حيث اتضح أن 06% من سكان الجزائر العاصمة يقيمون في أحياء عشوائية، وقد لعبت الهجرة الريفية نحو المدن سببا وعاملا حاسما في ظهور ونمو هذا النمط الغير مخطط من الأحياء، كما شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر 42%، كما أخذت الهجرة الريفية تجاه المدن شكلين في العموم:

– الأول: يعني الأفراد خاصة لغرض العمل.

– الثاني: يعني الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدي في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن." *(توهامي، إ، 2004)*، هذا وتتميز الأحياء العشوائية عموما بمجموعة من المظاهر لخصها الباحث **أحمد بوذراع** في:

- "زيادة حدة الازدحام السكاني.
- كثرة تغيير محل السكن.
- نقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة.
- تدهور الصحة العامة وتفشي الأمراض.
- تدهور الحالة الاجتماعية وانخفاض الدخل.
- انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية.
- انتشار المظاهر المرَضية مثل التفكك الاجتماعي والجريمة والسلوك المنحرف والعزلة."

(Boutefnouchent, M, 1980)

V– أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر:

وهي مجموعة من المخططات والقوانين العمرانية المطبقة في كل منطقة للتنظيم والتسيير الأمثل للقطاع الحضري وهي:

V–1– الرسيمة الوطنية لتهيئة الإقليم (SNAT):

وفيه تكشف الدولة عن أهدافها الكبرى، وهو عبارة عن نافذة للاختيارات التي ينبغي أن تكون مسجلة في إطار الحداثة، كما أنه يرسم الصورة المستقبلية لجزائر الغد حيث يعتمد على عمل منسق يشمل قطاعات الدولة، ويراعي هذا المخطط ضرورات التنمية الوطنية ومتطلبات التضامن الوطني وكذا خصوصيات الأقاليم وعوائقها، ويقوم هذا المخطط على أساس 04 محاور:

- استدامة الثروات.
- إعادة التوازن للإقليم الوطني.
- الوصول إلى جاذبية وتنافسية الإقليم.
- تحقيق المساواة الاجتماعية والتوازن بين الأقاليم.

V–2– الرسيمة الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT):

وهي أداة استراتيجية لتنمية الرسيمة الوطنية، حيث يتم على مستواها شرح وتوضيح التوجهات والمقررات المنصوص عليها ضمن الرسيمة الوطنية، كما تبين هذه الرسيمة الصورة المستقبلية لإقليم الجهة، ويحدد الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم الجهوي وقواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوطين

السكن، وهي تعتبر المسطر الرئيسي لسياسة التهيئة والتنمية الإقليمية.

V–3– مخطط تهيئة الولاية (PAW):

وتعده كل ولاية حسب توجيهات رسيمة التهيئة العمرانية الوطنية والجهوية، فهو يشرح ويضبط ويوضح للولاية مختلف مساحات تخطيطها وكذا التوجهات الرئيسية للولاية من حيث التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف البلديات، ويتم إنجاز هذا المخطط من طرف الإدارة والولاية بعد مشاورة الأعوان الاقتصاديين للولاية والمجالس المداومة بها وممثل الجمعيات المهنية والمستعملين.

V–4– المخطط العمراني التوجيهي (PUD):

وهو أول أداة عمرانية في الجزائر بعد الاستقلال، وهو مخطط استشرافي يبين كيفيات استعمال المجال في مدة زمنية محددة، كما يوضع لدراسة المدن الكبرى والمتوسطة حيث يرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج مستقبلا وكذا التسيير العقلاني للمجال الحضري ضمن ما يسمى بالمحيط الحضري والذي يتم استنفاده في مدة 20 سنة بالتجاوب مع حاجيات السكان من حيث السكن والمرافق العمومية، ويحتوي على مرافق كتابية وأخرى بيانية.

ويعتبر المخطط العمراني التوجيهي أحد قرارات قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة سنة 1975م بحيث أصبحت البلديات مجبرة على إعداد مخطط عمراني توجيهي، وقانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة جاء كدعم لقانون الاحتياطات العقارية البلدية سنة 1974م والمعروف بقانون (74/26) والذي جاء بعد الشعور بضرورة التدخل للتحكم في نمو المدن لأنها بدأت تأخذ شكلا فوضويا.

ونظرا للنقائص الكبيرة التي عانى منها هذا المخطط فقد توجهت الدولة إلى قانون جديد بسبب صدور قانون جديد عقب دستور فبراير 1989م حيث أصبحت الملكية حقا دستوريا ومنه أُلغي قانون نزع الملكية وجاء قانون جديد للتهيئة العمومية وهو قانون (90/30) الذي يحدد التهيئة والتعمير وأصبح لزاما على كل بلدية إعداد مخطط التهيئة والتعمير (PDAU).

V–5– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

هو مخطط عمراني يهدف إلى رسم صورة استشرافية لبلدية معينة أو مجموعة بلديات، ومدته النظرية 30 سنة أما عمليا فهي 20 سنة، "وهو أداة للتخطيط والتسيير الحضري يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بالاعتبار تصاميم التهيئة العمرانية ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي[1]."

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير نقلا حرفيا لما تتضمنه الرسيمة التوجيهية للتهيئة والتعمير الفرنسية (SDAU) الناتجة عن قانون التوجيه المعماري والعمراني سنة 1967م الذي يهدف إلى توسيع المدينة وفق مخططات وتوجيهات (SDAU).

ويختلف (PDAU) عن المخططات العمرانية السابقة في كونه لا يتوقف عند حدود الاهتمام بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط، بل يتعداه إلى إحاطته بالتجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، فينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، كما يضمن الانسجام والتناسق بين التجمعات الحضرية المتجاورة، وأضف إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يقوم برسم وتحديد الآفاق التوسعية للتجمعات الحضرية وعلاقاتها الوسطية مستقبلا باعتبارها جزءا من الكل على المستوى الإقليمي والوطني.

V–6– مخطط شغل الأراضي (POS):

ويغطي جزءا من تراب البلدية "ويحدد بالتفصيل في إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأرض والبناء[2]"، كما تتجلى أهداف هذا المخطط في:

– "تحديد المناطق العمرانية بكل دقة وتفصيل ومجالات استخدامها (مناطق سكنية، مناطق الخدمات والتجارة، مناطق الصناعة، المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء،...).

– يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات ومواصفاتها.

---

1 – المادة – 16– من القانون (90/29) المؤرخ في 1990/12/01م والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

2 – نفس المرجع السابق.

- يحدد الأحياء التي تهيكل ويجري تحديثها وتطويرها.
- يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.
- يحدد باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي والصرف الصحي وأماكن النفايات." *(ميدني، ش.ذ، 2014)*

V–7– رسيمة التناسق الإقليمي (SCOT):

وهو وثيقة ما بين البلديات تسمح بتهيئة المجال بطريقة متناسقة وهدفها الأساسي هو إعطاء السياسات العمرانية للبلدية نظرة موحدة وأن توافق عليها، وهذه الأداة تفرض نفسها كوثيقة محلية للعمران وتتمثل مهمتها في تعويض مكان الرسيمات التوجيهية لأنها تحتوي على معلومات أكبر وأسهل للتسيير ومدتها 10 سنوات، ويعتبرها الكثيرون أداة للتشكيل العمراني وليست مجرد أداة قانونية.

V–8– المخطط المحلي للتعمير (PLU):

ويأتي بعد مخطط شغل الأراضي وتعطى فيه الأولوية للعمران وليس للجانب القانوني فللمصمم الحق في إبداء رأيه ولو بمخالفة بعض القوانين التي تتعارض مع التعمير.

V–9– مخطط التهيئة والتنمية المستدامة (PADD):

وهو وثيقة عمرانية تهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية العمرانية في العمران والسكن والتنمية الاقتصادية والترقية وتنقل الأفراد والسلع وتوقف السيارات وتنظيم حركة المرور، وهو يدمج بين مخططين بلديين هما (PCD) ومخطط التهيئة العمرانية (PAU).

خـلاصـــــــة:

لا بد أن تنعكس على أي مجتمع آثار السياسات العمرانية المتعاقبة على رقعته الجغرافية، هذه السياسات المختلفة في بنيتها المادية تختلف أيضا في جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكن المجتمعات المتحضرة تسارع إلى الاستفادة والمحافظة على المكتسبات المحققة وطرح كل ما أفرزته تلك السياسات العمرانية الموروثة من آثار متعارضة وطبيعة المجتمع ومقوماته الحضرية.

لكن المجتمع الجزائري وحتى بعد نيله للاستقلال ظل متأثرا بما خلَّفه المحتل الفرنسي سواء على المستوى العمراني والمعماري أو على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فقد كان للعمران الاحتلالي الذي فرضه المحتل بالقوة الأثر البالغ في توجيه المدن الجزائرية وتحديد معالم نموها وتطورها، ولم تفلح كل السياسات المنتهجة من طرف الدولة الحديثة في تصحيح الوضع والعودة بالمدينة الجزائرية إلى أصالتها ومحليتها.

إن اضطرار الدولة إلى الاعتماد على النظام الاشتراكي بسبب ثقل التركة الموروثة عن المحتل والتي سادها الخراب والدمار والنهب وخلاء خزينة الدولة، ثم الاعتماد الكلي على القطاع الصناعي وقيام الاقتصاد الوطني على السياسة الريعية وتركز التنمية الجهوية وبروز أقطاب حضرية الأمر الذي شجع حركات النزوح الداخلية أو ما يعرف بالنزوح الريفي نحو المراكز الحضرية، فتبنت الدولة مجموعة من السياسات التنموية والحضرية مستعينة بجملة من الاجراءات والتدابير العمرانية ساهمت في رسم صورة معقدة ومشوهة للبيئة الحضرية على كل المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والحضرية، وبرزت مجموعات من الاختلالات الاجتماعية التي كابدتها المدينة وتزداد حدتها كل يوم.

الجـــزء التحليلي

الفصل الخامس

بسكرة: من مدينة صحراوية إلى مدينة في الصحراء.

مـقـدمـــة:

تمتاز مدينة بسكرة بأصولها الضاربة في التاريخ البشري والمديني وبموقعها الهام الذي احتلته في الشبكة الحضرية للمنطقة فهي تعد عاصمة الزيبان، وأشارت الباحثة (*Agli, N, 1988*) أن بسكرة قد عمرت من طرف شعوب كثيرة يعود تاريخها إلى *8000* سنة قبل الميلاد، ووصفها (*محمد بن الحسن الوزان الفاسي، 1983*) بأنها "مدينة عريقة في القدم أُسِّست أيام كان الرومان يحكمون بلاد البربر، وقد خربت بعد ذلك ثم أعيد بناؤها لما دخلت الجيوش الإسلامية إلى إفريقيا..."، ويعتقد (*P, Baroch*) أن بسكرة لم تعرف تعميرا حقيقيا إلا مع بدايات الفتح الإسلامي وانتشار الدعوة عام *680*م.

ولقد شهدت مدينة بسكرة تطورا عمرانيا مستمرا ونموا سريعا ولا سيما في النصف الثاني من القرن الماضي مما أدى إلى نشوء أشكال عمرانية متضاربة وتوسع الهوة بين الأنسجة العمرانية العتيقة والحديثة وتدهور مستمر للمجال العمراني وخاصة بالمناطق الحضرية، وقد تفاقم هذا المشكل وطغى ليعم ثروة النخيل حيث شهدت المدينة اجتياحا للكتل الخرسانية للمساحات الزراعية وبساتين النخيل ليحل محلها مبان عقارية، ولم يقف هذا التطور عند هذا الحد بل تعداه ليأثر على مجموعة الممارسات الاجتماعية القائمة بين أفراد العائلة الواحدة أو بين أفراد المجتمع ككل، وظلت المدينة ولازالت إلى أيامنا هذه تعاني من صراع واقع عمراني مزر حيث اختفى أصلها الواحاتي العريق برونقه وانسجامه وأصبح نسيج المدينة العمراني ممسوخ المظهر والمنظر بسبب هذ التوضع الغير مدروس للأشكال العمرانية المخالفة لما عهده التعمير الصحراوي الذي عُرِف بالتوازن مع البيئة الصحراوية الحساسة والهشة، لأجل هذ كله سنحاول تسليط الضوء على أصل هذا المشكل في هذه المدينة من خلال تتبع مراحل النمو المتعاقبة على هذا المجتمع حيث يُعَد النسيج الاستعماري البذرة الأولى في تغير معالم هذه المدينة سواء على المستوى المادي العمراني والمعماري أو على المستوى الاجتماعي والثقافي.

I- تقديم عام لحالة الدراسة:

I-1- المعطيات الجغرافية والمناخية:

تصنف بسكرة في عداد المدن المتوسطة في الجزائر، تقع في الجنوب الشرقي للبلاد وإلى الجنوب من عاصمة الوطن على مسافة *400كم*، كما أنها تمتاز بوجودها بين منطقتين متضادتين مناخيا عند عتبة تشكل ممرا طبيعيا نحو الصحراء حيث ينتهي إليها انحدار الأطلس الصحراوي الذي تأخذ جباله في الضمور من الغرب نحو الشرق *(الديب، ب، 2001)*، ويبلغ ارتفاعها *112* مترا فوق سطح البحر[1]، يحدها غربا سلسلة الزاب المتجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي والتي تتفرع إلى فروع شمالي-شرقي الاتجاه يلتقي مع الشق الجنوبي لسلسلة الأوراس ليشكل حزاما أمنيا طبيعيا للمدينة من الجهة المفتوحة شمالا. *(الديب، ب، 2001)*

تتربع الولاية على مساحة ترابية جد هامة تبلغ *21671كم²* تحتل منها بسكرة عاصمة الولاية والواقعة شمالها مساحة *12755كم²*، وتتراصف ولاية بسكرة حدوديا مع الولايات الآتية:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الوادي من الجنوب.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية المسيلة من الشمال الغربي.

وتتكون الولاية من *33* بلدية مقسمة على *12* دائرة وتتخللها مجموعة الطرق الوطنية الآتية:

- الطريق الوطني رقم *(46)*: ويربط بسكرة بالجزائر العاصمة.
- الطريق الوطني رقم *(83)*: ويربط بسكرة بولاية خنشلة مرورا بخنقة سيدي ناجي.
- الطريق الوطني رقم *(31)*: ويربط بسكرة باتنة مرورا بأريس.

1- مجلة Andi (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار)، بسكرة، 2016، ص04.

الشكل V-1: ولاية بسكرة، الحدود الإدارية والبلديات.

المصدر: سريتي، ل، 2013

ويسود مدينة بسكرة مناخ جاف يمتاز بصيف حار وشتاء بارد وجاف، وتتداولها منطقتان مناخيتان أولاهما ذات مناخ قاري متوسطي يغطي الهضاب العليا والأطلس الصحراوي، أما الثانية فمناخها صحراوي، وتتميز درجة الحرارة بالارتفاع النسبي خلال الأشهر الخمسة الممتدة بين شهري ماي وسبتمبر من السنة وتكاد تختفي الفروق بين درجتي حرارة الليل والنهار سيما في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فتنخفض درجات الحرارة كثيرا في بعض الأحيان حيث سجلت (-2م°) في جانفي 1976م، أما درجات الحرارة القصوى فتسجل في شهري جويلية وأوت حيث قد تصل الحرارة إلى (47م°). (الديب، ب، 2001)

وتهب على مدينة بسكرة نوعان من الرياح السائدة:

- الأولى: شمالية غربية تتراوح سرعتها بين (06-12م/ث) شتاء وتكون محملة بالرطوبة أحيانا، وسجلت سرعتها القصوى في الأشهر جانفي، ماي، جوان.

- الثانية: جنوبية شرقية وهي المهيمنة مقارنة بالأولى وهي خطرة على المحاصيل الزراعية كونها تهب محملة بالأتربة، كما تهب رياح أخرى ضعيفة من الجهتين الشرقية والجنوبية الغربية.

وتندر التساقطات بالمدينة إذ لا تتجاوز كمية التساقطات بها (*200ملم*) في السنة عدا بعض السنوات الاستثنائية حيث بقي منخفضا طيلة السنوات الأخيرة فلم يتجاوز (*140ملم*) في السنة مما يعادل حوالي *30* يوما ممطرة فقط.

I-2- المعطيات الطبيعية:

تقع المدينة بين النطاقين الصحراوي والأطلسي حيث يتمثل هذا في التصدع الكبير وهو تصدع جنوب الأطلس الصحراوي، وفي المنطقة الغربية نجد سلسلة الزاب التي تمتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي وتنقسم إلى فرعين:

- الفرع الشمالي: يتجه إلى الشرق وإلى شمال المدينة ليلتحم مع الجزء الجنوبي لسلسلة الأوراس.
- الفرع الاستوائي: وهو ممثل في سلسلة صغيرة.

وقد أشار (*Kouzmine, Y, 2007*) أن المنطقة تتميز بوفرة الموارد المائية الباطنية الموزعة كالآتي:

- الطبقة الجوفية الأولى: وهي طبقة المياه الموجودة على عمق حوالي *30* مترا.
- الطبقة الجوفية الثانية: وهي طبقة الترسبات المنتمية إلى التكوينات القارية الموجودة على عمق (*60م-100م*) والتي تشمل الأراضي الليبية والتونسية والجزائرية على حد سواء.
- الطبقة الجوفية الثالثة: وهي الطبقة المائية الكلسية الموجودة على عمق ما بين (*100م-200م*).
- الطبقة الجوفية الرابعة: وتدعى الطبقة الألبيانية وهي على عمق يتراوح بين (*1000م-1700م*).

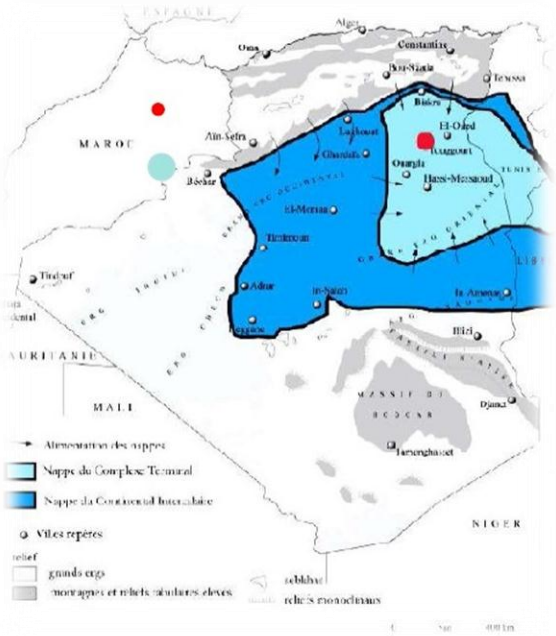

الشكل V-2: وفرة الموارد المائية الباطنية بمنطقة بسكرة.

المصدر: Kouzmine, Y, 2007

I-3- المعطيات الديموغرافية:

يقدر عدد سكان بسكرة بحوالي (*775797*) نسمة حسب إحصائيات سنة *2010م* ويتوزعون بكثافة (*34*) نسمة/كم^2 هذه الكثافة تختلف حسب البلديات حيث تصل إلى (*1650*) نسمة/كم^2 في عاصمة الولاية بينما نجدها تنخفض إلى حد (*03*) نسمة/كم^2 في بلدية البسباس (*سريتي، ل، 2013*)، كما تعرف بسكرة زيادة طبيعية سنوية تقدر بحوالي (*2.7%*) والذي يعتبر أعلى من المعدل الوطني والمقدر بحوالي (*2.15%*)، وقد عرف هذا المعدل تناقصا وتراجعا مع مرور الزمن (*انظر الجدول V-1*)، وتساهم أفواج النازحين إليها مساهمة كبيرة في ارتفاع هذه النسبة وبالتالي ارتفاع عدد السكان وخاصة عقب الاستقلال (*انظر الجدول V-2*) ومع تحقيق النمو والتطور السريعين لهذه المدينة فقد أكد (*فرحي، ع.أ، 2005*) في دراسته حول الأقطاب الثلاثة الكبرى بالصحراء المنخفضة[1] وهي بسكرة والوادي وتقرت أن هذه الأخيرة عرفت قفزة كبيرة سواء في النمو الاقتصادي أو السكاني إلى درجة أن أصبحت هذه المدن تهيمن على التجمعات السكانية المجاورة من ناحية التركز السكاني وكذا الأنشطة والمرافق السائدة وباتت تتقاسم القطبية في منطقة الصحراء المنخفضة لتميزها بـ :

- النمو السريع بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة بما فيها الهجرة من الشمال إلى الجنوب.
- التميز بالنشاطات التجارية الكبرى بنوعيها النظامية والغير نظامية.
- ازدهار النشاطات الصناعية مما نتج عنه خلق مناطق صناعية متخصصة وبنسب مرتفعة (نصف القوة العاملة مستغلة بهذا المجال) وهو القطاع الذي ساهم في تنمية هذه الأقطاب.

1- حسب التقسيم الذي اعتمده مجال الهوية المرجعية (ERI) والذي قسم الجزائر إلى ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: وهو تقسيم جهوي يضم (الجزائر، شرق، وسط، غرب، الصحراء الكبرى).
- المستوى الثاني: وقسمت فيه الصحراء الكبرى إلى (04) قطاعات أساسية (الصحراء المنخفضة، صحراء الشمال الأوسط، صحراء الغرب، صحراء الطوارق).
- المستوى الثالث: حيث قسمت فيه الصحراء المنخفضة إلى (05) أقاليم صغرى (الزيبان، العرق الشرقي الكبير، سوف، وادي ريغ، الصحراء البترولية).

السنوات	1977	1987	1998	2008
معدل الزيادة الطبيعي (%)	3.92	3.60	2.7	1.50

الجدول V-1: معدل الزيادة الطبيعية لولاية بسكرة عبر مختلف التعدادات الوطنية.

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

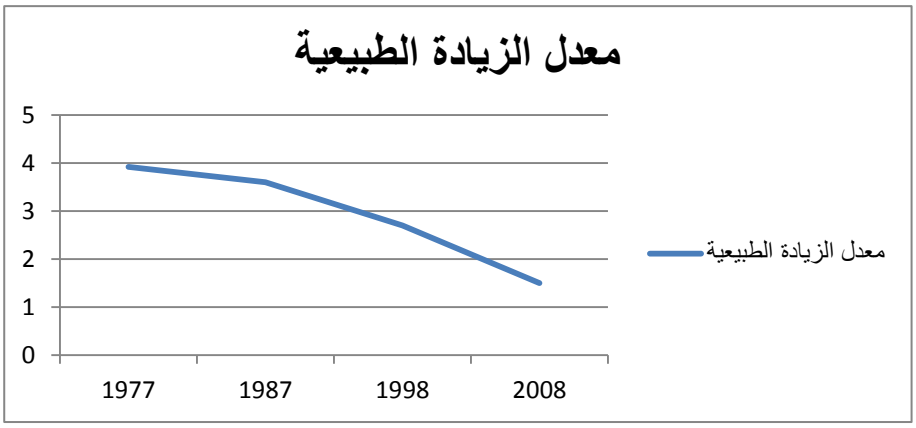

البيان V-1: معدل الزيادة الطبيعية لولاية بسكرة عبر مختلف التعدادات الوطنية.

السنوات	1845 (1)	1954 (1)	1966 (1)	1977 (1)	1987 (1)	1991 (1)	1995 (1)	1998 (1)	2008 (2)
السكان	4000	52511	53177	90417	128924	150395	172795	178064	210701

الجدول V-2: النمو السكاني لمدينة بسكرة.

المصدر: (1) الديب، ب، 2001

(2) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

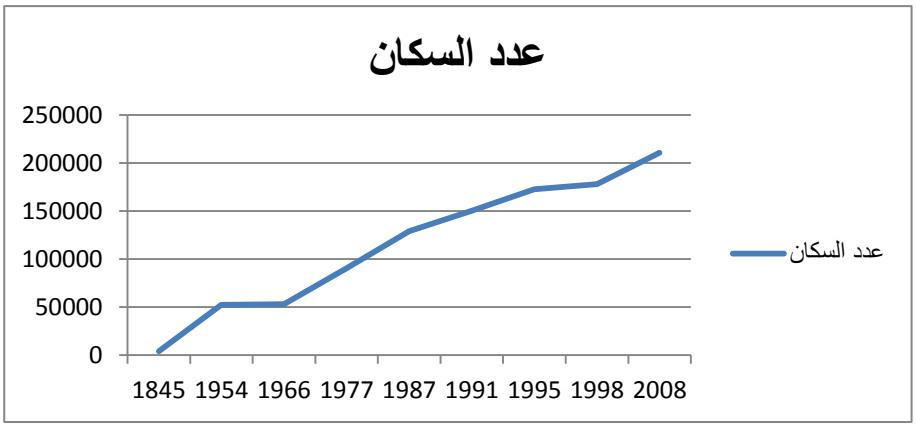

البيان V-2: النمو السكاني لمدينة بسكرة.

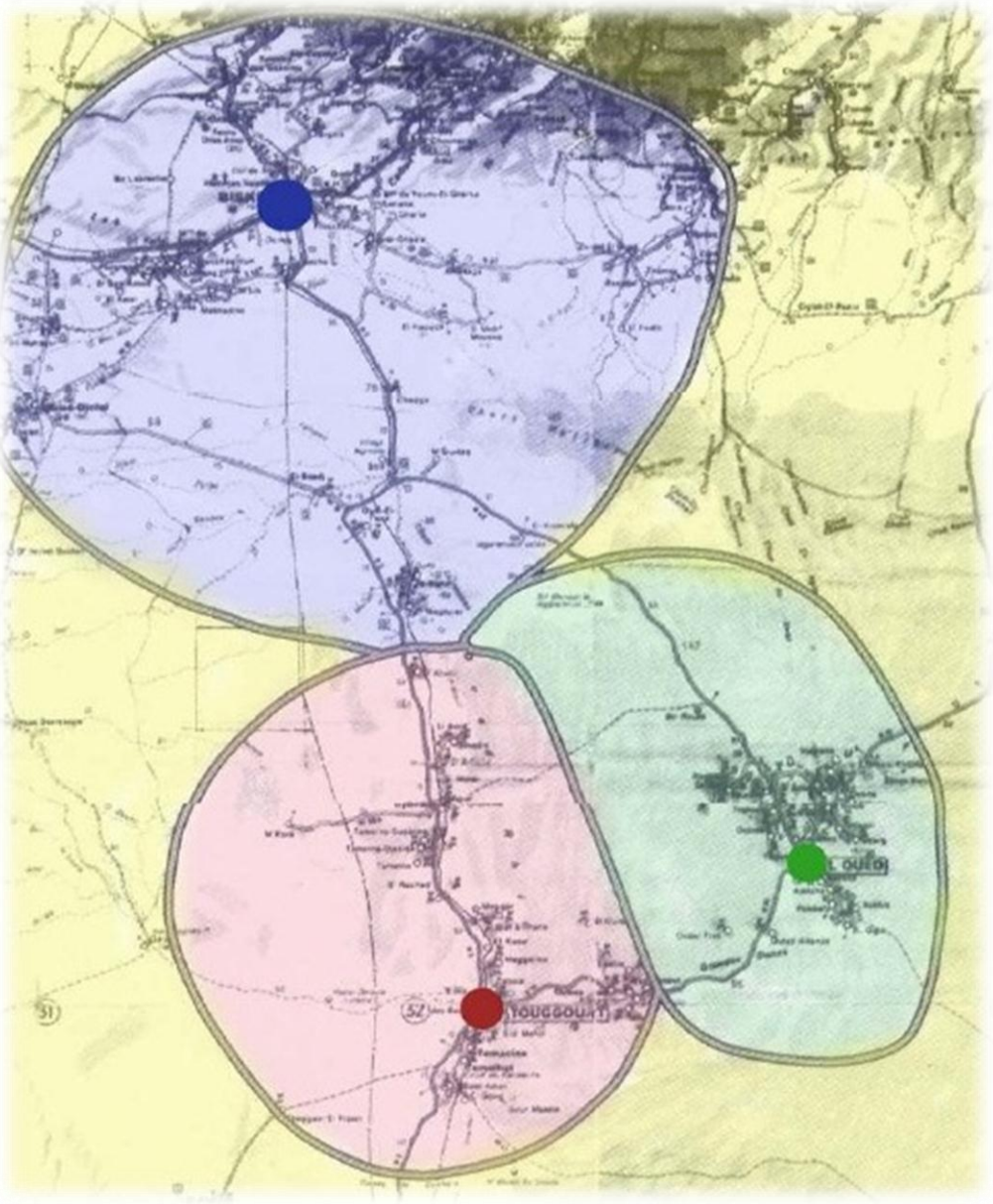

الشكل V-3: حيز التأثير للميتروبولات الثلاثة بالصحراء المنخفضة[1].

المصدر: فرحي، ع.أ، 2005

(نقلا عن مدوكي، م، 2010)

1- لفت موضوع الصحراء الكبرى انتباه العديد من الباحثين المتخصصين في المجال العمراني والمعماري وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى، فقد تكلم الباحث (*Côte, M, 2005*) على الصحراء المنخفضة واعتبرها عينة تمثيلية جد مناسبة ضمن الصحراء الكبرى مع تأكيده على أنها تتميز عن غيرها بالتركز السكاني المعتبر والجد نشيط ضمن الصحراء الجزائرية إذ يشكل عدد سكانها مقارنة بمجموع سكان الصحراء ما نسبته (*52%*) أي ما يقارب (*1.6*) مليون نسمة.

ويغلب على المجتمع البسكري الفئة الشبابية حيث تمثل أكثر من (50%) من مجموع سكان المدينة الموزعين حسب الفئات العمرية الآتية:

– الفئة الأولى: وهي فئة الأقل من *(05)* سنوات وتمثل تقريبا ربع *(4/1)* تعداد الفئة الشبابية، ويرجع ارتفاع نسبة هذه الفئة عن السابق إلى تحسن مستوى المعيشة والخدمات الصحية، غير أننا نلاحظ انخفاضا عاما في نسبة الزيادة الطبيعية بسبب اختلاف ظروف المجتمع كخروج المرأة للعمل أو التأخر في الزواج بسبب تعليم الإناث.

– الفئة الثانية: وهي الفئة المتمدرسة وتشكل حوالي ثلاثة أرباع *(4/3)* النسبة الباقية من فئة الشباب وهذا التعداد يتطلب مجهودات كبيرة من طرف السلطات المعنية سواء في إعداد الهياكل التربوية اللازمة أو تسخير الطاقات البشرية المكافئة، وهم مقسمون وفق طورين تعليميين هما:

* التعليم الابتدائي: ويضم *(84571)* تلميذا موزعين على *(353)* مدرسة ابتدائية.

* التعليم المتوسط: ويضم *(70541)* تلميذا موزعين على *(120)* مدرسة إكمالية.

– الفئة الثالثة: وهي الفئة النشطة التي يتراوح عمرها بين *(16-59)* سنة وتبلغ نسبتها حوالي نصف (2/1) تعداد السكان الإجمالي ولعل السبب الفاعل وراء ارتفاع هذه النسبة هو تيارات المهاجرين الوافدين إلى المدينة لتحسين مستواهم المعيشي والاستفادة من مميزات المجتمع الحضري.

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-5 سنوات	1000	900	1900
6-11 سنة	1100	1000	2100
12-15 سنة	1300	1210	2510
16-18 سنة	1500	1300	2800
19-59 سنة	2000	1600	3600
60+ سنة	3000	2600	5600
المجموع	9900	8610	18510

الجدول V-3: الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة.

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

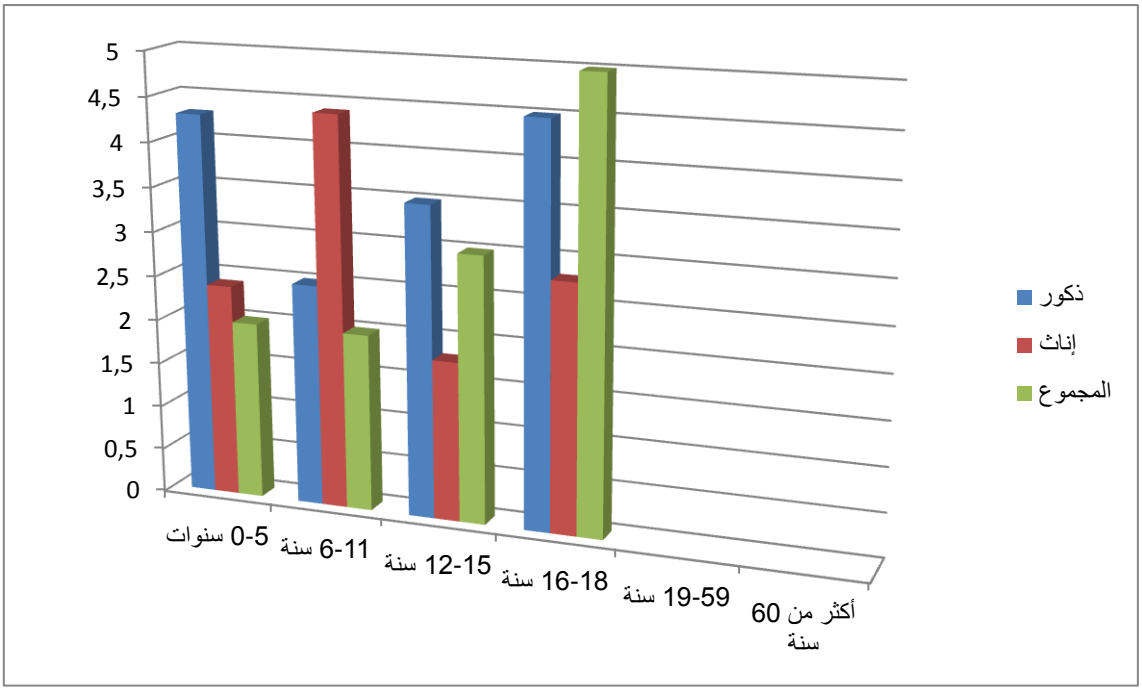

البيان V-3: الفئات العمرية الأساسية لبلدية بسكرة.

ويتضح من الجدول وبدراسة التركيب النوعي أنه لا يوجد اختلاف كبير بين عدد الذكور وعدد الإناث حيث تمثل نسبة الذكور (*50.37%*) من مجموع السكان، أما نسبة الإناث فهي تمثل (*49.63%*)، كما يوضح حساب نسبة التنوع على مستوى البلدية والمقدرة بحوالي (*0.98*) أي أن كل (*98*) أنثى يقابلها (*100*) ذكر.

كما يقدر عدد المساكن بالولاية بحوالي (*126632*) مسكنا مع معامل شغل المسكن المقدر بحوالي (*7.57*) ساكن/مسكن، وتمثل المساكن القديمة نسبة (*9.70%*) من مجموع المساكن الكلية أي (*12262*) مسكنا، هذا ويقدر عدد سكان مدينة بسكرة التي تمثل عاصمة الولاية (*210701*) نسمة متوزعين على مساحة (*12770كم²*) أي بكثافة (*1650ن/كم²*)، وتضم عاصمة الولاية (*29887*) مسكنا.(*سريتي، ل، 2013*)

I-4- المعطيات الاقتصادية:

لقد جاء التقسيم الإداري لسنة *1974م* بقانون متضمن تقليص مساحة الولاية لتمكينها من التسيير الجيد والتحكم الأمثل في تراب الولاية والتماشي مع إمكانياتها فأصبحت بسكرة بعد ذلك ولاية تتمتع بكامل الصلاحيات مما أسهم في ضمان كل الخدمات والمتطلبات الضرورية للسكان، وظلت بسكرة حتى بعد الاستقلال ذات طابع فلاحي فقد ذكرت (*Agli, N, 1988*)

"أن السكان النشطين وصل عددهم إلى *(22000)* نسمة خلال الستينات يمارس ربعهم النشاط الفلاحي، لكن وبعد إدراج بسكرة ضمن الولايات المسيرة ذاتيا أخذت هذه النسبة في التناقص التدريجي لتصل في سنة *1983م* إلى *(12.4%)*، ولعل سبب تناقص الإقبال على القطاع الفلاحي هو تخلي الفلاحين عن أراضيهم والتنصل من مهمة الفلاحة سعيا وراء القطاعات الأخرى التي توفر أجرا منتظما ومستمرا للفرد، هذه القطاعات تدعمت بها الولاية في سنوات السبعينات أدت إلى ظهور وحدات هامة سواء في المجال الصناعي أو مجال البناء والأشغال العمومية كان لها الدور المهم في امتصاص حجم لا بأس به من اليد العاملة."

ولقد تطور القطاع الثالث تبعا للتطور الحاصل في مجالي الصناعة والأشغال العمومية فأصبحت المدينة تشكل مركزا إداريا هاما، أضف إلى ذلك تدعم المدينة واستفادتها من مشاريع كبرى أبرزها الجامعة التي أصبحت تستقطب دفعات هائلة من الطلاب الذين كانوا من قبل ينزحون إلى مدن جامعية أخرى.

ومع التطورات الحاصلة في القطاعات الأخرى فقد ظل القطاع الفلاحي يعاني من الانحصار والتراجع التدريجي فقد سجلت مصالح الاحصاء أن *(6.65%)* من مجموع الكتلة العاملة ينشطون ضمن القطاع الأول، بينما ينشط *(17.90%)* منهم في قطاع البناء والأشغال العمومية وأن *(13.05%)* ينشطون ضمن قطاع الصناعة، في حين أن *(62.40%)* ينشطون ضمن القطاع الثالث.

القطاع	الفلاحة		الأشغال العمومية والبناء		الصناعة		القطاعات الأخرى		المجموع	
البلدية	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بسكرة	3507	6.65	9439	17.90	6881	13.05	32906	62.40	52733	100

الجدول V-4: توزيع اليد العاملة في مختلف القطاعات لبلدية بسكرة.

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

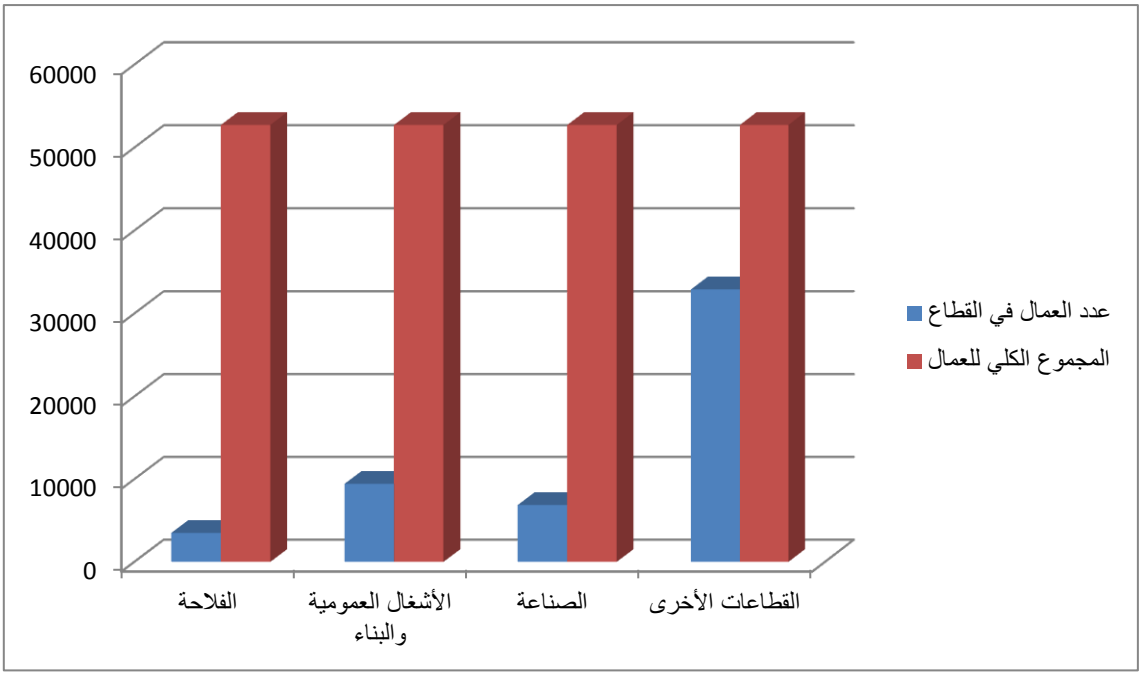

البيان V-4: توزيع اليد العاملة في مختلف القطاعات لبلدية بسكرة.

I-5- واقع الحظيرة السكنية:

تعرض الواقع السكني في مدينة بسكرة إلى تحولات كبيرة خاصة على الصعيد الرقمي والكمي حيث شهدت هذه المدينة زيادات كبيرة في تعداد السكنات بعد الاستقلال، ففي سنة *1945م* كانت بسكرة تضم *(2453)* مسكنا مقسمة كما يلي:

- *(516)* مسكنا استعماريا.
- *(1937)* مسكنا بلديا أي بطراز محلي.

وبين سنتي *1945م* و*1966م* أي في ظرف *(21)* سنة عرف إيقاع هذه الزيادة السكنية قفزة قدرت بحوالي *(170)* وحدة سكنية في سنويا أي أنها وصلت سنة *1966م* إلى *(6053)* مسكنا بأنماط مختلفة:

- *(2210)* مسكنا بطابع محلي منجزة بالطوب المكون من مادة الطين.
- *(3843)* مسكنا استعماريا جماعيا وفرديا.*(أرشيف بلدية بسكرة)*

ومن خلال الأرقام يتضح أن الزيادة الأكبر كانت على مستوى السكنات الاستعمارية مقارنة بتلك المحلية ويرجع السبب وبكل وضوح إلى السياسة الاستيطانية التي انتهجها المستعمر الفرنسي في تلك الحقبة، أما فيما يتعلق بمستوى الرفاهية المحققة ضمن هذه الأنسجة والمرافق فيمكن القول

بأنها كانت في حالة جد متدنية وذلك حسب نتائج الاحصاء العام للسكان والسكن (*RGPH*) لسنة *1966م* الذي أشار إلى أن (*08%*) من مجموع الحظيرة السكنية تعتبر مجهزة بكل مرافق الرفاهية، ولقد بلغ تعداد المساكن ببلدية بسكرة حسب تقديرات الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة *1987م* (*21806*) مسكنا، في حين شهدت الحظيرة السكنية في السنوات الست (*06*) التالية تطورا في الجانب الوظيفي حسب ما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سكن اجتماعي	616	362	464	263	35	310	453
سكن ترقوي	0	14	0	0	98	299	346
المجموع	616	376	464	263	133	609	799

الجدول V-5: المساكن المنجزة ببلدية بسكرة في الفترة 93/87.

المصدر: مديرية العمران والبناء والسكن.

وتعتبر هذه السكنات نتاجا لقرارات قانون الاحتياطات العقارية لسنة *1994م*، أما عن طريقة التقويم والاحصاء فكانت تتم اعتمادا على ما تدلي به المصلحة التقنية لمديرية العمران والبناء والسكن انطلاقا من رخص البناء المستخرجة من طرفها حيث سجلت في تلك الفترة وضمن القطاع وجود (*07*) تقسيمات ترابية تضم في مجموعها (*2510*) تحصيصة إضافة إلى (*49*) تعاونية مؤلفة من (*2550*) تحصيصة.

وقد أعطت هذه الطريقة في التقويم في الفترة الممتدة بين سنتي *1987م* و*1994م* مجموع رخص بناء مقدرة بحوالي (*3954*) رخصة بناء تشكل وحدات سكنية اعتمادا على فرضيات مديرية العمران والبناء والسكن، وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية المساكن غير متواجدة فعلا على أرض الواقع حينها بسبب عجز المستفيدين عن إنجاز مساكنهم في مدة الثلاث سنوات المفروضة حسب تعاليم رخصة البناء، كما أفادت الأرقام الاحصائية عن وجود (*25274*) مسكنا بسكرة في نهاية سنوات *1993م* لتبلغ في سنة *2008م* (*31396*) مسكنا.

I-5-1- معامل شغل المسكن (*TOL*):

بملاحظة معامل شغل المسكن لمدينة بسكرة خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي وبمقارنته مع معامل شغل المسكن الوطني نجده دوما أقل من المعامل الوطني بسبب إنجاز برنامج السكن الجماعي الممنوح للمدينة عقب ترقيتها إلى مصاف الولايات، ثم أخذ هذا المعامل في الارتفاع التدريجي في الفترة بين سنتي *1987م* و*1993م* بمقدار *(0.2)* لكنه ظل دوما أقل من مستوى المعامل الوطني:

السنوات	المعامل المحلي لشغل المسكن	المعامل الوطني لشغل المسكن
1966	6.6	6.7
1977	6.6	7.8
1987	6.1	6.7
1993	6.3	7.2
1998	6.45	7.1
2008	6.39	6.9

الجدول V-6: مقارنة معامل شغل المسكن لمدينة بسكرة بمعامل شغل المسكن الوطني في الفترة 2008/66.

المصدر: علقمة، ج، 1995، وبتصرف من الباحث.

إن ارتفاع معامل شغل المسكن ينذر بتفاقم أزمة السكن وخاصة مع التأخر الملحوظ في إنجاز برامج السكن الاجتماعي في الفترة الممتدة بين سنتي *1987م* و*1993م* والتي شهدت زيادة طبيعية جد مرتفعة خاصة مع توافد أمواج المهاجرين نحو المدينة التي أصبحت تشكل قطبا جهويا مما أدى إلى الارتفاع المفرط في قيمة معامل شغل المسكن الذي جاوز سنة *1998م* المعامل الوطني والمقدر بـ *(5.2ن/م)*، ثم يعود بعد ذلك إلى الانخفاض سنة *2008م* ويُرجع المختصون سبب هذا التناقص إلى تخلي المجتمع البسكري عن مبدإ المسكن الكبير.

البلدية	إحصاء 1998			إحصاء 2008		
	عدد السكان	عدد المساكن	معامل شغل المسكن	عدد السكان	عدد المساكن	معامل شغل المسكن
بسكرة	172905	24519	7.05	200654	31396	6.39

الجدول V-7: تطور الحظيرة السكنية لمدينة بسكرة.

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكن لسنتي 2008/1998.

البلدية	نوع التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	معامل شغل المسكن
بسكرة	التجمع الرئيسي	199667	30972	6.44
	التجمعات الثانوية	-	-	-
	المناطق المبعثرة	987	148	6.67
	المجموع	200654	31120	6.45

الجدول V-8: التوزيع المجالي للمساكن حسب التجمعات السكانية.

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998م.

إن هذه الأرقام المدرجة ضمن الجداول أعلاه لا تعبر عن الحالة الحقيقية الواقعية للحظيرة السكنية كون هذا المعامل إنما يحسب بناء على فرضيات عامة لا تأخذ في الحسبان الحالة الحقيقية للمساكن كالمساكن المهددة بالانهيار أو تلك القابلة لإعادة الترميم والبناء ولا حتى البرامج السكنية المقرر إنجازها، وقد تم إحصاء *(2584)* مسكنا باليا ومهدما و*(3025)* مسكنا في حالة حرجة تستدعي التدخل العاجل، وبالرغم من كل الجهود المبذولة وكذا برامج السكن العملاقة *(أنظر الجدول IV-9)* إلا أن معامل شغل المسكن بمدينة بسكرة ظل واحدا من أعلى المعاملات على الصعيد الوطني حسب ما يوضحه الجدول *(IV-10)*:

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
السكنات المطلوبة	3329	3839	4075	2054	2760	1667	1219	1057	953

الجدول V-9: تعداد السكنات الاجتماعية المطلوبة.

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

المدينة	بسكرة	الجزائر	قسنطينة	وهران	بجاية	مستغانم
معامل شغل المسكن	6.3	7.6	7.2	6.5	6.1	6.0

الجدول V-10: مقارنة مدينة بسكرة بالمدن الجزائرية الكبرى.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

إن هذه الوضعية تؤدي حتما إلى إحداث نوع من الاكتظاظ السكاني وزيادة عدد المساكن الهشة وعدم انسجام وتوافق الجزء الأكبر من الحظيرة السكنية مع بيئتها ومحيطها والذي يؤدي في محصلة الأمر إلى تحولات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية التي تثير اضطرابات في نمط استهلاك

المجال وطريقة إنتاج البيئة الحضرية بسبب عدم مبالاة السكان بكيفية إنجاز المسكن وإنما يقتصر تفكيرهم فقط في مجرد الحصول على مسكن.

المراحل	المساحة في كل مرحلة (هـ)	الزيادة في المساحة (هـ)
ما قبل 1541م	31,41	-
1541م - 1680م	44,31	12,90
1680م - 1844م	161,07	129,66
1844م - 1865م	200,16	39,09
1865م - 1932م	230,01	29,85
1932م - 1962م	433,25	203,24
1962م - 1977م	640,95	207,70
1977م - 2008م	2778	2137

الجدول V-11: الاستهلاك المجالي لمدينة بسكرة عبر الزمن.

المصدر: مديرية التخطيط والعمران لولاية بسكرة 2008.

II – دراسة التوسعات العمرانية للمدينة:

نظرا للتاريخ المديد الذي تمتاز به مدينة بسكرة فقد تعاقبت عليها عديد الحقب الزمنية والمراحل التاريخية الهامة التي أثرت وبشكل كبير في تحديد معالمها وملامحها حيث خلقت كل حقبة منها إرثا لا تزال بصماته مرسومة على صفحات المدينة سواء على المستوى المادي العمراني أو على المستوى الاجتماعي والثقافي، وعموما يمكن التطرق إلى توسعات مدينة بسكرة وفق ثلاثة مراحل أساسية:

II –1– مرحلة ما قبل الغزو الفرنسي:

تشير المصادر التاريخية إلى تجمع سكان المدينة حول القلعة التركية جهة الجنوب ويحوطهم خندق خال من المياه كان السبب في انتشار الوباء الذي أودى بحياة العديدين منهم، ثم تشكلت مجموعات سكانية صغيرة تتوسط بساتين النخيل بمجموع سكاني تعداده *(4000)* نسمة، وأرجع *(العياشي)* السبب في انقسام السكان وتوزعهم داخل غابات النخيل إلى الوباء الذي ألمّ بهم فقضى على *(7000)* نسمة من مجموع *(10000)* نسمة الذين كانوا يتجمعون حول القلعة التركية مما دفع بالبقية الناجية منهم إلى التوجه نحو الجهة الجنوبية أين تتوفر الظروف

المناخية والاقتصادية والصحية الأفضل.

ورجح *(الديب، ب، 2001)* أن هذه الكتلة السكانية كانت مستقرة شمال المدينة لأن الحصن بمساحته لا يمكنه احتواء هذا التعداد يومها، واستند الباحث أيضا في اثبات صحة فرضيته إلى الآثار الموجودة في المخططات المتوفرة والتي تظهر تواجد آثار لمحال عمراني مديني مخالف لما يعتمده الفرنسيون في مدنهم، وزد على كل ذلك وجود المسجد وساحة السوق اللذين يبدوان كطفرة في الشبكة الهندسية الشطرنجية التي يعتمدها الفرنسيون في تخطيط المدن مما يؤكد فرضية أن هذه المستوطنة الفرنسية إنما بنيت على أنقاض مدينة أخرى تتميز بنظام اجتماعي وعمراني مخالف لنظام المحتلين.

وقد تشكلت هذه المجمعات السكانية السبعة *(راس القرية، مجنيش، قداشة، باب الفتح، باب الدرب، المسيد، سيدي بركات)* بسبب الماء المنحدر في السواقي من الجهة الشمالية للمدينة عبر بساتين النخيل، ثم أخذت هذه المجمعات في التوسع بشكل شريطي ممتد بمحاذاة هذه السواقي التي تحولت في وقت لاحق إلى شوارع رئيسية تتفرع منها شوارع ثانوية.

الصورة V-1: تموضع المجمعات السكانية داخل بساتين النخيل بمدينة بسكرة.
المصدر: سريتي، ل، 2013.

وقد نمت هذه التجمعات السكانية لتشكل في العهد التركي مجموعة أحياء تتربع على مساحة تزيد على (500) هكتار ويربطها بالمدينة شريان حركي هو شارع الحكيم سعدان، حيث تقوم على مستوى هذا الشارع حركة تجارية واسعة وتتوزع على أطرافه نقاط النقل الحضري وبعض المرافق العمومية.

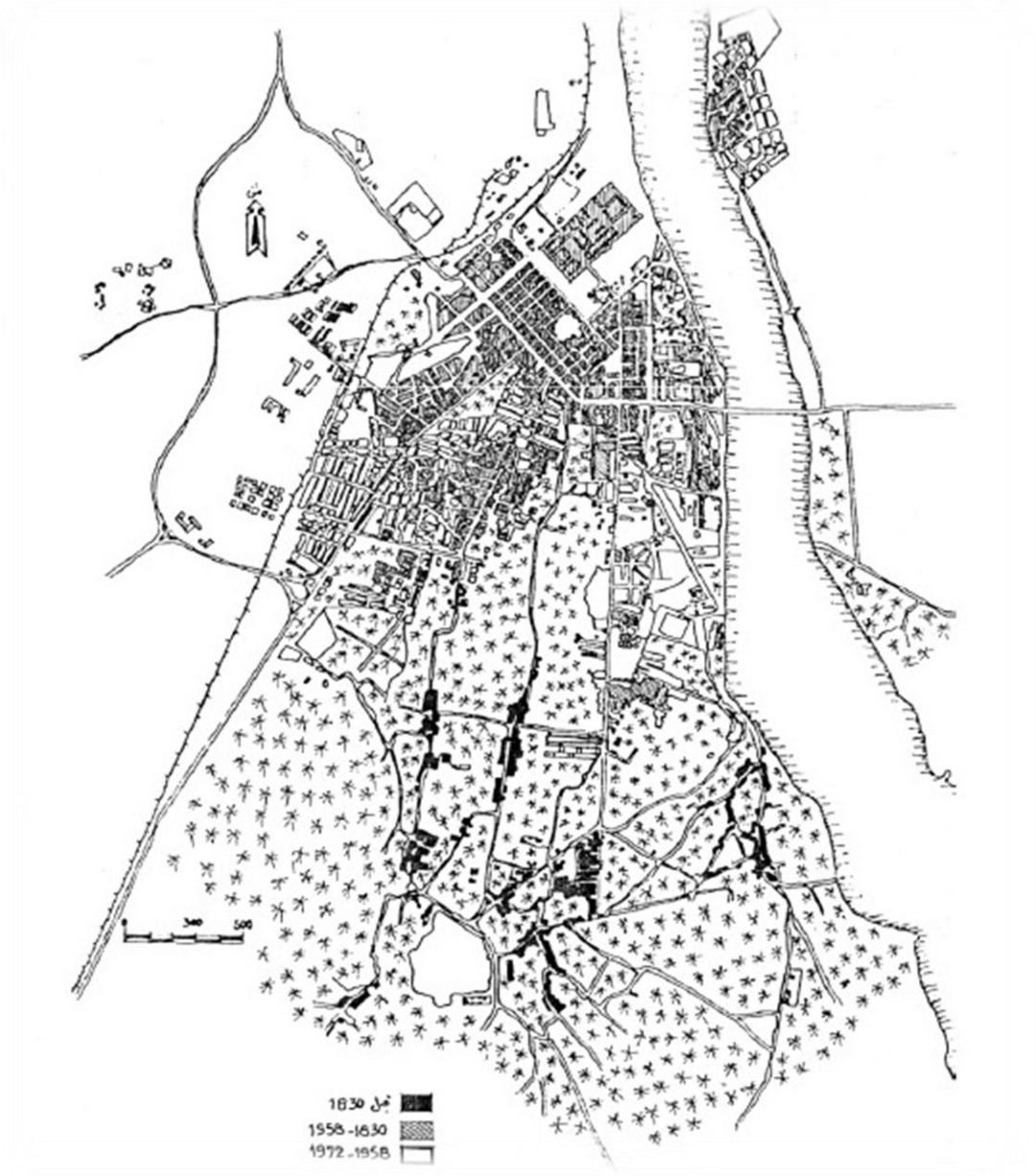

الصورة V-2: خريطة بسكرة سنة 1972م تظهر الأحياء العتيقة وربطها بالمدينة.

المصدر: الديب، ب، 2001.

II –2– مرحلة الاحتلال الفرنسي (1844م – 1962م):

II –2–1– المرحلة الأولى (1844م – 1865م):

وقعت المدينة في قبضة الاحتلال الفرنسي في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر سنة *1844م* حيث استقر الفرنسيون في القلعة التركية الشمالية خارج الواحة في خطوة تهدف إلى إحكام السيطرة والمراقبة التامة للسكان من خلال التحكم في منابع المياه المخصصة لسقي واحات النخيل والبساتين المجاورة، كما يهدف اللجوء إلى القلعة إلى التحصن بأسوارها من أي حملات ثورية ضد الاحتلال في سلسلة المقاومات الشعبية التي عرفتها المنطقة، ومن ثم فقد بدأت عمليات التوسع الاستيطاني للاحتلال الفرنسي وهذا بزرعه مستوطنة فرنسية على تخوم القلعة التركية وفق مخطط شطرنجي بشوارع متعامدة ومتجانسة وبمحلات سكنية موحدة في غالبيتها من ناحية الحجم والشكل والمساحة مع مراعاة الاستغلال العقلاني للأرض وسرعة الإنجاز لإحكام القبضة على المدينة والقضاء التام على محاولات الثورة.

وكانت هذه المستوطنة هي اللبنة الأولى التي عرفتها المدينة من فرض عمران بنمط جديد من التخطيط بتقنيات حديثة ومعطيات صحية وعمرانية من أجل ضمان الحياة الأمثل للمستوطنين الأوربيين، وأصبح هذا النمط الاحتلالي يضغط وبقوة على النمط القديم المتمثل في المجمعات السبعة المتواجدة ضمن البساتين وواحات النخيل ويفقدها خصائصها ومدلولاتها التي لا ترمز إلا لمجتمع تكيف بوسائله البسيطة مع معطيات محيطه المناخية والطبيعية والاجتماعية والثقافية.

ولم يقتصر هذا الانقسام والتمايز على الجانب المادي المعماري والعمراني فحسب بل تعداه ليحدث شرخا في البناء الاجتماعي متجليا في ظهور طبقتين من الناس بالمدينة إحداهما محلية أصلية والثانية أجنبية دخيلة، وقد امتاز كل نسيج عمراني بنوعية خاصة من الخدمات يوفرها لساكنيه، ويمكن تتبع المراحل التي تطورت فيها المدينة كما يلي:

أ– توسع القلعة العسكرية:

وتشكلت في هذه المرحلة أول نواة استعمارية للمدينة بإقامة أول مستعمرة في الجهة الشمالية قرب الحصن التركي خارج غابات النخيل للتحكم في كل القرى، وقد ذكر *(الديب، ب، 2001)* " أن المدينة قد عرفت خلال هذه الفترة عدة تطورات وظيفية أعطت نهضة عمرانية، أما التمركز

الاستعماري فقد جاء بشكل شطرنجي تغليبا للظروف والمعطيات الأمنية، كما تميزت هذه الفترة بما يلي:

– بناء برج "سان جيرمان" سنة *1850م* حيث تم استعماله كمعسكر للجيش (ثكنة).

– إقامة أبواب للحراسة في أربعة مناطق: مدرسة بن مالك لحسن (الطيانة سابقا)، جبل الضلعة، خزان الماء قرب مقبرة النصارى وخزان الماء بحي العالية.

– إنجاز أول مدرسة بالمدينة سنة *1856م* قرب مقبرة لعزيلات (وهي المقر الحالي لمدرسة عبد الله دبابش)."

ب– ظهور المنشآت الأولى:

في هذه المرحلة بدأ الاحتلال بتطبيق سياسته الاستيطانية من خلال تشييده لمجموعة من المنشآت جنوب ساحة السوق على امتداد خطين ينتهيان عند حدود النادي العسكري الموجود عند ساحة المسجد، وتتمثل هذه المنشآت في مجموعة محلات ذات شكل مربع وأبعاد موحدة *(40مX40م)* تتشكل فيما بينها شوارع متقاطعة وشطرنجية حيث يظهر في هذه المرحلة عدم التعرض للمنطقة المحصورة بين المحور المؤدي لواحات النخيل والمحور المحدد للمستوطنة الجديدة فبقيت غير متناسقة في شكلها الهندسي مع كل النسيج.

ج– الـتـوسـع الأول:

وتوسعت المستوطنة الفرنسية في هذه المرحلة نحو الجهة الشمالية وبنفس المبدإ التصميمي في خطوة تهدف إلى تكميل النسيج العمراني القائم في الجهة الجنوبية، وقد تشكلت المحاور الرئيسية النهائية للمستوطنة الفرنسية عقب إنشاء حديقة عامة تتوسط القلعة والمنشآت المدنية وبروز الشارع الحيوي المؤسساتي للنسيج ككل المدعم بالواجهات ذات الأقواس والشرفات والمؤسسات التجارية والسياحية المقابلة للحديقة العامة.

II –2–2– المرحلة الثانية (1865م – 1932م):

أ– الـتـوسـع الثـانـي:

خضع هذا التوسع لنفس التخطيط والشبكة الهندسية للتوسع الأول وسمي بالتوسع الريفي، وقد تضاعف عرض الشارع الفاصل بين الجزأين بينما حافظت الوحدات السكنية على المساحة

ذاتها وأنجزت بطابق وحيد وبأسقف مائلة، وامتاز هذا التوسع بخلوه من المؤسسات التجارية والمرافق العامة إلا من حديقة أنشأت وسطه، وقد أُدمجت قرية راس الماء ضمن الشبكة الحضرية بواسطة الشوارع المستحدثة والمرتبطة بالمحور الرئيسي شمال- جنوب، كما تم استحداث محلات سكنية ذات نمط مخالف للأولى وزرع مجموعة حدائق وممرات عمومية تهدف إلى القضاء على بعض المجالات الأصلية، كما تم ربط مدينة بسكرة بمدينة باتنة بواسطة خط حديدي أُنشأ سنة *1890*م.

ب- مخطط درفو (1932م):

وهي محاولة من هذا المعماري - **أدولف درفو**- لتحويل بسكرة إلى جنة وقطب سياحي حيث يشير *(كورتيللو، ج.ب)* أن هذا المشروع جاء اعتمادا على ثروات بسكرة المناخية والمعدنية والطبيعية ومحاولة تنظيم الحركة والتنقل والصحة وتحقيق الجانب الجمالي عن طريق تركيبة هندسية حول محطة معدنية منتظمة حول بعض نقاط النسيج الفرنسي، وبمعنى آخر إيجاد مخطط وظيفي للواحة من ناحية الإنتاج والسكن والمؤسسات المعدنية والسياحية لمراقبة أفضل لما تدر به المساحات الشاسعة من النخيل، وأخيرا التفاتة لتحسين السكن الاندماجي والتخلي عن الاستراتيجية العسكرية التي ترتكز أكثر ما يكون على نمو المستوطنة الفرنسية بمعزل عن الواحة وعلى حساب المدينة، وقد اعتمد هذا المعماري على القانون الصادر في *1919/03/14*م والقانون الموالي له في *1924/07/24*م المتضمن لقوانين التعمير، فهو إذا مخطط يمثل نسيجا عمرانيا متجانسا أخذ بنظرية الدوائر المركزية المكونة من:

- الدائرة الأولى: تشكل السوق والنواة المركزية.
- الدائرة الثانية: هي المنطقة الموالية للمنطقة الأولى.
- الدائرة الثالثة: تضم حي الزمالة وسطر الملوك.
- الدائرة الرابعة والخامسة: تضمان المنطقة الشمالية من المدينة الممثلة في حي المحطة وشارع الأمير عبد القادر حاليا والمسمى بحي الروداري وكذا المنطقة الجنوبية وهي حي شاطوني حاليا وامتد ليشمل أراضي الضفة الغربية للوادي.

II –2–3– المرحلة الثالثة (1932م – 1962م):

أ– تطور المدينة في الخمسينات:

اعتمدت المدينة في توسعها خلال هذه الفترة على المحاور الرئيسية للمستوطنة الفرنسية وكذا الخطوط الطبيعية المشكلة من مجموعة السواقي حيث شكلت هذه العناصر الأساس التعميري وامتدت على طولها الحركة التجارية والمرافق الفاعلة في المدينة.

وبإمعان النظر في مخطط المدينة في هذه الفترة يتضح أن توسع المدينة امتد نحو الجنوب على الضفة الغربية للوادي على جانبي محور الزعاطشة والحكيم سعدان وصالح باي، وامتد أيضا في الاتجاه الجنوبي الغربي بمحاذاة خط السكة الحديدية، وفي مقابل هذا امتدت الأحياء العتيقة نحو الشمال على طول السواقي، وقد شكلت هذه التوسعات الأساس في ظهور أشكال عمرانية لا تخضع لنظام هندسي محدد واقتصر دورها على اكتساح أكبر قدر ممكن من المساحات الفلاحية وتدمير ثروة النخيل.

وفي سنة *1958م* استفادت بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية من مشروع قسنطينة حيث تم إنجاز مشروعين وعمليتين بنائيتين إحداهما تتمثل في إنجاز أربعة عمارات سكنية جماعية على طول شارع الحكيم سعدان *(HLM)*، والأخرى عبارة عن حي وقد تم هدمه في سنوات السبعينات.*(سريتي، ل، 2013)*

الصورة V–3: النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الأولى (1844م – 1865م).
المصدر: سريتي، ل، 2013.

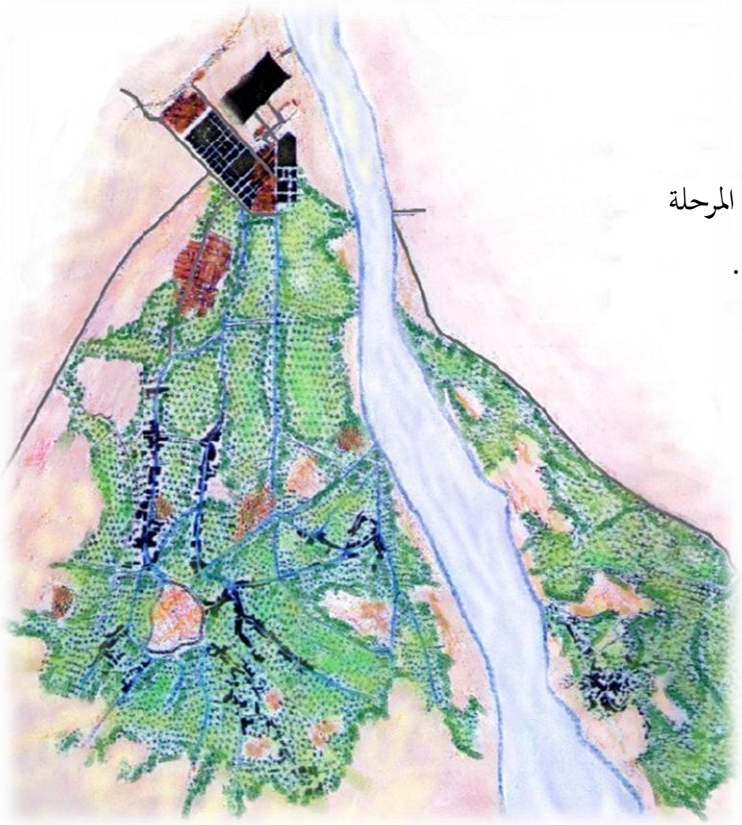

الصورة V-4: النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الثانية (1865م – 1932م).

المصدر: سريتي، ل، 2013.

الصورة V-5: النسيج العمراني لبسكرة خلال المرحلة الاستعمارية الأولى (1932م – 1962م).

المصدر: سريتي، ل، 2013.

II –3– مرحلة ما بعد الاستقلال (1962م إلى يومنا هذا):

II –3–1– المرحلة الأولى (1962م – 1977م):

لم تشهد المدينة في هذه المرحلة أي حركة عمرانية أو برامج تنموية مسطرة من قبل السلطات المعنية التابعة للقطاع العام، واقتصرت عمليات البناء على حركة عمرانية ذاتية من قبل المواطنين والسكان المحليين الذين سجلوا نشاطات إنشائية كثيفة على عقارات خاصة أو أراض عمومية أو تلك الخاضعة للمضاربات العقارية، كما سجلت المدينة خلال هذه الفترة واحدا من أعلى معدلات النزوح على الصعيد الوطني بسبب أفواج المهاجرين الوافدين من الضواحي لاستغلال مساكن المستوطنين الأوربيين الذين غادروها عقب الاستقلال.

لقد أدى ارتفاع نسبة النشاط الإنشائي الغير مراقب وكذا زيادة أعداد النازحين نحو المدينة إلى انتشار البناء العشوائي والتأثير على الهياكل الرسمية للمدينة لا سيما بعد انهيار المساكن المحاذية للوادي جراء الأمطار الطوفانية التي سببت فيضانا سنة *1969م* فانهارت المساكن المشيدة بالمواد المحلية والمتواجدة على الضفة الغربية لواد بسكرة وخاصة منها حي المسيد المتواجد جنوب المدينة، وقد انتشرت هذه المباني العشوائية وامتدت على حساب واحات النخيل المتواجدة في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة لتصل إلى خط السكة الحديدية في الجهة الغربية.

وقد نتج عن هذه المرحلة أن تخلى السكان عن مجموعة المساكن المنجزة بالمواد المحلية كالطين والجريد والتي رغم ضعفها وهشاشتها إلا أنها استمرت لفترة طويلة لتصبح في نهاية الأمر تشكل علامة الفقر والتخلف، وأصبحت هذه المواد تلاقي مزاحمة من طرف مواد صناعية ذات استعمال واسع في شمال البلاد تعتمد أساسا على مادة الخرسانة، وما زاد في انتشار هذه المادة هو عرضها كسلعة للبيع من طرف الدولة وتوفيرها بأثمان زهيدة آنذاك هذا كله جعل البناء التلقائي يأخذ في الانتشار والاتساع في المدينة رغم ما يميزه من الطابع الفوضوي ليأتي على حساب ثروة النخيل كما ذكرنا بل تعداه ليشمل الأراضي المجاورة مثلما هو الحال في العالية وسيدي غزال وامتد ليصل إلى المناطق الغير مؤهلة عمرانيا مما أدى إلى بروز أشكال عمرانية جديدة لا تخضع لأي قواعد عمرانية أو تقنيات للبناء حتى باتت هذه السكنات تشكل ظاهرة مَرَضية بالمدينة برزت معها مجموعة من الممارسات الغير مرغوبة التي تشكل خطرا على البناء الاجتماعي للأسرة خاصة

وللمجتمع بشكل عام.

ولقد عانت أغلب المدن الجزائرية من هذه المظاهر السلبية المرَضية، لكن نخص مدينة بسكرة بالذكر لأن هذه الظاهرة أتت على حساب ثروة النخيل التي عرفت حالة من الاندثار التدريجي بسبب الانتشار الواسع للمساكن العشوائية التي لا تخضع لأي قواعد عمرانية ولا جمالية، ومما زاد في انتشار هذه الظاهرة هو التدخلات الرسمية للسلطات المعنية التي لم تولي أي احترام لقيمة هذه المواقع، ويمكن تقسيم نمط توسع مدينة بسكرة عبر الزمن وذلك وفق شكلين أساسيين:

– النمو الحلقي: وميز المراحل الأولى من تطورات المدينة حيث بدأ التوسع من النواة المركزية (وسط المدينة) ثم انتشر في كل الجهات على شكل حلقات وذلك بسبب وفرة الأراضي وانخفاض الأسعار على الضواحي مقارنة بمركز المدينة وسهولة التعمير وانتشاره تحت وطأة النمو الديمغرافي المتزايد.

– النمو الخطي: ونشأ هذا التعمير بسبب الاستهلاك السريع للأراضي السهلة التعمير واصطدامه بعوامل منها ما هو طبيعي (تضاريس) أو اصطناعي (المنطقة الصناعية والعسكرية) موجها بذلك نموها على طول محاور الطرق ذات الحركة الكثيفة.

أما (الديب، ب، 2001) فأشار أن التعمير الذي عرفته مدينة بسكرة كان على ثلاثة صور:

أ– التعمير الغير قانوني: ظهر هذا النمط من التعمير بسبب أربعة عوامل أساسية فرضته على صعيد الواقع وهي:

أ–1– العامل التاريخي: أنتج في إطار غير متكامل وفي غياب أي نشاط عمراني رسمي إبان مرحلة الاحتلال الفرنسي وبعدها مباشرة، ثم نما خلال الفترة بين الستينات والثمانينات ولا يزال يظهر هنا وهناك وفي ظروف ضربت فيها أزمة السكن حدتها وتكثفت فيها الهجرات نحو المدينة.

أ–2– العامل الاجتماعي– الاقتصادي: يعتبر نتاجا لشريحة من السكان ذوي مداخيل زهيدة ومستوى اجتماعي وأصل جغرافي موحد في غالبيته (عمال وتجار صغار وحرفيون).

أ–3– العامل القانوني: يستجيب لظروف قانونية حقيقية تتمثل في الملكية الخاصة للعقار التي تدفع المالك لإنفاق كل ما يملكه من قدرات مادية ومداخيل لتحقيق هدف يعتبره مستقبل عائلته، أو المتعلقة بمورد اقتصادي هام (النخيل) للمحافظة على ترابط العائلة والتوسع الأفقي

داخل الملكية.

أ-4- العامل الثقافي: يتمثل في استجابته للمضامين الثقافية العمرانية التقليدية بعادات محلية وإدماج عناصر الحياة العصرية أو مطبوعة بالنمط الغربي أو الاقتصار على العناصر البدائية عند الضرورة ريثما يستتب المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد أو العائلة.

وقد تميزت هذه الصورة من التعمير بعدة خصائص عمرانية ومعمارية أهمها نمو مبانيه تبعا لتجزئة بسيطة من الأرض على طول المحاور الكبرى وخاصة منها محور الزعاطشة والأمير عبد القادر المتجهان نحو الجهة الجنوبية والشرقية للمدينة بوحدات أساسية بسيطة تحتوي أفنية داخلية ثم تتكثف اعتبارا من هذه الأفنية لتستمر في التوسع رأسيا بعد ذلك، كما تشهد هذه الأحياء انتشارا للتجارات التقليدية على مستوى الشوارع الصغيرة التي تشكلها المجالات السكنية التي تُبنى وتتوسع بمراحل تخضع للظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان ووفرة مواد البناء.

أما على الصعيد المعماري فإن ملامح هذا النمط من البناء يعد مزيجا من طرازين مختلفين حيث يحمل بعضا من سمات النمط المحلي المتجلية في بعض المجالات المغطاة التي يغلب عليها القوس كمجال معماري يتقدم المحلات التجارية ثم يعقبه الرصيف وبأشكال مختلفة على جانبي الشارع، أما السكنات المتواجدة في الطوابق العليا فكانت موسومة بطابع أوربي متجل في واجهات ذات شرفات وفتحات كبيرة وواسعة تطل على المجال الخارجي.

وظلت الأحياء تتوسع انطلاقا من النواة الأولية وتبعا للمجاري المائية مكتسحة أراض جرداء كما كان الحال في العالية، أو تأتي على مساحات النخيل والغطاء النباتي تحت ستار العقار الخاص بالنسبة للأنسجة العمرانية الموجودة داخل الواحة ثم تتكثف في مرحلة لاحقة نحو الداخل لتشكل كتلة متراصة قابلة للتوسع مستقبلا.

وأصبحت هذه الأحياء تبدو كخليط بين شكلين متفاوتين أحدهما منجز بمواد محلية تقليدية كالطوب النيء والجريد والجذوع الخاصة بالنخيل، والآخر منجز بمواد حديثة أساسها الحديد والخرسانة ذات المقاومة العالية، لكن يجتمع هذان الشكلان في محافظتهما على قيمة المجالات الداخلية ذات الطابع الاجتماعي المحلي بواسطة واجهات شبه صماء وأزقة ودروب تضفي نوعا من الخصوصية على المجال الخارجي، وقد تجلى هذا الواقع في مجموعة الأنسجة التي شيدت إبان

فترة الاحتلال أو عقب الاستقلال مباشرة مثل حارة الوادي والزمالة.

وقد أشارت (*Agli, N, 1988*) أن الأحياء الشعبية في المدينة عرفت تكثفا في هذه السنوات على غرار الأحياء الواقعة جنوب شارع الأمير عبد القادر وعلى امتداد محور الزعاطشة (حي سطر الملوك، زقاق بن رمضان، حي البخاري، حي الخبزي) والتي جاوزت الكثافة السكانية بها (*220*) نسمة/هكتار في سنة *1966*م لتفوق (*320*) نسمة/هكتار في سنة *1977*م، أو مجموعة الأحياء الممتدة على ضفتي الواد الشمالية والجنوبية والواقعة على امتداد شارع الحكيم سعدان (المصالحة شرق الحكيم سعدان، راس القرية في الغرب) أين تجاوزت الكثافة (*145*) نسمة/هكتار في سنة *1966*م لتتجاوز (*255*) نسمة/هكتار في سنة *1977*م، كما تم في هذه المرحلة إنجاز أول مخطط توجيهي للتعمير (*PUD*) سنة *1977*م.

ب- المنطقة الحديثة للسكن (*ZHUN*):

بسبب تزايد وارتفاع أزمة السكن فقد استفادت مدينة بسكرة في سنوات السبعينات من برنامج هائل للسكن يتمثل في منطقتين حديثتين:

- الأولى: غرب المدينة وتتربع على مساحة (*99,40*) هكتارا وطاقتها (*8500*) مسكن.
- الثانية: شرق المدينة بمساحة (*250*) هكتارا وطاقتها (*11000*) مسكن.

وتشكلت هذه الأحياء الحديثة من وحدات سكنية بسيطة الأشكال ومتعددة الطوابق تظهر بعناصر معمارية وواجهات تماثل تلك المنجزة بالأحياء السكنية المتواجدة بالمدن الشمالية باستثناء بعض المعالجات البسيطة كالأقواس والمشربيات المستعملة في بعض الواجهات، كما لم تحظ الواجهات المعروضة على الشوارع المهمة بالمدينة إلا ببعض المعالجات البسيطة بإيجاد أروقة على طول الممرات ومعالجتها بأشكال مختلفة من الأقواس، أما المجالات الخارجية فتعاني من السكون طوال النهار رغم احتوائها على وظائف عديدة كمواقف السيارات وأماكن اللعب المخصصة للأطفال، كما كانت هذه المجالات متشابهة من ناحية الموقع والطابع الذي يميزها، كما تضم هذه الأحياء بين جنباتها بعض المرافق العمومية والإدارات وبعض المؤسسات الهامة.

وبدت هذه المناطق الحديثة كطفرات في المدينة من خلال اعتمادها على أشكال عمرانية لا تمت بصلة إلى الأشكال العمرانية الأخرى في المدينة كلها زيادة على تلك التي شكلتها المدينة

الفرنسية من قبل وفضلا عن الصورة التي تبديها الأحياء الغير مراقبة والتجزئات الموجودة إلى جانب هذه المناطق الحديثة التي أضحت مجرد أحياء للنوم فقط بسبب عزلتها الملحوظة طوال النهار وخاصة في أوقات العمل رغم أنها برمجت في إطار توسع المدينة لتشكيل وحدة كاملة والتخفيف من حدة أزمة السكن المفروضة على المدينة بحكم نموها السريع والمتزايد في مختلف الميادين غير أنها جانبت الأهداف المسطرة لها من قبل المختصين وزادت من معاناة المواطن اجتماعيا وترفيهيا وصحيا.

الصورة V-6: النسيج العمراني لبسكرة في المرحلة الأولى بعد الاستقلال (1962م – 1977م).
المصدر: سريتي، ل، 2013.

II –3–2– المرحلة الثانية (1977م – إلى يومنا هذا):

– التجزئة (*Le Lotissement*):

زادت هذه الصيغة العمرانية في رسم البيئة العمرانية بشكل مخالف للطابع العمراني والمعماري المحلي للمجمعات السكانية الواقعة جنوب المدينة وخاصة على المستوى العماري إذ تحمل هذه المجمعات الحديثة العديد من سمات العمارة الأوربية كالنافذة الكبيرة المطلة على الخارج وكذا التصميم الداخلي الذي يخلو من العناصر المعمارية المحلية كوسط الدار والروزنة، ورغم أن هذه الأحياء تعد حديثة وذات تخطيط مسبق وحظيت بمراقبة الهيئات المعنية إلا أنها لا تختلف أبدا عن

الأنسجة العشوائية إلا في شبكة الطرق التي تبدو منتظمة ومخططة، ويلاحظ وقوع هذه التجزئات بمحاذاة المناطق الحضرية الحديثة للسكن وتظهر الهوة الكبيرة بين النسيجين على مستوى المجالات الخارجية إذ تبدو عبارة عن شبكة عمرانية تتميز بشوارعها المنتظمة والمتقاطعة المحددة للوحدات السكنية، في حين يتميز النسيج الآخر بالمجالات الواسعة التي تتوسط العمارات، كما تمتد الأولى امتدادا أفقيا بينما تمتد الثانية بصورة رأسية، أضف إلى كل ذلك الكثافة المختلفة من حي لآخر، وتبقى تخطيطات هذه التجزئات مجرد تقسيم هكتارات من الأرض تنفتح بواجهة على الشارع لتسهيل الأشغال والتموين بمختلف الشبكات الضرورية، كما ظل التخطيط يعتمد على جعل هذه الأنسجة مجرد مجالات للمأوى دون التفكير والسعي لجعلها مساكن مريحة تلبي حاجات الإنسان الاجتماعية والثقافية والنفسية.

إن القواعد العمرانية المدرجة ضمن هذا السياق من قبل الهيئات المعنية لم تحظ بالاحترام اللازم حيث تحولت هذه التجزئات إلى أحياء طابقها الأرضي يحوي وظائف لا تتناسب حتى مع طبيعة الحي السكنية وغابت المساحات الخضراء التي يجب أن تتقدم مداخل السكنات والتي فُرضت كقاعدة يجب احترامها على مستوى الوطن كله سيما والمدينة يكتنفها مناخ حار يتطلب مثل تلك المجالات ونعزو ذلك إلى تدني المستوى الحضاري وعدم الإحساس بقيمة المجال المعيشي باعتباره البيئة الحقيقية للإنسان فردا وجماعة.

وقد نتج عن هذا النمط من التعمير نشوء هيكلة حضرية مقسمة إلى:

* مركز حضري رئيسي: ويتمثل في مركز المدينة أين تتمركز الأنشطة والوظائف ذات المستوى العالي مشكلا قطبا مهيمنا بالمدينة.

* مركز حضري ثانوي: ويتشكل من مجموعات التجهيزات الكبرى الواقعة على محور طريق سيدي عقبة (المستشفى، الجامعة، المركب الرياضي).

* قطب للخدمات: ويتكون من مجموعات التجهيزات والمرافق الواقعة على الطريق الوطني رقم (3) المؤدية إلى باتنة (منطقة التجهيزات) حيث يعد هذا المركز امتدادا للمركز الحضري الرئيسي.

* قطب تجاري: ممثلا في حي زقاق بن رمضان وحي البخاري حيث يتميز بتركز النشاط التجاري بمجال نفوذ يغطي كامل أحياء المدينة مما أهله لاحتلال مكانة وظيفية ضمن البنية الحضرية.

* قطب صناعي: وتشكله المنطقة الصناعية التي تلعب دورا مهما في حياة المدينة وديناميكيتها المجالية.

* مناطق السكن الكبرى: ممثلة في الأحياء الكبرى للمدينة مميزة بسيطرة السكن الفردي اللاشرعي (سيدي غزال، العالية، ...) بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحديثتين الشرقية والغربية حيث أتت هذه التجمعات على شكل توسعات سكنية فوضوية وعفوية ممتدة على طول المحاور الطرقية الآتية:

- الطريق الوطني رقم (3) باتجاه باتنة.
- الطريق الوطني رقم (46) باتجاه بوسعادة.
- الطريق الوطني رقم (31) باتجاه أريس.
- الطريق الوطني رقم (83) باتجاه سيدي عقبة.

وقد تهيكل النسيج الحضري للمدينة بمجموعة محاور تتمثل في:

* نهج الأمير عبد القادر: ويعتبر الشارع الرئيسي المهيكل للمدينة بأكملها إذ يربط شرق المدينة بغربها ويمتاز بكثافة سير عالية ويبلغ متوسط عرضه (12) مترا ويمتد بطول 1141,10متر.

* نهج أول نوفمبر: وهو أوسع الشوارع بالمدينة حيث يبلغ متوسط عرضه (15) مترا، ويربط بين شارع الجمهورية ونهج الأمير عبد القادر، ويمتاز هذا الشارع بأرصفته العريضة التي تحتوي على مساحات خضراء وممرات مغطاة مكونة من أقواس.

* شارع الجمهورية: ويعتبر من الطرق الهامة بالمدينة ويربط بين نهج أول نوفمبر وشارع الحكيم سعدان، يمتاز بضيقه نوعا ما وبحركة ميكانيكية كثيفة وبتركز الخدمات على جوانبه، كما تحاذيه شمالا حديقة 5 جويلية ويصل طوله إلى 680 مترا.

وقد أشارت *(سريتي، ل، 2013)* أن مدينة بسكرة نمت وتطورت على امتداد مرحلتين كبيرتين:

– الأولى: امتدت إلى سنوات 1975م حيث احتوت المدينة على قطبين أساسيين شكلا نقطة انطلاق التعمير الذي امتد وفق محور شمال– جنوب بسبب وجود مجموعة من العوائق إحداهما طبيعية والمتمثلة في الواد جهة الشرق والأخرى اصطناعية والمتمثلة في خط السكة الحديدية جهة الغرب.

– الثانية: امتدت من سنة 1975م إلى يومنا هذا حيث تميزت بعمليات توسع وتمدد مهمة على شكل بقعة زيت وبكثافة ضعيفة، وعلى عكس الأولى فقد كان التوسع في هذه المرحلة وفق محور شرق– غرب باجتياز العوائق السالفة الذكر، وقد شهدت هذه المرحلة زيادة كثافة المنطقة المركزية الواقعة جهة الجنوب والتي أتت على حساب ثروة النخيل.

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أن الصورة العمرانية التي تمثل حاليا مدينة بسكرة تعد محصلة لمراحل تاريخية متعددة ومتعاقبة، كما أن الأنسجة الحضرية في هذه المدينة قد تحولت وتغيرت بصورة قصرية استجابة لجملة من الشروط والميكانيزمات المختلفة التي كان لها الأثر الواضح على شكل النسيج الحضري واستعمالاته، وعموما يمكن حصر الأنسجة الحضرية في مدينة بسكرة في ما يلي:

– النسيج الحضري التقليدي الذي أُنشأ في فترة ما قبل الاحتلال.
– النسيج الحضري الاحتلالي: الذي أُنشأ في الفترة الاحتلالية.
– النسيج الحضري الذي تطور في العشرية الأولى عقب الاستقلال.
– النسيج الحضري الذي تطور في العشرية الثانية عقب الاستقلال.
– النسيج الحضري المعاصر.

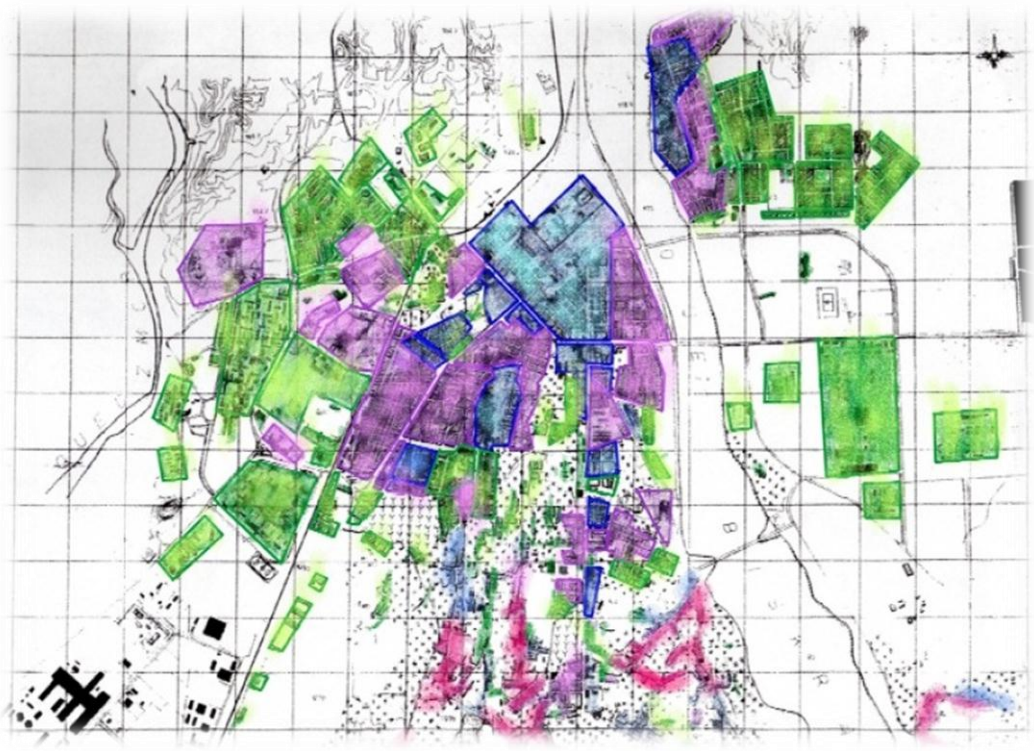

النسيج الحضري التقليدي.

النسيج الحضري الاحتلالي.

النسيج الحضري عقب الاستقلال (العشرية الأولى).

النسيج الحضري عقب الاستقلال (العشرية الثانية).

الصورة V-7: التقسيم الزمني والمكاني لمختلف الأنسجة الحضرية لمدينة بسكرة.

المصدر: سريتي، ل، 2013 (وبتصرف من الباحث).

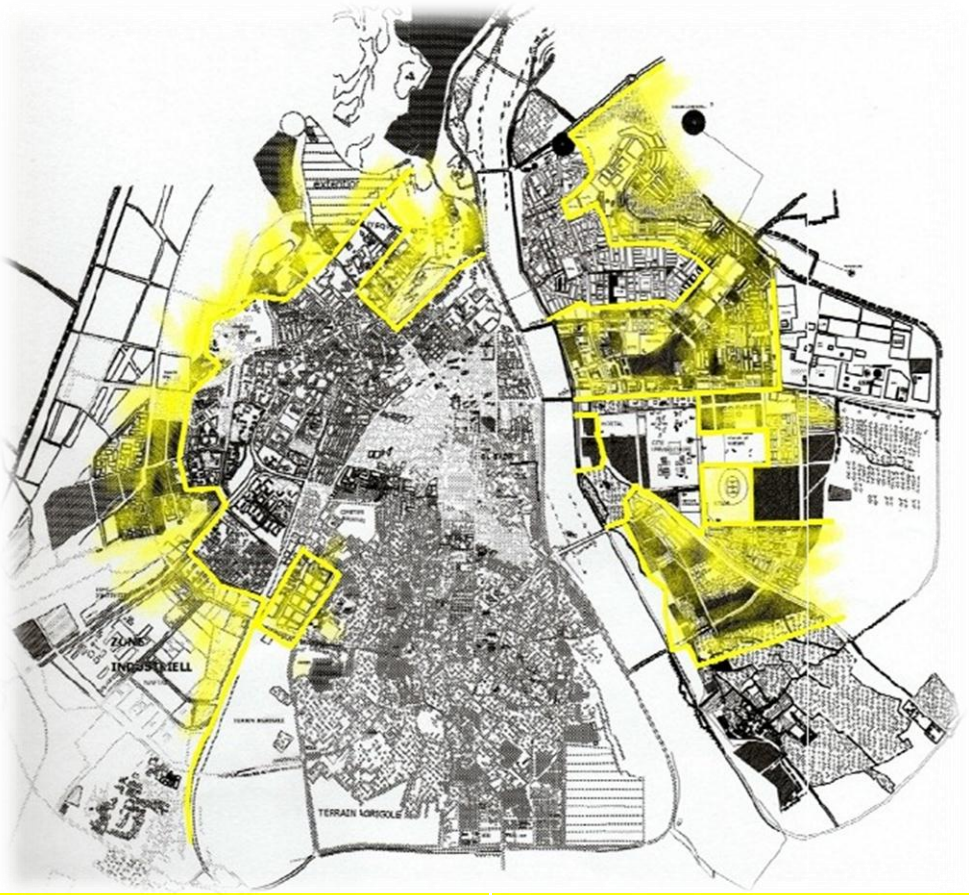

الأنسجة الحضرية في الفترة المعاصرة.

النسيج الحضري في الفترة المعاصرة.

الصورة V-8: الأنسجة الحضرية المنجزة في الفترة المعاصرة بمدينة بسكرة.

المصدر: سريتي، ل، 2013 (وبتصرف من الباحث).

خـلاصـــــــة:

عرفت مدينة بسكرة تطورا ملحوظا على مستوى أنسجتها العمرانية التي كانت في بدايتها تضم تركيبة عمرانية بسيطة في وسائلها وإمكاناتها وطرق إنجازها، إلا أنها تحقق مستوى اجتماعيا وثقافيا كبيرا استوعب الإنسان بكل أبعاده بفضل قيمة الانتماء المجالي المحققة عند سكان هذه التجمعات التقليدية التي تشهد تكاملا مجاليا قائما بين بيئتيها الداخلية والخارجية.

ولقد عانت الأنسجة التقليدية بالمدينة من التهميش والاندثار بداية من دخول المحتل الفرنسي وقيامه بزرع نموذج معماري وعمراني جديد مناقض للأنسجة التقليدية شكلا ومضمونا وقائم أساسا على البعد العسكري الاستيطاني، فتغير نمط التعمير تبعا للمستوطنة الفرنسية التي تقوم على تخطيط شطرنجي وبمحلات سكنية موحدة حجما وشكلا ومساحة تتوفر على كافة المرافق والخدمات الضرورية لضمان الحياة الأمثل للمعمر الأجنبي.

وحتى بعد الاستقلال امتد هذا الناتج الأجنبي ليأتي على حساب التجمعات المحلية وثروة النخيل التي اختفى العديد منها وسط زحف البناءات الحديثة في موادها وشكلها وتخطيطها وطرازها المعماري والعمراني، فاختفت تلك الأنسجة العتيقة التي طالما حملت بصمات العمارة المحلية بعناصرها العمرانية والمعمارية ومواد بناءها وطريقة توزيع فضاءاتها الداخلية المتماشية والمتوافقة مع احتياجات السكان المحليين والمتكيفة تماما مع المعطيات المناخية للمنطقة، وبالمقابل انتشر العمران الحديث الموسوم بطابع العمارة الأجنبية الدخيلة وأصبح يشكل المرجعية الأساسية التي تستند عليها عمليات التوسع المستقبلية للمدينة.

الفصل السادس

المقاربة المنهجية الميدانية.

مـقـدمـــة:

تُشكل المقاربة المنهجية المتبعة لأي دراسة علامة فارقة في جسم البحث العلمي إذ إنها تمثل المسار الذي يتبعه الباحث لبلوغ هدفه المسطر مسبقا من خلال اعتماده على مجموعة من العمليات المنظمة والمقننة والتي تتيح للباحث الوصول إلى أهدافه بيسر، كما تتيح للباحثين بعده اقتفاء سبيله وسلوك نهجه لتحقيق نفس الهدف البحثي، ولا يتم اختيار المنهج البحثي بطريقة عشوائية بل يستند على عدة محددات تمليها طبيعة الموضوع المتطرق إليه وكذا مجال تخصص الباحث وأهدافه المسطرة.

ويتم في مرحلة الدراسة الميدانية عملية جمع البيانات التي تشكل مرحلة مفصلية من مراحل البحث العلمي والتي يتم من خلالها الربط بين الواقع الفعلي والفكر العلمي النظري الذي قد يقترب من الواقع أو يبتعد عنه بقدر موضوعية الباحث وبقدر إلمامه بمختلف حيثيات موضوعه، ومن هنا فإن المقاربة المنهجية السليمة تعد الوسيلة الأنجع للربط السليم بين موضوع البحث بأرض الواقع من خلال جملة من الإجراءات المنهجية والتقنيات المعتمدة في مجال البحث العلمي وكذا الوصول إلى الحقيقة العلمية أو الاقتراب منها قدر الإمكان وتحقيق نتائج أكثر دقة وموضوعية بغية الاستفادة منها في مختلف المجالات ومن مختلف الأطراف، وكذا إضافة جزء إلى تراكم المعرفة العلمية والرقي بالبحث العلمي من مجرد أفكار ومعطيات علمية نظرية إلى حقائق ونتائج عملية ملموسة.

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي كونه أكثر المناهج موائمة وتماشيا مع طبيعة الموضوع حيث يقوم بدراسة الظروف والظواهر والعلاقات على طبيعتها كما هي موجودة في أرض الواقع ودون تدخل من الباحث، إضافة إلى أنه "يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة، كما يعمل على جمع المعلومات حولها ومحاولة استخلاص المعاني والدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها"*(عبد الوهاب، إ، 1985)*، كما أن الدراسة ككل تنطلق أساسا من محاولة الكشف عن ماهية التغيرات الحادثة على مستوى الأنسجة العمرانية حيز الدراسة على الصعيد الاجتماعي الأسري والمجتمعي ككل، حيث نحاول البحث عن طبيعة هذه التغيرات وكذا تحديد

خصائصها وأبعادها ومحاولة تصنيفها.

I- تعريف منهج الدراسة:

يُعرف *(سلاطنية، ب وحسان، ج، 2007)* المنهج أنه "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه، وكلمة منهج مشتقة من اليونانية *(Meta)* أي كيفية التصرف للوصول إلى هدف، والمنهج في العلم يعني جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث اتباعها من ألف بحثه إلى يائه بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة"، كما يُعرف *(موريس أنجرس، 2010)* المنهج أنه "عبارة عن سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي اتباعها بكيفية منسقة ومنظمة".

وتتعدد المناهج وتختلف باختلاف المجالات والمواضيع والبحوث، ولكل منهج وظيفته وخصائصه، ويتحدد المنهج المناسب للدراسة حسب الموضوع البحثي، وبالنسبة لموضوع بحثنا والمتعلق أساسا بمدى تغير الممارسات الاجتماعية وتأثرها بالتدخلات الاحتلالية على الأنسجة العمرانية فإنه وكما أسلفنا قد اعتمدنا على المنهج الوصفي سعيا منا للوصف الدقيق لهذه الظواهر كما هي موجودة في الواقع وجمع ما أمكن من معلومات عنها ثم تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم للوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة.

وحول خصائص المنهج الوصفي فإن *(عبيدات، م، 1999)* يقول أنه "يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة"، وأضافت كل من *(فاطمة، ع.ص، وميرفت، ع.خ، 2002)* " أن البحث الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق والمتعمق بل يضع أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج لذلك كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة، بالإضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات العلاقة ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة".

ويُعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج انتشارا على الإطلاق لشموليته جميع البحوث التي ترتكز على ما هو كائن الآن في حياة الفرد والمجتمع، كما أنه استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر

كما هي بهدف فهمها وتشخيصها والإلمام بها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى، ويرى *(رحيم يونس، ك. ع، 2008)* " أن البحث الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة، فضلا عن أن الأبحاث الوصفية لا تقتصر على التنبؤ بالمستقبل بل إنها تنفذ من الحاضر إلى الماضي لكي تزداد تبصرا بالحاضر".

وبعد تحديد المنهج الملائم للدراسة الميدانية تتضح معالم الدراسة الميدانية بشكل أكبر وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تحديد مجالات الدراسة وأسلوبها ومختلف أدواتها الميدانية.

II – أدوات جمع البيانات:

تتعدد الوسائل والأدوات المستخدمة في الحصول على المعلومات والبيانات من الأشخاص الذين يشملهم البحث العلمي، وتمتاز كل وسيلة بخصائصها وبمجموعة من الإيجابيات والسلبيات، ويختلف الباحثون في اختيارهم للوسائل المستخدمة لجمع البيانات تبعا لاختلاف مواضيع الدراسة وظروفها فقد يستخدم الباحث طريقة واحدة كما يمكن له استخدام أكثر من طريقة وهو الأفضل تجنبا لعيوب كل وسيلة وللتقليل من انحياز الباحث وأيضا للحصول على كم أكثر من المعلومات وبأكثر موضوعية، كما يمكن للباحث استخدام كل وسيلة على حدة كما يمكنه استخدام عدة وسائل في آن واحد (كالمقابلة والملاحظة معا)، ولعل أبرز هذه الأدوات المستخدمة في البحوث الميدانية هي:

II – 1– السجـلات والوثائـق:

وهي إحدى أدوات جمع البيانات، وفيها يرجع الباحث إلى جمع المعلومات حول موضوع الدراسة وتستند أساسا على الوثائق والسجلات الإدارية وكذا المخططات الرسمية وتلك التي لم نتمكن من الحصول عليها عن طريق باقي أدوات جمع البيانات الأخرى بغية تكملة المعلومات المعدة للتحليل والتفسير، وتتمثل هذه المعلومات المستمدة من الوثائق في:

– الإحصاءات والمعطيات العامة المستمدة من الهيئات الرسمية كمديرية التعمير والبناء وديوان التخطيط والإحصاء ومصالح البلدية وكذا مكاتب الدراسات المتعلقة بحيز الدراسة كإحصاء السكان وقطاعات التشغيل ومعلومات عن البنى التحتية.

– معلومات عن تطور المدينة حيز الدراسة من الناحية التاريخية والديمغرافية والاجتماعية والعمرانية.

– الاستعانة بالمخططات العمرانية والمعمارية التي تشتمل عليها الولاية والسلطات المعنية أو المنجزة من طرف الباحث بواسطة عمليات الرفع الهندسي.

II – 2– الملاحظة:

وهي أداة أخرى لجمع البيانات وتستخدم غالبا في البحوث الميدانية لجمع المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية، كما تستخدم أيضا لاستخلاص البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق أو السجلات الإدارية أو الإحصائيات الرسمية أو التقرير والتجارب، ويمكن للباحث تنظيم الملاحظات وتبويبها وتسجيل كل ما يلاحظه من المبحوثين سواء أكان كلاما أو سلوكا حيث يعتمد على حواسه ومهاراته وقدراته على التحصيل والتحليل.

وعرف *(بوحوش، ع ومحمود، م، 1995)* الملاحظة أنها "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظواهر"، كما عرفها *(ملحم، س، 2000)* أنها "توجيه الانتباه والإدراك إلى ظاهرة معينة أو لشيء ما بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة وقوانينها"، فالملاحظة إذا تعتمد على المشاهدة الدقيقة والمنظمة والموجهة نحو هدف ما بعمق وتبصر، وللملاحظة أنواع عديدة لكن أكثرها شيوعا واستعمالا هي الملاحظة المباشرة البسيطة التي تعطي للباحث صورة كاملة عن المجتمع المبحوث عنه لاعتمادها على المواقف الحية ولا تتطلب أكثر من النظر والاستماع في موقف اجتماعي معين، وتحدث تلقائيا دون إخضاع الموضوع الملاحظ للضبط العلمي، ولاشتمال موضوع البحث على دراسة بعض السلوكات الاجتماعية الحاصلة على مستوى الأحياء والتجمعات السكانية فقد اعتمدنا على الملاحظة البسيطة المباشرة لاستقصاء الحقائق من الواقع بالمتابعة والمشاهدة لمجموعات التصرفات والممارسات الاجتماعية ضمن الأنسجة العمرانية حيز الدراسة ومراقبة المشاكل التي تعاني منها الأحياء وتسجيل استجابات السكان اتجاه بعض المظاهر الشائعة ضمن مناطق سكنهم ومراقبة كيفية التعامل مع المستجدات الحاصلة وكذا تحديد درجة

تفاعل السكان مع بعضهم البعض، ولا يخفى أيضا استغلالنا لأداة الملاحظة لمعايشة التراكيب الداخلية للأنسجة العمرانية كأنماط المباني ونظام الشوارع والأحياء والبيئة المحيطة بالإنسان مستعينين بالصور الفوتوغرافية لتوثيق ما تم ملاحظته في أرض الواقع.

كما تجدر الإشارة أن اعتمادنا في دراستنا هذه كان على تقنية الملاحظة المباشرة من غير مشاركة وذلك لاكتفائنا بملاحظة المبحوثين عن بعد دون الدخول معهم في علاقات ولا الاندماج معهم في مجالات حياتهم كون الدراسة تهدف إلى تحديد أنواع العلاقات بين المبحوثين وتعدادها دون التوغل إلى استخراج المعاني التي يمنحها الفاعلون الاجتماعيون لهذه الأوضاع والممارسات.

II – 3– المقابلة:

عرف *(طلعت، إ.ل، 1995)* المقابلة أنها "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم على المقابلة أن يستشف معلومات أو أداء أو معتقدات شخص آخر أو مجموعة أشخاص للحصول على بعض البيانات الموضوعية"، كما عُرفت أنها "وسيلة تقوم على حوار حديث لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث"، أما *(موريس أنجرس، 2010)* فعرف المقابلة أنها "تقنية مباشرة تُستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة وفي بعض الأحيان مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين."

وتعتبر المقابلة إحدى أفضل تقنيات البحث الميداني لما تمتاز به من بساطة ومرونة وقدرتها على استكشاف الحوافز العميقة للأفراد، لكننا لم نستعمل هذه التقنية في بحثنا هذا لعدة أسباب هي:

– اقتصار الدراسة على تعداد المظاهر والممارسات الاجتماعية المنتشرة في الأنسجة العمرانية الحديثة والمخالفة لما كانت عليه في الأنسجة العتيقة دون التعمق لاستخراج الحوافز العميقة وفهم معتقدات الأشخاص الدافعة لنشوء تلك الممارسات أو ما يراد من سلوك تلك السلوكات.

– ضخامة مجال الدراسة مما ينجر عنه كبر حجم العينة وبالتالي تشعب المعطيات والبيانات المستخرجة والمحصلة من طرف المبحوثين خاصة إذا ما تم الاعتماد على تقنية المقابلة الحرة.

– التباين الكبير في مستوى المبحوثين الثقافي والتعليمي وبالتالي إمكانية إيراد أجوبة ومعطيات لا تمت للبحث بأي صلة وخاصة من ذوي المستوى التعليمي البسيط الذين يغلب على تعليقاتهم

جانب الشكوى والسخط من ظروف الحياة وغلاء المعيشة وغيرها مما لا علاقة له بالبحث العلمي ولا موضوع الدراسة.

ولذا فقد اعتمدنا في دراستا الميدانية على تقنية الاستبانة أو الاستبيان حيث تكون الأسئلة محددة وموجهة نحو مسار معين.

II – 4– استمارة الاستبيان:

يُعرف *(موريس أنجرس، 2010)* الاستمارة أنها "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستخدم إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي يهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية"، ولأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا على مستوى الاستمارة فإن هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات رقمية أي التعامل مع المعطيات المستخرجة بواسطة الاستمارة على شكل أرقام ونسب قابلة للقياس، كما تتضمن الاستمارة "مجموعة من الأسئلة معدة بدقة والتي يرى الباحث أن إجابتها تفي بما يتطلبه بحثه من بيانات، فالاستبيان لا يمكن أن يمثل الموضوع ولا يمكن أن يمثل المبحوثين ولكنه يمثل توقعات الباحث، وعليه فإن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوثين وفق توقعات الباحث للموضوع والإجابة تكون حسب التوقعات التي صاغها الباحث في استفسارات محددة وهذا ليس بالضرورة أن يكون صوابا، وإنما الصواب ينبع من المصادر التي تلم بالموضوع وتعايشه لا من توقعات الباحث الذي لم يعرف حقيقة الموضوع."*(مروان، ع.ح.إ، 2000)*

وعن طريقة ملإ الاستمارة يشير *(عبيدات، م، 1999)* أنه قد "يتم إرسال الاستمارة إلى أفراد الدراسة لتعبئتها وإعادتها إلى الباحث، أو قد يتم تعبئتها بوجود الباحث شخصيا، كما قد يتم تعبئتها عن طريق الهاتف أو بالطرق الحديثة وهي استخدام الكمبيوتر" حيث ترسل الاستمارات إلى المبحوثين عبر شبكة الانترنت ثم تسترجع بنفس الوسيلة بعد تعبئتها من طرف المبحوثين.

وتعد الاستمارة من أكثر وسائل جمع البيانات استعمالا في البحوث السوسيولوجية، وقد تم الاعتماد عليها بشكل أساسي في دراستنا الميدانية لهذا البحث حيث تم استخدام استمارة استبيان موجهة إلى أفراد عينة الدراسة للحصول على كم من المعلومات بما يكفي لتكوين صورة شاملة حول الأطراف المعنيين بالبحث.

وتضم استمارة هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة مقسمة وفق المحاور الآتية:

* المحور الأول: ويضم *(10)* أسئلة، ويتضمن البيانات الشخصية للمبحوثين كالسن والجنس والحالة الاجتماعية والعائلية والأصل الجغرافي وطبيعة العمل وكذا أفراد الأسرة وحالة الساكنين في المسكن بغية التعرف على طبيعة الأسرة هل هي ذرية أم نووية.

* المحور الثاني: ويضم *(09)* أسئلة، ويتضمن البيانات المتعلقة بالمسكن من ناحية الطبيعة القانونية وكذا مدى احتوائه على العناصر المستمدة من المسكن التقليدي كالسقيفة والحوش وزريبة الحيوانات ومدى تأثيث بعض المجالات هذا على مستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتم التركيز على مدى الاهتمام بتزين الواجهة وهذا كله بغية تحديد مدى ميول الساكن نحو العمارة التقليدية أو نظيرتها المعاصرة.

* المحور الثالث: ويضم *(07)* أسئلة، ويتضمن البيانات المتعلقة بتقييم العلاقات الاجتماعية مع الجيران ومدى إشراك جماعة الحي إن وجدت في الأمور المتعلقة بالحي وإمكانية وجود جماعة الرأي التي تكون لها الكلمة في تسيير أمور الحي ومدى استجابة السكان وطرق تفاعلهم مع بعض المظاهر السلبية المنتشرة في الحي.

* المحور الرابع: ويضم *(11)* سؤالا، ويتضمن البيانات المتعلقة بتقييم العلاقات الاجتماعية مع الزوجة بدءا من مستواها التعليمي ونشاطها المهني أو الحرفي ومدى استجابتها لقرارات الزوج وكيفية تعاملها مع أقارب الزوج وكذا كيفية اختيار الزوجة ومدى القرابة بينهما مع التطرق إلى تنظيم النسل وأسبابه ومدى الرغبة في تعدد الزوجات، والهدف من هذا المحور هو معرفة تغير الأسرة من حيث الحجم وكذا معرفة نوع السلطة السائدة داخل أفراد هذه الأسرة.

* المحور الخامس: ويضم *(20)* سؤالا، ويتضمن البيانات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية الأسرية بين الوالدين والأبناء من حيث طاعتهم للآباء، وكذا مدى طاعة البنات للإخوة الذكور وكيفية تصرف الأبناء في حالة حدوث خصام، وعن مستوى الأبناء الدراسي وحالات التسرب المدرسي ومدى الرغبة في تعليم البنات ومقدار الفرصة التي يتيحها رب الأسرة لتعليم البنات وكذا حرية

اختيار الزوج وتحديد سن الزواج وحرية إبداء الرأي، والهدف هو معرفة أثر هذه المؤشرات على تغير بناء الأسرة من حيث نوع العلاقات بين الآباء والأبناء ودرجة الحرية المتاحة داخل الأسرة.

III– العينة وأساليب اختيارها:

عبَّر *(مصطفى، ف. ع، 2003)* عن المجتمع بأنه "المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبالطبع فإن الصعوبة التي يواجهها الباحث في تحديد المجتمع تعتمد على نوع المشكلة والغرض من دراستها حيث يختلف عدد العناصر ومساحة الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها هذه العناصر ... ونظرا لصعوبة حصر أو تسمية عناصر بعض المجتمعات الإحصائية وصعوبة جمع المعلومات من جميع هذه العناصر يتجه الباحث إلى اختيار مجموعة جزئية تمثل عناصر المجتمع أفضل تمثيل بحيث يكون قادرا على تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة"، ومن أهم المسائل التي تواجه الباحث عند قيامه ببحثه هي تحديد نطاق عمله اعتبارا لظروف كل باحث ومدى إتاحة الإمكانيات له، وعموما هنالك ثلاثة أساليب للدراسة الميدانية وهي:

– المسح الشامل: ولا يكون إلا عند التمكن من الدراسة الفعلية لجميع وحدات مجتمع البحث.

– العينة: وهي الأوسع استخداما، وتتم بدراسة بعض وحدات مجتمع البحث.

– دراسة حالة: وتكون بدراسة حالة واحدة أو حالات محدودة من مجتمع البحث.

وفي دراستنا هذه والتي عُنونت " أثر العمارة الاحتلالية في تغير الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية" فإن المجتمع ككل وبكل أسره يمثل مجتمع الدراسة، ونظرا لصعوبة شمول المجتمع ككل بالدراسة وذلك لتعذر الإلمام به ميدانيا سواء من خلال الإمكانيات المادية والزمنية وحتى البشرية المتاحة، كما أن كبر حجم الدراسة يجعل البحث سطحيا وأقل عمقا وتركيزا، ولذلك فقد تم الاقتصار في الدراسة على عينة مأخوذة من مجال الدراسة ثم تعميم النتائج على باقي الحالة.

ولكون الدراسة تهتم بالبحث عن مدى تأثر الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية المحلية بالموروث العمراني والمعماري الاحتلالي فقد تحتم علينا أن تكون أولى عينات الدراسة مأخوذة من الحي الاستعماري بالمدينة والذي شهد اجتياحا من الأسر الجزائرية عقب استرداد البلاد للسيادة الوطنية، ولعل أبرز الدوافع التي جعلتنا نختار هذا النمط هي:

– أن الحي الاستعماري يمثل النمط الاحتلالي الدخيل والمفروض على السكان المحليين وبالتالي يتسنى لنا معرفة مدى تأثر الأسرة المحلية به أو تأثيرها فيه.

– أن عزوفنا عن اختيار أحياء ومناطق حضرية أخرى كعينات للدراسة هو بسبب انفكاكها عن موضوع الدراسة إما بسبب كونها نمطا مفروضا من قِبَل السلطات الرسمية المحلية ونعني بذلك مجموعات السكن الجماعي (المنطقتين الحديثتين للسكن مثلا)، أو بسبب احتمال تأثرها بوسائل وعوامل التثاقف الحديثة وعلى رأسها وسائل الاتصال (التلفاز والانترنت) ونعني بذلك منطقة التجزئات وذلك لحداثتها مما قد يؤدي إلى تحصيل معطيات مغلوطة بعيدة عن إشكالية الدراسة.

تُعرف العينة التي تم اختيارها بالعينة القصدية أو العمدية وهي التي يتم اختيار أفرادها عن قصد وعمد من قبل الباحث وذلك لتوفرهم على بعض الخصائص المتعلقة بموضوع الدراسة وعدم توفر تلك الخصائص في غيرهم، وتُعد العينة القصدية نوعا من أنواع العينات غير الاحتمالية وتعني مجموعة العينات التي لا تعطي لجميع عناصر مجتمع الدراسة نفس الفرص بالظهور، وبناء على ذلك لا يمكن إعطاء أو تحديد نسبة احتمال ظهور كل عنصر في العينة بشكل مسبق، وقد أشار (عبيدات، م، 1999) "أن العينة غير الاحتمالية قد تكون في بعض أنواع البحوث ممثلة لمجتمع الدراسة الأصلي وتعطي نتائج جيدة وتخدم أهداف البحث بشكل أفضل من العينة العشوائية وذلك إذا تم اختيارها بشكل دقيق."

III–1– حجم العينة:

بالرغم من اختيارنا لعينة كلية لدراسة المجتمع البحث وهي عينة كلية تمثلت في الحي الاستعماري وكذا حي (سيدي غزال)، إلا أن حجم هذه العينة لازال يمتاز بالكبر فقد تعدى مجموع المساكن أو عناصر البحث فيها *(1500)* مسكن أو عنصر *(انظر الجدول VI-1)*، ولذا كان لزاما علينا اختيار عينة جزئية من العينة الكلية، ونظرا لتجانس مفردات الظاهرة البحثية والخصوصيات العامة لمناطق البحث وعناصره التي شكلت مجال الدراسة فقد اخترنا في بحثنا هذا اللجوء تطبيق العينة العشوائية البسيطة التي عرفها *(موريس أنجرس، 2010)* أنها " أخذ عينة بواسطة السحب بالصدفة من بين مجموع عناصر مجتمع البحث"، كما أن الصدفة التي نعنيها هي صدفة مراقبة وليست الصدفة الفجائية ويعني ذلك اتخاذ إجراءات واحتياطات خاصة أثناء السحب

بإعطائه ميزة علمية من خلال منح كل عنصر من عناصر مجتمع البحث إمكانية معروفة للظهور من بين العناصر المختارة عن طريق قيامنا بقرعة حقيقية أي بعبارة أوضح تَساوي فرص كل عناصر مجتمع البحث بالظهور في عينة البحث.

الحي	الرقم	عدد البنايات	عدد المساكن				عدد الأسر في البناية	الجنس		
			المشغول	الفارغ	استعمال مهني	المجموع		ذكر	أنثى	المجموع
حي المحطة	018	266	193	42	30	265	201	308	349	657
	019	515	137	154	39	330	166	358	360	718
المجموع		781	330	196	69	595	367	666	709	1375

الجدول VI-1: الإحصائيات السكانية للنسيج العمراني محل الدراسة.

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء لولاية بسكرة.

وعلى اعتبار التباين في حجم كل من الحيين فقد جاءت نسبة العينة مختلفة كذلك تماشيا مع تعداد المساكن في كل حي فجاءت العينة كما يلي:

- شكلت العينة المأخوذة من الحي الاستعماري نسبة (20 %) من مجموع المساكن التي بلغ عددها (330) مسكنا أي أن حجم العينة كان = (330 X 20 %)/100= 66 عنصرا.

III-2- المجال المكاني:

ويتمثل المجال المكاني للبحث في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة أو ذاك الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، وباعتبار أن دراستنا هذه تتطرق بالبحث إلى الأسرة الجزائرية فإن مجال الدراسة هو الجزائر، لكن صعوبة تغطية الدراسة الميدانية لكافة التراب الوطني لشساعة مساحته جعلت من اختيار جزء منه ضرورة حتمية، ومنه فقد تم اختيار جزء منه كأنموذج للدراسة وتمثل هذا الجزء في ولاية بسكرة كونها ولاية من ولايات الوطن لا تختلف عن بقية الولايات من حيث الواقع الاجتماعي الأسري، كما تتجلى في هذه الولاية مختلف أنماط السكن كالسكن المحلي التقليدي والسكن الاحتلالي والسكن المعاصر.

وباعتبار طبيعة موضوع الدراسة تتناول الأسرة كعنصر للبحث فإن مجموع الأسر المكونة لمجال الدراسة تعد كبيرة جدا مما يصعب من مهمة تغطيتها كاملة بالبحث الميداني، ولتخصيصنا فصلا

مستقلا حول حيز الدراسة *(مدينة بسكرة)* من قبل فإننا سنتطرق بالتفصيل في عنصر المجال المكاني لعينة الدراسة الجزئية والمكونة من الحي الاستعماري:

III–2–1– الحي الاستعماري:

• **الموقع**: يقع الحي الاستعماري وسط مدينة بسكرة، وهو يمثل ثاني مخطط لشغل الأراضي بالمدينة وحدوده كالآتي:

– من الشمال: الحديقة العمومية 05 جويلية.

– من الشرق: شارع الإخوة مناني.

– من الجنوب: شارع الأمير عبد القادر.

– من الغرب: محطة السكة الحديدية.

وتبلغ مساحته 31 هكتارا.*(انظر الصورة VI–1)*

• **الحالة العقارية**: تمتاز السكنات المتواجدة بالحي الاستعماري بكونها ذات ملكية خاصة حسب مصادر بلدية بسكرة.

• **العوائق والارتفاقات**: وتتمثل عموما في:

– خطوط السكة الحديدية المتواجدة غرب الحي.

– القطاع العسكري المتواجد شرق مجال الدراسة، ومركز الخبرة الطبية العسكرية شمال المجال.

– الحديقة العمومية 05 جويلية المتواجدة شمال مجال الدراسة.

الصورة VI–1: مخطط الحي الاستعماري ببسكرة.

المصدر: Google-Earth, 2016 (وبتصرف من الباحث).

• **التحليل العمراني**: تميزت الجزيرات في العهد الاستعماري في هذا الحي بكونها ذات أشكال متماثلة وأُعطي لها اسم الجزيرات المتماثلة، كما كان شكل البنايات بها منتظما ومتماثلا تتكون من سكنات فردية تتوفر غالبا على طابق علوي وتمتد بأربعة (04) أو خمسة (05) سكنات لكل واجهة، وعموما يمكن تقسيم نمط البنايات إلى نمطين أساسيين:

أ– النمط الاستعماري الأصلي:

وتضم مجموعة بنايات تتوفر معظمها على فناء داخلي وخاصة تلك الموجودة منها في الجهة الغربية من الحي الاستعماري، وقد تميزت الأبنية الأصلية أثناء الاحتلال الفرنسي بطابع معماري متناسق ومنظم وموحد من حيث:

– العلو: طابق أرضي وآخر علوي على الأكثر.

– مواد البناء: وتتكون من الحجر والتوف والطين.

– الواجهات: منظمة ومحسوبة بدقة ومتناظرة حسب محور شاقولي وكانت بمثابة نقطة جمالية للشارع من الخارج وهذا وفق نمط أوربي مدروس.

– الأسقف: معظمها مسطح بينما نجد البعض منها مائلا، ومن بينها ما هو متواجد ببعض التجهيزات العمومية التي شيدت آنذاك أثناء تواجد الاحتلال الفرنسي مثل دار البلدية، أما في الجهة الشرقية حيث يتواجد السوق فتختلف الأبنية نوعا ما عن سابقتها حيث تحف ساحة السوق سكنات ذات طابقين خصص الطابق الأرضي للنشاط التجاري حيث يضم مجموعة دكاكين صغيرة الحجم تتقدمها أقواس تتباعد عوارضها بمسافة مترين أو ثلاثة أمتار أين يكبر هذا الفارق في الأقواس المتراصفة على مستوى الطريق الرئيسية، وقد تميزت هذه الأبنية بطابع عربي إسلامي يرمز إلى بداية مجال سكني عربي في الأصل خلال أواخر القرن التاسع عشر المتميز بالطابع الشرقي أين نجد العناصر المعمارية الشرقية مثل المشربية.

ب– النمط الحالي (البنايات المجددة):

شهدت البنايات القديمة ذات الطابع الاحتلالي اهتراء شديدا مما أدى إلى تهديمها في معظم الأحيان وإنشاء بنايات جديدة مكانها لم تحافظ في أغلب الأحيان على النمط الأصلي مما زاد من الاختلال في استمرارية النمط الأصلي.

وقد نجم عن هذا الاختلال تحول الجزيرات المنظمة في تقسيمها إلى جزيرات تحتوي عددا أكبر من المساكن مما أدى إلى اختلال كبير في القراءة المتزنة للواجهات العمرانية والتأثير على الفضاء الداخلي للسكنات مما أثر على القدرة على استنباط نمط حالي مميز لهذا المجال، ويمكن تعداد بعض مميزات هذا النمط في:

– استعمال مواد البناء الحالية (إسمنت وحديد).

– الهيكلة عبارة عن كمرات وأعمدة خرسانية.

– علو متفاوت من طابق أرضي فقط إلى طوابق متعددة.

III–3– المجال الزمني:

لقد كانت ملاحظة ما تعيشه الأسرة الجزائرية اليوم من تغيرات شاملة في مجموعة ممارساتها الاجتماعية الدافع الأساسي لاختيار موضوع هذه الدراسة أي أن الدراسة الميدانية كانت أولى الخطوات في هذا البحث فمنها تم تحديد موضوع الدراسة وصياغة الإشكالية، لكن لا يمكن تسمية المعايشة والملاحظة الأولية دراسة ميدانية بالرغم من كونها المحفز الأساسي لطرح تساؤلات

كثيرة متعلقة بموضوع البحث، أما خصوص تطبيق أدوات جمع البيانات فقد تم توزيع استمارات الاستبيان على المبحوثين في الفترة الممتدة بين شهري أوت ونهاية شهر نوفمبر 2016م، لنشرع بعدها في عملية تفريغ المعلومات بصورة نهائية وإجراء المقارنات والتبويبات والدراسات الكمية وكذا القيام بالتعليلات والتفسيرات في إطار الدراسة التحليلية.

IV- عرض وتحليل البيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات من المبحوثين سنجد بين أيدينا مجموعة من المعطيات الخام والتي تتمثل في مجموعة من الاستمارات المملوءة أو التسجيلات لمعلومات الملاحظة الميدانية، ولا شك أن تقديم هذه البيانات في شكلها الأولي لا يجعلها قابلة للتحليل والمقارنة والتفسير، "ولتصبح كذلك لا بد أولا من تنظيمها وترتيبها من خلال اللجوء إلى إجراءات التحويل والعرض والمراجعة بمساعدة جهاز الحاسوب، وبمجرد ترتيبها ينبغي أن تُهيأ بكيفيات متنوعة قياسات مستخلصة أو مركبة، إجراءات العرض المرئي في جداول، رسومات، أشكال بيانية، قياسات للعلاقات بين المتغيرات، إنشاء متغيرات جديدة من خلال بناء الدلائل أو تقليص الفئات والتجميع حسب المواضيع أو ما يسمى بالتكثيف[1]".

IV-1- عرض البيانات:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه وبشكل أساسي على طريقة العرض الجدولي لمجموعة البيانات المحصل عليها من تفريغ محتويات استمارة الاستبيان، وكانت الجداول في البداية بسيطة لغرض عرض البيانات العامة للمبحوثين، ثم أخذت هذه الجداول في التعقيد بسبب الاعتماد على مبدإ تركيب العناصر والمواضيع وتجميعها لغرض ربط الظواهر والمتغيرات ببعضها البعض ومحاولة إدراك مدى تأثير بعضها على الآخر (مثلا التركيب بين كون المرأة عاملة وقياسه بمدى تفوق الأولاد في الدراسة وكذا درجة التسيب المدرسي للأولاد وكذا مدى قيام الزوجة بواجباتها المنزلية ومدى طاعتها وانصياعها لزوجها)، كما استعنا في عديد الأحيان بالعرض البياني زيادة على العرض

1- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، دار القصبة للنشر، الجزائر العاصمة 2010، ص370.

الجدولي من خلال الأعمدة البيانية أو المنحنيات وهذا لزيادة درجة إيضاح بعض المعلومات أين يكون العرض البياني لها أكثر وضوحا من العرض الجدولي.

IV-2- تحليل البيانات:

إن عملية تحليل البيانات ومعالجة المعطيات تظل دوما ناقصة إذا كانت مجرد تلخيص وتبويب ومقارنة فقط، وعليه يجب أن تتضمن كذلك عمليات مترابطة من التأويل والوصف والتفسير والتنظيم للمساعدة في تحقيق أهداف البحث وفهم الظواهر.

وقد عرف *(موريس أنجرس، 2010)* التحليل أنه "عملية ذهنية تتضمن تفكيك الواقع إلى عناصره بهدف معرفة طبيعته"، ويضيف ذات الباحث أن تحليل المعطيات يتم على " أساس حركة الفكر، هذه التي تفحص كل ظاهرة أو كل ملاحظة بهدف استخراج النتائج الدالة، وبالنسبة إلى مشكلة البحث فإننا نتقصى بدقة وبطرق مختلفة المعطيات التي نهدف من خلال الحصول عليها إلى بلوغ أكبر قدر ممكن من المعاني على أساس ما كنا نبحث عنه منذ البداية[1]".

وقد استخدمنا في تحليل البيانات طريقتين للتحليل هما:

IV-2-1- التحليل الكمي:

ويستخدم فيه التحليل الاحصائي عن طريق القيام بعمليات التصنيف والتبويب وجدولة الأرقام الإحصائية المتعلقة ببيانات الدراسة وتطبيق النسب المئوية على جميع البيانات الموضحة في الجداول ثم مقارنة هذه الأرقام والإحصائيات في صورها الجزئية والكلية.

IV-2-2- التحليل الكيفي:

ويتمثل التحليل الكيفي في استعراض هذه البيانات ووصفها وتفسيرها وتحليلها وربطها ببعضها جزئيا أو كليا لإعطائها مدلولات كيفية واستخراج المعاني والأسباب في إطار الأهداف المسطرة

1- يشير موريس أنجرس أن تحليل المعطيات والبيانات يهدف أساسا إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات المقترحة منذ البداية كحلول لمشكل البحث أو تبرير وتفسير للظاهرة محل الدراسة، وأضاف أنه يمكن اختصار طرق العمل هذه في أربعة أنواع أو زوايا للتحليل هي:

- التحليل الوصفي: وهو تحليل يهدف إلى عرض مفصل لموضوع ما.
- التحليل التفسيري: وهو تحليل يهدف إلى وضع عناصر الموضوع في علاقة ببعضها البعض.
- التحليل الفهمي: وهو تحليل يهدف إلى فهم الواقع من خلال معاني يعطيها الأفراد لتصرفاتهم.
- التحليل التصنيفي: وهو تحليل يهدف إلى جمع الظواهر أو عناصر الواقع حسب مقاييس متنوعة.

التي ترمي هذه الدراسة إلى الوصول إليها بغية الفهم الأكمل للظاهرة محل البحث ودون إهمال ربط هذه النتائج بما توصلت إليه مجموعة الدراسات السابقة المتعلقة بالظواهر الحضرية والاجتماعية بصفة عامة وتلك المتعلقة بمشكلات الإسكان المعاصر بصفة خاصة.

IV–2–3– البيئة البرمجية المعتمدة في التحليل:

تم اعتماد برنامج Sphinx plus$_2$)(V_5) Version 5.01) للتحليل رقمي لنتائج الاستبيان للحالة طور الدراسة.

V– صعوبات الدراسة:

كغيرها من الدراسات العلمية فقد اعترت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والعراقيل وخاصة على مستوى العمل الميداني يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

V–1– صعوبات ذاتية:

وتتعلق أساسا ببعد المسافة بين محل العمل والإقامة *(ولاية الأغواط)* وبين مجال الدراسة *(ولاية بسكرة)* حيث كثيرا من الأحيان لا يتسنى السفر للقيام بإجراءات العمل الميداني من ملاحظة أو توزيع الاستمارات على المبحوثين أو الاتصال بمصالح الإدارات المعنية بهذا الشأن، زد على ذلك ظروف العمل وتحضير الدروس مما يأخذ جانبا مهما من الوقت يأتي غالبا على حساب الوقت المخصص للعمل البحثي.

V–2– صعوبات موضوعية:

وتتعلق أساسا بالجوانب الإدارية أو المبحوثين:

أ– صعوبات إدارية: وسببها الأساسي عدم الاهتمام بمثل هذه البحوث أو التشجيع عليها أو الوعي بمدى فائدتها، زد على ذلك الخوف والتهرب من تحمل المسؤولية وسيادة الطرق البيروقراطية مما يصعب من مهمة الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وفي حالة حصولك على بعض المعلومات والإحصائيات فقد تكون هذه المعلومات قديمة وغير محدثة لا تفي بالمطلوب، إضافة إلى عدم رقمنة المعلومات فقد تتحصل على وثيقة أو خريطة فتجدها في صيغة ورقية مخطوطة وبمقاس كبير لا يسمح حتى بالقيام بعملية المسح الضوئي لإدراجها في البحث على الحاسوب.

ب- صـعوبات ميدانيـة: وتكمـن أساسـا في صـعوبة التعامـل مـع المبحـوثين وخاصـة مـن ذوي المستوى الثقافي البسيط حيث لا يُكنون بأي تقدير واهتمام بالبحوث العلمية فبمجرد أن يعرف المبحـوث أن هـذه الدراسـة لا تعـود عليـه بفائـدة ماديـة حـتى يتجاهلـك أو يفقـد حماسـه في الاستجابة معك مما يؤثر في مصداقية الأجوبة المدرجة ضمن الاستمارة، زد على ذلك تلقي الباحـث لمجموعـة كبيرة مـن الأسـئلة مـن طـرف المبحـوثين فـلا تكـاد تـوزع اسـتمارة إلا وسـألك المبحوث: هـل أنتـم مـن البلدية؟ ومتى ستوزع السكنات؟ وغيرهـا مـن الأسـئلة التي لا تعلق لها بالبحث والتي تضيع على الباحث الكثير من الجهد والوقت الواجب تسخيره للبحث العلمي.

الفصل السابع

عرض نتائج وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مـقـدمـــة:

يعتقـد العديـد مـن البـاحثين الاجتمـاعيين أمثـال *(تـالكوت بارسـونز)* و*(دانييل بل)* أن التحـديث والتنمية يؤديان حتما إلى إحداث تغييرات جذرية في القيم التقليدية للمجتمعات، وعلى عكس هذه النظرة يرى *(صامويل هنتجتون)* مثلا أن القيم الاجتماعية والثقافية تعد عناصر مقاومة في وجه عوامل التغيير.

ومما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري أثناء انتقاله وتطوره من مجتمع تقليدي بأعراف وثقافة تقليدية إلى مجتمع حديث – جراء التدخل الاحتلالي الاستيطاني الطويل الأمد وما خلفه من تركة هائلة– قد مر بتغيرات اجتماعية متعددة مست قيمه الاجتماعية والأخلاقية على صعيد الفرد أو المجتمع ككل، هذه العوامل التي تعد نتيجة للتحول الذي مس الأسرة الجزائرية كانت في ذات الوقت سببا في التغير الذي طرأ على هذه الأسرة.

وسنحاول في هـذا الفصـل استقصـاء مجموعـة القيـم الاجتماعيـة الوافـدة على المجتمـع الجزائري الانتقـالي الـذي شـهد عـدة تحـولات عقـب عمليـات وموجـات التحـديث، وكـذا إبـراز تلـك القيـم التقليدية الراسخة في ذهنية الفرد والأسرة الجزائرية المعاصرة، ومحاولة نقد هـذا التغير الحاصل على مستوى الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية المعاصرة وتصنيفه من الأكثر تأثيرا على المجتمع إلى الأقل حسب درجة ارتباطه بسلوكيات أفراد المجتمع الحديث.

ولا يتأتى كل ذلك إلا بالإلمام بالخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية المعاصرة ومقارنته بما كانت عليه نظيرتها التقليدية التي تم استقصاء خصائصها في الفصول السابقة، وهذا من خلال تحديد الوحدات الاجتماعية التي يتركب منها المجتمع الجزائري وبيان مميزاته على مختلف الأصعدة وفي كل فترة مع إبراز السمات الأساسية التي ميزته وتحديد طبيعة التحولات التي صاحبته طيلة تلك الفترات، ومثلت هذه المرحلة مرحلة العمل الميداني والدراسة الواقعية للمجتمع محل الدراسة *(مدينة بسكرة)*وجمع المعلومات حول مختلف المؤشرات التي يمكن أن تدلنا على طبيعة التحولات والتي تمكننا من الإجابة عن تساؤلات الدراسة النظرية وفك الإبهام في إشكالية البحث، ومن ثم

استخلاص النتائج حول حقيقة المجتمع الجزائري المعاصر وممارساته الاجتماعية سواء على صعيد الفرد أو الأسرة.

I- عرض نتائج وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

سبقت الإشارة أن الدراسة التحليلية للمعطيات الميدانية سوف تتم بشكل جزئي وكلي، فالجزئي وهو المستوى الأول، وفيه تتم الدراسة وفق متغير أحادي أي أن النتائج تدرس وتحسب انطلاقا من عناصر الاستمارة كلٌ على حدة وبشكل مستقل عن بعضها البعض، أما الدراسة الكلية فتدرس وفق مستويين اثنين:

أحدهما: وهو المستوى الثاني، وفيه تتم الدراسة بدمج متغيرين اثنين وتحديد تأثير أحدهما على الآخر ومدى تفاعل كل منهما مع بعض.

ثانيهما: وهو المستوى الثالث، وفيه تتم الدراسة بدمج ثلاثة متغيرات فأكثر وربطها مع بعض.

I-1- المستوى الأول (الدراسة أحادية المتغير):

I-1-1- متغير الجنس: وقد تم التعامل بشكل أكبر مع العنصر الذكوري *(90,47%)* كون الرجال يشكلون أرباب الأسر أي أنهم الفئة التي يكون بيدها حق التصرف هذا من جهة، أضف إلى ذلك سهولة التعامل مع هذه الشريحة كونها الشريحة الأكثر بروزا ووجودا في الشارع.

الجنس	العدد	النسبة (%)
ذكر	57	90,47
أنثى	06	9.53
أخرى	00	00
المجموع	140	100

الجدول VII-01: متغير الجنس.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-2- متغير السن: النسبة الكبرى كانت مع صنفي الشباب والكهول، فكانت النسبة *(50,78%)* مع المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين *(30-40 سنة)*، ونسبة *(30,16%)* مع المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين *(40-50 سنة)*، وكان التركيز منصبا على شريحة المتزوجين لمعرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأولاد والوالدين وكذا الزوجين مع بعضهما،

أضف إلى ذلك أن الفئة الشبابية هي الفئة الأكثر عرضة للتغيرات الاجتماعية والسلوكية الحاصلة والوافـدة، كمـا تعتـبر الفئـة الأكثـر قابليـة للثقافـات الأخـرى بسـبب طبيعتهـا الانفتاحية.

السن	العدد	النسبة (%)
30-20 سنة	01	01,60
40-30 سنة	32	50,78
50-40 سنة	19	30,16
60-50 سنة	09	14,28
أكثر من 60 سنة	02	03,18
المجموع	63	100

الجدول VII-02: متغير السن.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-3- متغيـــر الحالـــة الاجتماعيـــة:

سبقت الإشارة إلى أن أغلب المستجوبين كانوا من شريحة المتزوجين بنسبة *(92,06%)* وهذا لتحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العلاقات والممارسات الاجتماعية بين الأبناء والوالدين وبين الزوجين فيما بينهما وبين الأبناء والبنات وكذا بين الزوجة وأسرة زوجها، في حين أن النسب الأخرى كانت جد ضئيلة مقارنة بفئة المتزوجين، فكانت نسبة *(04,76%)* للمطلقين ونسبة *(03,18%)* للعزاب.

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة (%)
متزوج	58	92,06
مطلق	03	04,76
أرمل	00	00
أعزب	02	03,18
المجموع	63	100

الجدول VII-03: متغير الحالة الاجتماعية.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-4- متغير المهنة: بسبب طبيعة أحوال المستجوبين وجنسهم فقد كان معظمهم من الشريحة العاملة بنسبة *(84,12%)*، في حين أن *(7,94%)* منهم كانوا من المتقاعدين، و*(7,94%)* منهم كانوا من العاطلين عن العمل منهم نساء ربات بيوت.

الجدول VII-04: متغير المهنة.
المصدر: الباحث (2017).

المهنة	العدد	النسبة (%)
عامل	53	84,12
بطال	05	07,94
متقاعد	05	07,94
أخرى	00	00
المجموع	63	100

I-1-5- متغير مجال العمل: بالنظر إلى مجال الدراسة وكذا سن المبحوثين فقد كانت طبيعة العمل بعيدة كل البعد عن المجال الفلاحي، فكانت الإجابة بـ "أخرى" تشكل نسبة *(58,72%)*، أما العاملون في المجال الخدماتي فكانت نسبتهم *(26,98%)*، أما المجال الصناعي فكان بنسبة *(03,18%)*، أما البناء فكانت نسبته *(01,60%)*، في حين لا يزاول أي من المبحوثين أي نشاط فلاحي، وجاءت نسبة *(09,52%)* بدون جواب.

الجدول VII-05: متغير مجال العمل.
المصدر: الباحث (2017).

مجال العمل	العدد	النسبة (%)
فلاحة	00	00
صناعة	02	03,18
بناء	01	01,60
خدمات	17	26,98
أخرى	37	58,72
بدون جواب	06	09,52
المجموع	63	100

I-1-6- متغير ممارسة الفلاحة من قبل: *(65,08%)* من المبحوثين لم يمارسوا الفلاحة أو الرعي من قبل وهذا لطبيعة المجتمع وتوجهاته الحديثة المعتمدة أساسا على التعليم وتحصيل الشهادات العليا والرغبة في الحصول على المهن السهلة التي تدر راتبا شهريا منتظما، في حين أن *(33,32%)* منهم قد مارسوا الفلاحة من قبل، أما *(01,60%)* منهم فقد كانوا بدون جواب.

الجدول VII-06: متغير ممارسة الفلاحة من قبل.
المصدر: الباحث (2017).

ممارسة الفلاحة	العدد	النسبة (%)
نعم	21	33,32
لا	41	65,08
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

I-1-7- متغير ممارسة الأصول للعمل الفلاحي: على عكس الفئة الشبابية في الوقت الحالي وتمتعها بمجموعة كبيرة من الخيارات في مجال العمل، فقد كان الآباء والأجداد أمام حتمية مزاولة العمل الفلاحي والرعوي لتحصيل قوت يومهم، ولذا فقد جاءت نسبة *(80,95%)* من المبحوثين تشير أن أصولهم مارسوا الأعمال الفلاحية، أما نسبة *(15,87%)* منهم فلم يزاول أصولهم العمل الفلاحي لتوجههم لأعمال وحرف أخرى كالتجارة، في حين جاءت نسبة *(03,18%)* بدون جواب.

الجدول VII-07: متغير ممارسة الأصول للعمل الفلاحي.
المصدر: الباحث (2017).

ممارسة الأصول للعمل الفلاحي	العدد	النسبة (%)
نعم	51	80,95
لا	10	15,87
بدون جواب	02	03,18
المجموع	63	100

I-1-8- متغير الأصل الجغرافي: النسبة الكبرى من المبحوثين هم من السكان الأصليين بالمدينة حيث تعد المساكن التي يقطنونها هي مساكن آبائهم من قبل، فكانت نسبتهم

(73,00%)، في حين أن *(25,40%)* هم من غير الأصليين بالمدينة وإنما توافدوا على المدينة لظروف العمل أو للاستفادة من مزايا المدينة التي شدت قفزة نوعية بعد الاستقلال، وكانت نسبة *(01,60%)* بدون جواب.

الأصل الجغرافي	العدد	النسبة (%)
نعم	46	73,00
لا	16	25,40
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-08: متغير الأصل الجغرافي.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-9- متغير أفراد العائلة: *(53,97%)* من المبحوثين أجابوا بوجود الأب، و*(60,32%)* منهم أجابوا بوجود الأم، و*(85,71%)* منهم أجابوا بوجود الأبناء، و*(36,51%)* منهم أجابوا بوجود الأجداد، و*(36,51%)* منهم أجابوا بوجود الأعمام، و*(41,27%)* منهم أجابوا بوجود الأخوال، لكن لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج فيما يتعلق بوجود الأصول لأن المبحوثين يظهر عدم فهمهم لهذا السؤال المتعلق بإقامة الأصول مع الأبناء في بيت واحد، حيث يُفهم من الجواب أن المبحوثين أجابوا عن وجود الأصول على قيد الحياة.

أفراد العائلة	العدد	النسبة (%)
الأب	34	53,97
الأم	38	60,32
الأبناء	54	85,71
الأجداد	23	36,51
الأعمام	23	36,51
الأخوال	26	41,27
بدون جواب	00	00
المجموع	63	100

الجدول VII-09: متغير أفراد العائلة.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-10- متغير وجود أبناء متزوجون: أغلب المبحوثين *(88,89%)* ليس لديهم أبناء في سن الزواج وذلك راجع لسن المبحوثين أنفسهم حيث كان أغلبهم ما بين *(30 و40سنة)*، في حين أن *(11,11%)* منهم لديهم أبناء متزوجون.

الجدول VII-10: متغير وجود أبناء متزوجون.
المصدر: الباحث (2017).

وجود أبناء متزوجون	العدد	النسبة (%)
نعم	07	11,11
لا	56	88,89
بدون جواب	00	00
المجموع	63	100

I-1-11- متغير الطبيعة القانونية للمسكن: إن *(65,08%)* من مجموع المبحوثين يتمتعون بالملكية التامة للمسكن إما عن طريق الشراء أو الإرث، في حين نجد أن *(34,92%)* منهم هم عبارة عن مستأجرين للمسكن الذي يعيشون فيه.

الجدول VII-11: متغير الطبيعة القانونية للمسكن.
المصدر: الباحث (2017).

الطبيعة القانونية للمسكن	العدد	النسبة (%)
ملك	41	65,08
إيجار	22	34,92
بدون جواب	00	00
المجموع	63	100

I-1-12- متغير احتواء المسكن على سقيفة في المدخل: *(61,90%)* من المبحوثين لا يحتوي مسكنهم على سقيفة معللين ذلك بضيق المساحة المخصصة للسكن، كما أن السقيفة في نظرهم تعبر عن طراز قديم لم يعد متماشيا مع متطلبات العصرنة، وحقيقة الأمر أن الرجل التقليدي لجأ إلى استخدام السقيفة لكسر أعين الناظر داخل المسكن أين تتواجد النساء اللواتي يعتبر خروجهن من البيت من الأمور النادرة، لكن المرأة المعاصرة تعتبر كثيرة الخروج من المسكن إما للعمل أو للدراسة فلا يجد الرجل حرجا أن تقع على نسائه أعين الرجال فتم الاستغناء عن

السقيفة، في حين أن *(36,50%)* من المبحوثين يحتوي مسكنهم على سقيفة معللين وجودها إلى دورها الفعال في تحقيق مبدأ الحرمة وكسر أعين الغرباء عن تسليط نظرة مباشرة إلى وسط الدار.

وجود سقيفة في المدخل	العدد	النسبة (%)
نعم	23	36,50
لا	39	61,90
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-12: متغير وجود سقيفة في المدخل.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-13- متغير احتواء المسكن على حوش: *(50,80%)* من المبحوثين يحتوي مسكنهم على حوش داخلي وهذا لضمان الإضاءة والتهوية وتوفير متنفس حقيقي للمسكن، بينما *(47,60%)* منهم لا يحوي مسكنهم حوشا داخليا بسبب ضيق المساحة المخصصة للسكن أو لطبيعة المسكن القانونية (إيجار) وعدم مقدرتهم على إحداث أي تعديلات على تصميم المسكن، في حين ظلت *(01,60%)* بدون جواب.

وجود حوش داخلي	العدد	النسبة (%)
نعم	32	50,80
لا	30	47,60
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-13: متغير وجود حوش داخلي.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-14- متغير احتواء المسكن على مجال أخضر: *(73,01%)* من المبحوثين لا يحتوي مسكنهم على مجال أخضر وهذا راجع إلى عدم وجود الحوش أصلا والذي يعد المكان الأساسي للمجال الأخضر أو لضيق الحوش وعدم إمكانية تزويده بالعنصر الأخضر، بينما *(25,39%)* يضم مسكنهم مجالا أخضرا حيث يعد مجالا للترفيه وتحقيق المتعة البصرية، وظلت نسبة *(01,60%)* بدون جواب.

وجود مجال أخضر	العدد	النسبة (%)
نعم	16	25,39
لا	46	73,01
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-14: متغير وجود مجال أخضر.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-15- متغير وجود زريبة لتربية الحيوانات: بسبب اعتماد المجتمع المعاصر على العناصر الجاهزة المبتاعة من السوق وقيام الصناعات الغذائية كغيرها من الصناعات فقد تلاشى الاهتمام بتربية الحيوانات داخل البيوت للحصول على المواد الأولية وهذا ما يفسر أن *(84,12%)* من المبحوثين لا يحتوي مسكنهم على زريبة لتربية الحيوانات، وحتى أضاحي العيد إنما يُجاء بها إلى المسكن ليلة قبل العيد فقط، بينما نجد أن *(14,28%)* من المبحوثين يحتوي مسكنهم على زريبة لتربية الحيوانات، حيث نجد أن أرباب هذه المساكن هم كبار في السن لايزالون يحتفظون بعادات الأسلاف، ونجد *(01,60%)* بدون جواب.

وجود زريبة لتربية الحيوانات	العدد	النسبة (%)
نعم	16	14,28
لا	46	84,12
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-15: متغير وجود زريبة لتربية الحيوانات.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-16- متغير وجود غرفة لاستقبال الضيوف: الأغلبية الساحقة من المبحوثين *(95,23%)* يحوي مسكنهم غرفة لاستقبال الضيوف، وهي ميزة متجذرة في المجتمع الجزائري والعربي عموما بهدف الإكرام الأمثل للضيف والقيام بحقه، بينما نجد *(03,17%)* لا يضم مسكنهم غرفة لاستقبال الضيوف وهذا راجع أصلا لضيق مساحة المسكن والتي بالكاد تكفي لسكن أفراد الأسرة، وجاءت نسبة *(01,60%)* بدون جواب.

وجود غرفة لاستقبال الضيوف	العدد	النسبة (%)
نعم	60	95,23
لا	02	03,17
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-16: متغير وجود غرفة لاستقبال الضيوف.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-17- متغير مستوى تأثيث غرفة استقبال الضيوف: بالنظر إلى المستوى المعيشي المتوسط الذي يعيشه أغلب المبحوثين، فقد كان *(74,60%)* منهم يؤثثون غرفة استقبال الضيوف تأثيثا عاديا، أما *(20,63%)* منهم فقد أثثوا غرفة استقبال الضيوف تأثيثا جيدا، ونسبة *(01,60%)* أثثوها بشكل فاخر، وبقيت نسبة *(03,17%)* منهم بدون جواب.

مستوى تأثيث غرفة استقبال الضيوف	العدد	النسبة (%)
عادي	47	74,60
جيد	13	20,63
فاخر	01	01,60
بدون جواب	02	03,17
المجموع	63	100

الجدول VII-17: متغير مستوى تأثيث غرفة استقبال الضيوف.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-18- متغير الاهتمام بتزيين واجهة المسكن: وهي إحدى السمات البارزة في العمارة الحديثة، فنجد *(68,25%)* من المبحوثين مهتمين بتزيين الواجهة الخارجية للمسكن، بينما لا يهتم *(30,15%)* منهم بتزيين الواجهة ولعل السبب في ذلك هو عدم امتلاكهم للمساكن التي يقطنون بها كونها ذات طبيعة إيجارية، وكانت نسبة *(01,60%)* منهم بدون جواب.

الاهتمام بتزيين واجهة المسكن	العدد	النسبة (%)
نعم	43	68,25
لا	19	30,15
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-18: متغير الاهتمام بتزيين واجهة المسكن.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-19- متغير مستوى تزيين واجهة المسكن: ويرتبط مستوى تزيين واجهة المسكن بالمكانة الاجتماعية لصاحبه ومقدار ثراءه، وقد عبر *(27,90%)* من مجموع المهتمين بتزيين واجهة مسكنهم أنهم يزينونها بشكل جيد، كما أن *(02,34%)* منهم يزينونها بشكل مبالغ فيه، أما *(69,76%)* منهم فكان تزيين واجهة مسكنهم بشكل عادي.

مستوى تزيين واجهة المسكن	العدد	النسبة (%)
عادي	30	69,76
جيد	12	27,90
مبالغ فيه	01	02,34
بدون جواب	00	00
المجموع	43	100

الجدول VII-19: متغير مستوى تزيين واجهة المسكن.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-20- متغير مستوى العلاقة مع الجيران: تعد العلاقة مع الجيران من أكثر العلاقات حساسية بين سكان الحي الواحد، وقد عبر *(53,97%)* من المبحوثين عن وجود علاقة قوية مع جيرانهم، في حين كان *(38,10%)* من المبحوثين تجمعهم مع جيرانهم علاقة متوسطة، أما *(07,93%)* منهم فقد صرحوا أنه لا تجمعهم مع جيرانهم أية علاقة.

مستوى العلاقة مع الجيران	العدد	النسبة (%)
قوية	34	53,97
متوسطة	24	38,10
لا توجد علاقة	05	07,97
بدون جواب	00	00
المجموع	63	100

الجدول VII-20: متغير مستوى العلاقة مع الجيران.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-21- متغير استشارة جيران: لقد حظي الجار وسط الأحياء العتيقة بمكانة جد مهمة تكسوها مشاعر الحب ومظاهر الاحترام والتقدير، لكن هذه المكانة أخذت في التقهقر التدريجي مع ابتعاد المجتمع عن عادات المجتمع المحلي التقليدي، فنجد *(60,32%)* من المبحوثين لا يستشيرون جيرانهم في حالة إجراء تعديلات على المسكن وواجهته معتبرين ذلك حرية شخصية بحتة، أما *(36,50%)* من المبحوثين فقد أجابوا بأنهم يستشيرون جيرانهم في حالة إجراء تعديلات على المسكن معللين ذلك بأنه من حقوق الجار، كما عبروا عن إمكانية الاستفادة من أفكار أخرى، وكانت نسبة *(03,18%)* بدون جواب.

استشارة الجيران	العدد	النسبة (%)
نعم	23	36,50
لا	38	60,32
بدون جواب	02	03,18
المجموع	63	100

الجدول VII-21: متغير استشارة الجيران.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-22- متغير الالتقاء مع سكان الحي: عبر *(61,90%)* من المبحوثين أنهم يلتقون مع سكان الحي من أجل مناقشة أمور تتعلق بحيهم، بينما صرح *(36,50%)* منهم أنهم لا يلتقون أبدا مع سكان الحي، وبقيت نسبة *(01,60%)* منهم بدون جواب.

الالتقاء مع سكان الحي	العدد	النسبة (%)
نعم	39	61,90
لا	23	36,50
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-22: متغير الالتقاء مع سكان الحي.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-23- متغير الشعور اتجاه تناثر القاذورات: يشعر *(98,40%)* من المبحوثين بالأسف اتجاه تناثر القاذورات وسط الحي، في حين جاءت نسبة *(01,60%)* بدون جواب.

الشعور اتجاه تناثر القاذورات	العدد	النسبة (%)
الشعور بالأسف	62	98,40
عدم المبالاة	00	00,00
بدون جواب	01	01,60
المجموع	63	100

الجدول VII-23: متغير الشعور اتجاه تناثر القاذورات.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-24- متغير تقديم نصائح لأطفال الحي: *(93,65%)* من المبحوثين يقدمون نصائحا لأطفال الحي باعتباره واجبا يدعوا إليه الدين الإسلامي، كما أنه يساهم في نشر الفضيلة والقيم الحسنة ومحاربة الرذيلة والتضييق عليها، وظلت نسبة *(06,35%)* منهم بدون جواب.

تقديم نصائح تقديم نصائح لأطفال الحي	العدد	النسبة (%)
نعم	59	93,65
لا	00	00,00
بدون جواب	04	06,35
المجموع	63	100

الجدول VII-24: متغير تقديم نصائح لأطفال الحي.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-25- متغير وجود جماعة من العقلاء لحل النزاعات: أجاب *(52,40%)* من المبحوثين بوجود جماعة من العقلاء وكبار السن يُرجع إليهم في حال وقوع نزاعات وخلافات بين سكان

الحي الواحد، كما صرح *(42,80%)* من المبحوثين عن عدم وجود مثل هذه الجماعة وأن أفراد الأمن هم الكفيل الوحيد لحل مثل هذه النزاعات، وظلت نسبة *(04,80%)* بدون جواب.

الجدول VII-25: متغير وجود جماعة من العقلاء لحل النزاعات.
المصدر: الباحث (2017).

وجود جماعة من العقلاء لحل النزاعات	العدد	النسبة (%)
نعم	33	52,40
لا	27	42,80
بدون جواب	03	04,80
المجموع	63	100

I-1-26- متغير ردة الفعل عند عدم تحصيل الحقوق: *(55,55%)* من المبحوثين يشعرون بالغضب في حالة عدم حصولهم على حقوقهم من الدولة مما ينذر بإمكانية تطور هذا الشعور وتحوله إلى ممارسات عنيفة من أعمال تخريب وشغب وغيرها، بينما يفضل *(17,46%)* من المبحوثين اعتزال الناس والانطواء على النفس عند عدم الحصول على الحقوق، ويلجأ *(15,87%)* من المبحوثين إلى سلوك الحلول السلمية بغية تحصيل ما فاته من حقوق، وأبدى *(01,60%)* من المبحوثين لجوءه إلى التهديد والتوعد إذا لم يحصل على حقوقه، وظلت نسبة *(09,52%)* منهم بدون جواب.

الجدول VII-26: متغير ردة الفعل عند عدم تحصيل الحقوق.
المصدر: الباحث (2017).

ردة الفعل عند عدم تحصيل الحقوق	العدد	النسبة (%)
تغضب	35	55,55
تعتزل الناس	11	17,46
تهدد وتتوعد	01	01,60
تلجأ إلى التخريب	00	00
الحل السلمي	10	15,87
بدون جواب	06	09,52
المجموع	63	100

I-1-27- متغير المستوى التعليمي للزوجة: لقد أصبح الاهتمام بتحسين المستوى التعليمي للزوجة من متطلبات الزواج وهذا للدور الكبير الذي تلعبه الأم في عملية تنشئة وتربية الأولاد،

كما أن خروج المرأة للتعليم ورغبتها في الحصول على شهادات عليا وسياسة الدولة القائمة على ضمان التعليم للجنسين رفع من المستوى التعليمي لدى النساء، ولذا فقد كان *(46,02%)* من المبحوثين مرتبطين بزوجات ذوات مستوى تعليمي جامعي، بينما كان *(23,80%)* منهم مرتبطين بزوجات ذوات مستوى تعليمي ثانوي، و*(17,45%)* منهم مرتبطون بزوجات ذوات مستوى تعليمي متوسط، و*(03,18%)* منهم مرتبطون بزوجات من مستوى تعليمي ابتدائي، و *(01,60%)* منهم زوجاتهم أميات، وظلت نسبة *(07,95%)* منهم بدون جواب.

المستوى التعليمي للزوجة	العدد	النسبة (%)
أمية	01	01,60
ابتدائي	02	03,18
متوسط	11	17,45
ثانوي	15	23,80
جامعي	29	46,02
بدون جواب	05	07,95
المجموع	63	100

الجدول VII-27: متغير المستوى التعليمي للزوجة.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-28- متغير ممارسة الزوجة لنشاط مهني: بسبب استفادة المرأة من التعليم ونيلها أعلى الشهادات في ظل سياسة التعليم الحكومي وتوفيره لكلا الجنسين فقد فُتحت في وجه المرأة أبواب الشغل والتوظيف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، لكننا نجد أن *(25,40%)* فقط من المبحوثين تمارس زوجاتهم نشاطا مهنيا، بينما يمانع *(68,25%)* من المبحوثين أن تمارس زوجاتهم أنشطة مهنية بسبب الاعتقاد السائد أن المكان الأنسب للمرأة هو بيتها وأن وظيفتها الأسمى تكمن في الاهتمام بشؤون بيتها والقيام بحق زوجها والسهر على تربية أبنائها وتنشئتهم التنشئة الحسنة، وظلت نسبة *(06,35%)* منهم بدون جواب.

ممارسة الزوجة لنشاط مهني	العدد	النسبة (%)
نعم	16	25,40
لا	43	68,25
بدون جواب	04	06,35
المجموع	63	100

الجدول VII-28: متغير ممارسة الزوجة لنشاط مهني.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-29- متغير ممارسة الزوجة لنشاط حرفي: تأنف معظم النساء اليوم وخاصة ذوات المستوى التعليمي المرموق من ممارسة حرف منزلية إلا إذا اضطرت لذلك كمساعدة الزوج على تكاليف الحياة وأعباءها أو رغبتها في توفير قسط من المال ينفعها مستقبلا، ولذا فإن *(26,98%)* من المبحوثين فقط تمارس زوجاتهم حرفا منزلية تتمثل أساسا في صناعة الحلويات أو حلاقة السيدات أو الخياطة والطرز، بينما *(66,67%)* من المبحوثين لا تمارس زوجاتهم أي حرف منزلية، وظلت نسبة *(06,35%)* منهم بدون جواب.

ممارسة الزوجة لنشاط حرفي	العدد	النسبة (%)
نعم	17	26,98
لا	42	66,67
بدون جواب	04	06,35
المجموع	63	100

الجدول VII-29: متغير ممارسة الزوجة لنشاط حرفي.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-30- متغير اعتراض الزوجة على قرارات الزوج: لقد امتازت الحياة الاجتماعية الأسرية في المجتمع التقليدي بالتسليم التام من الزوجة لقرارات الزوج وعدم إبداء أي رأي مخالف لرأيه، لكن ومع تحرر المرأة وانفكاك بعض القيود عنها فقد أصبحت تمتلك من الجرأة ما يخولها من إبداء رأيها بل واعتراضها عن بعض قرارات الزوج، فقد أبدى *(80,95%)* من المبحوثين أن زوجاتهم يعترضن ويناقشنهم في قراراتهم، بينما *(11,11%)* من المبحوثين أكدوا أن زوجاتهم لا يعترضن ولا يناقشن أبدا قرارات الزوج، بينما ظل *(07,94%)* من المبحوثين بدون جواب.

الجدول VII-30: متغير اعتراض الزوجة على قرارات الزوج.
المصدر: الباحث (2017).

اعتراض الزوجة على قرارات الزوج	العدد	النسبة (%)
نعم	51	80,95
لا	07	11,11
بدون جواب	05	07,94
المجموع	63	100

I-1-31- متغير علاقة الزوجة بأقارب الزوج: *(63,48%)* من المبحوثين يصفون علاقة زوجاتهم بأقاربهم بأنها قوية كون الأسرة مستقلة بمسكن عن العائلة الكبيرة مما يقلل من الاحتكاك بين الطرفين، بينما يصف *(28,98%)* من المبحوثين علاقة زوجاتهم بأقاربهم بأنها متوسطة، في حين أن *(01,60%)* من المبحوثين يصف هذه العلاقة بأنها ضعيفة تماما، وجاءت نسبة *(07,94%)* من المبحوثين بدون جواب.

الجدول VII-31: متغير علاقة الزوجة بأقارب الزوج.
المصدر: الباحث (2017).

علاقة الزوجة بأقارب الزوج	العدد	النسبة (%)
قوية	40	63,48
متوسطة	17	28,98
ضعيفة	01	01,60
بدون جواب	05	07,94
المجموع	63	100

I-1-32- متغير كيفية اختيار الزوجة: بسبب بروز المرأة للشارع لمزاولة بعض أنشطتها اليومية كالتعليم والعمل، فقد تعددت طرق اختيار الرجل لشريكة حياته بعد أن كانت في السابق حكرا على الأمهات اللواتي غالبا ما يسلطن أنظارهن على الفتيات عند حضورهن حفلات الأعراس، حيث أصبح بعض الرجال في الوقت الحالي يتعرف على المرأة حتى قبل أن تكون بينهما علاقة رسمية حيث تكون هذه المرأة إما زميلة في العمل أو الدراسة أو غير ذلك، لكن لاتزال طائفة توكل هذه المهمة إلى الأم أو الأخت، وقد صرح *(44,44%)* من المبحوثين أن شريكة حياته كانت من اختيار أحد الوالدين، بينما *(19,04%)* من المبحوثين كان عن علاقة حب، وأن *(09,52%)* من المبحوثين كان بسبب الزمالة في العمل، بينما وصف *(19,04%)* من المبحوثين

أن اختيار زوجته كان بطريقة أخرى وغالبا ما تكون بواسطة أحد الأصدقاء كأن تكون قريبته، وجاءت نسبة (*07,96%*) من المبحوثين بدون جواب.

الجدول VII-32: متغير كيفية اختيار الزوجة.
المصدر: الباحث (2017).

كيفية اختيار الزوجة	العدد	النسبة (%)
اختيار أحد الوالدين	28	44,44
علاقة حب	12	19,04
علاقة زمالة	06	09,52
أخرى	12	19,04
بدون جواب	05	07,96
المجموع	63	100

I-1-33- متغير القرابة بين الزوج والزوجة: (*19,04%*) فقط من المبحوثين تعد زوجاتهم من نفس عائلتهم وهو مبدأ يأخذ في التلاشي شيئا فشيئا فحتى من كانت شريكة حياتهم من اختيار الوالدين وهم (*28*) عنصرا نجد (*09*) فقط منهم اختاروا إحدى قريباتهم للارتباط بها، بينما (*73,01%*) منهم تعتبر زوجاتهم من غير عائلتهم، وظلت نسبة (*07,95%*) منهم بدون جواب.

الجدول VII-33: متغير القرابة بين الزوج والزوجة.
المصدر: الباحث (2017).

القرابة بين الزوج والزوجة	العدد	النسبة (%)
نعم	12	19,04
لا	46	73,01
بدون جواب	05	07,95
المجموع	63	100

I-1-34- متغير حدوث خصام مع الزوجة: ويرتبط هذا المتغير بالمتغير "اعتراض الزوجة عن بعض القرارات"، فقد أكد (*44,45%*) من المبحوثين أن زوجاتهم تجادل عند حدوث خصام مع زوجها، بل إن (*06,35%*) من المبحوثين أوضحوا أن زوجاتهم يغادرن المسكن نهائيا في حالة حدوث خصام مع الزوج، في حين أوضح (*38,10%*) من المبحوثين أن زوجاتهم يرضخن في حالة حدوث الخصام، وظل (*11,10%*) منهم بدون جواب.

حدوث خصام مع الزوجة	العدد	النسبة (%)
تجادل	28	44,45
تغادر المسكن	04	06,35
ترضخ	24	38,10
بدون جواب	07	11,10
المجموع	63	100

الجدول VII-34: متغير حدوث خصام مع الزوجة.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-35- متغير الرغبة في تحديد النسل: وهي من الممارسات التي بدأت تتفشى في أوساط المجتمع الجزائري المسلم بفعل الدعاية الصحية وانتشار ثقافة الأسر الصغيرة بعد أن كانت في السابق تقوم على كثرة الأفراد للاستعانة بهم على أعباء الحياة ومساعدة الأب في العمل والقيام بشؤون العائلة، وقد صرح *(34,90%)* من المبحوثين عن رغبتهم في تحديد النسل وتنظيمه ليحظى الأولاد بالعناية الكافية والاهتمام اللازم صحيا وتربويا، كما علل البعض منهم لجوءه إلى تحديد النسل بسبب ظروفه الاقتصادية الغير مواتية، بينما *(57,15%)* من المبحوثين يرفضون تحديد النسل، وظلت نسبة *(07,95%)* منهم بدون جواب.

الرغبة في تحديد النسل	العدد	النسبة (%)
نعم	22	34,90
لا	36	57,15
بدون جواب	05	07,95
المجموع	63	100

الجدول VII-35: متغير الرغبة في تحديد النسل.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-36- متغير الرغبة في تعديد الزواج: يكاد يندر تعدد الزواج في الوقت والمجتمع المعاصر بسبب الظروف الاقتصادية وكذا طبيعة المرأة المعاصرة التي ترفض أن يتزوج زوجها بامرأة أخرى أو أن تتزوج هي برجل متزوج من قبل، وقد أجاب *(23,80%)* من المبحوثين عن رغبتهم في تعدد الزواج لفوائده الكبيرة خاصة في القضاء على العنوسة ومساهمته في تماسك المجتمع ولأنه

سنة الله في خلقه، كما أنه يمثل واحدة من أكبر الرغبات للرجال، بينما يمتنع *(65,10%)* من المبحوثين عن تعدد الزواج معللين ذلك بعدم وجود مشاكل مع الزوجة وكذا القناعة بزوجة واحدة، كما عبروا عن خشيتهم من عدم تحقيق العدل بين الزوجات وحدوث مشاكل اجتماعية إضافة إلى الظروف الاقتصادية الغير مواتية، وجاءت نسبة *(11,10%)* منهم بدون جواب.

الرغبة في تعدد الزواج	العدد	النسبة (%)
نعم	15	23,80
لا	41	65,10
بدون جواب	07	11,10
المجموع	63	100

الجدول VII-36: متغير الرغبة في تعدد الزواج.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-37- متغير تقييم طاعة الأبناء: لقد حظي الأب في المجتمع التقليدي بمكانة مميزة وبشخصية قوية منعت الأبناء من عصيان أوامره أو إبداء أي رأي يخالف ما يراه الأب، لكن ومع انفتاح المجتمع المعاصر وتراجع مكانة الأب وانحصار بعض أدواره أمام اقتحام المرأة لعدة ميادين لم تكن متاحة لها من قبل بدأ المجتمع يشهد نوعا ما حالات من العقوق وعدم الامتثال لأوامر الأبوين عامة والأم خاصة، فقد عبر *(47,62%)* من المبحوثين أن أبناءهم يطيعونهم طاعة تامة، بينما عبر *(23,80%)* من المبحوثين أن طاعة أبناءهم لهم تكون أحيانا فقط، وبقيت نسبة *(28,58%)* منهم بدون جواب.

تقييم طاعة الأبناء	العدد	النسبة (%)
يطيعون دائما	30	47,62
يطيعون أحيانا	15	23,80
لا يطيعون أبدا	00	00
بدون جواب	18	28,58
المجموع	63	100

الجدول VII-37: متغير تقييم طاعة الأبناء.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-38- متغير تقييم طاعة البنات مقارنة بالأبناء: نظرا لطبيعة المرأة وارتباطها الوثيق بالبيت العائلي فإننا نجد أن البنت تكون أكثر طاعة من الابن الذي يقضي وقتا كبيرا خارج البيت،

أضف إلى ذلك طبيعة المطالب الموجهة للجانبين حيث تكون أغلب المطالب الموجهة للبنت مرتبطة بأعمال داخل البيت، أما الابن فغالبا ما تطلب منه أعمال خارجية، وقد قيم *(39,68%)* من المبحوثين بناتهم بأنهن يطعن أكثر من الأبناء، في حين وصف *(22,22%)* من المبحوثين البنات بأنهن يطعن مثل الأبناء، بينما صرح *(01,60%)* منهم بأنهن يطعن أقل من الأبناء، ونسبة *(36,50%)* منهم ظلت دون جواب.

الجدول VII-38: متغير تقييم طاعة البنات مقارنة بالأبناء.

المصدر: الباحث (2017).

تقييم طاعة البنات مقارنة بالأبناء	العدد	النسبة (%)
يطعن أكثر من الأبناء	25	39,68
يطعن مثل الأبناء	14	22,22
يطعن أقل من الأبناء	01	01,60
بدون جواب	23	36,50
المجموع	63	100

I-1-39- متغير تقييم طاعة الأخوات للإخوة: بالنظر إلى مكانة الابن باعتباره القائم على شؤون الأسرة بعد والده، فقد الابن في المجتمع التقليدي يحظى تقريبا بنفس المكانة التي يحظى به والده من طرف بناته حيث يندر أن يُعصى في أمر ما يأمر به، وأما في المجتمع المعاصر وبسبب مبدأ المساواة مع الرجل المنتشر بفضل سياسة تعليم المرأة وخروجها للعمل نجد هذه المكانة قد بدأت تتقهقر شيئا فشيئا، فقد عبر *(39,68%)* من المبحوثين أن بناتهم يطعن إخوتهن أحيانا فقط، بينما صرح *(17,46%)* منهم أن بناتهم يطعن إخوتهن دائما، وبقيت نسبة *(42,86%)* من المبحوثين بدون جواب.

الجدول VII-39: متغير تقييم طاعة الأخوات للإخوة.

المصدر: الباحث (2017).

تقييم طاعة الأخوات للإخوة	العدد	النسبة (%)
يطعن دائما	11	17,46
يطعن أحيانا	25	39,68
لا يطعن أبدا	00	00
بدون جواب	27	42,86
المجموع	63	100

I-1-40- متغير حدوث خصام مع أحد الأبناء: لم يكن للولد في المجتمع التقليدي أن يرفع رأسه أو صوته في حضرة أبيه فضلا أن يحدث بينهما خصام أو نزاع، لكن يشهد المجتمع المعاصر حدوث مثل هذا النوع من الحوادث وبحدة، وتختلف ردود أفعال الأبناء اتجاه هذه الحوادث حسب السن والتربية ومدى احتياجه لبيت الأسرية، وقد صرح *(47,62%)* من المبحوثين أن أبناءهم يرضخون ويعتذرون بعد حدوث أي خصام، بينما نجد *(04,76%)* منهم يغضب أبناءهم ويغادرون المسكن بعد حدوث الخصومات، أما *(11,11%)* من المبحوثين فينطوي أبناءهم ويعتزلونهم بعد الخصام، وجاءت نسبة *(34,92%)* من المبحوثين بدون جواب لعدم وجود الأبناء أصلا أو لصغر سن الأبناء وعدم حدوث الخصام بينهم.

الجدول VII-40: متغير حدوث خصام مع أحد الأبناء.

المصدر: الباحث (2017).

حدوث خصام مع أحد الأبناء	العدد	النسبة (%)
يرضخ ويعتذر	30	47,62
يغضب ويغادر المسكن	03	04,76
ينطوي وينعزل	07	11,10
أخرى	01	01,60
بدون جواب	22	34,92
المجموع	63	100

I-1-41- متغير الرغبة في تعليم البنات: لقد أصبح التعليم متاحا للجنسين، كما تعد سياسة الدولة في التعليم قائمة على إلزامية التعليم من سن *(06 سنوات إلى 15 سنة)*، وحتى الأبوين أضحوا يرغبون في تعليم بناتهم، فقد صرح *(82,54%)* من المبحوثين عن رغبتهم في تعلم بناتهم وحصولهن على شهادات عليا باعتبار فائدة التعليم في تربية الأبناء ورفع المستوى الثقافي للإناث، بينما يعارض *(04,76%)* من المبحوثين تعليم البنات التعليم العالي وعبروا عن خوفهم عليهن من الفتن وواقع التعليم المزري وقلة الرقابة عليهن، وظل *(12,70%)* منهم بدون جواب.

الرغبة في تعليم البنات	العدد	النسبة (%)
نعم	52	82,54
لا	03	04,76
بدون جواب	08	12,70
المجموع	63	100

الجدول VII-41: متغير الرغبة في تعليم البنات.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-42- متغير أين يدرس الأبناء الصغار قبل سن الدراسة النظامية: يعكف أبناء المجتمع المحلي التقليدي على التعلم في الكتاب لدراسة القرآن الكريم وبعض مبادئ الفقه الإسلامي، في حين يتجه أبناء المجتمع المعاصر إلى الحضانة أو الانقطاع تماما عن الدراسة قبل الدراسة النظامية، وتُقبل الأمهات العاملات على وضع أبناءهن في الحضانة لضمان الرعاية حال غياب الأم، وقد صرح *(26,98%)* من المبحوثين أن أبناءهم يدرسون بالكتاب قبل سن الدراسة النظامية، بينما *(41,27%)* من المبحوثين يدرس أبناءهم بالحضانة قبل سن الدراسة النظامية، في حين لا يدرس *(31,75%)* من أبناء المبحوثين قبل سن الدراسة النظامية.

أين يدرس الأبناء	العدد	النسبة (%)
الكتاب	17	26,98
الحضانة	26	41,27
لا يدرسون	20	31,75
بدون جواب	00	00
المجموع	63	100

الجدول VII-42: متغير أين يدرس الأبناء قبل سن الدراسة النظامية.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-43- متغير من تحب أكثر من الأولاد: يحب معظم الآباء في المجتمع التقليدي الولد أكثر من البنت لكونه خليفة أبيه في القيام بشؤون الأسرة ومساعدته في العمل، أضف إلى ذلك فإنه يعد الحامل للقب العائلة ويعتبر كعنصر منتج، أما البنت فهي على العكس من ذلك تماما فهي عنصر مستهلك لمكوثها بالبيت، كما أنها تتزوج وتغادر مسكن العائلة وينسب أبناؤها لزوجها وليس إليها الأمر الذي دفع ببعض العائلات لحرمانها حتى من حقوقها كالإرث مثلا، أما في المجتمع المعاصر تنامى الحب الأبوي للبنت ليصل إلى مستوى حب الذكر بل ويفوقه في كثير

من الأحيان، فقد عبر *(38,10%)* من المبحوثين أنهم لا يفرقون في حبهم بين البنات والذكور، بينما يفضل *(23,80%)* من المبحوثين البنت على الولد بسبب ضعف البنت وكبر حُنُوِّها على والديها مقارنة بالولد، أضف إلى ذلك قلة مطالبها، في حين لم يُخْفِ بعض المبحوثين مخاوفهم من صعوبة مراقبة وضبط سلوك الأنثى في ظل الانحلال الخلقي المتفشي، وعلى العكس من ذلك فيفضل *(06,35%)* من المبحوثين الذكر على الأنثى، وظل *(31,75%)* منهم دون جواب.

الجدول VII-43: متغير من تحب أكثر من الأولاد.
المصدر: الباحث (2017).

من تحب أكثر من الأولاد	العدد	النسبة (%)
الذكور	04	06,35
الإناث	15	23,80
لا أفرق بينهما	20	38,10
بدون جواب	24	31,75
المجموع	63	100

I-1-44- متغير رغبة الأبناء في تقليد الأب في طبيعة العمل: عبر *(39,70%)* من المبحوثين أن أبناءهم يرغبون في تقليدهم في طبيعة العمل، بينما *(19,05%)* من المبحوثين لا يرغب أبناؤهم في تقليدهم في طبيعة العمل، وظل *(41,25%)* من المبحوثين دون جواب، وقد كان في السابق يوافق الأبناء آباءهم في طبيعة العمل سواء الفلاحي أو الرعوي أو التجاري بسبب التنشئة وقلة فرص التغيير، وإنما تغير هذا المبدأ بسبب انفتاح الأسر على التعليم الذي فتح آفاقا واسعة للعمل.

الجدول VII-44: متغير رغبة الأبناء في تقليد الأب في طبيعة العمل.
المصدر: الباحث (2017).

رغبة الأبناء في تقليد الأب في طبيعة العمل	العدد	النسبة (%)
نعم	25	39,70
لا	12	19,05
بدون جواب	26	41,25
المجموع	63	100

I-1-45- متغير الرغبة في تزويج البنات في سن مبكرة: تكافأت أجوبة المبحوثين حول هذا السؤال، فيرغب *(42,86%)* من المبحوثين في تزويج بناتهم في سن مبكرة، بينما لا يرغب *(38,10%)* من المبحوثين في تزويج بناتهم في سن مبكرة، وظلت نسبة *(19,04%)* من المبحوثين بدون جواب، ويرجع السبب الأساسي في تأخر سن الزواج عند المرأة عن السابق إلى إقبال المرأة على التعليم ثم العمل، أضف إلى ذلك رغبة بعض رغبة بعض الأولياء في تزويج بناتهم في سن تكون فيها البنت أكثر نضجا بحجة القدرة على تحمل أعباء بيت الزوجية، كما أن لمبدأ استقلالية السكن دورا هاما في تأخر سن الزواج حيث يتحتم على الشاب الكثير من الوقت حتى يجهز البيت الذي سيستقل فيه مع أسرته الصغيرة، بينما كان في السابق لا يحتاج الشاب إلا لتجهيز غرفة واحدة في مسكنه العائلي.

تزويج البنات في سن مبكرة	العدد	النسبة (%)
نعم	27	42,86
لا	24	38,10
بدون جواب	12	19,04
المجموع	63	100

الجدول VII-45: متغير الرغبة في تزويج البنات في سن مبكرة.

المصدر: الباحث (2017).

I-1-46- متغير إرغام البنت على الزواج: لقد أصبح للفتاة في الوقت الحالي كل الحق في الإقبال على الزواج بعد أن كانت في السابق تُرغم على أن تتزوج من أول من يتقدم لخطبتها، وقد صرح *(69,85%)* من المبحوثين بأنهم لا يرغمون بناتهم على الزواج، بينما يُرغم *(12,70%)* من المبحوثين بناتهم على الزواج، وظل *(17,45%)* منهم بدون جواب.

إرغام البنت على الزواج	العدد	النسبة (%)
نعم	08	12,70
لا	44	69,85
بدون جواب	11	17,45
المجموع	63	100

الجدول VII-46: متغير إرغام البنت على الزواج.

المصدر: الباحث (2017).

I-1-47- متغير كيفية تربية البنات فيما يتعلق بإبداء الرأي: لقد تبوأ الولد المكانة الأسمى عند الأبوين في الأسرة التقليدية، ولكن ورغم تلك المكانة لم يكن ليبدي رأيا مخالفا لما يراه أبوه فكيف بالبنت التي لم تكن ترقى لمكانة الولد، لكن وفي المجتمع المعاصر فقد انقلبت الموازين رأسا على عقب وأصبحت البنت تتبوأ مكانة تسمح لها بمناقشة القرارات وإبداء رأيها وإن كان مخالفا لرأي الوالدين، بل وتربى على هذا المبدأ فقد عبر *(68,25%)* من المبحوثين أنهم يربون بناتهم على المناقشة وإبداء الرأي، فيما صرح *(12,70%)* من المبحوثين أنهم يربون بناتهم على الطاعة العمياء والانصياع التام، أما نسبة *(19,05%)* منهم فكانت بدون جواب.

الجدول VII-47: متغير كيفية تربية البنات فيما يتعلق بإبداء الرأي.
المصدر: الباحث (2017).

كيفية تربية البنات فيما يتعلق بإبداء الرأي	العدد	النسبة (%)
الانصياع التام	08	12,70
المناقشة وإبداء الرأي	43	68,25
بدون جواب	12	19,05
المجموع	63	100

I-1-48- متغير من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما: كثيرا ما يضطر الإنسان أن يشاور غيره إذا أراد الإقبال على أمر ما، حيث يلجأ الإنسان إلى استشارة المقربين منه أو من يهمهم الأمر، وغالبا ما تكون رحى المشاورة دائرة بين الوالدين والزوجة والأصدقاء المقربين، وقد عبر *(63,50%)* من المبحوثين أنهم يستشيرون زوجاتهم، فيما يستشير *(55,55%)* من المبحوثين أمهاتهم، و*(39,68%)* منهم يستشيرون أصدقاءهم، ويستشير *(36,50%)* منهم آبائهم، وظلت نسبة *(14,28%)* منهم دون جواب.

من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما	العدد	النسبة (%)
الأب	23	36,50
الأم	35	55,55
الزوجة	40	63,50
الأصدقاء	25	39,68
بدون جواب	09	14,28
المجموع	63	100

الجدول VII-48: متغير من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-49- متغير هل تتحاور مع الزوجة والأولاد في متغيرات الحياة: يتحاور *(82,54%)* من المبحوثين مع زوجاتهم وأولادهم في متغيرات الحياة، بينما يمتنع *(03,18%)* منهم من محاورتهم، وبقي *(14,28%)* منهم دون جواب.

هل تتحاور مع الزوجة والأولاد	العدد	النسبة (%)
نعم	52	82,54
لا	02	03,18
بدون جواب	09	14,28
المجموع	63	100

الجدول VII-49: متغير هل تتحاور مع الزوجة والأولاد في متغيرات الحياة.
المصدر: الباحث (2017).

I-1-50- متغير مع من تقضي معظم أوقات الفراغ بعد انتهاء دوام العمل: بسبب انتشار الوعي الاجتماعي وكذا تنامي الحب العائلي وزيادة الاهتمام والحرص على الأسرة فقد أصبح الفرد يقضي معظم أوقات فراغه مع أسرته سواء داخل البيت أو خارجه، وقد عبر *(76,19%)* من المبحوثين أنهم يقضون معظم أوقات فراغهم مع الزوجة والأولاد، فيما عبر *(44,44%)* من المبحوثين أنهم يقضون معظم أوقات فراغهم مع الوالدين، أما *(28,57%)* من المبحوثين فيقضون معظم أوقات فراغهم مع الأصدقاء، وبقي *(11,11%)* من المبحوثين دون جواب.

مع من تقضي معظم أوقات الفراغ	العدد	النسبة (%)
الوالدين	28	44,44
الزوجة والأولاد	48	76,19
الأصدقاء	18	28,57
بدون جواب	07	11,11
المجموع	63	100

الجدول VII-50: متغير مع من تقضي معظم أوقات الفراغ بعد انتهاء دوام العمل.
المصدر: الباحث (2017).

I-2- المستوى الثاني (الدراسة متعددة المتغيرات):

وفي هذا المستوى من التحليل يتم دمج وربط متغيرين وأكثر مع بعض واستنتاج مدى تأثيرها على بعض وتحديد سبب بقاء الصفة والممارسة الاجتماعية أو زوالها وذلك بتحديد المتغير الداخل والمؤثر والذي يمَكننا من تفسير الظاهرة الاجتماعية الزائلة أو المستمرة.

I-2-1- متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول):

إنه ومما لا شك فيه أن العمل الفلاحي أو الرعوي ظل إلى زمن ليس بالبعيد عملا متوارثا عبر الأجيال، يرثه الرجل عن أبيه ليورثه ابنه من بعده، حيث كانت المجتمعات القديمة قائمة أساسا على العمل الفلاحي أو التجاري، ومع خروج المستعمر وما خلفه من تركة هائلة من الدمار والحرمان وخاصة على مستوى القرى والأرياف، وانفتاح الدولة على سياسة مختلفة وتبني إجبارية التعليم وتوفير مناصب شغل في عدة قطاعات مغايرة للمجال الفلاحي والتوجه إلى قطاعات المحروقات والصناعات والبناء، وتفضيلها على القطاع الفلاحي، فقد بدأ مبدأ توارث العمل الفلاحي يضمحل ويتلاشى تدريجيا مع إقبال الشباب ذكورا وإناثا على ممارسة مهن تدر راتبا شهريا منتظما، وغابت عن مدن اليوم تلك الثلاثية المعروفة التي ميزت المدن العتيقة وهي ثلاثية (قصر/ماء/واحة)، وأصبحت المدن قائمة على قطاعات أخرى غير القطاع الفلاحي، وقد سبقت الإشارة أن *(65,08%)* من المبحوثين لم يمارسوا العمل الفلاحي أو الرعوي من قبل بالرغم من أن *(73,17%)* من مجموعهم كان أصولهم يمارسون الأعمال الفلاحية من قبل، في حين أن المبحوثين الذين سبق لهم ممارسة الفلاحة والرعي كانت نسبتهم *(33,33%)* نجد أن *(95,24%)* من أصولهم مارسوا الفلاحة من قبل، لكننا نجد أن *(52,38%)* من المبحوثين قد جاوز سنهم *(40 سنة)*، كل

هذه المؤشرات تدل على بداية تلاشي هذه الميزة وهي توارث العمل الفلاحي وخدمة الأرض من جيل الآباء إلى جيل الأبناء.

les parants exercer l'agriculture	oui	non	TOTAL
oui	20	1	**21**
non	30	12	**42**
TOTAL	**50**	**13**	**63**

الجدول VII-51: متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول//السن).

المصدر: الباحث (2017).

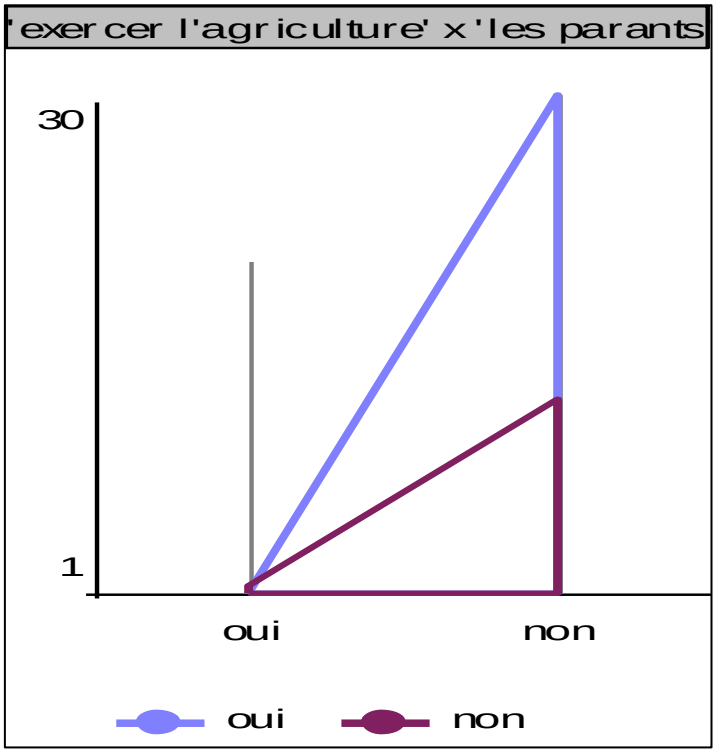

البيان VII-01: متغيرات (هل مارست الفلاحة من قبل//ماذا عن الأصول//السن).

المصدر: الباحث (2017).

I-2-2- متغيرات (تأثيث غرفة استقبال الضيوف//الاهتمام بتزيين واجهة المسكن):

تتميز المساكن في المجتمعات التقليدية القصورية بالتلاحم الكبير الذي يعكس مدى وحدة المجتمع على المستوى الاجتماعي، فنجد أغلب المباني ذات ارتفاع واحد أو متقارب، كما تمتاز الواجهات الخارجية بالتشابه الكبير إذ تتكون أساسا من جدران صماء خالية من أية فتحات

سوى باب المدخل والذي تعقبه سقيفة متعرجة أو بعض الفتحات لبعض الغرف المتواجدة على مستوى الطابق العلوي، ولا تتمايز الأسر والعائلات عن بعضها ولا يظهر الفرق في المستوى المعيشي بينها إلا في المجالات الداخلية كتأثيث المجالات الداخلية من غرف أو الحوش أو وجود نافورة، أو على مستوى مساحة المسكن فيحظى الأثرياء دوما بمساكن واسعة وفسيحة، ومن المجالات التي يهتم بها سكان المجتمعات التقليدية هي غرفة الضيوف فغالبا ما يظهر المستوى المعيشي منعكسا على تأثيث غرفة استقبال الضيوف فتكون عند الأثرياء مجهزة بالأفرشة الوفيرة والزرابي المختلفة ويستعمل فيها مجموعات من التحف، كما لا يخلو الأمر أحيانا من وجود تكسية لبعض الجدران ببعض العناصر الخاصة كالبندقية والسيف، فيمكن الاستنتاج أن المستوى المعيشي في المجتمعات التقليدية كان متجليا في المجالات الداخلية، وأن الواجهات الخارجية كانت متشابهة لإظهار الوحدة والتساوي بين أفراد المجتمع، أما في المجتمعات الحديثة فقد انعكست الصورة وانقلبت رأسا على عقب فقد أصبح الاهتمام منصبا على الاعتناء بالواجهة مثل المجالات الداخلية أو أكثر، كما لا يخفى على المتأمل التفاوت الكبير والاختلاف والتباين بين الواجهات وحتى بين مساكن جيران الحي الواحد، وقد سبقت الإشارة أن *(74,60%)* من المبحوثين يؤثثون غرف استقبال الضيوف تأثيثا عاديا ونجد *(21,28%)* منهم يزينون واجهة مسكنهم بشكل جيد، كما أن أغلبية المبحوثين وهم *(68,25%)* يهتمون بتزيين الواجهة الخارجية لمسكنهم، فيمكن اعتبار أن المستوى المعيشي للأسر في المجتمع المعاصر يبدأ انعكاسه على مستوى الواجهات الخارجية للمسكن سواء تزيينا وزخرفة أو علوا وارتفاعا وهي ميزة امتازت بها العمارة الحديثة المعاصرة عن نظيرتها المحلية التقليدية.

le decor de la façade / equipement du salon	Non réponse	normal	bien	Luxueux	TOTAL
Non réponse	3	0	0	0	**3**
normale	0	37	10	0	**47**
bien	0	2	11	0	**13**
Luxueuse	0	0	0	0	**0**
TOTAL	**3**	**39**	**21**	**0**	**63**

الجدول VII-52: متغيرات (تأثيث غرفة استقبال الضيوف//الاهتمام بتزيين واجهة المسكن).

المصدر: الباحث (2017).

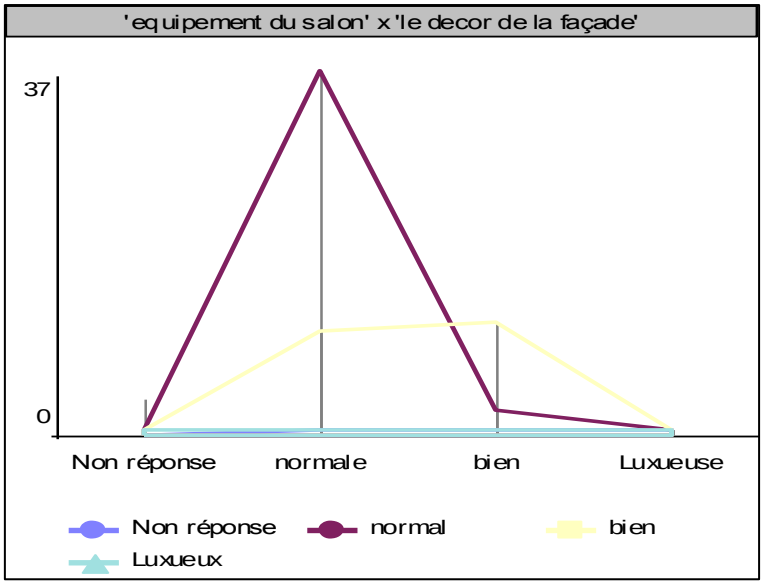

البيان VII-02: متغيرات (كيفية تأثيث غرفة استقبال الضيوف//كيفية تزيين واجهة المسكن).

المصدر: الباحث (2017).

I-2-3- متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران):

يقدس أصحاب البيئة التقليدية الجار ويحترمونه ويُنزلونه منزلة القريب فيستمعون نصحه ويطيعون أمره ويستحيون منه، ويحظى الجار بهذه المنزلة انطلاقا من المكانة التي ضمنها له الدين الإسلامي، وقد قال الله عز وجل "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا[1]"، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه[2]"، وقوله أيضا "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ... [3]"، فالإسلام حث على الإحسان إلى الجار وإكرامه ونهى عن أذيته وإلحاق الضرر به ولو كان الأذى معنويا فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم "والله لا يُؤْمِنُ والله لا يُؤْمِنُ والله لا يُؤْمِنُ، قيل ومن يا رسول الله، قال الذي لا يَؤْمَنُ جاره بوائقه[4]"، والبوائق هي الشرور، فعد الإسلام مجرد إخافة الجار جرما ومحرما، وقد عبر *(53,97%)* من المبحوثين عن وجود علاقة قوية مع جيرانهم ولكن نجد في المقابل أن *(38,23%)* منهم لا يستشيرون جيرانهم في حالة إجراء

1 - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 36.

2 - البخاري (محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2002، ص1509.

3 - المرجع نفسه، ص1509.

4 - المرجع نفسه، ص1509.

تعـديلات على المسـكن وواجهتـه، كـمـا أن *(38,10%)* مـن المبحـوثين عـبروا عـن وجـود علاقـة متوسطة مع جيرانهم ونجد أن *(41,67%)* منهم لا يستشيرون جيرانهم في حالة إجراء تعديلات على واجهة المسكن مما يعني بداية اضمحلال وزوال هذا المبدأ المجتمعي الراقي، وأن المجتمعات الحديثة لم تعد تقيم للجار ذلك القدر الذي حظي به في المجتمعات التقليدية وضمنه له الإسلام، الإسلام الذي أعطى الحق للجار في حرية استعمال جدران مسكن جاره إذا احتاج لذلك، فقد قـال رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم "لا يمنـعْ جـار جـاره أن يغـرز خشـبه في جـداره[1]" فكيـف باستشارته في تعديلات المسكن مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر أو حجب الشمس والهواء عنه.

consultation des voisinages relation avec les voisins	oui	non	pour qoui	TOTAL
forte	21	13	0	**34**
faible	14	10	0	**24**
n'existe pas	0	5	0	**5**
TOTAL	**35**	**28**	**0**	**63**

الجدول VII-53: متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران).

المصدر: الباحث (2017).

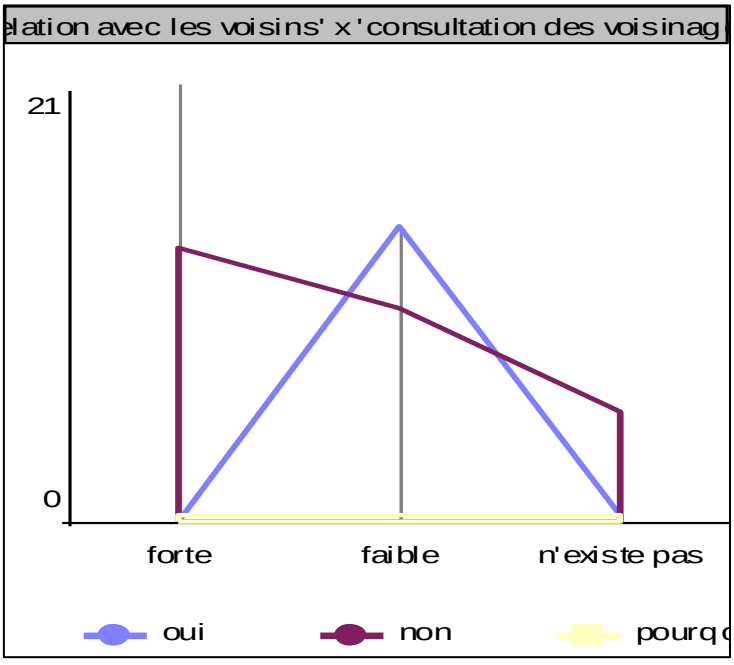

البيان VII-03: متغيرات (العلاقة مع الجيران//استشارة الجيران).

المصدر: الباحث (2017).

1 - المرجع السابق، ص595.

I-2-4- متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء):

لم تكن الأسر في المجتمعات التقليدية تعرف مصطلح تحديد النسل، بل كانت تتميز بكبر حجمها وتعدد أفرادها، هذه الوضعية ترجع أساسا إلى عدة أسباب وعوامل أهمها:

– الحاجة للأبناء بغية مساعدة الوالدين على أعباء الحياة سواء خارج المسكن بالنسبة للذكور أو داخله بالنسبة للإناث.

– غياب ثقافة تحديد النسل عند الجنسين بسبب محدودية المستوى الثقافي.

– تفرغ المرأة للعناية بالبيت والأولاد بسبب عدم مزاولتها لأية أنشطة مهنية عكس المرأة المعاصرة العاملة التي تقع في إشكال التوفيق بين رعاية الطفل والقيام بالعمل وخاصة قبل التحاق الطفل بمقاعد الدراسة أين تجد نفسها مجبرة على إلحاقه بدور الحضانة مما يعني زيادة في النفقات.

– استجابة المجتمع التقليدي لتعاليم الدين الإسلامي الذي يحض على إكثار النسل وتعمير الأرض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم[1]"، كما تعتبر كثرة العدد من النعم التي يمن الله بها على عباده وترجع على الأمم بالقوة والمنعة ولها عديد الفوائد سواء على المستوى الاقتصادي بكثرة الصناع والعمال وتنوعهم، أو على المستوى العسكري بكثرة الجنود والعسكر المسخرين للدفاع عن الوطن، وقد قال الله تعالى "... واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم ...[2]"، وقال تعالى "ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا[3]"، وعلى العكس من ذلك فتعتبر القلة علامة من علامات الضعف والهوان وحري بها أن تجعل المجتمعات عرضة لأن يتسلط عليها غيرها وقد قال الله تعالى "واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس ... [4]"، ولذا نجد المجتمعات الغربية التي فشى فيها مبدأ تحديد النسل تعمل على تعويض ذلك بخلق اتحادات مع بعضها لتقوية بعضها وإكثار عددها.

1 – أبو داود (سليمان بن الأشعث)، سنن أبي داود، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2002، 910.

2 – القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 86.

3 – المرجع نفسه، سورة الإسراء، الآية 06.

4 – المرجع نفسه، سورة الأنفال، الآية 26.

– يمتاز المجتمع التقليدي بقوة توكله على الله وأنه المدبر للرزق، لذا نجد أفراد هذه المجتمعات يُقبِلون على الإنجاب رغم ظروفهم المادية المتواضعة، هذا التوكل سببه طبيعة العمل الممارس وهو الفلاحة التي تتجلى فيها قدرة الله حيث يكتفي الفلاح ببذر الأرض وسقيها ثم الله وحده هو من ينبت النبات ويخرج الثمرة وكثيرا ما ضرب الله المثل على ربوبيته بالنبات والزرع، قال تعالى "أفرأيتم ما تحرثون(63)أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون[1]"، أما المجتمع المعاصر فيعتمد أساسا على الوظيفة التي تدر راتبا شهريا منتظما، وقد سبقت الإشارة أن *(34,92%)* من المبحوثين يرغبون في تحديد النسل حيث نجد أن *(31,82%)* منهم كان لظروف اقتصادية.

– عدم معاناة المجتمع التقليدي من سوء التربية، حيث يحظى الوالدان والجار وكبار السن والنساء باحترام كبير وينـدر أن تحتدم النزاعات بين الولد ووالديه فهم يُنشَّؤون على السمع والطاعة واحترام الآخرين سيما كبار السن، بينما يعاني المجتمع المعاصر من تفلت كبير للأخلاق على المستويين الذكوري والأنثوي حيث تكثر حالات عقوق الوالدين ويقل احترام الجار أو إجلال كبار السن، ولذا يلجأ أفراد المجتمع الحديث لتحديد النسل لينال الولد أكبر قسط من الرعاية والتربية والاهتمام بغية تحسين سلوكه بتفرغ الوالدين له، وقد علل *(72,73%)* من الراغبين في تحديد النسل ذلك أنه لظروف تربوية، كما وصف *(62,50%)* منهم أبناءهم بأنهم يطيعونهم دائما، بينما وصف *(37,50%)* منهم أبناءهم بأنهم لا يطيعونهم، وبمقارنة نسبة الأبناء المطيعين للراغبين في تحديد النسل نجدها تمثل نسبة *(33,33%)* من مجموع الأبناء المطيعين، أي أن *(66,67%)* من الأبناء المطيعين هم أبناء أولئك الذين لم يرغبوا في تحديد النسل، كما أن نسبة الأبناء الغير مطيعين للراغبين في تحديد النسل تمثل نسبة *(40 %)* من مجموع الأبناء الغير مطيعين.

l'obeissance des garçons / le controle des naissances	Non réponse	ils obeissent toujours	ils obeissent parfois	ils n'obeissent jamais	TOTAL
Non réponse	5	0	0	0	**5**
oui	0	17	5	0	**22**
non	0	16	9	11	**36**
TOTAL	**5**	**33**	**14**	**11**	**63**

الجدول VII–54: متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء).

المصدر: الباحث (2017).

1 – القرآن الكريم، سورة الواقعة، الآيتان 63، 64.

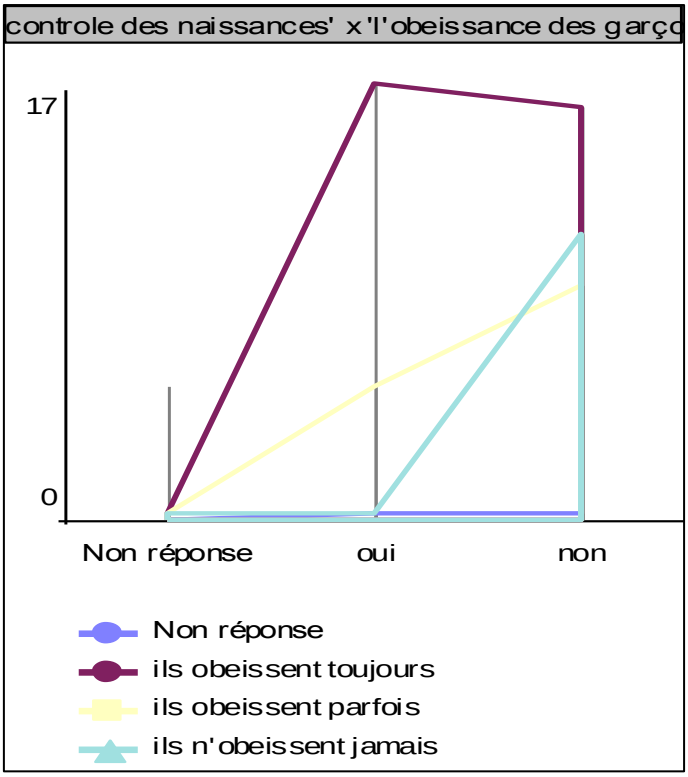

البيان VII-04: متغيرات (الرغبة في تحديد النسل//مدى طاعة الأبناء).

المصدر: الباحث (2017).

I-2-5- متغيرات (دراسة الأبناء الصغار//المستوى التعليمي للزوجة):

يُلزم سكان المجتمعات التقليدية أبناءهم على تعلم القرآن الكريم وإلحاقهم بالكتاتيب من أجل ذلك، ولم تكن المساجد والمصليات قديما تخلو من معلم القرآن الذي يعكف على تعليم الصغار الحروف الأبجدية العربية والقرآن الكريم وبعض مسائل الفقه التي تتناسب وسن الطلاب وهذا على طول السنة، ومع الانفتاح على التعليم الحكومي في المدارس فقد بدأ يتقلص دور الكتاتيب ويضعف الإقبال عليها حيث وبعد أن كانت تتم بها الدراسة طيلة فترات السنة أضحت تقتصر على فترات العطل الصيفية فحسب، ومع اقتحام المرأة لعالم الشغل وتقلد مختلف الوظائف فقد أصبحت الظروف تتطلب وجود مرافق أخرى تهتم بحفظ الأطفال الصغار والعناية بهم في فترات غياب الوالدين، وكذا تقوم بتمهيد وتأهيل الأطفال وإعدادهم قبل التحاقهم بمقاعد الدراسة، حينها ظهرت دار الحضانة التي تشهد اليوم إقبالا كبيرا وخاصة أن الكثير منها يقوم بالاعتناء بالطفل طيلة ساعات عمل والديه أي من (08 صباحا إلى 16 مساءا)، وهكذا فقد تقلص الإقبال على الكتاتيب التي هي بدورها قد تناقص عددها ولم تعد تتواجد إلا في بعض المساجد

وفي فترات محددة (عطلة الصيف غالبا)، وإذا ما أضفنا إلى هذا أن عددا معتبرا من الأسر يقضون فترات الصيف في الاستجمام والمصايف فإن أعداد طلاب الكتاتيب تكون متدنية، وقد سبقت الإشارة أن (*26,98%*) من المبحوثين فقط هم من يدرس أبناءهم في الكتاتيب حيث نجد أن فقط (*17,65%*) منهم زوجاتهم جامعيات و(*82,35%*) منهم زوجاتهم من مستوى متوسط (أقل من المستوى الثانوي)، بينما نجد أن (*41,27%*) من المبحوثين يدرس أبناؤهم في الحضانة حيث تمثل من زوجاتهم جامعيات ما نسبته (*53,85%*) منهم، ومن زوجته من مستوى ثانوي ما نسبته (*30,77%*) منهم، أي أن (*84,62%*) منهم زوجاتهم من مستوى تعليمي وثقافي عال، كما أن (*31,75%*) من المبحوثين لا يدرس أبناؤهم قبل سن الدراسة النظامية، تمثل من زوجته من مستوى جامعي ما نسبته (*60%*) منهم، ومن زوجته من مستوى ثانوي ما نسبته (*15%*) منهم، أي أن نسبة (*75%*) ممن لا يدرس أبناؤهم قبل سن الدراسة النظامية مستوى زوجاتهم عال، وهي إحدى مميزات المجتمع المعاصر وهي انحصار دور الكتاتيب وتقلص عددها وكذا المقبلين عليها من الأطفال ذكورا كانوا أم إناثا يقابله الانتشار الواسع لدور الحضانة ورعاية الأطفال.

le niveau scolaire de vos femme ou les enfants apprennent avant l'age s	analph abète	primaire	moyen	secon daire	univer sitaire	TOTAL
la mosquee	0	0	14	0	3	**17**
la creche	0	0	4	0	22	**26**
n'apprennent pas	0	0	5	0	15	**20**
TOTAL	**0**	**0**	**23**	**0**	**40**	**63**

الجدول VII-55: متغيرات (أين يدرس الأبناء الصغار//المستوى التعليمي للزوجة).

المصدر: الباحث (2017).

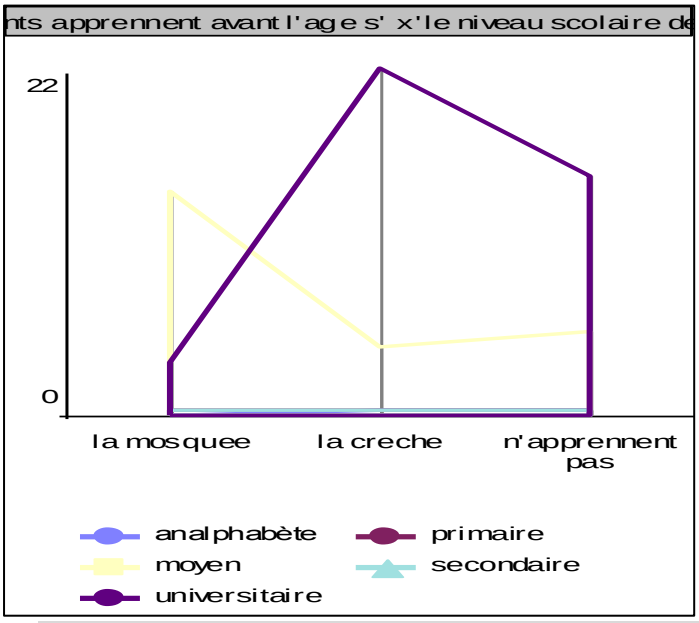

البيان VII-05: متغيرات (أين يدرس الأبناء الصغار //المستوى التعليمي للزوجة).

المصدر: الباحث (2017).

I-2-6- متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات):

لقد حفظ الإسلام للمرأة الحق في اختيار زوجها شريك حياتها وحرَّم على الولي إجبارها على الزواج ممن لا ترغب به أو حرمانها من الارتباط بمن ترضاه فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن تستأمر الثيب وتستأذن البكر وإذنها صُماتها[1]، كما نهى الله عز وجل أن تُعضل المرأة أي تُحرم من الزواج فقد قال الله تعالى "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ... [2]"، بل لقد أفتى الفقهاء أن ولي المرأة إذا داوم على رد الأكفاء لوليته ورفض تزويجها فإنه يحق للقاضي أن ينزع الولاية منه وينقلها لغيره لعدم الإضرار بها، ولم تكن المرأة تحظى بكامل حريتها في اختيار زوجها في المجتمعات التقليدية فكانت ربما تزوج بمن لا ترغب به، أو تُجبر على الزواج برجل كبير في السن يفوق عمره عمرها بمفاوز، ومع انتشار الوعي الديني والثقافي بين الجنسين في المجتمعات الحديثة فقد استرجعت المرأة هذا الحق الذي كفله لها الدين الإسلامي وبنود القانون المدني على السواء، وقد صرح *(69,84%)* من المبحوثين أنهم لا يرغمون بناتهم على الزواج منهم *(81,82%)* يربونهن على المناقشة وإبداء الرأي، وحتى *(12,70%)* من المبحوثين الذين يرغمون بناتهم على الزواج فإننا نجد أن *(75%)* منهم يربونهن على المناقشة وإبداء الرأي.

eduquer vos filles sur la discussion / forcez vos filles à se marier	Non réponse	obeissance complete	discussion et opinion	TOTAL
Non réponse	11	0	0	**11**
oui	0	8	36	**44**
non	0	2	6	**8**
TOTAL	**11**	**10**	**42**	**63**

الجدول VII-56: متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات).

المصدر: الباحث (2017).

1 - رواه البخاري في صحيحه ص1310: باب لا يُنكِح الأب وغيره البكرَ والثيبَ إلا برضاهما، أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تُنكح الأيِّم حتى تُستأمر ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها؟ قال أن تسكت".

2 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 232.

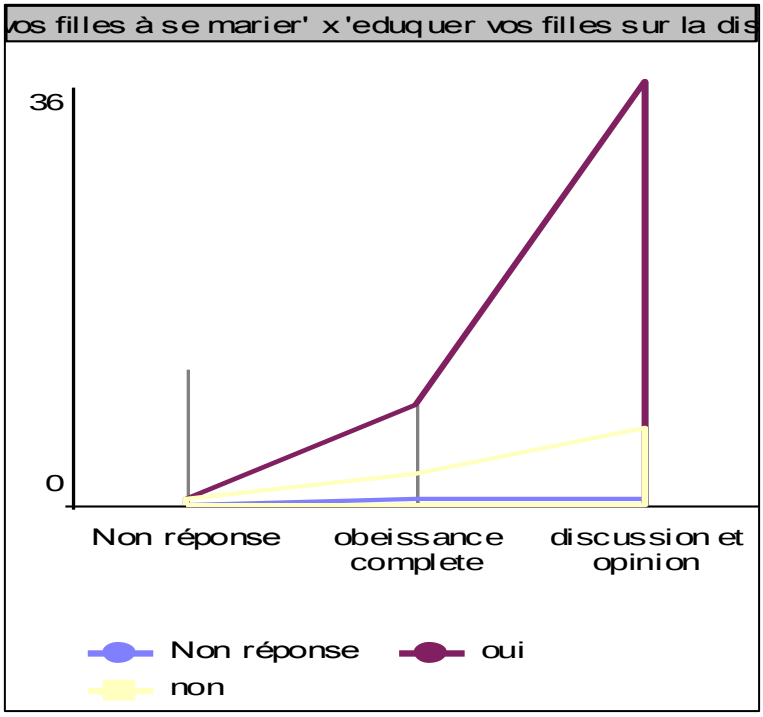

البيان VII-06: متغيرات (إرغام البنات على الزواج//كيفية تربية البنات).

المصدر: الباحث (2017).

II – تصنيف الممارسات الاجتماعية:

II -1- الممارسات الاجتماعية المتحولة:

انطلاقا من الفصول السابقة توصلنا إلى أن الممارسات الاجتماعية للأسرة سواء بين الجنسين أو بين الآباء والأبناء أو بين الأبناء فيما بينهم أو بين الأسر عموما ليست بظاهرة كونية، بل تختلف وتتغير من مجتمع لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى، كما تخضع طبيعة هذه الممارسات وتغيرها لصيرورة كل مجتمع، فتتبدل وتتغير صيغها وفق التحولات التي تطرأ على هياكل المجتمع التحتية والفوقية، وسنحاول في هذا العنصر تحديد مجموعة الممارسات الاجتماعية التي تغيرت بتغير المجتمع وتطوره حسب العناصر التي تطرقنا إليها بالمعالجة بواسطة تقنيات البحث:

II -1-1- طبيعة النشاط المهني:

ويتمثل أساسا في تغير طبيعة العمل من العمل الفلاحي أو الرعوي أو التجاري إلى أصناف أخرى متعددة كالصناعة والبناء والخدمات، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل بعضها في فترة الاحتلال وبعضها الآخر بعد الاستقلال، ففي الفترة الاحتلالية أُجبر الفلاحون وسكان

القرى والمداشر على هجر أراضيهم بسبب استيلاء الاحتلال الفرنسي على أخصبها، وكذا عمليات التهجير القصرية التي عانى منها الفلاحون بسبب تدمير قراهم ومداشرهم وخاصة إبان حرب التحرير، أما فترة الاستقلال فقد توجهت الدولة إلى قطاعات الصناعة والبناء والتنمية الجهوية وخاصة في مدن الشمال (الأمر مستمر إلى حد الآن، فالملاحظ يرى وبوضوح أن الدولة تُنشئ أكبر المصانع بل جلها وتنجز أكبر المشاريع في المدن الشمالية فقط)، وشهدت الفلاحة إهمالا كبيرا مما دفع بالأسر الريفية إلى النزوح نحو مراكز المدن والاستفادة من فرص العمل ومن امتيازات المدينة وبالتالي فقد تغير النشاط المهني للمجتمع المحلي من فلاحي رعوي إلى خدماتي صناعي، أضف إلى ذلك دخول المرأة ميادين العمل بسبب سياسات التعليم ومساهمة الزوجة في تحمل نفقات البيت.

II -1-2- طبيعة التركيبة الأسرية:

ويتمثل في تغير حجم الأسرة وحدوث حالة من التقلص والانكماش حيث انتقلت الأسرة في المجتمع الحديث من أسرة ممتدة لتصبح أسرة نووية أو زواجية، ويعتبر هذا المظهر من أهم مظاهر التغير التي مست الأسرة التقليدية الممتدة التي لا يُستبعد أن تتلاشى مستقبلا بالكلية نظرا لاستفحال الظروف المادية والتكنولوجية التي تتلاءم فقط وإيديولوجية الأسرة النووية.

إن انكماش الأسرة من جهة ونمو المجتمع صناعيا وحضاريا من جهة أخرى أدى إلى ضعف دور الأسرة بوصفها ضابطا ومشكلا لسلوك الشباب، فبُعد الابن عن الجد والعم والخال واقتصاره على والديه جعله عرضة لكثير من الخبرات خارج محيط أسرته، أي أن الأسرة لم تَعُدْ المؤسسة الوحيدة للتنشئة الاجتماعية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية.

II -1-3- ارتفاع مستوى حرية الفرد:

وانعكس هذا المبدأ على الحياة الاجتماعية للأسرة الحديثة مسببا ظهور عدة ممارسات جديدة داخل الأسرة والتأثير على العلاقات القائمة سواء بين الجنسين أي الأب والأم أو الإخوة والأخوات، أو بين الأصول والفروع أي بين الوالدين مع الأبناء، ولعل أبرز هذه التغيرات تتمثل أساسا في ما يلي:

أ- اعتراض الزوجة على قرارات الزوج: إن انفكاك المرأة من القيود التي فُرضت عليها في المجتمع التقليدي واقتحامها لعالمي التعليم والشغل جعلا منها تتبوأ منزلة تخولها الرد على زوجها والاعتراض على قراراته سيما وإن كانت هذه المرأة تساهم في تحمل نفقات البيت حيث تزداد هذه الردود حدة كلما كانت المرأة متفوقة على الرجل سواء على المستوى الثقافي التعليمي أو على مستوى المدخول المادي.

ب- تحرر الشاب من الضوابط التقليدية: إن الشاب الذي يحظى بدرجة تعليم عالية تكسبه وظيفة راقية ومدخولا شهريا منتظما، هذه الوضعية توفر للشاب درجة من الاستقلال الاقتصادي وتخوله مركزا اجتماعيا يفوق حتى ما وصل إليه أبوه من قبل، ويصبح بلا شك أكثر تحررا واستقلالا عن تقاليد أسرته مقارنة بغيره من الشباب ممن نشأوا في ظل الأسرة الممتدة في المجتمع التقليدي، وتعتبر حرية اختيار الشاب لوظيفته مستقبلا وعدم حتمية مشاكلة والده من أبرز مظاهر تحرره من الضوابط التقليدية.

ج- حرية الفرد في اختيار شريك حياته: وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل في المجتمع التقليدي وخاصة بين العنصر النسوي، هذه الظاهرة أدت إلى انتشار الزواج الخارجي أين لا يرتبط الزوجان ببعضهما بروابط الدم.

د- تقلص درجة تسلط وديكتاتورية الأب: حيث كان الآباء في المجتمعات التقليدية يقومون بأدوارهم الأسرية على أساس التسلط والديكتاتورية، ويقوم هذا النظام أساسا على هيمنة الرجل على المرأة والكبار على الصغار مما يعني توزيعا هرميا للسلطة أساسه الجنس والسن، ولا يرتبط هذا النظام بالأسرة الممتدة فقط بل يرتبط كذلك بنمط الإنتاج التقليدي أين كانت الأسرة تشغل فيه وحدة إنتاجية واستهلاكية معا، ونجد علماء الاجتماع يطلقون عليها مصطلح الأسرة المقاولة، لكن وبعد الانفتاح على العالم الخارجي وانهيار النظام المجتمعي التقليدي وإقبال الأبناء على التعليم فقد تكونت لديهم مجموعة من القيم والأفكار المغايرة لما اكتسبه الآباء من قبل أدى إلى قيام علاقة الحوار والنقاش بدل الخضوع والسيادة أي الانتقال من النموذج التسلطي القمعي إلى النموذج التحرري الديمقراطي.

II -1-4- تعليم المرأة:

ويعد هذا المظهر من أبرز المظاهر التي مست الأسرة الحديثة حيث أدت سياسة الدولة القائمة على إجبارية التعليم وإتاحته لكلا الجنسين إلى إقبال الأسر على تعليم أبناءها الذكور والإناث على السواء، وقد أدى تعليم المرأة في جميع مراحل التعليم إلى دفع عجلة التغيير النسوي دفعا قويا إلى درجة إحداث ما يعرف بالانقلاب النسوي الذي ميز القرن الواحد والعشرين ذلك أن التعليم أوجد لدى النساء وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها في المجتمع عامة وفي الأسرة خاصة، وقد تجلت آثار هذا الانقلاب في عدة مظاهر لعل أهمها:

أ- اقتحام المرأة عالم الشغل: لم يعد أي ميدان من ميادين الشغل حكرا على الرجال دون النساء فقد اقتحمت المرأة كل ميادين الشغل حتى تلك التي كانت في السابق يُعتقد أنها تمارس من قبل الرجال فقط وفقا للمعتقدات الراسخة والشائعة بأن الطبيعة قد أهلت الرجال لممارسة أعمال خاصة، هذه الظاهرة (عمل المرأة) جعلت من المرأة تقف ندا لند في مقابل الرجل في عديد المواقف سواء أكان الرجل زوجا أو أخا أو أبا، كما أنها كزوجة أصبحت تقتسم مع زوجها تكاليف النفقات على البيت.

ب- لجوء الأسرة الحديثة إلى تحديد النسل: وهذا بسبب اشتغال المرأة بالعمل خارج البيت الأسري مما يقلل من تفرغها لرعاية الأبناء وخاصة قبل سن الدراسة ولذا نلاحظ إقبال الكثير من العاملات على استعمال وسائل تحديد النسل، كما لا يخفى أن للجوانب الاقتصادية والتربوية والصحية دورا في توجه الأسر الحديثة إلى تحديد النسل.

ج- ميل نظام تعدد الزوجات إلى الانقراض: حيث ترفض الزوجات غالبا أن يتزوج عليهن أزواجهن من امرأة أخرى، كما ترفض عديد النساء بل أغلبهن أن تتزوج ابتداء من رجل متزوج مما أدى إلى تفشي ظاهرة النظام الزواجي الأحادي ورواج العنوسة وسط النساء وبشكل مخيف وما ينجر عن ذلك من شيوع الجرائم الأخلاقية والأبناء الغير شرعيين الذين يشكلون تهديدا حقيقيا للمجتمع، حيث تمثل هذه الشريحة أرضا خصبة للآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات

والاعتداءات نتيجة تعرض هؤلاء لمظاهر التهميش والتعيير والسخرية، كما أن لغلاء المعيشة وأزمة السكن دورا هاما في تقليص مبدأ تعدد الزوجات.

د- ارتفاع سن الزواج: وهذا عند الجنسين نتيجة التحاقهما بمختلف الأطوار التعليمية، فغالبا ما تُقبِل الأنثى على الزواج بعد حصولها على الشهادة الجامعية (23 سنة فما فوق)، أما بالنسبة للرجل فبتطور الحياة الاجتماعية وتعقد الزواج وكثرة شروطه ومتطلباته وصعوبة الحصول على وظيفة فقد ارتفع سن الزواج عنده أيضا ليصل غالبا إلى سن الثلاثين.

هـ- العلاقة بين الإخوة والأخوات: إن التكوين التربوي للأبناء في الأسرة التقليدية يختلف اختلافا كبيرا بين تربية الذكور وتربية الإناث، حيث غالبا ما تتم تنشئة الولد على الدور المتوقع أن يقوم به في الأسرة والمجتمع عندما يصبح راشدا وهو دوره كرجل ومعيل للأسرة مع والده، ولذا فإنه يُنَشَّأ على الاعتماد على النفس والصلابة والاتزان والسيطرة، وإذا ما كُلِّف ببعض المهام فإنه يُكَلَّف بمهام خارج المنزل كشراء الحاجيات من السوق أو الدكان أو مساعدة أبيه في أعمال الإصلاح مما يرسخ في ذهنه صورة الرجل والأب.

كما تميل الأسرة التقليدية إلى أن تغرس في الولد أن مكانته أفضل من مكانة البنت ففرح الأسرة بالمولود الذكر أفضل من فرحها بالأنثى، كما أن الحريات المتاحة له أكبر من تلك المتاحة لأخته، كما يُربى على التسلط على أخته ومراقبة سلوكها خارج المنزل بل وأن يفرض عليها عقوباته إذا صدر منها أي سلوك منحرف ومشين.

أما التكوين التربوي للبنت فهو يحرص دائما على تدريبها على القيام بالأعمال المنزلية كالتنظيف وغسل الأواني والطبخ وترتيب المسكن وغيرها، كما يتم التأكيد على قيمة العفة والشرف فتُلَقَّن قواعد السلوك والآداب وطرق الحديث إذ يجب أي يتسم حديثها بالعفاف والبعد عن البذاءة وعلو الصوت وأن تجلس بطريقة محترمة لا تظهر مفاتن جسمها وأن تحرص على ارتداء ملابس محتشمة وأن تتفادى الخلوة والحديث مع الغرباء، كما أن أبرز ما تُربى عليه البنت هو التبعية والخضوع لجنس الذكر سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا، ولذا نجد البنت في الأسرة التقليدية تقوم بخدمة أخيها تماما كما تقوم بخدمة أبيها.

بينما نجد البنت في الأسرة الحديثة تُنَشَّأ على مبدإ التكافؤ والتماثل وأن لها من الحقوق ما لأخيها وعليها من الواجبات ما عليه، هذه الوضعية إضافة إلى تعليم المرأة واستقلالها بعمل وحياة اجتماعية أوسع جعلها تُنزل كل ذكر في حياتها بمنزلة خاصة به، فالأب له مكانة تختلف عن مكانة الأخ، كما أن للزوج مكانته التي تختلف عن مكانتيهما، وتراجعت تلك المكانة التي حظي بها الأخ في ظل الأسرة والتنشئة الاجتماعية التقليدية.

II -1-5- الاستقلال السكني عن الأهل:

وهذا تبعا لانكماش الأسرة الممتدة حيث تفضل الأسرة الحديثة الاستقلال بمسكنها الخاص البعيد عن مسكن الأهل والأقارب مع الميل نحو السكن في أحياء ومناطق تتناسب وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على القرب من أماكن العمل، هذه الاستقلالية في السكن جعلت من العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة الحديثة تسودها مشاركة أوسع للزوجة في كثير من القرارات واكتسابها أدوارا جديدة من خلال قيامها بمهام خارج المسكن، كما تشهد الأسرة في هذا النمط من السكن تحولا في نظام السلطة ومنظومة العلاقات من الأبوية إلى الزواجية أي من التسيير الأحادي للعائلة من طرف كبيرها وهو الأب إلى تسيير ثنائي يتمثل في الزوجين معا، ويمكن ذكر أهم ما انجر عن استقلال الأسرة بمسكن غير المسكن العائلي:

أ- قيام الزوجة بمهام خارج المسكن العائلي: وهذا إضافة إلى أعمالها المنزلية اليومية من طبخ وغسل وترتيب للمنزل، فقد أصبحت المرأة تقوم بعدة أعمال خارج المنزل كشراء الملابس للأولاد وقضاء بعض حاجيات الأسرة وإحضار الأولاد من المدرسة، حيث تزداد نسبة قيام المرأة بهذه الأعمال عندما تكون عاملة إذ يمكنها الخروج من البيت حتى بدون طلب الإذن.

ب- تدخل أهل الزوج في شؤون أسرة الزوجة: أين تضعف تدخلات أهل الزوج في شؤون أسرته نتيجة الانفصال السكني وقلة الاحتكاك بينهم، هذه الوضعية تفتح أمام الزوجة مجالا أوسع للتدخل في صناعة القرار وخاصة فيما يتعلق بتربية الأبناء أو تسيير شؤون المنزل أو حتى وضع الميزانية خصوصا إذا كانت مساهمة فيها بفضل حصولها على مرتب من العمل.

II -1-6- تفكك الروابط القرابية:

وخاصة بين الزوجة وأقارب زوجها وحتى بين الولد ووالديه، ويعزى ذلك لاجتماع عدة عوامل ساهمت وبشكل كبير في تقهقر واضمحلال الروابط العائلية لعل أهمها:

- الاستقلال السكني وانفصال الأسرة النووية عن العائلة الكبرى.
- الاستقلال الاقتصادي عن الأهل وانفصال الزوجين بشؤونهما الخاصة.
- طرق الزواج الحديثة وإقبال الأزواج على الارتباط بنساء لا يرتبطون بينهم بروابط قرابية.
- الانتقال الجغرافي والاجتماعي وبُعد مكان العمل عن مقر سكن الأقارب.
- تطور وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف الإنترنت.

II -1-7- تغير أساليب ومبادئ التربية:

حيث كانت التربية في الأسرة التقليدية تقوم أساسا على التسليم لقرارات الأب والاقتداء بمن هو أكبر سنا وجعلهم قدوة ونموذجا للتحصيل والتعلم من تجاربهم وتعاملهم مع ظروف الحياة، وتعتبر أشكال وأساليب التعامل والتواصل اليومي دليلا على طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة داخل الأسرة وهي علاقات ذات طبيعة طبقية يتم التواصل فيها وفق مستويين اثنين: من فوق إلى تحت، ومن تحت إلى فوق، "فيتخذ من فوق إلى تحت طابع الأوامر والتبليغ وتوجيه التعليمات والتلقين والمنع والتحذير والتخويف والتهديد والتوبيخ والتنديد والتخجيل والاستهزاء والإذلال والشتم والتجريم وتوليد الشعور بالذنب والقلق، وقد يقترن هذا التواصل من فوق إلى تحت بالعقاب والحرمان والغضب والصفع والإخضاع وكسر الأنف أو الشوكة أو العنفوان، أما التواصل من تحت إلى فوق فيتخذ طابع الترجي والإصغاء ورفع التقارير والانصياع والاسترحام والتذلل والاستعلام والترديد والتجاوب والاستجابة مقترنا بالبكاء والكبت والصمت والانسحاب وإخناء الرأس والمراقبة الذاتية وإخفاء الأسرار والمشاكل والتكتم والتخفي والتحجج والمكر والمسايرة والاستغاثة والحذر والإحساس بالذنب والقلق والخوف والرضوخ[1]"، كما يميل المجتمع التقليدي إلى تفضيل الذكر على الأنثى باعتباره الوريث لرأس مال الأسرة المادي والرمزي والمتمثل في اسم

1 - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص190.

العائلة، في حين تطبق الأسرة الحديثة الأساليب الحديثة والمعاصرة في التربية كالحوار والنقاش والتعليم حيث يتعاون الزوجان في تربية الطفل مما قد يؤدي إلى حدوث تعارض بينهما في كيفية التربية، واختفت تلك النظرة القائمة على تفضيل الذكر على الأنثى بسبب انتشار الوعي الاجتماعي بين الأسر والأفراد وكذا تغير أدوار الجنسين في المجتمع.

II -1-8- تعدد أوقات الفراغ:

يتمتع الأفراد في الأسر الحديثة بالتنوع الكبير في أوقات الفراغ بسبب التحول الذي طرأ سواء على الصعيد الاجتماعي من انتشار للوعي الأسري ودور الالتقاء مع الأهل وما له من فوائد في التربية، أو على الصعيد الاقتصادي المصاحب للتغير الوظيفي حيث تعتمد أغلب الأسر على الوظائف التي تمتاز بدوام منتظم وعطل منتظمة، أو على الصعيد التكنولوجي وما أتاحه من وسائل لم تكن متوفرة من قبل، ويمكن القول أن الجانب الترفيهي أصبح من مقومات الأسرة الحديثة ويحظى بنصيب لا بأس به من موازنتها.

II -1-9- تفكك علاقات الجيرة:

إن ما فرضه التحضر من تطورات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي سبب انكماشا شديدا وتقلصا للكثير من علاقات الجيرة التي كانت قائمة على مستوى الأنسجة والمجتمعات التقليدية حيث لم تصبح المجتمعات الحديثة سوى تكدس وتجمع لمجموعة من المساكن المتجاورة ولأفراد قد لا يعرف الواحد منهم اسم جاره، فيمكن القول إذًا أن علاقات الجيرة بين سكان المجتمع المتحضرة تقوم على اللاألفة والفتور أكثر منها في المجتمعات التقليدية ويمكن تعليل ذلك بالمسببات الآتية:

- أن الأفراد في المجتمعات الحديثة أقل استقرارا في مساكنهم وأقل انجذابا للأطفال حيث ينزل كل من الرجل والمرأة للعمل وبشكل يومي مما ينجم عنه بُعْدٌ دائم عن البيت الأمر الذي يحول دون كثرة اللقاءات مع الجيران.

– إن صعوبة المجاورة المكانية للأقارب والزملاء في المجتمعات الحضرية بسبب تباين المستويات الاقتصادية كان لها الأثر البالغ في تشتيت هذه الجماعات مما ساهم في إضعاف علاقات الجيرة، هذه الأخيرة لم تجد من يدعمها من علاقات أخرى كالقرابة والزمالة وغيرها.

– إن التجمعات الكبرى تتيح تعدد الجماعات وتنوعها لتحقيق فرصة أوسع للتفاعل، هذه الجماعات ليست دائما متوافرة ضمن حدود الجوار المكاني ولذا فإن افتقار الجيران لهذه الروابط من شأنه أن يقضي على علاقات الجيرة بينهم.

II –1–10– اختلاف نمط المسكن:

تسكن الأسر التقليدية في مساكن كبيرة تضم الأب والأم والجد والجدة والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وتُعرف هذه بالدار الكبيرة، لكن هذه المساكن قد تطورت بتطور الأسرة فتقلصت عدد الغرف بتقلص عدد أفراد الأسرة، واختفت بعض المجالات كالزريبة والمجال الأخضر لعزوف الناس عنها، وبالمقابل ظهرت مجالات جديدة كالمرآب لحاجة الناس إليه، كما ظهرت أنماط أخرى من السكن كالسكن الجماعي والنصف جماعي تبعا لكبر المجتمع والانفجار الديمغرافي، هذه الأنماط لا تمنح نفس الدرجة من الارتياح المتوفرة بالدار الكبيرة الأصلية.

II –1–11– التمدد الزمني للفئة الشبابية:

ونعني بها ازدياد الفجوة بين النضج الجسماني للفرد وحاجاته وبين النضج الاجتماعي وما يتطلبه من مسؤوليات وأعباء، فمن المعلوم أن مرحلة الشباب هي مرحلة وسيطة بين حياة الطفولة التي يكون اعتماد الفرد فيها كليا على أبويه وحياة الكبار المستقلين بأنفسهم والقائمين على رعاية غيرهم، فالفرد في المجتمع التقليدي يمارس أعماله ونشاطاته بمجرد أن تشتد قوته الجسمانية ويصبح بعدها مؤهلا للزواج وتحمل مسؤولياته، لكن الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث أصبح إعداد الفرد ليكون عضوا كاملا ومنتجا يستطيع الاعتماد على نفسه يحتاج لفترة أطول من التعليم والتدريب، فظهرت بسبب ذلك عدة مشكلات مرتبطة أساسا بالفترة الشبابية وطول فترة الإعداد لعل أهمها:

– انتشار العلاقات الغير بريئة بين الجنسين المتعلقة بالدوافع الجنسية والمرتبطة أساسا بتأخر سن الزواج.

– حدوث تعارض وتصادم بين فئة الشباب ذات الطبيعة النفسية التواقة للتجديد والتغيير وبين كبار السن المتمسكين بكل ما هو قديم حول الكثير من المواضيع كآداب اللباس والحلاقة ونوعية التعليم وطبيعة المهن الممارسة.

II –1–12– تغير قيم التفكير:

حيث تسود المجتمع الحديث المعاصر قيم التفكير العلمي والتصرفات والأحكام العقلانية والاهتمام بالمستقبل والنظر إلى الأمام واحترام قوى التقدم والنجاح والانجاز بدل تلك السائدة في المجتمع التقليدي القائمة على التفكير الغيبي كالاعتقاد في الخرافات والتمسك بها وتمجيد الماضي والارتباط به والاستكانة والرضا بالأمر الواقع*.

كما ازدهرت في المجتمع الحديث قيم الديمقراطية وحرية الرأي والمشاركة في العمل السياسي وصنع القرار بدل المواقف السلبية المتمثلة في الاكتفاء والتسليم لقرارات الغير.

II –2– علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية:

وتستند الممارسات الاجتماعية على مجموعة من القيم الاجتماعية تنبع منها وتتحكم بها، هذه القيم تقسم غالبا وفق ثنائيات متعاكسة أو متكاملة حيث نجد:

II –2–1– أنواع القيم الاجتماعية:

ونوردها وفق ما جاء عند *(بركات، ح، 1984)*:

أ– القيم الإلزامية//القيم التفضيلية: وتأخذ اسمها من طابعها، حيث تكون الأولى ملزمة للأفراد على سلوكها سواء بقوة العرف أو القانون ويتعرض من يخالفها للعقاب أو النبذ الاجتماعي، بينما تُرَغَب الثانية على طلبها ولا يعاقب من يخالفها.

* – وتعتبر هذه النقطة مفصلية نوعا ما حيث يُطلب فيها التوسط بين الإفراط والتفريط، فقد دفع التفكير العقلاني المعاصر بالكثير من الناس إلى إنكار جملة من الأمور وخاصة الدينية منها الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة والصحيحة فقط لأنها لا تتوافق مع أصول التفكير العلمي الذي يعتقدونه، وعلى العكس فقد فشت في المجتمعات التقليدية مجموعات من الخرافات التي يُجزم باستحالة وقوعها.

ب- القيم الوسيلية//القيم الغائية: وتعتبر القيم الوسيلية مجموعة الممارسات التي تمارس بغية الوصول إلى غاية ما، أما الغائية فهي تعتبر غاية في حد ذاتها حيث يسعى الإنسان لتحقيقها لتلبية مراده أو مراد غيره.

ج- القيم الروحية//القيم المادية: وتُستمد الأولى أساسا من الدين والعرف والنظام الأخلاقي، أما الثانية فتُستمد من الواقع المادي.

د- القيم العامة//القيم الخاصة: وتعم الأولى جميع أفراد المجتمع، وتخص الثانية فئات منه فقط.

هـ- القيم المطلقة//القيم النسبية: وتعتبر القيم المطلقة صالحة لكل زمان ومكان ويغلب عليها سمة القداسة، أما القيم النسبية فتعتبر صالحة في مكان معين دون آخر وزمان دون آخر.

و- القيم الإيجابية//القيم السلبية: فالأولى هي الممارسات الحسنة التي ينبغي الحرص عليها والتمسك بها، بينما تعد الثانية قبيحة يجب تحاشيها ونبذها.

ي- القيم الحافظة//القيم المحركة: وتعمل الأولى على استقرار العلاقات داخل الأسرة والمجتمع ككل، وتحاول الثانية أن تكفل نوعية الحياة.

ل- القيم العمودية//القيم الأفقية: وتنظم القيم العمودية العلاقات الاجتماعية على أساس هرمي سلمي تراتبي أساسه السلطة والنفوذ، بينما تنظم القيم الأفقية العلاقات على أساس ديمقراطي.

II -2-2- ربط الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية:

ويتم في هذا المستوى ربط مجموعة الممارسات الاجتماعية بما يُعتقد أنه مصدرها ومحركها من القيم الاجتماعية، حيث تكون هذه الأخيرة هي الدافع لظهور أو اضمحلال الممارسات الاجتماعية كونها تمثل ما يعتقده الفرد أو يسعى للحصول عليه. *(انظر الجدول VII-60)*.

الممارسة الاجتماعية	القيم الاجتماعية																	
	إلزامية	تفضيلية	وسيلية	غائية	روحية	مادية	عامة	خاصة	مطلقة	نسبية	إيجابية	سلبية	محركة	حافظة	عمودية	أفقية
طبيعة النشاط المهني		X	X			X	X			X	X	X	X			X
طبيعة التركيبة الأسرية		X		X		X	X			X	X	X	X			X
ارتفاع مستوى حرية الفرد		X	X	X	X	X	X		X		X	X	X			X
اعتراض الزوجة على قرارات الزوج				X	X			X	X		X	X	X			X
تحرر الشباب من الضوابط التقليدية		X		X		X	X		X		X		X			X
حرية الفرد في اختيار شريك حياته		X		X	X		X		X		X		X			X
تقلص درجة تسلط وديكتاتورية الأب		X		X		X	X		X		X	X	X			X
تعليم المرأة	X	X	X	X		X	X		X		X		X			X
اقتحام المرأة عالم الشغل		X	X	X		X		X		X	X	X	X			X
لجوء الأسرة الحديثة إلى تحديد النسل	X	X	X			X		X		X	X	X	X			
ميل نظام تعدد الزوجات إلى الانقراض		X	X				X			X		X	X			X
ارتفاع سن الزواج		X				X	X			X	X	X				
العلاقة بين الإخوة والأخوات				X		X	X			X		X	X			X
الاستقلال السكني عن الأهل		X	X	X		X	X			X	X	X	X			X
قيام الزوجة بمهام خارج المنزل		X	X				X			X	X					
تدخل أهل الزوج في شؤون أهل الزوجة			X		X					X		X			X	
تفكك الروابط القرابية						X	X			X		X	X			X
تغير أساليب ومبادئ التربية		X	X		X		X			X	X		X			X
تعدد أوقات الفراغ		X		X	X		X			X	X		X			
تفكك علاقات الجيرة						X	X			X		X	X			
اختلاف نمط المسكن		X	X	X		X	X			X	X	X	X			X
التمدد الزمني للفئة الشبابية	X		X			X	X			X	X	X	X			X
تغير قيم التفكير		X	X			X	X			X	X	X	X			X

الجدول VII-57: علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية.

المصدر: الباحث (2017).

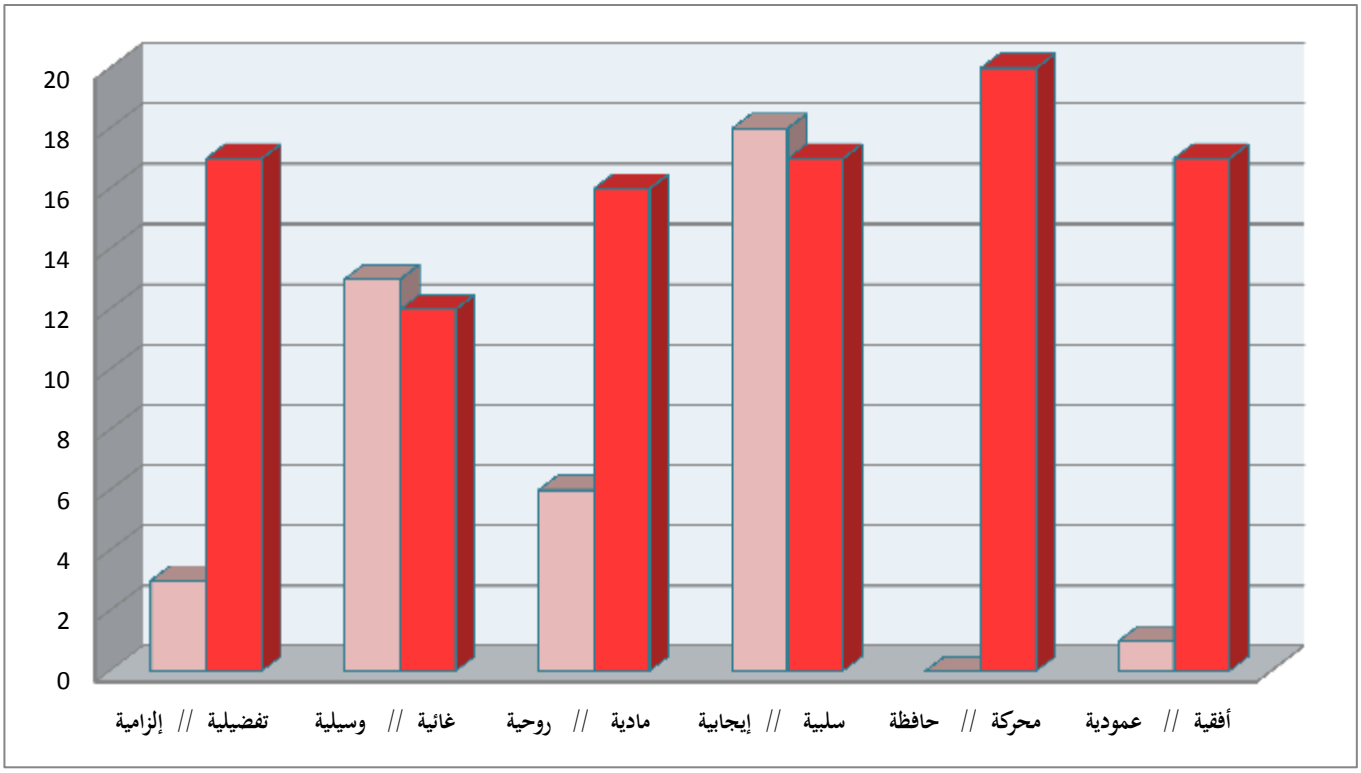

البيان VII-07: علاقة الممارسات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية.

المصدر: الباحث (2017).

التعليـــق:

إن الملاحظ المتفحص للبيان المتعلق بارتباط الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية بالقيم الاجتماعية يلاحظ وبوضوح اندثار مجموعة الممارسات الاجتماعية التي كانت منتشرة وسط الأنسجة المحلية العتيقة والمرتبطة أساسا بالسلوك الاجتماعي والعلاقة مع مختلف شرائح المجتمع لتحل محلها ممارسات اجتماعية تميل إلى الفردانية والانفصالية وعدم المبالاة بالغير والاهتمام المفرط بتحقيق الغايات الشخصية والتأثر بالواقع المادي المعاصر وإهمال المبادئ والقيم العرفية والأخلاقية المنبثقة والمستمدة من تعاليم الدين الإسلامي والعرف السوي.

خـــلاصـــــــة:

يمتاز المجتمع البشري بقابليته لمشاكلة غيره من المجتمعات البشرية في شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحضارية، ومدينة بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية ظلت إلى يومنا هذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموروث العمراني والاجتماعي الثقافي للمحتل الفرنسي الذي غرسه طيلة مدة جثومه على الأمة الجزائرية إبان فترة احتلاله لها.

إن الملاحظ المتفحص للممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية وعلاقتها بالقيم الاجتماعية يلاحظ وبوضوح أن المجتمع قد غلبت عليه مجموعة القيم المادية القائمة أساسا على العناصر المادية الملموسة على القيم الروحية، فالفرد المعاصر يسعى لتحقيق ما يصبوا إليه وما تتطلبه رغباته وواقعه المعاصر من أمور أساسية أو كمالية، فطفت على السطح مجموعة من الممارسات الاجتماعية مستمدة أساسا من قيم تفضيلية مادية خادمة لرغبات الإنسان ومنبثقة من الواقع المادي المحيط بالفرد المعاصر، هذه الممارسات أتت على حساب الممارسات الاجتماعية التقليدية القائمة على مجموعة القيم الروحية المنبثقة من تعاليم الدين والعرف والنظم الأخلاقية، كما أخَلَّت بمجموعة القيم الإلزامية فانحصرت مجموعات من الممارسات الاجتماعية وظهرت مجموعات أخرى لم يكن الفرد في المجتمع التقليدي قادرا على سلوكها أو التحلي بها كالعلاقة بين الجيران أو آداب اللباس أو العلاقات بين الجنسين.

إن هذه الممارسات الاجتماعية الجديدة ومجموعة قيمها التي انبثقت منها وإن كان لها عديد الجوانب الإيجابية فهي لا تخلو من مجموعة من السلبيات يكابدها المجتمع سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، كما أنها تعتبر وبلا شك قوى مساهمة في تغيير العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وداخل المجتمع وتعمل على إعادة تنظيم العلاقات وانتقالها من الأسس السلطوية القائمة على أساس الجنس والسن إلى الأسس الديمقراطية القائمة على أساس الكفاءة والأهلية.

ملخص عام

الخلاصة العامة

الـمـلـخـص العـــام:

في ختام هذه الدراسة النظرية الوصفية التحليلية، والتي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على ظاهرة تغير الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية عقب الاستقلال، سنذكر وباختصار أهم مراحل ونتائج العمل:

افتتحت هذه الدراسة بإلقاء نظرة عامة عن ماهية المدينة والمجتمع الحضري ككل في خطوة تهدف إلى بيان أن المدينة ليست مجرد مكان أين يقع المجتمع، بل هي كيان يمتاز بالحراك الشديد والمستمر لتعلقه وارتباطه بما حوله من ثقافات السكان وظروفهم الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أنها تعد أرقى صور الإبداع التي وصل إليها العقل البشري.

هذا وتعد المدينة الصحراوية إحدى المفارقات العجيبة في التاريخ المديني بسبب وجودها واستمرارها ضمن مجال بيئي صعب يمتاز بالهشاشة والضعف، هذه المدينة استطاعت رغم بساطة إمكانياتها أن تستوعب الإنسان بكل أبعاده ومقوماته البيئية والاجتماعية والثقافية، وحققت رغم ندرة العوامل المحفزة على البقاء قيمة عالية من الانتماء المجالي لدى سكان مثل هذا النوع من التجمعات.

ولم يلبث المجتمع الجزائري التقليدي أن يشهد صراعا ثقافيا إثر تعرضه للاحتلال الاستيطاني الفرنسي واحتكاك ثقافته الإسلامية التقليدية بثقافة غربية حديثة مسايرة للعمران والطراز العالمي ومناقضة للعمران والعمارة المحلية التقليدية، هذه الأخيرة بدأت وللأسف تعرف الموت والاندثار البطيء نتيجة زحف الأنسجة الاستيطانية الاحتلالية مأوى المعمرين الأوربيين، فتشكل في المدينة الواحدة نمطان حضاريان متعارضان قلبا وقالبا، نمط محلي تقليدي يضم مجموعة الجزائريين الأصليين والبسطاء في وسائلهم وفي طرائق عيشهم، ونمط احتلالي حديث مخصص للطبقة الأوربية الدخيلة ويضم مختلف الخدمات الحضرية الضرورية لتوفير الحياة الأمثل لمجموعة المعمرين، كما تغير نمط الإنتاج وتحول من زراعي–رعوي إلى صناعي–خدماتي وانعكس ذلك كله على التوزيع السكاني فاندفعت موجات كبيرة من المهاجرين الريفيين نحو المراكز الحضرية أثناء وعقب الاحتلال فتوسع العمران الحضري وانحصرت الأرياف واضمحلت تدريجيا مع الوقت.

ولم تقف التغيرات التي مست المجتمع الجزائري عند حدود الإطار المبني بل تعدته لإحداث تغييرات جذرية في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، بل وحتى البنية الأسرية، فانكمشت الأسرة الممتدة وتقلصت لتصبح أسرة نووية بجيل واحد، فكما غابت الكثير من المجالات الموجودة ضمن الدار الكبيرة فقد اختفت العديد من الممارسات الاجتماعية التي كانت بارزة بين أفراد الأسرة الممتدة، كما ساهمت الأنسجة الحديثة بمجموعة قيمها الاجتماعية في انتشار جملة من المبادئ والممارسات أحدثت تعديلات داخل الأسرة المعاصرة كانتشار التعليم وإتاحته لكلا الجنسين وكذا العمل المأجور مما أدى إلى تدعيم دور المرأة والشباب داخل المجتمع عموما والأسرة خصوصا فزادت الحريات وانتقلت السلطة من الجانب الأحادي الأبوي إلى السلطة المشتركة الزوجية وتحرر الشباب من كثير من العوائق والالتزامات التقليدية وحظيت المرأة بمشاركة ودور أوسع داخل الأسرة والمجتمع على حد سواء.

ومما ينبغي التنويه عليه أنه وبالرغم من تأثر الدولة بما خلفه المحتل الفرنسي من خلال تبنيها مجموعة من السياسات التنموية والحضرية مرتبطة أساسا بالقوانين والأسس الأجنبية (مواصلة الدولة سياسة التنمية وفق الخطط الحضرية الاحتلالية والاهتمام بالحضر على حساب الريف)، إلا أننا نجد الصورة العمرانية للمدينة الجزائرية جد مشوهة سواء على الصعيد العمراني والمعماري أو على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فإضافة إلى غياب طابع معماري وعمراني مميز للمدينة نلاحظ انتشارا كبيرا لمجموعة من الاختلالات الاجتماعية وفقدانا مستمرا لعناصر الهوية المحلية، ففي وقت تسعى فيه المدينة الأوربية لتحقيق التنمية المستدامة لازالت مدننا اليوم تعاني من إشكالية تحقيق التنمية.

قائمة المراجع

قـائـمـة الـمـراجـع:

1- المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم.

إبراهيم بن يوسف. (1992): *إشكالية العمران والمشروع الإسلامي*. مطبعة أبو داود.

إبراهيم توهامي. (2004): *الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيواقتصادي الحضري*. مجلة الباحث الاجتماعي. عدد 5 جانفي. قسم علم الاجتماع. جامعة قسنطينة. الجزائر.

إبراهيم مذكور. (1975): *معجم العلوم الاجتماعية*. الهيأة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

ابن منظور (جمال الدين محمد): *لسان العرب*. ج6. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أبو داود (سليمان بن الأشعث): *سنن أبي داود*. دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. دمشق 2002.

أحمد أبو زيد. (2003): *الفيلسوف بن البوسطجي، بيير بورديو والتجربة الجزائرية*. في العربي. العدد 530.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. المجلد13. دار المعرفة. بيروت.

أحمد بوذراع. (1997): *التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة في المدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري*. المنشورات الجامعية. جامعة باتنة. الجزائر.

أحمد توفيق المدني. (1963): *كتاب الجزائر*. القاهرة.

إسحاق يعقوب القطب. (1990): *خصائص المدينة والتحضر في الدول الإسلامية*. مجلة المدينة العربية. الكويت.

أسمهان صونيا. (1981): *الحي السكني في المدينة العربية المعاصرة. في ندوة المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي*. منظمة المدن العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

آل عبد الكريم، ف.ب.ع.ك. (2004): *مفهوم الأسرة والعولمة*. مؤتمر السكن والتنمية. الرياض.

الامام البخاري (محمد بن إسماعيل): *الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله وسننه وأيامه (صحيح البخاري)*. ط1. دار بن كثير للطباعة والنشر. دمشق.

الامام مسلم (مسلم بن الحجاج): *صحيح مسلم*. دار بن كثير للطباعة والنشر. دمشق.

بشير التيجاني. (2000): *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

بلقاسم الديب. (1995): *المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة*. مذكرة ماجستير تخصص تهيئة عمرانية. جامعة قسنطينة.

بلقاسم الديب. (2001): *أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتي بسكرة وباتنة*. رسالة دكتوراه. قسم العمارة والعمران. جامعة قسنطينة.

بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني. (2004): *منهجية العلوم الاجتماعية*. دار الهدى. عين مليلة.

بوجمعة خلف الله. (2005): *العمران والمدينة*. دار الهدى للطباعة. الجزائر.

بوجمعة خلف الله. (2005): *العمران والمدينة*. دار الهدى للطباعة. الجزائر.

بوجو قارنيي. (1989): *الجغرافيا الحضرية*. ترجمة حلمي عبد القادر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

جريدة القدس العربي، العدد 6018 الأربعاء 08 أكتوبر 2008.

جميل عبد القادر أكبر. (1995): *عمارة الأرض في الإسلام، مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية*. *ط2*. مؤسسة الرسالة. بيروت.

حجازي عزت. (1985): *الشباب العربي ومشكلاته*. سلسلة عالم المعرفة. رقم5. ط2. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

حجازي، م.ف. (1987): *التغير الاجتماعي*. مكتبة وهبة. القاهرة.

حسين عبد الحميد رشوان. (1998): *علم الاجتماع الصناعي*. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.

حسين عبد الحميد رشوان. (2005): *التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع*. مركز الاسكندرية للكتاب. الاسكندرية.

حمود الشعيبي. (2005): *معنى الإرهاب وحقيقته*.

ريمون بودون وفرانسوا بوريكو. (1986): *معجم علم الاجتماع النقدي*. ترجمة سليم حداد. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

سعد الدين السعدودي. (1985): *اندماج وادماج العمال الريفيين في المنشأة الصناعية الجزائرية*. معهد علم الاجتماع. جامعة الجزائر. الجزائر.

السعيد مربعي. (1984): *التغيرات السكانية في الجزائر 1954-1966*.

سناء الخولي. (2002): *أزمة السكن ومشاكل الشباب*. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

السيد الحسيني. (1985): *المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري*. ط3. دار المعارف. القاهرة.

شريف رحماني. (1995): *الجزائر غدا- وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني*. المطبوعات الجامعية. الجزائر.

صلاح الفوال. (1974): *دراسة علم الاجتماع البدوي*. مكتب غريب.

طالب حميد الطالب. (1990): *الماضي والمستقبل ونظرتنا للعمارة المعاصرة*. في مجلة المدينة العربية. العدد 43. الكويت.

طلعت إبراهيم لطفي. (1995): *أساليب وأدوات البحث الاجتماعي*. دار غريب للبحث والنشر. القاهرة.

عاطف غيث. (1979): *قاموس علم الاجتماع*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

عاطف غيث. (1989): *دراسات في علم الاجتماع القروي*. دار النهضة العربية. بيروت.

عبد الحميد بوقصاص. (1999): *النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث*. رسالة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر.

عبد الرحمن ابن خلدون. (2004): *(المقدمة)كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. ط1*. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

عبد الرحيم أبو العيون، أ. (1996): *التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطى من وادي النيل في مصر*. رسالة دكتوراه. كلية الهندسة بجامعة المنيا. مصر.

عبد العال صالح، م. (2005): *موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد*. المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية. مسقط. سلطنة عمان.

عبد العزيز بودن. (2004): *المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر*. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة قسنطينة. الجزائر.

عبد القادر جغلول. (1983): *تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية*. ترجمة فضيل عباس. ط3. دار الحداثة.

عبد المجيد مزيان. (1988): *النظريات الاقتصادية عند بن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية*. المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

علي حملاوي. (1999): *نماذج من قصور السفح الجنوبي لمنطقة جبال عمور (من القرن10هـ-13-16/م-19م)، دراسة تاريخية وعمرانية*.

علي غربي إسماعيل قيرة: *في سوسيولوجيا التنمية*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات. (1995): *تقنيات ومناهج البحث العلمي*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

غالب ع.ر. (1988): *موسوعة العمارة الإسلامية. عربي. فرنسي. إنجليزي*. ط1. المكتب التجاري للطباعة والنشر. بيروت.

فاطمة عوض صابر، ميرفت، علي خفاجة. (2002): *أسس ومبادئ البحث العلمي*. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الاسكندرية.

فتيحة طويل. (2004): *السياسة الحضرية ومشكلاتها في المدن الصحراوية*. مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم علم الاجتماع.

فرانز فانون. (1970): *سوسيولوجية ثورة*. ترجمة دوقان قرقوط. دار الطبيعة. بيروت.

الفيروز أبادي (مجد الدين): *القاموس المحيط*. ج2. دار الجبل. بيروت.

كوستللو، ف.ف. (1982): *علم الاجتماع الحضري، التمدين في الشرق الأوسط*. ترجمة د. أبو بكر باقادر، د. هاني يحيى نصري. دار القلم. بيروت.

ماجد عبد المنعم. (1963): *تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

محمد إسماعيل قباري. (1985): *علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية*. منشأة المعارف. الاسكندرية.

محمد البهي. (1993): *منهج القرآن في تطوير المجتمع*. دار الفكر. القاهرة.

محمد التومي الشيباني: *الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب*. ط1. دار الثقافة. بيروت.

محمد السويدي. (1990): *مدخل لدراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

محمد الطيبي. (1992): *الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال*. وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. وهران.

محمد بن الحسن الوزان الفاسي. (1983): *وصف افريقيا*. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

محمد بوقشور. (1999): *الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة. دراسة ميدانية لمدينة قسنطينة*. رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية.

محمد حمداوي. (2000): *وضعية المرأة داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي*. إنسانيات. العدد10.

محمد سبيلا. (2001): *التحديث وتحولات القيم*. أكاديمية المملكة المغربية. أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر. سلسلة الندوات. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية. المغرب.

محمد عبيدات وآخرون. (1999): *منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات*. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.

محمد فريد وجدي. (1971): *القصر، دائرة معارف القرن العشرين*. ج7. الطبعة الثانية. دار المعرفة. بيروت.

محمد قويدري. (2000): *أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي*. الملتقى الدولي: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الادماج في الحركة الاقتصادية العالمية. جامعة فرحات عباس. سطيف.

محمود فيصل الرفاعي. (1994): *المدن العربية والمشكلات العصرية*. في مجلة المدينة العربية. العدد62. الكويت.

مدثر عبد الرحيم. (1983): *الطابع الاجتماعي والقانوني للمدن الاسلامية*. في المدينة الاسلامية. ندوة مركز الشرق الأوسط. جامعة كامبردج. بريطانيا.

مصطفى الخشاب. (1966): *الاجتماع العائلي*. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة.

مصطفى بوتفنوشت. (1984): *العائلة الجزائرية، التطور والخصائص*. ترجمة دمري أحمد. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

المعجم العربي الأساسي. (1989): المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاروس.

المنجد في اللغة والاعلام. (1986): الطبعة الحادية والعشرون. دار المشرق. بيروت.

موريس أنجرس. (2010): *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)*. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. دار القصبة للنشر. الجزائر.

ميتشيل دينكين. (1986): *معجم علم الاجتماع*. ترجمة إحسان محمد الحسن. دار الطليعة. ط2. بيروت.

ميدني شايب ذراع. (2014): *واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة– مدينة بسكرة نموذجا*. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة بسكرة. بسكرة. الجزائر.

نبيل علي. (2001): *الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي*. سلسلة عالم المعرفة. رقم276. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

ندى الحلاق. (2012): *الكولونيالي في الشخصية المحلية في العمارة والعمران*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية. المجلد28. العدد1. دمشق. سوريا.

النذير زريبي وآخرون. (2001): *التهيئة العمرانية بين التخطيط والواقع*. بريد المعرفة العلمية والتقنية. مجلة دورية. جامعة بسكرة.

هالة منصور. (2001): *محاضرات في علم الاجتماع الحضري*. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.

هني أحمد. (1991): *اقتصاد الجزائر المستقلة*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

وهيبة عبد الفتاح. (1973): *جغرافية المدن*. دار النهضة. بيروت.

2- مصادر وهيئات رسمية:

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: *أيام دراسية حول المسكن الحضري*. الهيئة الوطنية للبحث العلمي. ولاية الجزائر. 20/19 مارس 1979م.

مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

مديرية التهيئة والتعمير لولاية بسكرة.

مديرية العمران والبناء والسكن لولاية بسكرة.

مجلة Andi (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار). بسكرة. 2016.

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

الديوان الوطني للإحصاءات.

أرشيف بلدية بسكرة.

3- المراجع باللغات الأجنبية:

Agli, N ;(1988). *Biskra : analyse et extension du centre-ville.* Mémoire de fin d'étude, école d'architecture Paris-Villemin.

Alkama, Dj ;(1995). *Analyse typologiques de l'habitat. Cas de Biskra.* Mémoire de magistère. Université de Biskra. Algérie.

Alkama, Dj ;(2005). *Une forte micro-urbanisation*. In côte, M, (dir) 2005: *la ville et le disert, le bas Sahara Algérien.* Aix-en-Provence. Paris.

Allain, R ;(2004). *Morphologie urbaine-géographie, aménagement et architecture de la ville.* Editions Armand Colin. Paris.

Ben Youssef, B;(1999). *Analyse urbaine éléments de méthodologie.* Editions O.P.U. Alger.

Bernard, A ;(1939). *Afrique septentrionale et occidentale.* Editions Armand colin. Paris. France.

Côte, M ;(1993). *L'Algérie ou l'espace retourné.* Editions Media-plus. Constantine. Algérie.

Côte, M ;(2005). *L'urbanisation aujourd'hui au bas Sahara*. In Côte. M, (dir) 2005: *la ville et le disert, le bas Sahara Algérien*. Paris.

Cuche, D ;(1998). *La notion de la culture dans les sciences sociales.* Coll. Approches n°8. Editions CASBAH. Alger.

Duplay, C & Duplay, M ;(1983). *Méthode illustrée de création architecturale.* Editions du moniteur. Paris.

Echallier, J.C ; (1974).*Timimoun; Sahara algérien.* Paris.

Farhi, A ;(2005). *Les métropoles actives*. In Côte. M, (dir) 2005: *la ville et le disert, le bas Sahara Algérien*. Paris. France.

Jeandroz, P & Chateher, P;(2004). *Glossaire Saharien.* Voyagistes spécialisées portail Sahara. Paris.

Kadri, S;(2006). *Les ksours face à la dynamique urbaine, cas du ksar du Ouargla*. Mémoire de magistère. Université Mohammed KHider. Biskra. Algérie.

Kouzmine, Y;(2007). *Dynamiques et mutations territoriales du Sahara Algérien, vers au nouvelles approches fondées sur l'observation.* Thèse de doctorat en Géographie. Université de France. Comté.

Larousse 2008.

Levy, J & Lussault, M; (2003). *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés.* Editions Belin. Paris.

Marlin, P & Choay, F;(2000). *Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement.* Editions presses universitaires de France. Paris.

Mazouz, S ;(2005). *Mémoires et traces, le patrimoine ksourien*. In côte, M, (dir) 2005: *la ville et le disert, le bas Sahara Algérien.* Aix-en-Provence. Paris.

Panerai, Ph ;(1987). *Les nouveaux tissus et leur évolution.* Acte de colloque '' les tissus urbains ''. Oran. Algérie.

Penerai, Ph ; Depaule, J-Ch ; Demorgon, M et Veyrench, M ; (1999). *Analyse urbaine.* Editions Parenthèses. Marseille. France.

Pelletier, J & Delfante, Ch ; (2000). *Villes et urbanisme dans le monde.* Editions Armand colin. Paris.

Peneau, J-P ; (1987). *Evolution et formation des tissus urbains-le recours au tissu dans les métaphores urbaines.* Colloque international. Ministère des affaires étrangères et Ministère de l'aménagement du territoire et de l'urbanisme et de la construction. Oran. Algérie.

Pliez, O ; (2006). *Les villes de transit peuvent-elles être durables ?* in acte de colloque international. Migration, urbanisation et entérinement entre méditerranée et Afrique saharienne (MUREMA). Annaba. Algérie.

Racine, F, (1999). *Degré de discontinuité dans la transformation des tissus urbains au Québec (influence des types suburbains).* Université Montréal. Canada.

Ravéreau, A, (2003). *Le M'Zab une leçon d'architecture*. Editions actes Sud. Arles. France.

R-Capot, Rey, (1953). *Etat actuel du nomadisme au Sahara.* Recherche sur la zone aride.

Retaille, D, (1989). *La conception nomade de la ville.* In Bisson, J. (dir). (1989) : le nomade, l'oasis et la ville. Cahier d'URBAMA. N°20.

Saïdouni, M, (2000). *Elément d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation, collection*. Editions CASBAH. Alger.

Sriti, L, (2013). *Architecture domestique en devenir, Formes, Usages et représentations, le cas de Biskra.* Thèse de doctorat en architecture. Département d'architecture. Université de Biskra. Biskra.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة محمد خيضر –بسكرة.
كلية التكنولوجيا.
قسم الهندسة المعمارية.

استمارة استبيان حول موضوع:

أثر العمارة الاحتلالية في تغير الممارسات الاجتماعية للأسرة الجزائرية

دراسة حالة مدينة بسكرة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص هندسة معمارية.

من إعداد الطالب:
تابعي إبراهيم

ملاحظة:

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا يمكن الاطلاع عليها إلا من طرف الباحث، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ولهذا يرجى الإجابة بكل صراحة ودقة على جميع الأسئلة إسهاما منكم في إنجاح هذا البحث العلمي، ولكم فائق الشكر والتقدير.

أولا: البيانات الأولية للمبحوث:

1- الجنس؟ ذكر ( ) أنثى ( ).

2- السن؟ ( ) سنة.

3- الحالة الاجتماعية؟ متزوج( ) مطلق ( ) أرمل ( ) أعزب ( ).

4- المهنة؟ عامل ( ) بطال ( ) متقاعد ( ).

5- مجال العمل؟ فلاحة ( ) صناعة ( ) بناء ( ) خدمات ( ) أخرى ( ).

6- هل مارست الفلاحة أو الرعي من قبل؟ نعم ( ) لا ( ).

ماذا عن الأصول (الأجداد)؟ نعم ( ) لا ( ).

7- هل أنت من السكان الأصليين بالمدينة؟ نعم( ) لا ( ).

8- أفراد العائلة؟ الأب ( ) الأم ( ) الأبناء ( ) الأجداد ( ) الأعمام ( ) الأخوال ( ).

9- هل لديك أبناء متزوجون؟ نعم ( ) لا ( ).

10- هل يسكن معك أبناءك المتزوجون؟ نعم ( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

ثانيا: معلومات متعلقة بالمسكن:

11- ما هي الطبيعة القانونية لمسكنك؟ ملك ( ) إيجار( ).

12- هل يحتوي مسكنك على سقيفة في المدخل؟ نعم ( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

13- هل مسكنك مزود بفناء داخلي (حوش)؟ نعم( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

14- هل يوجد في مسكنك مجال أخضر (حديقة منزلية)؟ نعم( ) لا ( ).

15- هل يوجد في مسكنك زريبة لتربية الحيوانات؟ نعم ( ) لا ( ).

16- هل مسكنك مجهز بقاعة لاستقبال الضيوف؟ نعم ( ) لا ( ).

17- هل تأثيث قاعة استقبال الضيوف في مسكنك؟ عادي( ) جيد ( ) فاخر ( ).

18- هل تهتم بتزيين واجهة مسكنك؟ نعم ( ) لا ( ).

19- هل تزين واجهة مسكنك بشكل؟ عادي ( ) جيد ( ) مبالغ فيه ( ).

ثالثا: معلومات حول العلاقات الاجتماعية مع الجيران:

20- كيف تقيم علاقتك مع الجيران؟ قوية ( ) متوسطة ( ) لا توجد علاقة ( ).

21- هل تستشير جيرانك إذا أردت إجراء تعديلات على واجهة مسكنك؟ نعم ( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

22- هل تلتقي مع سكان الحي من أجل مناقشة أمور الحي؟ نعم ( ) لا ( ).

23- ما هو شعورك اتجاه تناثر الأوساخ والقاذورات في الحي؟ الشعور بالأسف ( ) عدم المبالاة ( ).

24- هل تقدم نصائح للأطفال في الحي عند اقترافهم الأخطاء؟ نعم ( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

25- هل توجد جماعة من الحي (كبار السن، رجال دين، عقلاء) ترجعون إليهم في حالة وجود نزاعات أو خصومات؟ نعم ( ) لا ( ).

26- إذا لم تحصل على حقوقك من المجتمع (الدولة)، ماذا تفعل؟

تغضب ( ) تعتزل الناس ( ) تهدد وتتوعد ( ) تلجأ إلى التخريب ( ) الحل السلمي ( ).

رابعا: معلومات عن العلاقات الاجتماعية مع الزوجة:

27- ما المستوى التعليمي للزوجة؟

أمية ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ).

28- هل تمارس الزوجة أي نشاط مهني؟ نعم ( ) لا ( ).

في حالة الاجابة بلا، لماذا؟.....

29- هل تمارس الزوجة أي حرفة في البيت؟ نعم ( ) لا ( ).

في حالة الاجابة بنعم، ما طبيعتها؟.....

30- هل تعترض زوجتك وتناقشك في بعض قراراتك؟ نعم ( ) لا ( ).

31- كيف تقيم علاقة زوجتك بأقاربك؟ قوية ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( ).

32- كيف اخترت شريكة حياتك؟ اختيار أحد الوالدين ( ) علاقة حب ( ) علاقة زمالة ( ).

33- هل زوجتك من نفسك عائلتك (من الأقارب)؟ نعم ( ) لا ( ).

34- في حالة حدوث خصام مع الزوجة، كيف تتصرف الزوجة؟ تجادل ( ) تغادر المسكن ( ) ترضخ ( ).

35- كم هو عدد الأبناء؟ الذكور ( ) الإناث ( ).

36- هل ترغب في تحديد النسل؟ نعم ( ) لا ( ).

في حالة الاجابة بنعم، لماذا؟ ظروف اقتصادية ( ) أمور تربوية ( ) أمور صحية ( ).

37- هل تفكر في تعدد الزواج؟ نعم ( ) لا ( ).

لماذا؟ .....

خامسا: معلومات حول العلاقات الاجتماعية مع الأبناء:

38- كيف تقيم طاعة الأبناء لك؟ يطيعون دائما ( ) يطيعون أحيانا ( ) لا يطيعون أبدا ( ).

39- ماذا عن البنات مقارنة بالأبناء فيما يتعلق بالطاعة؟

يطعن أكثر من الأبناء ( ) يطعن مثل الأبناء ( ) يطعن أقل من الأبناء ( ).

40- كيف تقيم طاعة الأخوات للإخوة الذكور؟ يطعن دائما ( ) يطعن أحيانا ( ) لا يطعن أبدا ( ).

41- في حالة حدوث خصام مع أحد الأبناء ماذا يفعل؟

يرضخ ويعتذر ( ) يغضب ويغادر المسكن ( ) ينطوي وينعزل ( ).

42- هل لديك أولاد في سن الدراسة؟ نعم ( ) لا ( ).

43- هل يدرسون جميعهم؟ نعم ( ) لا ( ).

44- هل تدرس البنات؟ نعم ( ) لا ( ).

45- هل ترغب أن تتعلم البنات ويحصلن على شهادات عليا؟ نعم ( ) لا ( ).

في حالة الاجابة بلا، لماذا؟.....

46- ما مدى تفوق الأولاد في الدراسة؟

متفوقون ( ) البعض فقط متفوقون ( ) متوسطون ( ) دون الوسط ( ).

47- هل هناك حالات تسيب دراسي؟ نعم ( ) لا ( ).

48- أين يدرس الأبناء الصغار قبل سن الدراسة النظامية؟ الكتّاب ( ) الحضانة ( ) لا يدرسون ( ).

49- من تحب أكثر من الأولاد؟ الذكور ( ) الإناث ( ) لا أفرق بينهما ( ).

لماذا؟ .....

50- هل يرغب الأبناء في تقليدك في طبيعة العمل مستقبلا؟ نعم ( ) لا ( ).

51- هل ترغب في تزويج بناتك في سن مبكرة؟ نعم ( ) لا ( ).

52- هل ترغم البنات على الزواج؟ نعم ( ) لا ( ).

53- كيف تربي بناتك فيما يتعلق بإبداء الرأي؟ الانصياع التام ( ) المناقشة وإبداء الرأي ( ).

54- هل تساعد البنات الأم في أعمال البيت؟ نعم ( ) لا ( ).

55- من تستشير إذا أردت القيام بأمر ما؟ الأب ( ) الأم ( ) الزوجة ( ) الأصدقاء ( ).

56- هل تتحاور مع الزوجة والأولاد في متغيرات الحياة؟ نعم ( ) لا ( ).

57- مع من تقضي معظم أوقات فراغك وبعد انتهاء دوام العمل؟

الوالدين ( ) الزوجة والأولاد ( ) الأصدقاء ( ).